

العدالة الجنائية للأحداث في التشريع الأردني  
( دراسة مقارنة )

إعداد  
ثائر سعود العدوان

المشرف  
الأستاذ الدكتور كامل السعيد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في  
القانون العام

تتعمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: التاريخ: ٢٠١٠/٠٤/٠١

كلية الدراسات العليا  
الجامعة الاردنية

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وموضوعها: ( العدالة الجنائية للأحداث في التشريع الأردني - دراسة مقارنة) ولجيزت يوم الأحد الموافق ١٠/١٠/٢٠١٠ م .

#### أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور كامل السعيد  
أساذ القانون الجنائي

المشرف/ رئيساً

الدكتور عبود السراج  
أساذ القانون الجنائي (جامعة دمشق)

عضواً

الدكتور محمد سعيد نمور  
أساذ القانون الجنائي

عضواً

الدكتور قياض القضاة  
أساذ القانون التجاري

عضواً

#### التوقيع

.....

.....

.....

.....

تعمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: ١٠/١٠/٢٠١٠  
ع.١

## الجامعة الأردنية

### نموذج التفويض

أنا الطالب محمد علي لحداد أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ  
من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات  
النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١١

تمودج رقم (١٨)  
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها  
وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: ثائر سعود علي الصدرات الرقم الجامعي: ٩٠٧٠١٠٠  
التخصص: القانون العام / كينائي الكلية: العلوم

عنوان الرسالة / الأطروحة

العدالة كناية من صلات في فلسفة لارن  
"دراسة مقارنة"

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً" بأعداد رسالتي / أطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية باتواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العداء في الجامعة الأردنية بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العداء بهذا الصدد.

التاريخ: ١٨ / ١٠ / ٢٠١٠

توقيع الطالب: .....

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: ١٨/١٠/٢٠١٠

٢٠١٠

نموذج رقم (٢٥)  
تسليم اطروحة دكتوراة جامعية للمكتبة

الدكتور مدير المكتبة

تحية طيبة وبعد،،

لقد ناقش الطالب / الطالبة: ..... السيد / السيدة ..... ورقمه الجامعي: ٩٠٧٠١٠٠٠  
تخصص الدكتوراة: ..... (الهندسة المعمارية)  
بم: ..... الموافق: ١٠ / ١٠ / ٢٠١٠ وكانت النتيجة ناجحاً.

عنوان الأطروحة (باللغة التي كتبت بها الأطروحة)

المحذات: كليات الهندسة المعمارية  
دراسة: "....."

نرجو استلام النسخة الورقية التي تمت الموافقة عليها في صيغتها النهائية من قبل المشرف ولجنة المناقشة، ونسخة من الرسالة على القرص المضغوط (CD)، وذلك لإيداعها في المكتبة حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

نائب عميد كلية الدراسات العليا

وليس قسم التخصص  
أو نائب رئيس لجنة الدراسات العليا  
في كلية التخصص

المشرف

تعتمد كلية الدراسات العليا  
التوقيع: .....  
التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠١٠

التوقيع: .....  
التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠١٠

التوقيع: .....  
التاريخ: / /

مواصفات الأقراص المدمجة الخاصة بالرسائل الجامعية

- أن يضم القرص المدمج كافة المستندات الواردة في النسخة الورقية من الرسالة وذلك ضمن ملف واحد.
- أن يكون ترتيب الرسالة على القرص حسب ترتيب النسخة المطبوعة ورقياً.
- أن يحتوي القرص على صورة (save as jpg) من اجازة الرسالة موقفة وموثقة من أعضاء لجنة المناقشة ومعتمدة من قبل الجامعة.
- لتسهيل تحميل الرسالة على شبكة الانترنت ضمن قاعدة الرسائل (Acrobat reader PDF) - تخزين الرسالة في ملف آخر على شكل طابعة كاملة النص.
- علماً أنه لن يكون بالإمكان توثيق أي رسالة غير مطابقة للمواصفات المذكورة أعلاه.

## إهداء

إلى والدَيَّ أطال الله في عمرهما اللذين علماني معنى التميز

إلى زوجتي وأولادي الذين وفروا لي الجو الملائم لإنجاز هذا العمل

إليهم اهدي ثمرة جهدي

جزاهم الله عنى كل خير

## كلمة شكر

الشكر لله أولاً على نعمانه التي لا تحصى ولا تعد

أقدم شكري ابتداءً لمعالي الأستاذ الدكتور خالد الكركي - رئيس الجامعة الأردنية سابقاً - على محبته الصادقة ودعمه المستمر

والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور كامل السعيد الذي أمدني بكل وسائل الدعم والمعرفة، وكان الناصح الأمين الحريص على إخراج هذا العمل بالشكل اللائق

ولا يفوتني تقديم الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء الحضور لمناقشة هذه الأطروحة

الشكر كل الشكر لعميد كلية الحقوق في الجامعة الأردنية الأستاذ الدكتور جورج حزيون ولكافة الأساتذة الأفاضل على ما قدموه من دعم ونصح وإرشاد

وأخيراً كل الامتنان للأستاذ الدكتور في كلية الآداب الجامعة الأردنية محمود حسني على الجهد الذي بذله في تدقيق هذه الأطروحة لغوياً

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
إهداء	ج
كلمة شكر	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ط
مقدمة	١
<b>الفصل التمهيدي : مفهوم العدالة الجنائية للأحداث.</b>	٥
المبحث الأول: مفهوم الحدث.	٨
المبحث الثاني: المقصود بالعدالة الجنائية للأحداث في النصوص المحلية والمواثيق الدولية.	١٣
أولاً: المعايير الدولية لنظام العدالة الجنائية للأحداث .	١٨
ثانياً: المعايير الإقليمية لنظام العدالة الجنائية للأحداث.	٢٥
المبحث الثالث: أهمية الدراسة.	٢٨
<b>الفصل الأول: العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم.</b>	٣٦
المبحث الأول: الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية.	٤٠
المبحث الثاني: تدابير الحماية والرعاية للأحداث.	٥١
<b>الفصل الثاني: العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم.</b>	٦٢
المبحث الأول: المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين.	٦٢
المبحث الثاني: الادعاء بجنون الحدث كمانع لقيام مسؤوليته.	٦٧



٦٨	المطلب الأول: النص القانوني الحاكم.
٧٢	المطلب الثاني: معنى الجنون.
٧٩	المطلب الثالث: نتيجة دفاع الجنون وهدفه.
٨٢	المطلب الرابع: إثبات دفاع الجنون.
٨٦	المبحث الثالث: العدالة الجنائية في مرحلة الاستدلال.
٨٨	المطلب الأول: دور الضابطة العدلية.
٩٢	المطلب الثاني: إجراءات الملاحقة.
٩٨	المبحث الرابع: العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق.
٩٨	المطلب الأول: دور النيابة العامة.
١٠٣	المطلب الثاني: الضمانات المقررة للحدث في أثناء مرحلة التحقيق.
١١٩	المبحث الخامس: العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة.
١٢٠	المطلب الأول: محاكم الأحداث.
١٢١	الفرع الأول: تعريف محكمة الأحداث وماهيتها.
١٢٤	الفرع الثاني: اختصاص محكمة الأحداث وتشكيلها ومكان وزمان انعقادها.
١٣٢	الفرع الثالث: مواصفات قاضي الأحداث.
١٣٥	المطلب الثاني: الأجهزة المساندة.
١٣٥	الفرع الأول: مراقب السلوك.
١٣٨	الفرع الثاني: مكتب الدفاع الاجتماعي.
١٤٠	المطلب الثالث: الضمانات المقررة للحدث في أثناء مرحلة المحاكمة.
١٥٩	الفصل الثالث: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية وتنفيذ التدابير والعقوبات.
١٥٩	المبحث الأول: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية.

١٦٠	المطلب الأول: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الصلح.
١٦١	الفرع الأول: الأحكام غير القابلة للطعن.
١٦٦	الفرع الثاني: ميعاد وحق الطعن.
١٦٦	أولاً: ميعاد الطعن.
١٧١	ثانياً: حق الطعن
١٧٣	الفرع الثالث: جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي.
١٧٣	أولاً: جهة الطعن
١٧٧	ثانياً: تعدد المرجع الاستئنافي
١٨٣	المطلب الثاني: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم البداية.
١٨٣	الفرع الأول: الأحكام غير القابلة للطعن.
١٨٥	الفرع الثاني: ميعاد وحق الطعن.
١٨٥	أولاً: ميعاد الطعن.
١٨٦	ثانياً: حق الطعن.
١٨٦	الفرع الثالث: جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي.
١٨٦	أولاً: جهة الطعن
١٨٧	ثانياً: تعدد المرجع الاستئنافي.
١٩٠	المبحث الثاني: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث.
١٩٠	المطلب الأول : التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث المنحرفين.
٢٠٥	المطلب الثاني : تنفيذ العقوبات والتدابير.

٢٢٤	الخاتمة والمعيقات والتوصيات
٢٣٧	المراجع والمصادر
٢٤٧	الملخص باللغة الانجليزية.

## العدالة الجنائية للأحداث في التشريع الأردني (دراسة مقارنة)

إعداد  
ثائر سعود العدوان

المشرف  
الأستاذ الدكتور كامل المبريد

### الملخص

طالما كان موضوع الدراسة هذا يشغل بالي ويأخذ حيزاً لا بأس به من تفكيري، وقد يكون السبب من وراء ذلك ما شاهدته ومرسته عملياً، وما رلت، في أثناء خدمتي القضائية في التعامل مع القضايا الجنائية عموماً وقضايا الأحداث على وجه الخصوص. فقد أدركت أن هذه الفئة - بالرغم من الجهود التي بذلت وما رالت تبذل - تبقى بحاجة إلى مزيد من الدعم والحماية، لإيماني المطلق أن توفير حماية أكبر وضمانات أكثر لهم، من شأنه حماية المجتمع الذي يعيشون فيه بالدرجة الأولى، وحمايتهم بالدرجة الثانية، وذلك من خلال حشد الجهود للحيلولة دون انحرافهم، وتوفير الرعاية والحماية اللازمة لهم، وتحديدًا لمن هم بحاجة إلى هذه الرعاية والحماية، وأيضاً توفير معايير المحاكمة العادلة لهم في حال انحرافهم ووقوعهم في مهبوي الجريمة، وذلك ابتداءً من مرحلة الاستدلال والتحقيق، مروراً بمرحلة المحاكمة وانتهاءً بمرحلة إصدار الحكم، وإتاحة المجال للطعن فيه، وحتى في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات، وذلك كله في سبيل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو منع لانحراف بالدرجة الأولى، وإعادة دمج المنحرف في المجتمع ليصبح عضواً صالحاً منبثقاً بالدرجة الثانية.

والحقيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها، هي أن أحد الأساليب المهمة للوصول إلى هذا الهدف هو إجراء الدراسات المعمقة بهذا الخصوص للتعرف على الوضع القائم وإيراز إيجابياته وسلبياته التشريعية والعملية والتي يصعب تبيانها إلا لمن مارس عملياً هذه التجربة واتضح له أن الكثير من المعايير الدولية الحديثة ما زال غير مطبق على الصعيد الوطني.

من هنا جاء اهتمامي باختيار هذه الدراسة التي افتتحت طبيعتها أن تناولها ضمن فصل تمهيدي وثلاثة فصول دراسية أوضحت فيها العدالة المقدمة للجنة المستهدفة من الدراسة من خلال النصوص الموجودة وما يعتريها من نقص أو غموض، دون إهمال الإصغاء على ما هو مطبق في دول سبقتنا في هذا المضمار، وذلك على الشكل التالي:

في مجال لاحد بالعدالة الجنائية الإصلاحية بشكل عام وفي مجال الأحداث بشكل خاص، بسبب عدم تحقيق الجاه المطلوب لنظرية الردع بشقيها العام والخاص وتجاه مدائل العقوبة السابقة للحرية في البلاد التي أحدثت بذلك. فكانت البداية من خلال بعض الجهود المبذولة والمؤنثة لأنها كانت تتناول الموضوع بصورة عابرة وبدون دراسة مبدئية مسبها، ومن ضمن تلك الجهود عقد ندوة وطنية في المعهد القضائي الأردني خلال الفترة من ٨-١٠/١٢/١٩٩٨ بعنوان (تعزيز الأحكام الجزائية وفق السياسة العقابية الحديثة)، حيث طرحت خلالها بعض الأفكار الخاصة بالإصلاح في مجال العدالة الجنائية ومن ضمن تلك الأفكار محاولة إيجاد منظومة لمداخل العقوبة السالبة للحرية بالإضافة إلى التوصية بالتركيز على تلك السياسة في مجال قضاء الأحداث كمرحلة أولى ثم توالت الجهود التي تم تشكيل لجنة وطنية من الجهات ذات العلاقة بالأحداث مثل (القضاء، الأمن العام، التنمية الاجتماعية)، وكان من ضمن الأمور التي أوصت بها تلك اللجنة الأخذ بأساليب العدالة الإصلاحية. كما ساهم العديد من مؤسسات المجتمع المدني بعقد العديد من الندوات المتعلقة بالأحداث وكانت تصب جهودها بنفس الاتجاه، وتم تنفيذ بعض الأنشطة مع جهات ومؤسسات دولية وإقليمية مثل اليونيسيف والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، والمعهد العربي لحقوق الإنسان. وتسارعت تلك الجهود في الفترة الأخيرة خصوصاً بعد الاهتمام العالمي المتزايد بالطفل بشكل عام- فتوجت بالتوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع العدالة الإصلاحية للأحداث بمشاركة المجلس القومي ووزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام والمركز الوطني لحقوق الإنسان وبدعم من اليونيسيف والوكالة السويدية للتطوير. كما تم التوقيع على المذكرة الخاصة بمشروع العدالة الجنائية للأحداث فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يجد من خلاله أن الحاجة أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى للأخذ بنظام العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحي خصوصاً بعد مصادقة الأردن على الاتفاقية الدولية للطفل.

وعند التطرق للحديث عن التشريعات المعمول بها حالياً في الأردن ودور قضاء الأحداث في تطبيقها نجد أن هناك تحدياً في التشريعات المتعلقة بالأحداث، فهناك قسور أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لعام ١٩٦١ وتعديلاته الذي ينظم شكل وإجراءات التحقيق والمحاكمة. كما نجد قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٠ وتعديلاته، الذي يحسن الجرائم والعقوبات المفروضة على كل جريمة. وعلى رأس التشريعات المتعلقة بالأحداث نجد قانون الأحداث رقم ٢٤ لعام ١٩٦٨ وتعديلاته، وآخرها التعديل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

**الفصل التمهيدي:** تناولت فيه مفهوم العدالة الجنائية للأحداث من خلال توصيح مفهوم الحدث ضمن مبحث أول، والمقصود بالعدالة الجنائية للأحداث في النصوص المحلية والمواثيق الدولية ضمن مبحث ثان، وتأكيد أهمية الدراسة ضمن المبحث الأخير.

**الفصل الأول:** تعلق بالعدالة الجنائية للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم، حيث تم توصيح من هو الحدث المحدث إلى الحماية أو الرعاية ضمن مبحث أول، وما هي تدابير الحماية والرعاية للأحداث ضمن المبحث الثاني.

**الفصل الثاني:** تم فيه توصيح العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم من خلال توصيح المسؤولية الجرائية للأحداث المحرفين ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولت فيه الادعاء بجنوح الحدث كمنع لقيم مسؤوليته، وأما المبحث الثالث فتناول العدالة الحسية في مرحلة الاستدلال، وذلك من خلال استعراض الدور الذي يقوم فيه رجال الصلطة العنلية، وإجراءات الملاحقة التي يتبعونها. كذلك تم التعرض في هذا الفصل للعدالة الجنائية في مرحلة التحقيق ضمن مبحث رابع تم فيه إبراز دور النيابة العامة والضمانات المقررة للحدث في أثناء هذه المرحلة. أما المبحث الخامس والأخير ضمن هذا الفصل فتمحور حول العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة من حيث توصيح محاكم الأحداث والأجهزة المساعدة والضمانات المقررة للحدث في أثناء هذه المرحلة.

**الفصل الثالث:** والأخير، فقد تركز على توصيح العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية وتنفيذ التدابير والعقوبات. فتناولت ضمن المبحث الأول العدالة الجنائية للجنة المستهدفة في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية سواء الصادرة عن محاكم الصلح أم عن محاكم النداية، وذلك من خلال توصيح الأحكام غير القابلة للطعن وميعاد وحق الطعن وجهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي. أما العدالة الجنائية في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات فقد تناولتها في المبحث الثاني والذي تم فيه استعراض التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث المنحرفين، وتنفيذ هذه التدابير والعقوبات.

وقد أنهيت هذه الدراسة بختمه ومجموعه من أهم المعوقات والتحديات والتوصيات وبقائمة مراجع، سائلاً المولى عز وجل أن يكون قد نجحت فيما قُمت.

## المقدمة:

الحمد لله على فضائل نعمه، أما بعد:

فإن ظاهرة انحراف الأحداث أو تعرضهم للانحراف، ظاهرة قديمة عاشت مع الزمن، وأصابت كل المجتمعات، حتى أصبح مطلب التمييز في معاملة الأحداث في براءع مع القانون من المطالب الحديثة التي لم تعرفها غالبية المجتمعات القديمة، تلك المجتمعات التي كانت تنظر إلى الحدث الجاني على أنه مجرم يستحق العقاب والردع، حيث كان الحدث يعامل معاملة فيها كثير من صوب الأذى والقسوة، شأنه في ذلك شأن المحرم البالغ، دون النظر إلى أية اعتبارات تتعلق بشخصه، أو الظروف المحيطة به.

والحقيقة الجلية أن مشكلة جنوح الأحداث أو حتى تعرضهم للانحراف، من أهم المشاكل الاجتماعية وأكثرها تعقيداً، لأنها تعرض كيان المجتمع ومستقبل أجياله الصاعدة لخطر كبير، كون تلك المشكلة لها خطورة مردوحة على المجتمع، فمن جهة تصبح هذه الفئة عبارة عن طاقات معطلة لا تفيد مجتمعها بشيء، وذلك من خلال ما يوقع عليها من إجراءات وتدابير وفقاً للقانون، ومن جهة أخرى، فإنها تحلب الضرر على المجتمع فتصيبه بحصائر مادية ومعنوية جسيمة. وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنبع من حقيقة أن جنوح الأحداث وحماية المعرضين للانحراف منهم من أهم مشكل العصر، ومواجهة هذه المشكلة تحتاج إلى تكاتف الجهود من كافة السلطات المعنية سواء الجهات القضائية أم الأجهزة المساندة، أو حتى الدور المهم الذي يلعبه الباحثون في هذا المصمر. فعند تقديم عدالة جانبية ناصعة للناص لهذه الفئة، من خلال حماية المعرض للانحراف ورعايته وإصلاح الجاني في سبيل العودة به عسواً فاعلاً في المجتمع من شأنه أن يشكل افة خطيرة تهدد أمن مجتمعات

ولكون ظاهرة الجنوح لها أبعادها المختلفة، فقد اتجهت الجهود إلى مواجهتها بحلول فعالة تركز على فكرة توفير أكبر قدر من العدالة الجنائية للأحداث في نراعم مع القانون وحماية ورعاية المحتاجين منهم إلى الرعاية أو الحماية (المعرضين للانحراف). حيث بررت أهمية رعاية الأحداث في المجتمعات الحديثة، وبرر الإهتمام بالمبحرفين أو المعرضين للانحراف منهم، وصر ينظر إلى الحدث الجاني ليس باعتباره محرماً يستحق العقاب، وإنما باعتباره صحيحة لظروف اجتماعية معينة أدت إلى انحرافه، وينظر إلى الحدث المعرض للانحراف على أنه محتاج للحماية والرعاية سعاً لانحرافه، الأمر الذي يستلزم بالضرورة، أن يكون للقاضي سلطة تقديرية واسعة، لاختيار الأسلوب الأكثر ملائمة في معاملة الحدث الجاني

أو المعرض للإضرار وفرص العقوبة أو التدبير المناسب، بهدف الإصلاح والحماية، وبالتالي حماية المجتمع من خطر الجريمة.

ومما لا شك فيه، أنه وبالرغم من تعدد الكتب والدراسات حول هذا الموضوع إلا أنه يبقى مجالاً خصباً للكتابة حوله. فما يميز هذه الدراسة أن فكرتها نبتت من مجال عملي القصائي وما اطلع عليه بشكل يومي من إشكاليات قانونية في مجال قصايا الأحداث، تمس بشكل أو بآخر تقديم العدالة الجنائية المطلوبة إلى هذه الفئة، التي أجبر لنفسها تسميتها بالفئة المستضعفة، وذلك من خلال بطر الطعون التي تقدم بالأحكام الصادرة بحقهم، وإيضاً الإشكاليات التي كانت تظهر أمامي من خلال ممارستي العملية كقاضي أحداث في مرحلة الصلح، وقبل ذلك عملي في مجال النيابة العامة مدعياً عاماً.

ولعل ما يجعل هناك إضافة نوعية على هذه الدراسة أيضاً، هو كوني كنت صابط الارتباط في مشروع العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث المقدم لوزارة العدل بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) AND CRIMES، وذلك في أثناء أن كنت منتدباً من المجلس القصائي لوزارة العدل، حيث شغلت وظيفة مدير مديرية الشؤون القانونية في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى أنني كنت عضواً ممثلاً عن وزارة العدل في اللجنة المشكلة لإعداد مشروع قانون الأحداث المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، والذي حل محل قانون الأحداث المعدل رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ والذي يقرأ مع قانون الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ المساري مفعوله من تاريخ ٢٠٠٧/٩/١.

لعله من باقة القول أن إبراز الإشكاليات التي تظهر على الصعيد العملي في إطار حديثنا عن عدالة الأحداث الجنائية من الأهمية بمكان، سواء تلك الإشكاليات التي تبرز في مرحلة الحماية أو الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة أو فرص العقوبة - على اعتبار أن تعريد العقاب من أهم المسائل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل محاكم الأحداث في سبيل الوصول إلى إصلاح الحدث وإعادته إلى المجتمع فرداً صالحاً ومنتجاً أو في مرحلة الطعن بالأحكام أو حتى مرحلة التنفيذ، خاصة إذا ما علمنا أن قانون محاكم الصلح المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ والذي بد مريانه في ٢٠٠٨/١١/١ قد انطوى على كثير من التعديلات الخاصة بالطعون والنوعية بها من الأهمية بمكان حتى لا يفقد صاحب الحق حقه في الطعن، حيث أن أغلب القصاي التي تواجه الأحداث المنحرفين يكون النظر بها من اختصاص محاكم الصلح بصفتها محاكم أحداث بالإضافة إلى اختصاصها بتدابير الحماية أو الرعاية، وبطبيعة الحال



دون التقليل من شأن الطعون الخاصة بالأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية بصفتها محاكم أحدثت في القضايا الجنائية.

أما عن منهج الدراسة، فإن أساسها النظري موقوف يعتمد بشكل أساسي على النصوص القانونية وثيقة الصلة وبشكل أساسي تلك النصوص التي وردت في قانون الأحداث وفقاً لأخر تعديلاته ( القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ )، والذي أحدث للكثير من التعديلات الجوهرية التي لم يتسن لأحد - حسب علمي - التعليق عليها بشكل علمي حتى ساعة إعداد هذه الرسالة. بالإضافة إلى ذلك سيكون أساس هذه الدراسة النظري بشكل أساسي القوانين المحلية الأخرى ذات الصلة مثل قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون العقوبات، وقانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ التي أصبحت جزءاً من النظام القانوني الداخلي - وقانون مراقبة سلوك الأحداث رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦، ومقارنتها ما أمكن مع بعض نصوص القوانين العربية والعالمية ذات الصلة كما سيتم الإشارة إلى موقف بعض الموثيق الدولية ذات الصلة بالمسألة موضوع الدراسة، والتي أصبح البعض منها جزءاً من النظام الداخلي الأردني بإصعاع المملكة وتصديقها عليه وبالتالي الرامية تطبيقها من قبل القاصي الوطني، بل إنها وفق آخر اجتهادات محكمة التمييز الأردنية أصبحت تسمو في تطبيقها على النصوص المحلية في حال التعارض متى مرت بكافة مراحلها الدستورية إذا كانت تمس حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة. وبطبيعة الحال فسوف لن نهمل الجانب التطبيقي المتمثل بالقرارات القضائية وثيقة الصلة، والسعي العملي المنع لدى المحاكم ودوائر النيابة في التعامل مع قضايا الأحداث، لما في ذلك من دور كبير في إثراء هذه الدراسة. على أن الأسلوب المتبع سوف يكون في كثير من الأحيان بطرح التساؤلات والإجابة عليها وإبراز شخصية الباحث بشكل واضح من خلال معالجة الثغرات أو للتناقضات التشريعية أو حتى الإشكاليات العملية، حيث سيتم اعتماد الوصف التحليلي النقدي للنصوص.

وما يهدف إليه، وما نأمل، أن تكون هذه الدراسة بمثابة مرجعية ومادة مهيئة لكل من لهم علاقة بالأحداث والتعامل معهم، سواء للقاضي أم للمدعي العام أم الأجهزة الإدارية المساندة أم الصانطة العدلية أم مؤسسات المجتمع المدني وحتى الأسرة والمجتمع المحيط بالأحداث وذلك كهئات مستهدفة، توضح لهم كيفية التعامل مع قضايا الأحداث وفق فلسفة ومنظور جديدين، يتجسم مع مبادئ العدالة الجنائية للأحداث وصولاً إلى الهدف العام

المتأمل بوجود معاملة الأحداث بشكل يتفق مع فلسفة العقاب الحديثة الهادفة إلى إعادة اندماج الحدث بالمجتمع مجدداً وإصلاحه وتأهيله، بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع المحيط به. ومن أهداف هذه الدراسة أيضاً إيجاد فلسفة جرائية خاصة للتعامل مع قضايا الأحداث، بما في ذلك حمايتهم من الجروح وفقاً لأحدث المعايير المتبعة بهذا الخصوص في دول العالم المتقدم وبما يتناسب - ما أمكن - مع بيئتنا ومجتمعنا وعادات وتقاليدنا التي نعتز بها.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة، فقد تناولت هذه الدراسة ضمن فصل تمهيدي وثلاثة فصول. حيث تناولت في الفصل التمهيدي مفهوم العدالة الجنائية للأحداث من خلال توضيح مفهوم الحدث والمقصود بالعدالة الجنائية للأحداث في النصوص المحلية والمواثيق الدولية وتأكيد أهمية الدراسة. أما باقي الفصول فكانت على النحو التالي:-

#### الفصل الأول: العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم

المبحث الأول: الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية

المبحث الثاني: تدابير الحماية والرعاية للأحداث

#### الفصل الثاني: العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم

المبحث الأول: المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين

المبحث الثاني: الادعاء بجنون الحدث كمانع لقيام مسؤوليته

المبحث الثالث: العدالة الجنائية في مرحلة الاستدلال

المبحث الرابع: العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق

المبحث الخامس: العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة

#### الفصل الثالث: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية وتنفيذ

التدابير والعقوبات

المبحث الأول: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية

المبحث الثاني: العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات

الصالحة بحق الأحداث

وقد أنهيت هذه الدراسة بحاتمة ومجموعة من المعينات والتحديات والتوصيات وبقائمة مراجع، سائلاً الله العليّ القدير أن تكون هذه الدراسة قد حققت الأهداف المرجوة، وأن تكون منارةً يهتدي به كل متعامل مع الأحداث وصولاً لمجتمع مثالي.

## الفصل التمهيدي

### مفهوم العدالة الجنائية للأحداث

بداية لا بد من التعريف بمفهوم العدالة الجنائية للأحداث، حيث انه - رغم صدور العديد من المؤلفات والمراجع التي تناولت مسألة العدالة الجنائية بشكل عام - لم يورد تعريفاً واضحاً للعدالة الجنائية، ولعل ذلك مرده الى صعوبة الإتفاق على مفهوم العدل. وقد يكون من المتوجب لإشارة الى انه توجد ثلاث نظريات عرفت العدالة الجنائية،<sup>١</sup> وهي بشكل مختصر:

#### ١- نظرية القانون الطبيعي:

ويعرف انصار هذه النظرية العدالة الجنائية بأنها 'الإلتزام المطلق بالقانون، ويصفون مخالفة القانون والحقوق عليه بالظلم.

#### ٢- نظرية المصلحة الاجتماعية:

وفي رأي انصار هذه النظرية ان المصلحة العامة للجماعة هي التي تحدد معايير وأسس العدالة الجنائية، فكل عمل يعود بالفائدة على المجتمع بصفة عامة فهو عمل عادل، بينما يعتبر العمل الصار بمصلحة الجماعة ظلماً وحقوراً.

#### ٣- نظرية الحق الطبيعي:

يرى انصار هذه النظرية ان هناك قانوناً طبيعياً يتحكم في السلوك الإنساني تماماً، وبذلك فإن العدالة في رأيهم أساسها الحق الطبيعي.

لما بخصوص العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث، فهناك ثلاثة نماذج رئيسة<sup>٢</sup> وهي:

#### The welfare Model

#### لأولاً: نموذج الرعاية ١٩٠٠ - ١٩٦٠

**1900 - 1960-**

يتنظر هذا النموذج الى الحدث الجاني من منظارين الأول ان الحدث أقل قدرة على تقدير نتائج الفعل الذي قام به، أما الثاني فإن الحدث أكثر قابلية لإعادة التأهيل من البالغين<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> د. الطرلوبة، محمد (٢٠٠٧)، دور القضاء في مجال عدالة الأحداث، دليل مخصص للقضاة والمدعين العامين، بالتعاون مع بين المجلس القضائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبدعم من الحكومة السويسرية والهولندية، عمان، الأردن، ص ١٦.

<sup>٢</sup> Zermatten Jean (29-11-06) Lecture in the Swiss Juvenile Justice System SWISS 2006

<sup>٣</sup> Lawrence K. Farish (1999) WESTERN EUROPEAN JUVENILE JUSTICE MODELS [Online] Retrieved on: 6 August 2007 from <http://www.cga.ct.gov/ps99/rpt/olr/hum/99-r-1157.htm>

لذا فإن هذا النهج يطر إلى الحدث على أنه صحية، أكثر من كونه معتدياً، فهو صحية لأسرة  
والماضي الذي مر به، والبيئة التي يعيش بها، وفترة المراهقة وعدم النضوج. ويبرز في هذا  
النموذج دور القاضي بشكل كبير حيث يصيب إلى أدواره الأخرى دوراً مهماً وهو البحث عن  
أسباب القيام بالسلوك.

وقد أثار إعجابي قول يصلح أن يذكر في هذا المقام للدكتور فتوح الشاذلي عندما قال  
" حقيقة الأمر أن الطفل حين يحرر لا يمكن اعتباره جانيا بالمعنى الدقيق، بل هو في الغالب  
مجني عليه، ذلك أن الطفل الذي يحرر أو يجرم في السنوات الأولى من عمره غالباً ما يكون  
ضحية لظروف اجتماعية غير ملائمة تحيط به هي التي دفعت إلى طريق الإجرام أو  
الانحراف"<sup>٤</sup>

### ثانياً: نموذج العدالة أو السيطرة ١٩٦٠-١٩٨٠ The Justice Model 1960-

1960-1980

لقد بني هذا النموذج على أساس فكرة أن الجاني مسؤول عن تصرفاته، وطالما أنه  
احتار سواه للتصرف فعليه أن يدفع ثمن ذلك كعقاب جزائي. حيث أن الحكم الأولي في هذا  
النموذج هو الحرمان من الحرية، كما أن هذا النموذج يضمن الحقوق الإجرائية للأحداث،  
ولكن لا يضمن العناية لهم، إضافة إلى أن مسألة مدب أو غير مدب هي النقطة الجوهرية  
في الموضوع.

### ثالثاً: نموذج العدالة الإصلاحية ١٩٨٠- The Restorative Model

1980-

بطرياً، يركز منهج العدالة الإصلاحية على إصلاح الضرر المباشر المتسبب أو الناتج  
عن السلوك الإجرامي. والعدالة الإصلاحية هنا هي عملية يجب أن يشارك بها الجميع كل  
حسب دوره، ومن أهم مبادئها: فتح مجال التدخل أمام المهتمين لبحث للقضية والتدخل  
(وبالتحديد المعتدي والمشتكى وأسرهم والمجتمع)، وبحث الجريمة ضمن سياقها الاجتماعي،

<sup>٤</sup> د. الشاذلي، فتوح عبد الله (١٩٩١)، قواعد الأمم المتحدة لتنظيم قضايا الأحداث - دراسة نصلية مقارنه  
بقوانين الأحداث العربية، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، هامش ١، ص ١٣.

<sup>٥</sup> Prison fellowship international (2007). Restorative justice online Retrieved in  
25 July -2007 from: <http://www.restorativejustice.org/intro>

<sup>٦</sup> Marshall T (1999) RESTORATIVE JUSTICE AN OVERVIEW retrieved in  
25-july-2007 from: <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/occ-resjus.pdf>

والتطلع للمستقبل (للقاية)، والتركيز على حل المشكلات قبل حدوثها وأخيراً المرونة والإبداع في التطبيق.

وبحسب المختصين في هذا المجال، فلا يوجد حد قطع بين هذه المنهجيات، فقد تستخدم الدول عدة إجراءات ومنهجيات مختلفة لتطبيق قوانينها، ويعود ذلك لأن لكل منهجية من هذه المنهجيات إيجابياتها وسلبياتها.

وعليه فبند نجد أن تعريف العدالة الجنائية للأحداث لا يختلف كثيراً عن تعريف العدالة الجنائية بشكل عام، مع فارق بسيط وهو أن أي تعريف للعدالة الجنائية للأحداث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدة أمور منها الفئة العمرية للأحداث، وطروفهم، وخصوصيتهم، وأسباب حدوثهم وأسباب تعرضهم للانحراف، فهي الإجراءات التي تمنح مصالح الأحداث للفصل أهمية قصوى، والتي يكون الهدف منها تأهيل الأحداث في نزاع مع القانون أو حتى المعرضين للانحراف منهم وإعادة إدماجهم بالمجتمع مجدداً. حيث يمكن الاستدلال على تعريف للعدالة الجنائية للأحداث من خلال مفهوم الحدث ومفهوم الجهات القضائية بمعناها الواسع، سواء الصابطة العلنية المساعدة أم أجهزة النيابة العامة أم المحكمة المختصة، وأيضاً مفهوم الجهات المساندة للقضاء التي تتعامل مع الحدث عند إحالته للقضاء مثل مراقب السلوك والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي.

فالعدالة الجنائية للأحداث وفقاً لمفهومها الإصلاحية الحديث، هي كل الإجراءات التي تتناولها التشريعات الوطنية، ويشمل ذلك الاعراف والمعايير والآليات والمؤسسات المعنية بالأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف، أي أنها كل إجراء قانوني يتم بمواجهة الحدث المحرف أو المعرض للانحراف.<sup>٧</sup>

وبحسب مما تقدم أن العدالة الجنائية للأحداث بمفهومها الإصلاحية وليس التقليدي، هي الإجراءات المصنوعة عليها في قوانين الأصول الجزائية والأحداث والعقوبات وغيرها من التشريعات التي تطبق على الأحداث في نزاع مع القانون، والتي تحقق معايير وضمانات المحاكمة العادلة للأحداث. إضافة إلى الإجراءات التي تطبق قبل مرحلة النزاع مع القانون، عدم يكون الحدث محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية (المعرض للانحراف)، التي تهدف إلى توفير البيئة الآمنة التي تمنع الحدث من الوقوع في مهاوي الجريمة (الانحراف)، وهي التي سنتعرض لها ضمن الفصل التالي من هذه الدراسة.

ويمكن لنا إيجار قواعد وأسس نظم عدالة الأحداث بأنها القواعد التي تراعي المصالح  
الفصلى للأحداث الحائحين أو المعرّضين للإبحار، والتي يتوجب أن تراعي خصوصية  
وسرية التعامل مع الأحداث وحمايتهم من الانحراف ورعايتهم والنظر في قضاياهم من منظور  
تشاركي بين المؤسسات المعنية بالتعامل مع الأحداث ومعاملتهم بإنسانية واحترام لكرامتهم و  
بطريقة تضمن تهيئهم وعادة ائماهم في المجتمع مجدداً، ومراعاة قواعد ومعايير المحاكمة  
العادلة بحقهم، والمتمثلة بضمان إتصال الحدث بدويه أو محاميه وحضور ولي الأمر ومراقب  
السلوك اجراءات التحقيق والمحاكمة وسرية المحاكمة والفصل ما بين الأحداث والراشدين عدد  
احالتهم الى المحاكم أو المكان الذي يقصون فيه مدة توقيفهم أو مدة محكوميتهم، وسؤال الحدث  
على التهم بلعة بسيطة يفهمها، وضمان حق الدفاع والمساعدة القانونية وضمان حقه في الطعن  
في الاحكام الصادرة بحقه، وعدم اعتبار أية إدانة بجرم من الأسفقيات وتطبيق مبدأ المساواة بين  
الأحداث عدد بحالتهم الى الجهات القضائية المختصة سواء من حيث المعاملة أم من حيث  
المساواة فيما بينهم في المراكز القانونية، وعدم التمييز فيما بينهم بسبب الدين أو العرق أو  
اللون وفترض قرينة البراءة لديهم وضمان عدالة ناجزه وفاعله.

ولكي نتعرف على مفهوم العدالة الجنائية للأحداث ، بالتفصيل المشار إليه أعلاه، فإن  
ذلك يقتضي ابتداء التعريف بمفهوم الحدث ومن ثم التعرض للمقصود بالعدالة الجنائية  
للأحداث في النصوص المحلية والمواثيق الدولية وأخيراً، وليس آخراً تأكيد أهمية الدراسة،  
وذلك على شكل المباحث الثلاثة التالية.

## المبحث الأول مفهوم الحدث

الحدث لغة تعني ، أول الأمر واستداؤه، وحادثة الس كناية عن الشباب وأول العمر،  
يقال رجل حدث أي طري السن، أو فتى السن. فالصغير في اللغة يسمى حدث وشاباً وفتى  
وعلاماً، هكذا دور تحديد للعمر الذي يصبح فيه ان يدعى بمثل هذه الأسماء، ذلك أن هذه  
المعاني تدور جميعاً حول معنى واحد يختص بالصغير.<sup>8</sup>

أما الحدث لدى علماء الاجتماع والنفس فيقصد به " الصغير مند ولانته حتى يتم بصحه  
الاجتماعي والنفسي، وتتكامل لديه عناصر الرشد بالإدراك التام، أي القدرة على فهم ماهية

<sup>8</sup> ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (٢٠٠١) ، معجم مقاييس اللغة، بيروت دار

وطبيعة فعله وتقدير نتائجها، مع توافر الإرادة لديه أي القدرة على توجيه نفسه الى فعل معين أو الامتناع عنه".<sup>٩</sup>

أما عن المفهوم القانوني للحدث ، فيتوجب الإشارة إلى أنه يدور حول محور المسؤولية الجرائية، على اعتبار أنها تكون منعقدة قبل التمييز وواقعة حتى بلوغ سن الرشد. ومع أن الفقه القانوني لم يتفق على تعريف موحد للمسؤولية الجرائية، إلا أنه في الأغلب يذهب، كما يقول الأستاذ الدكتور كامل السعيد إلى أن المسؤولية الجرائية تعني "التزام بتحمل التبعات، والنتائج القانونية المترتبة على توافر أركان الجريمة، وموضوعه العقوبة أو التدبير الاحترازي، الذي ينزله القانون بالمسؤول عن الجريمة".<sup>١٠</sup>

وهذا المعنى للمسؤولية يتفق مع اشتقاق لفظ المسؤولية من حيث أنه مرادف لمساعدة أو سؤا لمرتكب الجريمة عن السبب في اتخاذه الجريمة ممتلكا مابقضا لنظم المجتمع ومصالحه، ثم التعبير عن اللوم الاجتماعي إزاء هذا الممتلك.<sup>١١</sup>

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أن التشريعات العالمية لم تتبع ذات النهج في تحديد بدء سن المسؤولية الجرائية أو تعيين الحد الأدنى أو الأعلى لسن الحادثة أو حتى مسمى الحدث. فعلى سبيل المثال حددت أغلب التشريعات الحد الأعلى لسن للحادثة بثمانية عشر عاماً مثل المشرع الأردني و المصري<sup>١٢</sup> والإماراتي والعراقي والسوري والجزائري والفلسطيني والانتظيري، وإن كان الأخير جعلها في بعض الحالات إحدى وعشرين عاماً. إلا أن هذه التشريعات اختلفت في تحديد بدء سن المسؤولية الجرائية، فمثلاً جعلها المشرع الانتظيري ثمانية سنوات وهي حالات معينة أربع عشرة سنة، والأردني السابعة والعراقي التاسعة

<sup>٩</sup> د. حسن ، طلعت و د. إبراهيم ، منيحة ( ٢٠٠٢ )، قانون الطفل، جامعة المنصورة، ص ٧

<sup>١٠</sup> د. السعيد، كامل (٢٠٠٩)، محاضرات نظرية الذكوراء في مادة المسؤولية الجرائية وموانعها، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.

<sup>١١</sup> د. السعيد، كامل ( ٢٠٠٢ )، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى ، عمان- دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ٥٠٧ - ٥١٠.

<sup>١٢</sup> انظر للمواد ٩٥ و ٩٥ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المقابلة للمادتين ٣٢ و ٣٢ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤. مع ملاحظته أن المادة الأولى من قانون الأحداث قد عرفت الحدث بأنه من لم يتجاوز سنه ثمانية عشرة سنة .. أما المادة ٩٥ من قانون الطفل فقد عرفت الطفل بأنه من لم يبلغ سنه ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة... وقد تم استبدال هذه المادة في القانون المعدل لقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بحيث انسجمت مع ما جاء في قانون الأحداث بصيغته على " يقصد بالطفل في مجال الرعاية المصنوع عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة. "

والسوري العاشرة<sup>١٣</sup> والمعربي الثانية عشرة - الذي لم يفرّد للأحداث تشريعاً خاصاً وإنما صمّم الأحكام الخاصة بالأحداث في القانون الجنائي، وأطلق على الحدث وصف الصغير والجزائري الثالثة عشرة وقد أطلق على الحدث وصف القاصر.<sup>١٤</sup>

ولعل الأسباب التي دفعت بالدور إلى وضع تشريعات خاصة بالأحداث تتمثل من النظام القضائي الذي يتعامل مع البالغين لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون صالحاً لنظر جرائم الأحداث أو على أقل تقدير منسجماً على الوجه الأمثل مع متطلبات إصلاحهم، وذلك للاختلاف التام بين النظامين من حيث التشكيل والاحتصاص وأسس المعاملة، إذ أن الهدف من تمييز هذه الفئة بنظام قضائي خاص يكمن في إصلاحهم وتقويمهم بما يتلاءم وقدراتهم ويتناسب وتكوينهم. كما أن التشريع الخاص بالأحداث يعتبر من أهم المحجزات التي حققتها السياسة التشريعية في أحد المعطيات الحديثة للعلوم الجنائية والإنسانية والاجتماعية بعين الاعتبار.

ومن هنا فإني أليدي استعراضي أن عتداً من التشريعات - كالتشريع المصري والإماراتي والسوري - لم تقم بتعيين الحد الأدنى لسن الحدث<sup>١٥</sup>، بالرغم من إفرادها تشريعاً خاصاً بالأحداث، وما هي الحكمة من ذلك؟! ويسحب الأمر ذاته على اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩<sup>١٦</sup> التي عرفت في المادة الأولى منها الطفل بأنه "كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة

<sup>١٣</sup> انظر المادة الثانية من قانون الأحداث الجاهين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٥١ لعام ١٩٧٩ والمرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١.

<sup>١٤</sup> د. عوين، ريبب أحمد (٢٠٠٣)، قضاء الأحداث "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، عمل - دار الثقافة، ص ١١.

انظر أيضاً المادة ٢ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، المواد ٣ - ٦ من قانون الأحداث الجاهين والمشرئين الإماراتي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦، المادة ٣ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، المادة الثانية من قانون الأحداث الجاهين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٣، القانون الجنائي المعربي لسنة ١٩٦٢، المادة ٢ من قانون الأحداث الأردني وتعديلاته رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨.

<sup>١٥</sup> انظر المادة الأولى من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والمادة الثانية من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته، والمادة الأولى من قانون الأحداث الجاهين والمشرئين الإماراتي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ والمادة الأولى من قانون الأحداث الجاهين السوري لسنة ١٩٧٤. بالخاص، محمد سعيد مبارك (١٩٩٧)، المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين "دراسة مقارنة بين التشريع الأردني والعراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمل، ص ٢-٥.

<sup>١٦</sup> اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ للمشور على الصفحة ٣٩٩٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٧٨٧ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ والمصادق عليها، بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ المشور على الصفحة ٣٩٩١ من ذلك عدد الجريدة الرسمية. حيث بدأ سريان الاتفاقية من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.



ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه<sup>١٧</sup> دون أن تقوم بتحديد حد أدنى لسن الطفولة مع التوجيه إلى أنها أوجبت تحديد سن دنيى لقيام مسؤولية الأطفال بموجب المادة ٤٠/٣/أ من الاتفاقية المذكورة. مشيراً إلى أنه كان من ضمن التوصيات التي اُتبقت عن حلقة دراسية الشرق الأوسط في القاهرة عام ١٩٥٣ ، عدم تحديد القانون حداً دنى لسن المسؤولية الجنائية، ووحوب أن يترك الأمر لمحاكم الأحداث أن تتدخل كلما استدعى الأمر وبعض النظر عن سن الحدث<sup>١٨</sup> وهذا ما لا تؤيده لما سيترتب على الأخذ به من تصارب للأحكام، وأن كنا من المؤيدين لتحديد حد أدنى لسن الحدث، إلا أننا أيضاً من المؤيدين لفرص تدابير حماية ورعاية على الطفل المعرض للانحراف أو المنحرف الذي لم يصل بعد إلى هذا السن، كما سيتم توصيحه في موضع لاحق من هذه الدراسة.

لما بالنسبة إلى المشرع الأردني فقد عرف الحدث في المادة الثمانية من قانون الأحداث الأردني بأنه " كل شخص أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى". حيث يلاحظ وفقاً لهذه النصوص الاختلاف بين مفهوم الطفل والحدث. فمفهوم الطفل يعطى مرحلة من عمر الإنسان لم يغطها مفهوم الحدث، وهي الفترة التي تمتد من لحظة ولادة الإنسان وإلى بلوغه سن السابعة من عمره، على اعتبار أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد، فطالما أن اتفاقية حقوق الطفل لم تحدد الحد الأدنى لسن الطفولة فإنه يطلق على الإنسان طعلاً منذ لحظة ولادته.

وتجدر الملاحظة أن هناك انسجام بين ما جاء في المادة ٣٦ من قانون الأحداث وما جاء في المادة ٤٠/٣/أ من الاتفاقية المذكورة، والتي أوجبت تحديد سن دنى لقيام مسؤولية الأطفال، وذلك عندما نصت المادة ٣٦ المشار إليها على أنه "لا يلاحق جرائماً من لم يتم السابعة من عمره حين اقتراف الفعل"، هذا إضافة إلى الانسجام للمتحقق مع باقي النصوص الواردة في باقي التشريعات الأردنية كالقانون المدني<sup>١٩</sup> وقانون الأحوال الشخصية والتي

<sup>١٧</sup> كما حدث بذات المفهوم المادة ٣/د من البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المتعلق ببيع ومكافحة الاتجار في الأشخاص وبصعده خاصة النساء والأطفال الموضع في باليرمو في ديسمبر سنة ٢٠٠٠.

<sup>١٨</sup> جعفر، علي محمد (١٩٨٠)، تأثير السن على المسؤولية الجنائية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ١٠.

<sup>١٩</sup> انظر المادتين ٢/٤٣ و ٢/٤٤ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ والتي نصت على ما يلي:  
" المادة ٤٣/٢:

حدثت سن الرشد بثمانى عشرة سنة<sup>٢٠</sup> وس التمييز ببيع سنوات، كم اتسحم التعريف الوارد في قانون الأحداث مع ما جاء في النصوص الدولية وتحديدًا اتفاقية حقوق الطفل، وذلك عندما سوى بين الجنسين، حتى أن هذه المساواة امتدت إلى القانون المؤقت للأحوال الشخصية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠١ ليصبح سن الزواج ١٨ سنة للجنسين، بعد أن كان ١٥ سنة للإناث و١٦ للذكور.<sup>٢١</sup>

وفي الفقه الاسلامي يُعرف الطفل أو الحدث بأنه الصغير الذي لم يبلغ الحلم الذي تبدأ به مرحلة الإدراك التام- بالمظاهر الطبيعية المتعلقة بالرجولة أو الأنوثة. فإن لم تظهر العلامات الطبيعية، فيُحدد من البلوغ- وفقًا لرأي الجمهور بالخامسة عشرة. بينما ذهب الإمام أبو حنيفة إلى تحديد هذه السن بثمانى عشرة سنة.<sup>٢٢</sup>

قد يكون من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن مشروع قانون الطفل لسنة ٢٠٠٤ الذي لم ير النور بعد، قد حدد سن المسؤولية الجزائية بالعاشرية، وهو النهج الذي أميل إليه دون حرج، وبما لا يمنع من إيقاع تدابير حماية ورعاية على من يرتكب جرماً قبل إتمام هذا السن، حيث أن الحدث قبل هذا السن يفترض أن لا يسأل عن أفعاله لاعتبارات النضوج البدني والعقلي وهذه المسألة فإن الاتجاه الحديث لأغلب التشريعات الجزائية الخاصة بالأحداث تسعى إلى رفع سن المسؤولية الجزائية، وخير مثال يساق على ذلك التشريع المصري.<sup>٢٣</sup>

#### المادة ٢/٤٤

٢. وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقدًا للتمييز .

<sup>٢٠</sup> يشار إلى أن سن الرشد المدني في القانون المصري اختلف عن سن الرشد الجنائي ، حيث حددت المادة ٤٤ من القانون المدني المصري سن الرشد المدني بـ ٢١ سنة ميلادية كاملة.

<sup>٢١</sup> نصت المادة الحامسة من قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ على ما يلي: "يشترط في أهلية الزواج أن يكون الحاطب والمخطوبة عاقلين وأن يكون كل منهما قد أتم الثامنة عشرة سنة شمسية إلا أنه يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من لم يتم منهما هذا السن إذا كان قد أكمل الخامسة عشرة من عمره. وكان في مثل هذا الزواج مصلحة تحدد اسمها بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية".

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠١ حيث كان نصها السابق كما يلي:

يشترط في أهلية الزوج أن يكون الحاطب والمخطوبة عاقلين وأن يتم الحاطب السنه للملحة عشرة وأن يتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر.

<sup>٢٢</sup> د. محمد سلامة، مأمون (١٩٨٣- ١٩٨٤)، قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، ص ٣٠٧.

<sup>٢٣</sup> نصت المادة ٩٤ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ( المستبدلة بالقانون المعدل رقم ١٢٦

في اعتقادي انه يسجل للشارع الأردني الحطة التي انتهجها في معاملة الأحداث. فقد قسم الأحداث حسب الفئات العمرية وأعطى لكل فئة وصفاً خاصاً بها ورتب لها عقوبات معينة تتسجم وتتاسب مرحلة النضوج التي وصل إليها الحدث. وهذه الفئات هي:

- الولد: من لثم السابعة من عمره ولم يتم الثانية عشرة.

- المراهق: من لثم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة.

- الفتى: من لثم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة.

وبناء على كل ما تقدم، أجاز لنفسي تعريف الحادثة كمصطلح قانوني وفقاً للتشريع الأردني بأنها " المرحلة العمرية التي تكون فيها المسؤولية الجزائية للإنسان محففة تبدأ بتدابير احترازية وتنتهي بعقوبات محففة و/أو تدابير احترازية ، وتكون من تاريخ اتمام السابعة من العمر وتنتهي بإتمام الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى".

### المبحث الثاني

#### المقصود بالعدالة الجنائية للأحداث في النصوص المحلية والمواثيق الدولية

لقد احتل تنظيم الوصع القانوني لفئة الأحداث مرتبة متقدمة على سلم أولويات المشرعين المحلي أو الدولي على السواء، لتولد القناعة لديهم أن حماية ورعاية وإصلاح هذه الفئة يعتبر ضماناً مهماً وصمام أمان لمستقبل الأمم والشعوب وتقدمها حيث جاءت النصوص القانونية التي تنظم أوضاع هؤلاء الأحداث على المستوى الوطني مسجمة ومتناغمة إلى أبعد الحدود مع النصوص والأحكام الدولية التي تصممتها وأقرتها المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، والتي يمكن إيجازها بالنقاط الرئيسية التالية<sup>٢٤</sup>:

١- القواعد التي تطبق على من هم دون الثامنة عشرة من العمر.

٢- القواعد التي تراعي المصالح الفضلى للأحداث.

٣- القواعد التي تراعي خصوصية وسرية التعامل مع الأحداث.

كاملة وقت ارتكاب الجريمة. ومع ذلك إذا كان الطفل قد تجاوزت منه السابعة ولم تجاوز الثانية عشرة سنة ميلادية كاملة وصدرت منه واقعة تشكل جنابة أو جنحة ، تتولى محكمة الأحداث ، دون غيرها ، الإحصاء بالنظر في أمره ، ويكون لها أن تحكم بأحد التدابير المنصوص عليها في المبادئ ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة (١٠١) من هذا القانون.

<sup>٢٤</sup> السبل الإجرائي للعمل مع الأحداث ( ٢٠٠٤ ) ، عمان : إصدار المركز الوطني لحقوق الإنسان، المجلس

٤- القواعد التي تطبق مبدأ المساواة بين الأحداث، من حيث المعاملة أو المراكز القانونية وعدم التمييز فيما بينهم سواء من حيث الجنس أو اللون أو الدين أو العرق.

٥- القواعد التي تفرض معاملة الأحداث بإنسانية واحترام لكراماتهم، والابتعاد عن المعاملة القاسية أو المهينة أو اللابأسانية، والعمل على معاملتهم بطريقة تضمن تاهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع مجدداً، وأن يكون لهم دور في بناء ذلك المجتمع.

٤- العدالة الجنائية للأحداث يفترض أن تكون عدالة باحزة وفعالة. بحيث يتم الفصل في قضاياهم بما يتناسب وحالتهم، وبصفة مستعجلة دون تسويق أو معاطلة.

٥- للنظر في قضايا الأحداث من منظور تشاركي، هذا المنظور الذي يتحقق من خلال التنسيق والتشبيك بين المؤسسات المعنية بالتعامل مع الأحداث.

٦- إن نظام العدالة الجنائية للأحداث هو النظام الذي ينصب اهتمامه على الأطفال في نزاع مع القانون بشكل عام والأحداث الجانحين منهم بشكل خاص، أي أن الحدث الجانح هو محور اهتمامه، وإن كان أيضاً له اهتمام بمفهومه الإصلاحية الحديث بالأحداث المعرضين للانحراف أي المحتاجين إلى الحماية أو الرعاية.

٧- افتراض قريبة للبراءة.

١٠- مراعاة الفصل بين الأحداث والراشدين عند إحالتهم إلى المحاكم وفي حال تعدد ذلك فإنه يجب مراعاة الإجراءات الخاصة بمحاكمة الأحداث.

١١- مراعاة قواعد ومعايير المحاكمة العادلة والمتمثلة بسرية المحاكمة وضمان حق الدفاع والمساعدة القانونية وضمان حق الطعن في الأحكام، وضمان اطلاع الأحداث على التهم المنسوبة اليهم بلغة بسيطة يفهمونها، وضمان الإتصال بدويهم والعالم الخارجي وحضور ولي الأمر ومراقب السلوك إجراءات التحقيق والمحاكمة، وعدم اعتبار أية إدانة بجرم من الأسبقيات.

لعلني لا أبالغ إذا ما قلت أن الاهتمام بحس العدالة الجنائية للأحداث لدى المشرع الأردني بدأ مبكراً نسبياً من خلال اهتمامه بكافة الأسس والقواعد المشار إليها، وتصميمها لتشريعات الأردنية المختلفة. فعلى صعيد النصوص المحلية التي تحكم علاقة الحدث بالقانون عمل المشرع الأردني على توفير أكثر قدر من الحماية والرعاية له، من خلال هذه النصوص ومعاملته معاملة تفصيلية عن البالغ، ولعل قانون الأحداث يحتل رأس هرم النصوص المحلية، كما سيتم التعرض إلى ذلك تفصيلاً في طيات هذه الدراسة.

فعند الاستعراض التاريخي نجد أن الأردن، كمعظم البلاد العربية، خضع للنوالة العثمانية، وكانت أحكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة، حتى صدر قانون للجرائم في سنة ١٨٥٨ والذي نصت المادة أربعون منه على لاحكام الموضوعية الخاصة بمرتكبي الجرائم من الأحداث، إذ نصت على أنه: "من لم يكن حين ارتكاب الجريمة قد أتم الثالثة عشرة من عمره يعد فاقداً للتمييز، ولا يسأل عما ارتكبه من جرائم، غير أنه يسلم بحكم محكمة الجنحة إلى الإصلاح، ويوقف به مدة لا تتجاوز بلوغه سن الرشد".<sup>٢٥</sup> وقد استمر تطبيق قانون الجرائم العثماني في الأردن حتى صدور قانون العقوبات رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ الذي حل محله قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠. وصدر أول قانون خاص بالأحداث عام ١٩٥١ وهو القانون رقم ٨٣ لعام ١٩٥١ والذي سمي "قانون الأحداث المجرمين"، ثم صدر القانون رقم ١٦ لعام ١٩٥٤ والذي سمي "قانون إصلاح الأحداث"، وأخيراً صدر القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٦٨ والذي سمي "قانون الأحداث" الذي جرت عليه عدة تعديلات.<sup>٢٦</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأحداث قد صدرت بهدف تعزيز حمايتهم ورعايتهم، مثل قانون مراقبة سلوك الأحداث رقم ٥١ لسنة ٢٠٠١، والأنظمة المتعلقة بالنظام الداخلي لمؤسسات الدفاع الاجتماعي والنظم الداخلي لدار التربية الاجتماعية للأحداث، والتعليمات الانضباطية في مؤسسات الرعاية والتأهيل. ولابد من الإشارة هنا إلى أن المادة ٩٤ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ قد نصت هي الأخرى أحكاماً خاصة بالأحداث، لا سيما في مجال سن التمييز حيث كانت تنص على أنه "لا يلاحق جرائمياً من لم يكن قد أتم السابعة من عمره وقت اقتراف الجريمة"، وقد ألغيت هذه المادة بصدر قانون الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨.<sup>٢٧</sup> فعلى الرغم من عدم الأخذ بكافة المعايير العالمية في التعامل مع الأحداث، إلا أنه روعي في هذه النصوص تقديم مصالح الحدث الفصلي على أي اعتبار، وهذا المبدأ هو ما يستفاد من نصوص قانون الأحداث

<sup>٢٥</sup> د. مصطفى، محمود محمود (١٩٨٣)، أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، بدون دار نشر، ص ١١٦.

<sup>٢٦</sup> للقانون المعدل رقم ٧ لعام ١٩٨٣ والقانون المعدل رقم ١١ لعام ٢٠٠٢ والقانون المعدل رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٢ وأخيراً القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

<sup>٢٧</sup> نصت المادة ٢/٣٧ من قانون الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ المنشور على الصفحة ٥٥٥ من العدد رقم ٢٠٨٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨ على إلغاء المادة ٩٤ من قانون العقوبات. وقد سبق أن عدل ليلد الأول من المادة ٩٤ قبل إلغائها باستبدال كلمة (السابعة) الواردة فيها بكلمة (الثامنة)، وذلك بموجب القانون المعدل رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣ المنشور على الصفحة ١٦٨٣ من العدد رقم ١٧٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣.

بالدرجة الأولى الذي إذا ما أحسن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع فإن عدالة جنائية مقبولة حتماً ستقدم إليه. وهذا القانون، وغيره من التشريعات الأردنية، يبرز مبدأ مصالح الطفل الفضلى من جهة ما وفره للحدث من ضمانات تهدف إلى حمايته قبل وإنشاء إجراءات المحاكمة ولدى تطبيق العقوبة وحتى قبل تعرضه للإحراج، متى كان محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية، كما سيتم توضيحه في المواضيع ذات الصلة من هذه الدراسة.

أم على صعيد المواثيق الدولية، فلعل اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩<sup>٢٨</sup>، المصادق عليها والمارة بكافة مراحلها الدستورية، تأتي بمرتبة لا تقل عن مرتبة قانون الأحداث، وذلك عندما أولت اهتماماً بالغا بتقديم حل العدالة للأحداث أو للأطفال، والتي انسجمت في غالبية نصوصها مع قانون الأحداث وباقي التشريعات الأردنية. ولعل أبسط تعبير لمفهوم العدالة الجنائية للأحداث ما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية حقوق الطفل بفقرتها الأولى والتي جاء بها "في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أم الخاصة، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى".

وعد الاستعراض التاريخي للمواثيق الدولية نجد أن الاهتمام بالطفل أو الحدث بدأ مبكراً عندما أقرت الهيئة العامة لعصبة الأمم إعلان حقوق الطفل المكون من خمس نقاط في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٤، والذي شكل خطوة مهمة في مسيرة الاهتمام بحقوق الطفل من خلال نصه على أن "للطفل على الإنصاف أن تمتعه خير ما لديه". وقد اشتمل على عشرة مبادئ عدا الديباجة، التي أشارت إلى عزم شعوب العالم على تعزيز التقدم الاجتماعي، واستندت في ذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨. وقد ساهمت المفاهيم التي قام الإعلان بإرسائها في قيام الأمم المتحدة بإنشاء منظمة الطفولة العالمية (اليونيسيف) في عام ١٩٦٤، والتي بحثت على عاتقها تقسيم العون والمساعدة، في مجال رعاية الطفولة. حيث يرتبط الأردن الذي صادق على الإعلان العالمي لحقوق الطفل باتفاقية مع هذه المنظمة تمت المصادقة عليها في عام ١٩٦٥<sup>٢٩</sup>.

وقد تعزز الاهتمام الدولي بحقوق الطفل وحمايته، مع تنامي الاتجاه العالمي لحماية حقوق الإنسان، وتمثل ذلك في الإعلانات والقرارات، والاتفاقيات الدولية العالمية منها

<sup>٢٨</sup> تحفظ الأردن على المواد ١٤ بشأن حق الطفل في حرية الدين والمادة ٢٠ الخاصة بالرعاية الدولية للطفل عن طريق التبني والمادة ٢١ الخاصة بالتبني.

<sup>٢٩</sup> الجريدة الرسمية، ع ١٨٤٤ لسنة ١٩٦٥.

والإقليمية، والتي تشكل القانون الدولي لحقوق الطفل، والتي ستكون لك معها وقفة في موضع من هذه الدراسة.

ويتوجب الإشارة إلى أن الاهتمام الدولي بهذا الصدد تزايد بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة التي بدأت مساعيها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ١٩٤٨، عندما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تولي مهمة وضع السياسات الجنائية في العالم، وسبق تلك المساعي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤١٥) الصادر عام ١٩٤٥، الذي اعتمد كافة الوسائل والمحاولات الدولية التي كانت تعمل في هذا المجال خاصة اللجنة الدولية للعقوبات والإصلاح التي تكونت في لواخر القرن التاسع عشر وقد عملت تحت مظلة عصبة الأمم وبطمت مؤتمراتها في الفترة ما بين الأعوام ١٨٨٥ و ١٩١٠ ثم الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٣٥، حيث تم تنفيد العمل في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحتها (UNCCPC) التي تقوم بمهم عديدة يمكن إيجازها بما يلي:<sup>٣٠</sup>

- ١- إعداد مقترحات منع الجريمة الخاصة بالأمم المتحدة.
- ٢- تطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومتابعة ذلك مع الدول الأعضاء.
- ٣- جمع الإحصائيات الجنائية للدول الأعضاء وإصدارها دورياً.
- ٤- الإعداد لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين.
- ٥- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
- ٦- إجراء الدراسات حول اتجاهات الجريمة في الدول الأعضاء.
- ٧- ربط الدول الأعضاء بشبكة معلومات لتبادل المعلومات حول نظام العدالة الجنائية بينها.

وقد واكب ذلك قيام المجتمع الدولي بعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، حيث يعود تاريخ تلك المؤتمرات إلى عام ١٨٨٥ مع تكوين الجمعية الدولية لقانون العقوبات (IPC) والتي أعيد تنظيمها عام ١٩١٠ والتي سميت فيما بعد الجمعية الدولية للعقوبات الجنائية والإصلاحية (IPPC) التي طلت تعمل حتى عام ١٩٣٥، والتي استبدلت

<sup>٣٠</sup> د. البشري، محمد أمين (١٩٩٧) العدالة الجنائية ومنع الجريمة دراسة مقترنة، الرياض- منشورات مركز البحوث والدراسات التابع للجامعة نائب الرئيس للعلوم الأمنية، ص ٥٣- ٥٥.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤١٥) لسنة ١٩٥٠، بمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والتي ساهمت جهودها بعقد مؤتمرات دولية خلال الأعوام (١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠).<sup>٣١</sup>

من المهم التأكيد، أن هناك مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد والمبادئ الدولية والإقليمية التي تمثل المرجعية والإطار لأية دراسة خاصة بالأحداث، بورد أهمها على النحو التالي:

#### أولاً: المعايير الدولية لنظام العدالة الجنائية للأحداث<sup>٣٢</sup>

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، الذي يأتي في مقدمة المبادئ الدولية ذات الطابع العام التي تقرر مجموعة من المبادئ التي تضمن حقوق الإنسان بصفة عامة. فقد نصت المادة ٣/١٦ من هذا الإعلان على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. كما جاء في المادة ٢/٢٥ أن للأبوة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين وأن يعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية.

٢- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ والذي دخل حيز التنفيذ في ٣ يناير ١٩٧٦. فقد نصت المادة ٣/١٠ منه على "وجوب إتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين دون أي تمييز...".

٣- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ والساري المفعول من ٢٣ مارس ١٩٧٦. فقد نصت المادة العاشرة منه على ما يلي:

أ- يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني.

ب- يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين ويحاولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

ج يفصل المدنيون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق في سهم ومركزهم القانوني".

<sup>٣١</sup> د. البشري، محمد الأمير (١٩٩٧)، العدالة الجنائية ومنع الجريمة، للمرجع السابق، ص ٥٥.

<sup>٣٢</sup> د. عوض، محي الدين (١٩٩٢)، الحدث على المستوى الدولي وقايتة.. وعلاج الحرالة، المؤتمر الخامس للجمعية المصرية لتفان الجاني، القاهرة ١٨ ٢٠ أبريل سنة ١٩٩٢، القاهرة دار النهضة العربية، ص ١٥٢، ٢٥١.



ولم تحرر المادة ٥/٦ توقيع عقوبة الإعدام على حدث، وأقرت المادة ٢٤ أن لكل طفل الحق على أسرته وعلى المجتمع والدولة في الحصول على إجراءات الحماية التي يستوجها مركزه كقاصر دون تمييز.

٤ إعلان حقوق الطفل (١٩٢٤، ١٩٥٩) الذي أقرته الجمعية العامة لعصبة الأمم وكان عبارة عن إعلان مبادئ أطلق عليه إعلان جنيف لحقوق الطفل. وفي عام ١٩٥٩ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً جديداً يتضمن عشرة مبادئ، تُلخص في حق الطفل في عدم التمييز، وفي النمو الطبيعي، وفي الاسم والجنسية والصحة الاجتماعي والماوى والعذاء والرعاية، خاصة للمعاقين منهم، والحق في التعليم الإلزامي المجاني، في المراحل الابتدائية على الأقل، وحقه في الرعاية اللازمة وعدم الإهمال والاستغلال والاتجار... وبالرغم من هذه المبادئ، فإن ما يؤخذ على هذا الإعلان أنه لا يتمتع بالصفة الإلزامية كما هي نصوص إتفاقية حقوق الطفل.<sup>٣٣</sup>

٥- إتفاقية حقوق الطفل، التي سبق الإشارة إليها، ولا صير من التذكير بما جاء به في هذا المقام. فقد استغرق إعداد هذه الإتفاقية عشر سنوات واعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩. والفقطة المهمة في هذه الإتفاقية أنها تعد وثيقة ملزمة للدول الأطراف التي صادقت عليها. فقد أقرت بنود الإتفاقية الملزمة للمملكة - كما سقت الإشارة لمروها بكافة المراحل الدستورية- مجموعة طويلة من حقوق للطفل، تحيل من يرغب بالتفاصيل إليها، لكنها ركزت في مجملها على مراعاة المصالح للفصل للطفل، وعلى إجراءات وقاية ورعاية، وعلى الدور المهم للأسرة في حماية أطفالها. بحيث أوردت مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل كإنسان كحقه في أن يكون محمياً من والديه، وحقه في التعليم والثقافة، وفي الحماية القانونية من العنف وسوء المعاملة، ومن الاستغلال والاتجار والحطف، والأهم ما يعنينا في هذه الدراسة حماية حقوق الطفل المنحرف أو المعرض للإحراق. حيث يلاحظ أن هذه الإتفاقية الانموذج عالجت المتناقضين، الطفل الصحية(المجني عليه) والطفل المنحرف(الجاني) أو الطفل المعرض للإحراق.

فقد أوجبت المادة ٣٧ على الدول الأطراف أن تكفل ألا يعرض أي طفل للتعذيب، أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة

<sup>٣٣</sup> - كامل، شريف سيد (٢٠٠١)، الحماية الجنائية للأطفال، الطبعة الأولى، القاهرة دار النهضة العربية،

سنة، والا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية . ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسة هذا الإجراء إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، وأن يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه . وبوجه خاص يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفصلي تقتضي خلاف ذلك . ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية، كما يكون لجميع الأطفال المحرومين من حريتهم الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فصلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، والحق في أن يجري التبت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل .

وقد لوجبت المادة أربعون بأن تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يُدعى أنه انتهك قانون العقوبات، أو يُتهم بذلك، أو يثبت عليه ذلك، في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره ، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع . وتحقيقاً لذلك ، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف بوجه خاص عدم ادعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو للدولي عند ارتكابها، ويكون لكل طفل يُدعى بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك، الصماتات التالية على الأقل:

١. افتراض برأته إلى أن تثبت إدابته وفقاً للقانون؛

٢. إخطاره فوراً ومباشرة بالتهم الموجهة إليه ، عن طريق والديه أو الأوصياء

القانونيين عليه عند الاقتضاء ، وتمليكه الحصول على مساعدة قانونية لو غيرها من المساعدة الملانة لإعداد وتقديم دفاعه ؛

٣. قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة وزيهة بالفصل في دعواه دون

تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون ، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى، وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان منه أو حالته ؛

٤. عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالدنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المباحين، وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة؛

٥. إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات وجب تأمين قيم سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة وبريهة أعلى وفقاً للقانون بعبارة الطر في هذا القرار، وفي أية تدبير مفروضة تبعاً لذلك .

٦. الحصول على مساعدة مترجم شعوي مجانياً إذا تضرر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها؛

٧. تأمين احترام حياته الخاصة تماماً في جميع مراحل الدعوى .

وقد أوجبت الفقرة الثالثة من ذات المادة على الدول الأطراف بأن تسعى لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبعة حصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك ، وخاصة القيام بما يلي :

أ . تحديد سن نياً يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات؛

ب. استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والصماتات القانونية احتراماً كاملاً .  
لما الفقرة الرابعة والأخيرة من هذه المادة، فقد أوجبت أن تتاح ترتيبات مختلفة، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف ؛ والمشورة ؛ والاختيار ؛ والحضانة ؛ وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم، وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء .

٦- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) التي إعتدتها المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في هافانا خلال الفترة الواقعة من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٠، كما اعتمدت هذه المبادئ بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١١٢/٤٥ تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٠، والتي تركز على ضمان الوقاية لجميع الأطفال في نزاع القانون كم تركز على البرامج الوقائية والتأهيلية.<sup>٣٤</sup>

<sup>34</sup> قواعد الأمم المتحدة للوقاية من انحراف الأحداث، ١٩٩٠ (قواعد الرياض):

أ- أن وقاية الأحداث من الانحراف وبشكل إيجابي يتم عن طريق توفير حياة كريمة لهم ودمجهم في المجتمع

حيث اشتملت هذه المبادئ على سبع فقرات هامة كانت على التوالي : المبادئ الأساسية، ونطاق المبادئ التوجيهية، والوقاية العامة، وعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتثريب وإدارة شؤون قضاء الأحداث وأخيرًا للبحوث وإعداد الدراسات.<sup>٣٥</sup> وقد ركزت هذه المبادئ على مسؤولية المجتمع في مساعدة الأسرة على تقديم الرعاية وضمان سلامة الأطفال بدنياً وعقلياً، وواجب الحكومات في وضع سياسات تكفل تنشئة الأطفال في بيئة أممية مترفة ومستقرة، وكفاءة التعليم للجميع وضبط وسائل الإعلام، وعدم اللجوء إلى المؤسسات الإصلاحية إلا كملأ أخير.

٧ قواعد الأمم المتحدة النموذجية للدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث لعام ١٩٨٥ (قواعد بكين) التي لوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو خلال الفترة من ٢٦/٨-٩/٩/١٩٨٥ والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قراره رقم ٢٢/٤٠ تاريخ ٩ تشرين الثاني لعام ١٩٨٥، وقد تطرقت إلى التحقيق والإدعاء والتقاضى والتكليف القانوني للجرم المسند للأحداث، كما تطرقت إلى الإجراءات النموذجية داخل وخارج مؤسسات الرعاية الاجتماعية.<sup>٣٦</sup>

ح لا يمكن للوقاية أن تتحدد بالإصلاح بل يجب أن تتعدى ذلك لتتضمن جميع المجالات التي لها علاقة بالمطلوبة والمراعاة.

د إن الوقاية مسؤولية الجميع ولا تقتصر على بعض المختصين  
هـ هناك مدخلات من المجتمع المدني يجب مراعاتها (بور المدرسة، الجمعيات المحلية، الدمج في مجال الرياضة، ووسائل الراحة ووسائل الإعلام).  
و- إن العرص هو مساعدة الشباب في وضع لخيارات أمامهم.

<sup>٣٥</sup> د. عوين، زينب أحمد، قضاء الأحداث، مرجع سابق، ص ٧٢.

<sup>٣٦</sup> انظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية للدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث/ قواعد بكين، منشورات الأمم المتحدة (١٩٨٦)، ص ٢٤٠-٢٤٢. فقد أوجبت المادة ١١ فقرة ١ ما يلي:

- ومن أجل المباشرة في إجراءات الوساطة وحل المشكلة بتحويل القضية، اتبع الخطوات التالية:
- ١- راجع رئيس المكتب أو ضابط التحقيق وأطلع على طبيعة العمل المرتكب.
- ٢- ناقش معه قانونية المباشرة بالوساطة لحل الإشكال.
- ٣- استطلع رأي الحدث وأسرته إذا كانوا معه، حد رأيهم في إمكانية المصالحة مع الضحية
- ٤- افهم الشروط التي يقبل بها ذوو الحدث كحد أعلى للتفاوض على الصلح.
- ٥ في مكان مفصل قبل المجيء عليه و/أو أسرته وحاول التحفيف من حدة ردة فعلهم.
- ٦- افهم منهم وجهة نظرهم في القضية.
- ٧- اعرض عليهم رأيك في التدخل والوساطة.
- ٨- ليحث معهم الحد الأدنى المقبول لديهم للتنازل عن الشكوى والقيل بالصلح.
- ٩- افعل إليهم الشروط التي يقبل بها الطرف الآخر.
- ١٠- بالتفاوض حول التوفيق بين الطرفين، وفي حال موافقتهم على اتمام الصلح وثق ذلك، وحد توافقيهم على كل ما تم الاتفاق عليه.
- ١١ اعرض الموضوع على رئيس المكتب وحد موافقته عليه خطياً.

٨- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٠. وقد أشارت هذه القواعد إلى المعايير الواجب مراعاتها عند احتجاز أي طفل يقل عمره عن الثامنة عشر، وتنص على أن الحرمان من الحرية يجب اللجوء إليه كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة.<sup>٣٧</sup> حيث تم التركيز على تجنب احتجاز الأحداث قبل المحاكمة ما أمكن، وفصل الأحداث الموقوفين عن المحكومين البالغين، وإعطاء القضية صفة الاستعجال، ولأحد ما يمكن بالتدابير البديلة، وحماية الأحداث من التأثيرات الصارة وحالات الخطر، وتسهيل اتصال الأحداث بأسرهم، والحقوق في التعليم الإلزامي والعحصن الطبي عند الإيداع في مؤسسة إحتجارية، وفي الاتصال بالعالم الخارجي والتعليم المهني.<sup>٣٨</sup>

وقد تم التوصية باعتماد مشاريع القرارات التالية:

أ. اعتماد مبادئ الرياض التوجيهية.

كما وصفت قواعد بكن الحظوظ العريضة لإثراء نظام العدالة الجنائية للقاصرين وحددت عشرة مبادئ أساسية وهي:

- توفير العلاج العادل والإنساني.
- إلغاء العقوبات الكبيرة أو العقاب البدني.
- لا حرمان من الحرية إلا في الحالات الصعبة والقصوى.
- أن الحجز هو الملجأ الأخير ولأقل مدة ممكنة.
- المؤسسات هي الحل الأخير.
- الهدف هو إعادة التأهيل.
- الاعتماد على التحويل.
- التدريب المنحصر لجميع مطبقي القانون.
- أخذ رأي القاصر بالاعتبار.
- الإسراع بعملية الإفراج قدر المستطاع.

<sup>٣٧</sup> نص البند ٢٧ من قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا) على أنه "يجري مقابلة الحدث في أقرب فرصة تلي إدخاله إلى المؤسسة، وبعد تقرير نفسي اجماعي تحدد فيه أي عوامل ذات صلة بنوع ومستوى الرعاية والبرامج التي يحتاج إليها الحدث... " فقد كان القصد من هذه القواعد هو منع التأثيرات السلبية المترتبة على الحرمان من الحريات وذلك من خلال ضمان احترام حقوق الأطفال، ولقد نصت هذه المبادئ على:

- أ- أن الحرمان من الحرية هو الحل الأخير ولأقل مدة ممكنة.
- ب- لا يجوز حرمان القاصر من حريته دون هدف له أساس قانوني.
- ت- لا بد من تشجيع تأسيس مؤسسات مفتوحة وصغيرة.
- ث- أن تجرّد الأحداث من حريتهم يجب أن يراعى للبرامج التعليمية.
- ج- يجب إعادة التواصل مع أسرهم.
- ح- الفصل بينهم وبين البالغين.
- خ- تدريب القائمين على العملية.

<sup>٣٨</sup> د. بهام، رمسيس (١٩٩٦)، الكفاح ضد الإجرام، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٣٤٠ وما بعدها.

ب. اعتماد قواعد الأمم المتحدة في شأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم.

ج. منع العنف العائلي.

د. منع استخدام الأحداث كأدوات في الأنشطة الإجرامية.<sup>٢٩</sup>

٩- إعلان فين بشأن الجريمة والعدالة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمع

الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فينا من ١٠-١٧ إبريل لعام ٢٠٠٠.

١٠- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام ١٩٩٠.

١١- إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لصحايا الجريمة وإساءة استعمال

السلطة لعام ١٩٨٥.

١٢- مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين ولا سيما الأطباء في

حماية الممجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من صروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

للإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٢.

١٣- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإبعاذ القوانين لعام ١٩٧٩.

١٤- المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥.

١٥- المبادئ الأساسية بشأن دور المدعين العامين لعام ١٩٩٠.

١٦- المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين لعام ١٩٨٥.

١٧- القانون النموذجي لعدالة الأحداث، اصدار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ والذي

ينطبق للمواضيع التالية:

أحكام عامة: تمهيد وتعريفات (مبادئ إرشادية).

أحكام عامة في: وضع الحدث، للمسؤولية الجنائية.

المحاكم المختصة بالأحداث: الاختصاص والتنظيم، الإجراءات.

للتدابير القابلة للتطبيق: للتدابير التربوية، التدابير الجزائية.

المساعدة التربوية لحماية الأحداث الصحايا والأحداث المعرضين للخطر.

<sup>٢٩</sup> د. الشاذلي، فوج، قواعد الأمم المتحدة لتنظيم قضاء الأحداث، مرجع سابق، ص ٢٢ وما بعده.

ثانياً: المعايير الإقليمية لتنظيم العدالة الجنائية للأحداث.<sup>40</sup>

١- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة (٧) التي تطرقت إلى حق الأطفال والمراهقين بالحماية، وكذلك المادة (١٧) التي أشارت إلى حق الأم والطفل في الحماية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، المادة (١٩) التي تطرقت إلى حقوق الطفل.

٣- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة (١٨) التي أشارت إلى حقوق الطفل.

٤- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، المادة (٧).

٥- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، (المواد ١٢، ٣٨، ٣٩).

٦- الإطار العربي للطفولة لعام ٢٠٠١.

٧- إعلان القاهرة الخاص بمؤتمر الطفولة ٢٠٠١.

٨- الدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل العربي.

٩- القانون النموذجي للأحداث الذي اعتمدته مجلس وزراء العدل العرب كقانون نموذجي بالقرار رقم ٢٢٦-د ١٢ تاريخ ١٩/١١/١٩٩٦.

١٠- الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل لعام ١٩٩٠.

١١- الأدلة التدريبية التي أعدت في إطار إقليمي مثل دليل (بور) وهو دليل تدريبي مرجعي حول حماية ورعاية الأطفال في مجال العدالة الجنائية، إعداد (ميرس، PRI، المعهد العربي لحقوق الإنسان).<sup>41</sup>

١٢- المؤتمر الخامس، الذي عقدته المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، في تونس عام ١٩٧٣.

١٣- مؤتمر جنوب الأحداث لدول حوض النهر الأبيض المتوسط، الذي عقد عام ١٩٧٩ في اليونان.

١٤- الحلقة الدراسية لرعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية، التي عقدت في المنامة عام ١٩٨٣.

<sup>40</sup> بالتحف، محمد سعيد، المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين، مرجع سابق، ص ٢١-٢٣.

<sup>41</sup> دليل بور (2004) إعداد (ميرس، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، المعهد العربي

والحقيقة الجلية أن المتأمل لمتن هذه النصوص يجدها توضح الخطوط العريضة للعدالة الجنائية للأحداث من عدة وجوه. ففيما يتعلق بمفهوم قصاء الأحداث و صمات الصمات المحاكمة العادلة أوجبت هذه النصوص النظر إلى قصاء الأحداث على أنه جزء من الإطار الشامل للعدالة الاجتماعية وإن تراعى بموجبه المصالح الفصل للحدث، كما أوجبت توفير الصمات القانونية لمحاكمة الحدث وضرورة تلاؤمها مع معايير المحاكمة العادلة. فعلى سبيل المثال ورد في المادة الأولى من المبادئ العامة لقواعد بكن بأنه (... يعهم قصاء الأحداث على أنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية لكل بلد، صم إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث بحيث يكون في الوقت نفسه عوناً على حماية صغار السن والحفاظ على نظام سبي في المجتمع...). كما تطرقت الفقرة السادسة من المادة نفسها إلى ما يلي: (...يجري تطوير وتنسيق خدمات قصاء الأحداث بصورة منهجية بعية تحسين وتدعيم كفاءة الموظفين العاملين في هذه الخدمات بما في ذلك الأساليب التي يطبقونها والمناهج التي يتبعونها والمواقف التي يتخونها...). أما للمادة السابعة من ذات القواعد، فقد تطرقت إلى الصمات التي يجب توفيرها للحدث في أثناء المحاكمة والتي يمكن إيجارها بما يلي: افتراض قرينة البراءة والحق في الإبلع بالتهمة الموجهة والحق في التزام الصمت، والحق في الدفاع، والحق في حضور أحد الوالدين أو الوصي، والحق في الطعن بالأحكام الصادرة.

ومن أجل تحقيق الحماية اللازمة للحدث أمام القضاء فقد تطرقت قواعد بكن إلى عدة شروط لابد من توافرها في قصاء الأحداث، وحثت الدول الأطراف على الالتزام بها والتي يمكن إيجازها بما يلي: وجود سلطة مختصة لإصدار الأحكام، وإن يولي قضاء الأحداث الاهتمام بالمصالح الفصل للحدث، وحق الحدث بالحصول على المساعدة القانونية من حيث حضور الدفاع وولى الأمر، واخذ تقارير الأخصائي الاجتماعي بعين الاعتبار قبل إصدار الحكم والبت بالدعوى الخاصة بالأحداث دون أي تأخير غير ضروري.

حيث يلاحظ مما سبق أن هذه الاتفاقيات قد ركزت على احترام حرية الحدث، ومحاولة الابتعاد عن حجزه وحرمانه من حريته مما يعطي الفرصة في تحقيق العدالة دون إلقاء كامل الحراء على احتجاره. كما ركزت هذه القواعد الدولية على إعادة تأهيل الحدث، وذلك من خلال إجراءات التحويل أو غيرها وضرورة تأهيل الكادر القصائي والشرطي وجميع من يتعامل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية صادقت أو وقعت على أغلب هذه النصوص الدولية المشار إليها أعلاه، والبعض منها عرص على البرلمان وأقره دستورياً



وأصبح يسمو على القانون الوطني في حال التعارض حسب ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز الأردنية.

وبالرجوع إلى التشريعات الأردنية المعمول بها حالياً، نجد أنها تضمنت الكثير من ملامح السياسة الجنائية الحديثة في التعامل مع قضايا الأحداث، والتي سيتم التعرض اليها تفصيلاً في مواقع مقدمة ودات صلة من هذه الدراسة، والتي يمكن إيجازها بمبدأ سرية المحاكمة، ووجوب الفصل بقضايا الأحداث بصفة مستعجلة وحضور ولي أمر الحدث جلسات التحقيق والمحاكمة، وعدم تقييد الحدث إلا في حالات إستثنائية، ووجوب الحصول على تقرير مراقب السلوك، وعدم اعتبار أدلة الحدث من الأسقييات، وحظر نشر اسم وصورة الحدث أو وقائع المحاكمة أو ملخصها أو الحكم الذي يحمل اسم الحدث أو لقبه و ضمانات التوقيف والإخلاء والضمانات الخاصة بعترااف الحدث في أثناء المحاكمة، بالإضافة إلى الضمانات العامة الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية التي من أهمها افتراض قرينة البراءة ( المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، وكذلك إحاطة الإجراءات الخاصة بالتفتيش وضبط المواد المتعلقة بالجريمة، والقصص على المشتكي عليه بالضوابط والشروط المنصوص عليها في هذا القانون، والتي سيتم التعرض لها تفصيلاً في الموضع المناسب من هذه الدراسة.<sup>42</sup>

من كل ما تقدم نجد أن المشرع الأردني أولى اهتماماً لا بأس به بتقديم عدالة جنائية باصعة لهذه الفئة تكاد تتفق إلى حد بعيد مع الخطوط العريضة للسياسة الجنائية الحديثة التي وردت بالاتفاقيات والقواعد الدولية الخاصة بالأحداث، ومع ذلك فإننا بحاجة إلى المزيد من الانسجام التام مع هذه النصوص في ضوء التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم بأسره في المعرضين للانحراف على ضوء التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم بأسره في شتى مناحي الحياة، تلك التطورات التي انعكست في بعض جوانبها سلباً على الأحداث الأمر الذي يقتضي التدخل التشريعي السريع لمعالجة جوانب الخلل، على أن تراعي تلك المعالجة للجوانب الخاصة بفلسفة العقاب الحديثة التي من أبرز ملامحها القيم بكل ما من شأنه ضمان إعادة اندماج الحدث الجاني بالمجتمع مجدداً، وضمان التركيز على التدابير الاحترازية والوقائية ودراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المحيطة بالحدث الجاني. فهذه الجوانب تشكل أحد أهم أركان العدالة الجنائية بمفهومها الاصلاحي.

<sup>42</sup> انظر المواد ١٠ و ٥ و ٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من قانون الأحداث الأردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمواد ١٤٧ و ٨١ و ١٠٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١

### المبحث الثالث أهمية الدراسة

لعله لا يوجد فصل من البدء بالإشارة إلى حديث الرسول الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، للتدليل على أهمية هذه الدراسة، إذ يقول رسولنا الأعظم : (.. ليس منا من لم يرحم صغيرنا..).

فإذا كانت قواعد المحاكمة العادلة ومعاييرها، أصبحت من أهم ضمانات حقوق الفرد في إنشاء وجوده في نراع مع القانون، بحيث نجد أنه لا يحلو أي ميثاق لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من التطرق لتلك القواعد ووجوب احترامها. وإذا كانت قواعد المحاكمة العادلة مهمة للفرد البالغ (الراشد)، فإن أهميتها تزداد وتتعاظم إذا كان الفرد من فئة الصغار (الأحداث)، وذلك بحكم السن والتكوين الجسماني والعقلي والعاطفي والنفسي، وبحكم التحديات التي تواجه الأسرة ولطفالها خصوصا في العصر الذي نعيش فيه، عصر التحولات العملاقة، والتطورات المتسارعة، تلك التحولات والتطورات التي أفرزت ثورة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، والتي انعكست في بعض جوانبها - سلبا وإيجابا - على الأطفال خصوصا الجانحين منهم والمعرضين للانحراف.

فلا اعتقد أن أحدا منا ينكر أن الحداثة هي مرحلة الاعتماد على الغير والتعرض للخطر، والإشراف عليها أمر ضروري، وإن فئة الأحداث تعتبر من أهم مكونات التركيبة الاجتماعية لأي مجتمع، فهي النواة الأساسية للمجتمع وهي حاصره ومستقلة. ولذلك ليس من المستغرب أن تحظى هذه الفئة باهتمام المشرع القانوني على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال وضع النصوص الكفيلة بحمايتها ورعايتها وصون حقوقها وحرياتها، ذلك أن الدولة عليها أن تؤدي دورا رئيسا في تربيتهم وتنكحل إذا هثلت الأسرة في توفير الحماية لهم متى تعرضوا للخطر.

والملاحظ من خلال التجربة العملية أن الأحداث المنحرفين يكوسون هي الغالب صحية، إما لظروف وعوامل خارجية تتعلق بسوء التربية من جانب الأسرة أو بتأثير الوسط المهني أو المجتمع الذي يعيشون فيه أو لعوامل مرضية، وبالتالي هناك واجب يقع على كاهل الدولة في توفير العدالة لهذه الفئة من خلال حمايتهم وصمان محاكمة عادلة متميزة تساهم في إصلاحهم وعونتهم أعضاء فاعلين في مجتمعهم. وغني عن البيان أن الحدث ضعيف ذهنيًا وبدنيًا، بصوره لا تمكنه من الدفاع عن حقوقه كما يجب، بالإضافة إلى قلة خبرته، مما يجعله صحية لعيره من خلال استغلاله والنفع به إلى مهاوي الجريمة. علاوة على أن الواقع

العملي- بالرغم من الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والعالمي لحماية الأطفال يثبت أن الجرائم التي ترتكب من الأطفال في تزايد مستمر، وأن هناك تحديات ما زالت قائمة تواجه إصلاحهم، فلا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن جرائم بشعة ترتكب من قبل أطفال، وبت البحث عن سبل جديدة لإصلاحهم ومنها تقديم عدالة جنائية بمفهومها الإصلاحي مطلباً أساسياً.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، والسلطة العامة هي الجهة المناسبة التي تقرر الإجراء الذي يحقق مصلحة أفضل للحدث، وعلى ضوء ذلك فقد بدأت في الأردن حركة اهتمام واسعة النطاق بالأحداث بشكل عام والأحداث في نزاع مع القانون - وهو المصطلح المفصل على مصطلح الحدث الجانح- بشكل خاص، ومن أبرز محطات الاهتمام (مشروع العدالة الجنائية للأحداث) والذي يركز على المفهوم الإصلاحي للحدث الجانح، والذي يهدف إلى إعادة اندماج الحدث مجدداً في المجتمع وهو ما اصطلح على تسميته (العدالة الجنائية الإصلاحية)، والتي يمكن إحتصار تعريفها بأنها استجابة منظمة للاعتداءات تركز على إصلاح الضرر اللاحق بالضحايا والمعتدين والمجتمع الذي كُشفت عنه الجريمة أو تسببت فيه بحيث يتم تحديد الضرر واتخاذ الخطوات الكفيلة بإصلاحه بمشاركة من قبل جميع الأطراف الذين لهم علاقة بذلك، بهدف تشجيع المجتمعات المحلية على مشاركة حكوماتها في التعامل مع الجريمة.<sup>43</sup> أو هي الإجراءات والآليات التي تهدف إلى جعل الحدث الجانح مسؤولاً عن إصلاح الضرر الذي سببه للجرم المسدد إليه، والتي تهدف إلى إيجاد الطرق التي يمكن من خلالها الحدث أن يثبت قدراته الإيجابية والتعامل مع مشاعر الذنب بطريقة إيجابية، كما تهدف إلى التعامل مع الصحة والمجتمع بهدف إشراكهم في حل النزاع. أي هي العدالة التي تركز على إعادة تأهيل ودمج الحدث الجانح بالمجتمع مجدداً، وتتعامل مع الصحة أيضاً من حيث تعويضه عن الضرر الذي لحق به، وتعويض المجتمع الذي لحق به نفس الضرر.<sup>44</sup>

ولا يخفى على باحث في مجال عدالة الأحداث أن نظام العدالة الجنائية يركز بشكل أساسي على الجريمة، أما نظام العدالة الإصلاحية فهو يركز على المعتدى والصحية والمجتمع وبالتالي فهو ينظر إلى الأعمال الإجرامية نظرة أكثر شمولية ويشرك عدداً أكبر من الأطراف

<sup>43</sup> عدالة الأحداث، دليل تدريبي صادر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبدعم مالي من الهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وسفارة المملكة المتحدة بعمان، عمان ٢٠٠٧، ص ١٣٦، ١٣٥.

<sup>44</sup> انظر في ذلك أوراق العمل للمقدمة إلى ورشة 'العدالة الإصلاحية للأحداث' التي نظمت بالتعاون مع بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس القضاة والأمن العام ومؤسسة كويست سكوب، في عمان، يوم ٢٢/١١/٢٠٠٤، ومنها ورقة العمل المقدمة من (دليل ديلوفس بين) بعنوان مقدمة للعدالة الإصلاحية للأحداث.

من خلال إدراك أهمية إشراك المجتمع المحلي ومبادئه في التعامل مع الجريمة والحد منها بدلاً من ترك ذلك على عاتق الحكومة وحدها، وبهذا الصدد تعتبر العدالة الإصلاحية وسيلة لإصلاح تلك الأضرار قدر الإمكان، ويتحمل المعتدي نصيبه من التكفير عن ذنبه.

وباختصار نجد أن العدالة الجنائية أصبحت تأخذ وعلى ضوء فلسفة العقاب الحديثة - منظور اصلاحي هدفه حصر الضرر الناجم عن الجرم المرتكب دون التركيز على العقوبات فقط. ولعل التعرف على مبررات اللجوء إلى العدالة الإصلاحية الجنائية يؤكد أهمية هذه الدراسة، ويبين فيما إذا كان بالإمكان الأخذ بها في الأردن، مع العلم أن هناك اتجاهًا عالميًا للأخذ بها، بعد أن ثبت وعلى أرض الواقع أن العدالة الجنائية في أسلوبها التقليدي الذي يركز على العقوبات السالبة للحرية لم تعد تحقق الردع بشقيه العام والخاص بالشكل المطلوب. ويمكن إيجاز تلك المبررات بما يلي:<sup>45</sup>

#### أ- التخفيف من ازدحام المحاكم والسجون:

تعاني أغلبية دول العالم تقريباً من مشكلة الازدحام في المحاكم والمؤسسات العقابية (سجون ودور تربية)، وهذا ما تشير إليه الأرقام المتزايدة في أعداد القضايا المطروحة أمام المحاكم وفي أعداد المحكومين والموقوفين، بحيث أصبحت تلك المشكلة تفوق قدرة الحكومات على معالجتها بطريقة ناجحة وفعالة، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى الأخذ بمعايير العدالة الإصلاحية. وبهذا الصدد نجد أن الأمم المتحدة تبنت العديد من القرارات التي تركز على العدالة الإصلاحية أو البرامج المرتبطة بالعدالة الإصلاحية مثل برنامج الوساطة بين الصحية والمعتدي، كما سيتم التوضيح لاحقاً.

وبنفس الاتجاه نجد أنه في عام ٢٠٠٠ قمت حكومتا كندا وإيطاليا مشروع قراراً يقترحن فيه أن تطور الأمم المتحدة تعليمات دولية لتساعد الدول على تبني برامج العدالة الإصلاحية، وقد انصم أكثر من ٣٨ دولة إلى المشروع الذي تبناه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ٢٠٠١ عقدت الأمم المتحدة اجتماع خبراء وكان من ضمن الحلول المطروحة في لقاء المناقشات للتخفيف من الازدحام في السجون والمحاكم، الأخذ ببرامج العدالة الإصلاحية.

<sup>45</sup> د. الطربو، محمد (٢٠٠٩)، دراسات في مجال عدالة الأحداث، الدراسة الأولى حول التشريعات الخاصة بالعدالة الجنائية للأحداث في الأردن وسبل تفعيلها، عمان محكمة استئناف عمان، ص ١٧، ١٨.

## ب- زيادة الوصول إلى العدالة والشفافية:

إن الإخذ بأساليب وطرق العدالة الإصلاحية يساعد الحكومات على معالجة انعدام ثقة الناس في تطبيق العدالة، لأنها تشرك المزيد من الأطراف في عملية التقاضي، وذلك من خلال إشراك الضحية والمعتدي في حل النزاع بينهما. كما نجد أن الممارسات الإصلاحية تسهل الوصول إلى مستويات أعلى في رضا الطرفين على الطريقة التي يتم التعامل بها مع قضيتهم، وتخلق فهماً أكبر لطرق سير عملية تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع، وتبني علاقات تعاون أقوى بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، الأمر الذي يخلق نوعاً من الحوار والمصالحة بين الحكومة والمجتمع.

يضاف إلى ذلك أن مشاركة المواطنين في عملية تطبيق العدالة ستحتمس احتمالية الفساد والظلم الذي ينجم عن احتكار أحد الأطراف للسلطة.

## ج- احترام حقوق الضحايا:

من صمم مبررات اللجوء إلى العدالة الإصلاحية لهدف تساعد على الاعتراف باحتياجات ضحايا الجرائم وحقوقهم .

## د- خفض معدل الجريمة:

حيث نجد أن وسائل العدالة الإصلاحية تسمح بهامش من الحوار والنقاش بشكل أوسع مما هو معمول به خلال المحاكمات التقليدية، الأمر الذي يساعد على تحديد الظروف الاجتماعية التي أدت إلى الجريمة من أجل معالجتها.

وما تجدر الإشارة إليه أن العديد من بلدان العالم التي أخذت بهذه الآلية طبقتها في البداية في مجال قضاء الأحداث لكون قصاياهم قليلة الخطورة بالمقارنة مع الجرائم المرتكبة من قبل البالغين، بالإضافة إلى أن إمكانية الإصلاح وإعادة الاندماج تتحقق بمعدلات أكبر إذا كان مرتكب الجرم من فئة الأحداث بحكم العمر والظروف التي تدفع لارتكاب الجرم، إذاً احداً يعين الاعتبار أن الطفل الجاني أو من هو في براع مع القانون هو من أصحاب المجتمع، وبالتالي فإن هذا المجتمع مطلوب منه أن يتخذ من الإجراءات التشريعية والإدارية التي تركز على الإصلاح، ولعل الأخذ بالعدالة الجنائية الإصلاحية يأتي على رأس تلك الإجراءات .

وما يريدنا قناعة بأهمية هذه الدراسة أنه وفي أثناء إلقاء الضوء على التشريع الوطني الحاص بالأحداث في الأردن سوف يتبين لنا ما إذا كان الوضع القائم يسمح بالأخذ ببرامج العدالة الإصلاحية بمفهومها الكامل أم أن الأمر بحاجة إلى إقرار المزيد من التشريعات أو التعديلات على التشريع القائم. ولعلني لا أدع سراً إذ ما قلت إن التفكير في الأردن بدأ منكراً

وبإلقاء نظرة عامة على تلك التشريعات نجد أنها وبشكل عام تهدف إلى رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره من خلال مجموعة من الإجراءات وبما يصمم توفير أكبر قدر من العدالة الجنائية له سواء في المرحلة السابقة على ارتكابه الجرم أم المرحلة اللاحقة. حيث أولت هذه النصوص اهتماماً كبيراً بالتدابير الهادفة إلى إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي، من خلال الوصع تحت إشراف مراقب السلوك أو الربط بالكفالة أو التعهد الشخصي والسماح بالزيارة للأمر من خلال منح الإجازات ومتابعة التحصيل العلمي والأكاديمي بالإضافة إلى الضمانات العامة التي يكفلها قانون أصول المحاكمات الجزائية، حيث نجد أن هذه التشريعات تتسجم إلى حد كبير مع اتفاقية حقوق الطفل من حيث التعامل مع الأطفال الأحداث بشكل متساو دون أي تمييز مبني على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين كما سبقت الإشارة إليه، وهو المبدأ المهم الذي أكدته رأس هرم التشريع الأردني ألا وهو الدستور.<sup>46</sup>

وعلى الرغم من ذلك، فبما نجد أن ذلك لا يعطى كافة الحواش المتعلقة بالعدالة الجنائية الإصلاحية، وتحديدًا من حيث عدم النص الصريح على بدائل العقوبة السالبة للحرية ومن حيث عدم إعطاء التفاصيل الصلاحيات الواسعة والمرونة التي تخوله للجوء إلى أسس وقواعد العدالة الإصلاحية، وعدم وجود المشاركة الفعالة من قبل منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن برامج العدالة الجنائية الإصلاحية تتطلب وجود نوع من التوعية والتثقيف للمجتمع بأسره حتى يتقبل تلك الأفكار الجديدة، وأن يكون هناك نوع من المشاركة والتشبيك بين الجهات المختلفة للوصول إلى الهدف المنشود، مع عدم إغفال دور الأسرة والمدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وهذا مما راسا حماسه للتعرض لهذا الموضوع الهام.

لقد كان لي الشرف أن أمثل وزارة العدل، كصايط ارتباط لدى مشروع العدالة الجنائية للأحداث، ومن خلال عملي مع اللجنة التوجيهية المكلفة بمراجعة قانون الأحداث المعمول به حالياً، كما سبقت الإشارة، والذي روعيت به ما أمكن عدالة الأحداث في جوانبها الإصلاحية، فقد ساهمت وبمساعدة الشركاء في المشروع ودعم الحكومة الرشيدة ومجلس الأمة الموقر وفوق ذلك كله بإرادة سيد البلاد جلالة الملك المعظم في إحراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، ولعل في ذلك ما يعزز النهج التشاركي الذي يؤكد أهمية هذا العمل الذي استهدف منه بشكل أساسي تحرير وتأطير مفهوم العدالة الجنائية للأحداث.

<sup>46</sup> نصت المادة السادسة من الدستور الأردني وتعديلاته لسنة ١٩٥٢ على ما يلي:

١ الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

إن هذه الدراسة هي ثمرة جهد متواصل وحلاصة تجربة عملية كمدعي عام وكقاص، أمل من خلال وضعها بين يدي المهتمين والعاملين في مجال عدالة الأحداث أن تعم الفائدة، وتعود بالنفع لغايات الوصول إلى عدالة ناجزة وفعالة عند التعامل مع الفئة المستهدفة، لإيماني المطلق أن الحدث الجريح اليوم إذا لم يحسن التعامل معه وفق مفاهيم العدالة الإصلاحية، ووفق المعايير النموذجية لقضاء الأحداث، فإننا سيكون أمام مجرم بالغ مستقبلاً قد يصعب إصلاحه.

ومن المعلوم أن لكل دولة تشريعاتها السطحة لحياة مواطنيها، والمحددة للحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد والدولة أو بين الأفراد بعضهم مع بعض، إلا أن التشريعات ليست بدرجة واحدة في كل الدول، فنجدها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تباين الأهداف، وحسب اختلاف درجة الحضارة والوعي الديمقراطي في كل دولة.

وبما أن التشريع هو انعكاس تنظيمي لمجتمع معين في فترة معينة، فمن الطبيعي أن تخضع التشريعات الوطنية للمراجعة الدورية المستمرة بما يلبي حاجات ذلك المجتمع خصوصاً في هذه الفترة التي تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة، وذلك حتى تسير العملية التشريعية بشكل متوار مع التطور الذي يشهده أي مجتمع، لأن القول بعبر ذلك يترتب عليه انعكاسات سلبية في حركة إيقاع ذلك المجتمع، مع التويه بأثر الدولة التي تراعي ذلك هي دولة القانون، بشرط أن تتم المراجعة التشريعية وفق منهجية علمية مدروسة ومعدة سلفاً ومبنية على أسس منطقية ومقنعة موجهة للتعديل والمراجعة.

وإذا كانت التشريعات بشكل عام في المجتمع بحاجة للمراجعة الدورية على النحو السالف ذكره، فإن التشريعات الخاصة بالأحداث والأطفال عموماً في براع مع القانون يجب أن توضع على سلم الأولويات لكون الأطفال في أي مجتمع هم عماد المستقبل واللبنة الأساسية فيه. فمما لا شك فيه أن التطور السريع الذي يشهده العالم وخصوصاً في الفترة الأخيرة قد انعكس في بعض مظاهره سلباً وإيجاباً على هذه الفئة بصورة أكبر من البالغين، وهذا ما أشتته للتجارب من الواقع العملي لكون الحدث أو الطفل تقل قدرته على التعبير بين ما هو نافع وضار بالمقارنة مع البالغ، وبالتالي فهو يتأثر بكل ما هو حديد سلباً أو إيجاباً بسرعة أكبر من غيره.

وبناءً على ما تقدم فإننا لا ندع سراً إذا ما قلنا أنه لا يمكن لأي عملية تشريعية أن تتم بصورة منهجية سليمة دون الاعتماد على دراسات متخصصة في مجال التشريع مدار البحث، ومن هنا تبين أهمية هذه الدراسة التي سوف تتطرق إلى التشريعات الخاصة بالعدالة الجنائية

للأحداث في الأردن بشكل أساسي، وذلك في أثناء استعراض المواضيع الواردة في خطة الرسالة، لتبيان ما إذا كانت هذه التشريعات تتماشى وتتسجم و المعايير الدولية، والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، وما إذا كان هناك حاجة للمراجعة من حيث تعديل التشريعات القائمة أو من تشريعات جديدة تحقق مفهوم العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحي، وفي الوقت نفسه تبيان ما إذا كان هناك فجوة ما بين النص النظري والتطبيق العملي، وما هو المطلوب لتضييق تلك الفجوة إن وجدت، مع التطرق إلى المعوقات والمشكلات وسبل تلافيها. وسوف يكون من المفيد التطرق إلى الأطر الواجب مراعاتها للأحد ببدائل العقوبة المسالمة للحرية (العقوبات البديلة)، والتمسبات على المشرع الأحدها، بأسرع وقت لثبوت نجاعتها، وذلك في المبحث الحاص بالعدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات، والتي لا أبالغ إذا ما قلت أن هذا الموضوع من أهم مواضيع العصر في مجال إيجاد أفضل السبل لتحقيق العدالة الجنائية المرجوة لهذه الفئة.

وفي النهاية سوف نتطرق إلى جملة من المعوقات والتحديات والتوصيات، ليقيني التام أن هذه الدراسة- بعون من الله عز وجل- سوف تكون معينا لأي جهة تشرع في إيجاد تشريع جديد أو استحداث تعديل تشريعي في هذا المجال، كما ستكون مفيدة لكل من يطلب إيجاد عدالة جنائية فاعلة سواء الحدث المتهم ذاته أم من يمثله من ولي أو وصي أو وكيل قانوني أو حتى المحكمة المختصة.



## الفصل الأول

### العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم

#### تمهيد وتقسيم:

قد يتبادر إلى ذهن البعض انه لا مكان للحديث عن عدالة جنائية في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم ما، وتوصيحا لذلك يقول انه كان من الضرورة بمكان التعرض للعدالة الجنائية التي تقدم للأحداث في هذه المرحلة الهامة على ضوء أن التشريعات المتعلقة بالأحداث تردت بين الأحد بالمفهوم الواسع لانحراف الأحداث والمفهوم الضيق. فالمفهوم الواسع لانحراف الأحداث يعني توسيع نطاق مضمون الانحراف وعدم اقتضائه فقط على مخالفة القوانين كما هو الحال في المفهوم الضيق بحيث يشمل الأحداث الذين يرتكبون جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات، والأحداث المعرضين للانحراف (المحتاجين إلى الحماية أو الرعاية). وقد برر هذا الاتجاه بادئ الأمر، في حلقة دراسات لشرق الأوسط لمسح الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقدة في القاهرة ١٩٥٣م، حيث اعتبر الحدث الجاني ليس فقط من يرتكب جريمة، وإنما أيضا الحدث المحروم من الرعاية الكافية، أو الذي يحتاح إلى الحماية والتقويم، ومن ثم يجب عدم التفريق بين الأحداث المنحرفين والأحداث المشتبهين أو الأحداث الذين تستدعي ظروفهم أو سلوكهم تطبيق وسائل الوقاية والإصلاح لحمايتهم.<sup>٤٧</sup>

ونظيفا لذلك، وكدليل على نجاعة هذا التوجه فقد كان المشرع المصري حتى قبل صدور قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤- الذي حل محل قانون الأحداث المشتبهين رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩- بأحد بالمفهوم الضيق لانحراف أو جنوح الأحداث إلى أن تحول إلى الأحد بالمفهوم الواسع لجنوح الأحداث يصدر هذا القانون الذي ضم فيه المشرع الأحكام الموصوغة للأحداث الجانحين والأحداث المشتبهين (المعرضين للخطر) في قانون واحد، واستمر الحال في قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقا لآخر تعديلاته.<sup>٤٨</sup>

إضافة إلى أن النصوص الدولية التي تطبق على الأحداث الجانحين والتي صدرت لتقديم أقصى عدالة جنائية لهم قد نصت بشكل صريح أو صمني على أن أحكامها تطبق على الأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف؛ فعلى سبيل المثال تم الاتفاق على الاتفاقيات الصمانات المقررة في قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث

<sup>٤٧</sup> العسرة، مبر (ب.ت)، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ص ٣٣

<sup>٤٨</sup> ينظر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، مقال في جريدة

/قواعد بكون، على الأحداث الجانحين وحدهم، بل تطبق كذلك على الأحداث المعترضين للانحراف اذا أقيمت عليهم الدعوى لمواجهة تلك المرحلة خشية تركهم على هذا الحال وتعرضهم للانحراف فعلاً.<sup>٤٩</sup>

وحسباً فعل المشرع الأردني بأخذه بالمفهوم الواسع عندما صمم قانون الأحداث الأحكام الخاصة بالأحداث الجانحين والأحكام الخاصة بالأحداث المحتاجين إلى الحماية أو الرعاية، والذي كان سابقاً يسمى بالفصل الخاص بالمشردين (الذين يحتاجون إلى اتخاذ تدابير لحمايتهم من الانحراف ومساعدتهم)<sup>٥٠</sup>، وأورد لهم فصلاً مستقلاً، وهو الفصل السابع، وهذا ما دعانا إلى التعرض لإفراد فصل مستقل للحديث عن العدالة الجنائية التي يفترض أن تقدم إلى هذه الفئة في المرحلة السابقة على الانحراف، لأنها تشكل عاملاً مهماً للحيلولة دون وصولهم إلى مرحلة الانحراف بمفهومه الضيق، ولا اعتقد أن هناك أسماً من هكذا عدالة. وتجدد الإشارة إلى أن استبدال مصطلح مشرد بالمحتاج للحماية أو الرعاية هو خطوة في الاتجاه الصحيح، وأغلب الظن أن الحكمة التشريعية من وراء ذلك هي النهائي بالحدث عن كل ما من شأنه أن ينعكس سلباً على نفسيته وسلوكه؛ فوصف الحدث ووصفه بالتشرد، من شأنه أن يترك آثاراً نفسية واجتماعية سيئة لديه تُصعب من إصلاحه وإعادة نمجه فرداً صالحاً في المجتمع. كما أن ذلك يأتي انسجاماً مع انضمام الأردن للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، والتي أطلقت هذه التسمية أو قريباً منها على هذه الفئة.

فما لا شك فيه أن تقديم عدالة جنائية بمفهومها الحديث الإصلاحى للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب الجرم يُساعد وبشكل أساسي في الحيلولة دون وقوع الجرم. ولتوضيح ذلك نقول أنه يجب ابتداءً أن نعترف بأن الإجراءات الوقائية تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، ومن ضمن هذه الإجراءات الوقائية الدور الفعال للأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي في ضبط سلوك الحدث ومنع انحرافه عن طريق معالجة بعض أسباب الجسوح الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتشرد والتسرب من المدارس والطلاق؛ فالنتيجة الحتمية لهذا الدور هو تخفيف العبء عن المؤسسات المختصة بالتعامل مع الأحداث لكون ذلك يشكل نوعاً من أنواع الضغط والإصلاح الاجتماعيين.

<sup>٤٩</sup> د. الحسين، عمر الفاروق (١٩٩٥)، انحراف الأحداث المشكلة والمواجهة، الطبعة الثانية، (د.س)، ص ٢٢.

<sup>٥٠</sup> كان الفصل السابع من قانون الأحداث يعالج حالات التشرد قبل أن يصابه تعديل بموجب القانون المعدل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧، الذي أصبح يعالج حالات الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية.

وبالموازاة مع المحور الاجتماعي فإن المحور الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الجانب اللوqاني، ويتمثل ذلك في إيجاد فرص عمل وتدريب للأحداث بما يتفق مع أعمارهم ومع ما ورد النص عليه في الاتفاقيات الدولية خصوصاً المتعلقة بالعمل والعمال. على أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خطط إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد تشارك في وضعها جميع المؤسسات المعنية بالأحداث، سواء تلك التي لها علاقة مباشرة بالعمل مع الأحداث وخصوصاً الجانحين منهم مثل الشرطة والقضاء والمحامين والمؤسسات الاجتماعية لم تلك التي لها علاقة غير مباشرة مثل وزارات التربية والأوقاف والشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يتم إدراج هذه الخطط ضمن عملية التنمية الوطنية للدولة، الأمر الذي يفترض توفير وتأمين الموارد المالية اللازمة لضمان كفاءتها.

لقد كان العمل على الحماية المبكرة للأحداث، من خلال توفير البيئة الآمنة وابعادهم عن كل مسبب للانحراف قبل السقوط في مهاوي الجريمة، من أول اهتمامات المشروع الأردني سواء على صعيد التشريعات الداخلية أو حتى المصادقة على المواثيق الدولية بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال صادق الأردن على الاتفاقية (١٨٢) لسنة ١٩٩٩ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في سنة ٢٠٠٠، كما وقعت وزارة العمل الأردنية مع منظمة العمل الدولية اتفاقية "المشروع الوطني للحد من عمل الأطفال"، والذي يهدف إلى رعاية (٣,٠٠٠) طفل من سوق العمل واعادتهم إلى مقاعد الدراسة والتدريب المهني، إضافة إلى تقديم المساعدات إلى (٥٠٠) أسرة من أسر الأطفال العاملين لتمكين الأطفال من العودة إلى المدارس. وقد ربطت كافة الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر بوحود أطفالها على مقاعد الدراسة.<sup>٩١</sup>

أما على صعيد التشريع الوطني فهناك حملة من التشريعات التي تهدف بشكل أساسي إلى حماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال الجنسي وغيرها. فعلى سبيل المثال يحظر قانون مراقبة سلوك الأحداث رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦ على الأحداث شراء التبغ أو التدخين أو شراء للمشروبات الروحية أو المواد المحدرة أو الطيارة أو تعاطيها أو بيعها لهم من قبل المحلات التي تتعامل بها، وارتداء الملابس الليلية أو الحائش، واستخدام الأحداث في التسول. كما أقر هذا القانون وصمن مادته السادسة تشكيل لجنة أو أكثر في كل محافظة لمراقبة سلوك الأحداث من خلال قيامها بجولات دورية للتأكد من تنفيذ ما ورد في هذا القانون

<sup>٩١</sup> وذلك تطبيقاً للحطة الإستراتيجية لوزاره التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية للاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

يكون لاعتنائها صفة الصابغة العذلية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون. وجاءت تعليمات تنفيذ هذا القانون لتوضح وتفصل إجراءات تطبيق هذا القانون لضمان عدم تجاوز الصلاحيات.<sup>٥٢</sup>

كما نجد أن قانون العقوبات الذي يعتبر الأب الروحي للتشريعات الجرائية أورد عددا من المواد حول حماية الطفل ورعايته وعدم إهماله وعدم إساءة معاملته أو استغلاله. فعلى سبيل المثال ، عاقبت المادة ٢٩٠ الوالد أو الوصي أو الولي الذي يهمل أو يرفض تزويد الولد الصغير بالطعام والكساء والفرش والضروريات الأخرى مع استطاعته القيام بذلك ونتج عن عمله هذا إصرار بصفة الولد أو إذا تحلى عنه قصداً دون سبب مشروع وتركه دون وسيلة لإعالتة بالحبس من شهر إلى سنة.

وفي سياق سياسته التشريعية لحماية الأحداث والمآي بهم عن مسببات الانحراف، شدد المشرع الأردني العقوبة في كثير من الجرائم متى وقعت على قاصر كما هو الحال في الجرائم المتعلقة بالروح ( المادة ٢٧٩/٢،٣ عقوبات) والتعدي على حراسة قاصر (المادة ٢٩١ عقوبات) والاعتصاب ( المادة ٢/٢٩٢ عقوبات) وهناك العرض ( المادة ٢٩٨ عقوبات) والمداعبة المنافية للحياء وعرض فعل مساب للحياء ( المادتين ٣٠٦،٣٠٥ عقوبات) وقبادة انثى لمزاولة البغاء ( المادة ٣١٠ عقوبات) والإقامة أو التردد على بيت بغاء ( المادة ٣١٤ عقوبات).<sup>٥٣</sup>

كان من الضروري هذا التمهيد قبل الخوض في غمار هذا الفصل والذي سيتناول الحدث المحتاح إلى الحماية أو الرعاية في منحن أول وتدابير الحماية والرعاية للأحداث ضمن المبحث الثاني.

<sup>٥٢</sup> نصت المادة العاشرة من تعليمات تنفيذ قانون مراقبة سلوك الأحداث رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦ للصادرة استناداً لأحكام المادة (١١) على أنه "على أفراد الأجهزة الأسية أثناء قبضهم أو حبسهم في تطبيق أحكام القانون وتنفيذ هذه التعليمات تجنب أي تجاوز لحدود متطلبات واجباتهم".

<sup>٥٣</sup> يشار إلى أنه أثناء مرحلة تنقيح هذه الرسالة صدر القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ (قانون معدل لقانون العقوبات) والمشور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٥٠٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٦/١ والذي بدأ سريانه بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، تم بموجبه إلغاء المواد ٢٧٩ و ٢٩١ و ٣٠٥ و ٣٠٦ وتعديل المادتين ٣١٠ و ٢٩٢ إعلانه والإستعاضة عنها بمواد أو تعديلات شددت عقوبة الجاني مما يوفر حماية أكبر للمجنى عليه ويعد بالنتيجة عن مهاوي الانحراف أصاغة إلى أنه في ذات عند الجريدة الرسمية وبدأت تاريخ النفاذ صدر القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ (قانون معدل لقانون محكمة الجنايات الكبرى) والذي جعل في مادته الثالثة حصصاً النظر في كافة الجنايات المنصوص عليها في المواد من ٢٩٢ إلى ٣٠٢ من قانون العقوبات بتعقد إلى محكمة الجنايات الكبرى.

## المبحث الأول الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية

لا بد في البداية أن نشير إلى أن مبدأ الرحمة يعتبر مبدأ أساسياً في التعامل مع الأفعال وتربيتهم. وبهذا الصدد فقد أقام الدين الإسلامي موضوع التعامل مع الأطفال في جانب تربيتهم وتنشئتهم على مبدأ الرحمة، فالرحمة معها التعامل الرفيق مع الأطفال، ذلك أن الرحمة أصلها اللعوي تعني الرقة والعطف، وهو معنى يماص صورة الصعف التي يكون عليها الطفل من جهة القوة الفكرية والعقلية والقوة البدنية والتجربة والخبرة الحياتية والقوة العالية إلى غير ذلك من صور الصعف التي تصاحب الطفل في مراحل حياته. ولعل لنا من السنة القولية والمعدة الفعلية حبر دليل على ذلك، فقد كان تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع الأطفال يقوم على هذه القيمة، كما كان أمره صلى الله عليه وسلم وإرشاده يقوم على هذا المبدأ. فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالساً فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلتُ منهم أحداً، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "من لا يرحم لا يُرحم". وعن عبد الله بن عمر قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا". وعن أبي أمامة أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم تسأله ومعهما صبيان لها، فأعطاها ثلاث تمرات فأعطت كل واحد منهما ثمرة إلا أن أحد الصبيين بكى فشقتها فأعطت كل واحد نصفاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حسامات والذات رحيمات بأولادهن ....". ونتجلى قيمة الرحمة، حياً نرى الإسلام يمارح ويوائم بين عبادة الله تعالى، وحق الطفولة بحيث لا يجعل حركات الطفل وأفعاله البريئة تعسد العبادة لله تعالى، ومما يوضح هذه الصورة ما رواه أبو بكر قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالباس وكن الحسن بن علي رضي الله عنهما يثب على ظهره إذا سجد، فعلم ذلك غير مرة ...."<sup>٤٠</sup>

كان لا بد من هذه التوطئة للفت النظر إلى أن قواعد الدين الإسلامي السمحة تثبت أنها لم تترك أمراً في شؤون حياتنا إلا وعالجته. والمستعرض لمن النصوص المحلية أو الدولية المتعلقة بالأحداث أو الأطفال يستطيع أن يتبين بجلاء أنه لا سبيل لتحقيقها إلا بتعزيز معنى الرحمة الذي دعا إليه وضمه النبي صلى الله عليه وسلم، فعند تطبيق هذا المبدأ والعطف والصرر الذي يلحق بالأطفال هذه الأيام أو يصدر عنهم مرده إلى نزع للرحمة من قلوب بعض

<sup>٤٠</sup> د الطراويهي، محمد، نور القضاء في مجال عدالة الأحداث، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧

الشعر الدين قست قلوبهم. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل لم تنص على مبدأ الرحمة صراحة في بودها والتفتت إلى حماية الأفعال بواسطة القانون والتدابير التشريعية، إلا أنه جاء في اللدياجة أن الطفل بسبب عدم بضجه البدني والعقلي يحتاج إلى إجراءات وقائية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة.<sup>55</sup>

وعودا على بدء، نقول أن تشريعات الأحداث قد ترددت في حقيقة الأمر في تسمية الفئة مدار البحث. فقد كن التشريع المصري يطلق وصف المنشرد على الحدث في حال تعرضه للانحراف، إلا أنه عاد عن هذه التسمية وأطلق عليه وصف "التعرض للانحراف" في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤، وأبقى هذه التسمية في قانون حقوق الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وعدلها في القانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ لتصبح الطفل المعرض للخطر، وبذلك انسجمت التسمية مع المادة ٢٠٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.<sup>56</sup> أما قانون رعاية الأحداث العراقي لسنة ١٩٨٣ وقانون الأحداث الجانحين والمشردين لدولة الإمارات العربية المتحدة فأطلقا عليها وصف المنشرد. أما المشرع الأردني، وكما سبقنا الإشارة، فقد بحث احكام هذه الفئة تحت عنوان "المحتاج الى الحماية او الرعاية" بعد أن كان يطلق عليها وصف المنشرد.

وأيا كانت التسميات فإنها تعود إلى معنى واحد ومفهوم واحد ومن احتلت الزاوية التي ينظر إليه منها. وتبعاً لذلك تنوعت وتعددت التعاريف للحدث المعرض للانحراف (المشرد أو المحتاج الى الحماية أو الرعاية). حيث يذهب البعض، ومن مفهوم نفسي إلى القول، إنه "شخص تحت سن معينة، لم يرتكب جريمة، إلا أنه يعتبر لأسباب مقبولة ذا سلوك مصاد للمجتمع، تبدو مظهره في أفعاله وتصرفاته، لدرجة يمكن معها القول باحتمال تحوله إلى مجرم

<sup>55</sup> نصت المادة ١/١٩ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ على ما يلي: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة معاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية وهو في رعاية الوالد (أو الوالدين) أو الوصي القانوني (أو وصيائه) (لغالبين) عليه أو أي شخص آخر يعتمد الطفل برعايته".

<sup>56</sup> انظر المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته.

فعلي.<sup>٥٧</sup> وهو الصغير الذي لم يرتكب فعلاً يعده القانون جريمة<sup>٥٨</sup> ولكنه يوجد في حالة تدرج باحتمال إقدامه على جريمة في المستقبل.<sup>٥٩</sup>

أم من مفهوم اجتماعي فيذهب البعض الآخر الى القول انه " حالة تعوق النمو الاجتماعي للطفل وتحديد به عن الطريق السوي، سواء بانفصاله عن الأسرة ومروقه من سلطة أبويه، أم بانهياره نفسياً أو عصدياً، لم يارثكته أعمالاً إجرامية لم بالتجائه إلى عصابات المجرمين، أم بترده على الأماكن المشبوهة، أو من لم يعد له معيل، ولا مورد ولا عمل ولا مستقبل، إزاء ما اعترضه من صعوبات تعوق تكويبه التربوي وتعطل نموه الاجتماعي"<sup>٦٠</sup> وعن المفهوم القانوني ذهب آخرون الى القول انه " توافر الخطورة الاجتماعية عند الحدث، بحيث يكون نذيراً باحتمال ارتكاف جريمة".<sup>٦١</sup>

وقد وحدث في التعريف الذي ساقه تقرير معهد دراسات الإجرام في لندن الصادر سنة ١٩٥٥ تعريفاً جامعاً مابعد للحدث المعرّص للانحراف وهو انه " شخص في حدود سن معينة نقل عن الحد الأقصى لسن الحدث ، وهو وإن كان لم يرتكب جريمة وفقاً لصوص القانون، إلا أنه يعد لأسباب معقولة ذا سلوك مصاد للمجتمع، تبدو مظاهره في أفعاله وتصرفاته لدرجة يحتمل معها أن يصح محرقاً، إذا لم يتخذ معه الإجراء الوقائي المناسب".<sup>٦٢</sup>

<sup>57</sup> رهران، طه ( ١٩٨٧ )، معاملة الأحداث جنائياً، رسالة دكتوراء، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٥٧.

<sup>58</sup> مع ملاحظة ان الفقرة ١٤ من المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته اعتبرت الطفل دون السابعة الذي يرتكب فعل يشكل جنابة أو جنحه هو طفل معرض للخطر.

<sup>59</sup> د. عبد الستار، فوزيه (١٩٩٩)، المعاملة الجنائية للأطفال، القاهرة. دار النهضة العربية، ص ٤.

<sup>60</sup> د. عصام، حسني (دكت)، تشريعات حماية الطفولة، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص ١٤٤ - ٢٢٩.

<sup>61</sup> د. عبد الستار، فوزيه، المعاملة الجنائية للأطفال، مرجع سابق، ص ٧٧.

<sup>62</sup> د. حسني، محمود حبيب ( ١٩٦٣ )، دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٨.

لما بالنسبة الى المشرع الأردني فقد ساير التشريعات العربية<sup>٦٢</sup> بعدم إيراد تعريف محدد للحدث المعروض للانحراف ( المشرود أو المحتاح الى الحماية أو الرعاية ) وإنما افرد الفصل السابع كاملاً ، كما سبقت الإشارة، للحدث المحتاح الى الحماية أو الرعاية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الذي توليه الجهات الرسمية، وعلى رأسها جلالة الملك عبدالله الثاني، للطفل، واستذكر في هذا المقدم عبارة قالها جلالتهم لقاؤه مع رؤساء تحرير الصحف اليومية بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٠ وهي "... والأطفال هم مستقبل الأردن وحمايتهم استثمار في مستقبلنا، ولا بد من الاستمرار في ترسيخ البيئة التشريعية والثقافية التي تكفل صيانة حقوق المرأة والطفل".<sup>٦٣</sup>

وتعزيراً لهذا المفهوم فقد نص المشرع الأردني في المادة ٣١ من قانون الأحداث، على الحالات التي إذا ما تواجد بها الحدث فإنه يعتبر محتاحاً الى الحماية أو الرعاية وتطبق عليه التدابير الواردة في المادة ٣٢ والتي سيتم التعرض إليها في المبحث التالي من هذا الفصل، وأما باقي مواضيع الفصل السابع والتي تدور حول إشراك والد المحتاح الى الحماية أو الرعاية في اعلانه أو تمديد إقامة هذا الحدث في المؤسسة أو عقوبة من يساعده على الفرار فسيتم بحثها عند حديثنا عن العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تعديد التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث وذلك ضمن المبحث الثاني من الفصل الأخير من هذه الدراسة.

لقد نصت المادة ٣١ من قانون الأحداث على ما يلي:

" يعتبر محتاحاً الى الحماية أو الرعاية من تطبق عليه أي من الحالات التالية :

١. كس تحت عناية والد أو وصي، غير لائق للعناية به، لاعتقاده الإحرام أو إدمانه السكر أو إدمانه المواد المحذرة والمؤثرات العقلية أو انحلاله الخلقي.
٢. قام بأعمال تتعلق بالدعارة أو الفسق أو إفساد الخلق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال أو خالط الذين اشتهر عنهم سوء السيرة.
٣. لم يكن له محلاً مستقراً أو كان يبيت عادة في الطرقات.

<sup>٦٢</sup> المشرع المصري قرر مبادئ أحكام قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ في المادة ٩٥ منه على من لم يبلغ ثمانين عشرة سنة ميلادية كاملة، وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للخطر وسار على ذات النهج قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ في المادة ٢٤ منه ، الذي نص على حالات التشرد بقوله ( يعتبر الصغير أو الحدث مشرداً، إذا وجد متسولاً في الأماكن العامة أو تصنع الإصانة بجروح أو عاهات أو استعمل العش كوسيلة لكسب عطف الجمهور بقصد التسول، أو مارس منجولاً صلب الأختية أو بيع المجانز أو أية مهنة أخرى، تعرضه للجنوح وكس عمره أقل من خمس عشرة سنة، أو إذا لم يكن له محل إقامة معين أو اتخذ الأماكن العامة مأوى له، أو إذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش وليس له ولي آخر مرب، وترك مرب أو وليه أو المكان الذي وضع فيه دون عذر مشروع )



٤. لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش أو عائل مؤتمن وكان والداه أو أحدهما متوفين أو مسجونين أو غائبين.
٥. كان سيء السلوك وحارج عن سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو كان السولي متوفى أو غائبا أو عديم الأهلية .
٦. كان يستجدي ، ولو تستر على ذلك بأي وسيلة من الوسائل .
٧. كان ابنا شرعيا أو غير شرعي لو والد سبق له أن لديه بارتكاب جرم محل بالآداب مع أي من أبنائه سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين.
٨. تعرض لإيذاء مقصود من أحد والديه أو زوجه تجاوزت صروب التأديب التي يبيحها القانون والعرف العام .
٩. كان معرضا لخطر جسيم إذا بقي في أسرته .
١٠. استغل بأعمال التسول أو بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الخلق أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال أو في أي أعمال غير مشروعة.<sup>٦٥</sup>

ويرى بعض الفقهاء أن المشرع الأردني قد توسع في تحديد هذه الحالات واستحتم تعبير مرنة ليطلق يد القضاء هي المبادرة لإنقاذ الحدث الذي يخشى انحرافه في حال وجوده بحدى الحالات المشار إليها.<sup>٦٦</sup> كما يلاحظ أن المشرع في كل تعديل كان يتم على قانون الأحداث كان يصيف عدداً من الحالات التي يعتبر من يتواجد بها محتاجاً للحماية أو الرعاية

<sup>٦٥</sup> هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ حيث كان نصها السابق كما يلي:  
الشرط: يعتبر مشرداً كل من انطقت عليه إحدى الحالات التالية:  
١. إذا كان تحت رعاية والد، أو وصي، غير لائق للرعاية به، بالنظر لاعتباطه لإجرام أو إدمانه السكير، أو انحلاله الخلقي، أو

ب. إذا كان تحت ، شرعيه أو غير شرعية ، لو والد سبق له أن لديه بارتكاب جرم محل بالآداب مع أية بنت من بناته ، سواء كانت شرعية أو غير شرعية ، أو  
ج. إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق، أو إفساد الخلق، أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال، أو  
د. إذا حاطت المشردين أو المشتبه بهم، أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة، أو  
هـ. إذا كان يستجدي ولو تستر على ذلك ، بآية وسيلة من الوسائل، أو و. إذا لم يكن له محلا مستقرا، أو  
ز. إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش، أو عائل مؤتمن، وكان والداه أو أحدهما متوفين أو مسجونين، أو غائبين أو  
ح. إذا كان سيء السلوك وحارجا عن سلطة أبيه أو وليه ، أو وصيه أو أمه ، أو كان السولي متوفى أو غيب ، أو عديم الأهلية .

<sup>٦٦</sup> د. المجالي، نظام توقيف (١٩٩٧)، جوب من الحماية القانونية للأحداث: دراسة في التشريع الأردني ، الأردن ، مؤسسة الدراسات، م٢٠١٢، ع٣، ص٩٧ . الدليل الإلكتروني للقانون العربي

وذلك ليؤكد تطور التشريعات العالمية والاهتمام العالمي المتزايد في توفير أكبر قدر من الحماية لهذه الفئة.

وعلى الرغم من أن بحث هذه الحالات بالتفصيل ليست محورا أساسيا في هذه الدراسة، على اعتبار أن ما يعنينا بالدرجة الأولى هو تدابير العاية والرعاية التي تقدم للأحداث في هذه المرحلة، باعتبارها أحد صور العدالة الجنائية المقدمة للأحداث في أثناء هذه المرحلة، إضافة إلى وضوح هذه الحالات بما لا يحتاج الأمر معه إلى تفسير، إلا أنه من المفيد التوضيح أن هذه الحالات تعكس في مجملها الأسباب الرئيسية لانحراف الأحداث، ووقوعهم في مهاوي الجريمة. فمن منا ينكر أن حالة أو أكثر من الحالات أعلاه هي هي الأغلب الأعم سبب أي انحراف لدى الأحداث. فعلى سبيل المثال، لا يختلف اثنان على أن مشكلة تعاطي وإدمان المشروبات الكحولية والمواد المخدرة تعد من القضايا التي تشغل للعديد من المجتمعات في الوقت الراهن، ذلك أن تأثيرها السلبي يمتد ليشمل المدمم وأسرته، حيث بات المتعاطي لها يشكل عبئا وخطرا على نفسه وأسرته والمجتمع عموما، وبالتالي فإن من كان تحت عناية والد أو وصي إعتاد وأدمن السكر أو المواد المخدرة والمؤثرات العقلية يكون بالتأكيد بحاجة إلى الحماية أو الرعاية لمعه من الانحراف، على اعتبار أن الأسرة تعد من أهم العوامل التي تؤثر في التكوين النفسي للفرد، فهي البيئة التي تحتضنه منذ لحظة ولادته ولها الأثر الأكبر في تكوين شخصيته وعاداته وقيمه. فلقد أثبتت الدراسات أن أي خلل أو اضطراب، يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل يؤدي في الأغلب إلى حالات من الانحراف والإجرام.<sup>67</sup>

وبالتالي لا عجب أن لاحظنا أن أغلب الحالات التي اُشار إليها المشرع الأردني لاعتبار الحدث محتاجا إلى الحماية أو الرعاية تنطلق من مفهوم الأسرة ومدى متانة الروابط العائلية داخلها وما قد يعتريها من تصدع أو تفكك لأسباب ترجع إلى فساد الحلق أو اعتياد الإجرام أو وفاة أحد الوالدين أو سجنهما أو غيابهما أو عدم أهليتهما أو تجاوز صروب التأديب أو عدم القدرة على الكسب للمشروع بكافة صورته أو المسكن غير الملائم أو كثرة الأبناء بما يقلل للعناية والرقابة.

وزيادة في الإفادة نقول أن هناك أيضا مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في تكوين شخصية الحدث وتحديد سلوكه بالإضافة إلى محيط الأسرة، والتي لم يتعرض لها

<sup>67</sup> د. القهوجي، علي و د. الشاذلي، فتوح (١٩٩٨)، علم الإجرام والعقاب، الاسكندرية (دس)، ص ١٣٤.

المشرع الأردني في قانون الأحداث ولم يدرجها ضمن الحالات التي يحتاج فيها الحدث إلى الحماية أو الرعاية، وإن كان تعرض للنقص منها في قوانين أو أنظمة خاصة كقانون التربية والتعليم وتعديلاته رقم ٣ لسنة ١٩٩٤، الذي وضع مراعاة قواعد السلوك الاجتماعي وتقاليده للمجتمع وعاداته وقيمه الحميدة كهدف أساسي من أهداف مرحلة التعليم الأساسي ومراعاة القيم العربية والإسلامية كهدف من أهداف مرحلة التعليم الثانوي،<sup>٣٠</sup> إضافة إلى ما جاء في تعليمات الانصياف الطلابي في المدارس الحكومية والخاصة لسنة ٢٠٠٧ والتي وصفت قواعد وأسسا للتعامل مع الطالب تضمن حسن سلوكه بما يحفظ كرامته بنفس الوقت.

إلا أنه نجد أن هذه النصوص لا تكفي لمعالجة ظاهرة التمرد من المدرس على سبيل المثال، والتي تعتبر عاملاً مهماً لا بل ومهماً جداً في انحراف الحدث، فهي ظاهرة تستحق الدراسة لوضع الحلول الجزئية لها بالتعاون بين جميع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وفي اعتقادي أنها تحتاج إلى تدخل تشريعي يضمن إيرادها في سياق المادة ٣١ من قانون الأحداث كأحدى حالات التعرض للانحراف. فلا أحد منا ينكر الدور المهم الذي تلعبه المدرسة في التسبب بظاهرة وقوع الحدث في إحدى الحالات المشار إليها ضمن المادة ٣١ من قانون الأحداث أعلاه لتجعله حدثاً محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية، أو حتى تذهب به بعيد من ذلك إلى الانحراف بوقوعه في مهاوي الجريمة، فدور هذه المؤسسة التعليمية والتربوية، لا يقل أهميته عن دور الأسرة في الحيلولة دون انحراف الأحداث، وذلك من خلال عدة محاور الأول منها هو المعلم الذي يقع عليه واجب القيام بتهيئة الحدث للظروف والبيئة الجديدة في المدرسة، فهو يلعب دور الأب والفتوة للطلاب. وأما المحور الثاني المؤثر في سلوك الحدث، فهو مجتمع الأصدقاء داخل المدرسة الذي يعطي الطالب الجرأة والشجاعة على القيام بالسلوك الذي يؤدي إلى وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف أو حتى الانحراف. أما المحور الثالث فهو المستوى العلمي للطلاب من حيث مستوى الفشل والنجاح، والذي قد يدفع إلى الهروب من المدرسة، أو إلى السير في طرق الانحراف في حالة فشله. ولابد من القول هنا أن خطورة الفشل في الدراسة، تبرز بشكل واضح عندما تؤدي إلى ترك الطالب للمدرسة في مرحلة مبكرة من مراحل عمره، إذ لم تتكون لديه بعد المقومات الأساسية لشخصيته ليستطيع مواجهة ما يعترضه في الحياة العملية من صعوبات ويسهل وقوعه في إحدى الحالات المشار إليها أو حتى وقوعه في الانحراف. أما المحور الأخير المحدد لسلوك الحدث داخل المدرسة، فيتركز على فرص المدرسة السالبي صارمة في تطبيق القوانين والأنظمة لم يعتمد

عليه الحدث في مراحله الأولى داخل الأسرة مما يؤدي إلى عدم تكيفه مع المدرسة، وبالتالي تسريه منها، والذي قد يدفعه للبحث عن عمل، في الأغلب الأعم، لا يتناسب أو يتفق مع قدراته الجسمية، وميوله وأحواله النفسية والعقلية أو دخله لا يتناسب والحد الأدنى من احتياجاته أو معاملته معاملة قاسية من رب العمل أو استغلاله مما يؤدي إلى شعور الحدث باليأس وعدم الاستقرار الذي ينعكس سلباً على سلوكه.<sup>٦٩</sup>

لعله من نظرة القول أن مسألة تقدير وجود الحدث هي إحدى الحالات الواردة بصر المادة ٣١ من قانون الأحداث يعود إلى قاضي الموضوع والذي يفترض أن يكون قراره بهذا الشأن مسبباً ومعللاً وممتدداً إلى ظروف الدعوى وملابساتها بعد دراسة حالة الحدث من كافة الجوانب والتي منها البيئة المحيطة به.

ولو استعرضنا أغلب التشريعات المقارنة فيها تكاد تتفق في الحطوط العريضة للحالات التي اعتبرت للحدث المتواجد بها محتاجاً إلى رعاية وعناية خاصة. فعلى سبيل المثال اعتبر المشرع الفرنسي أن الحدث يكون مشرداً، ومن ثمّ معرضاً للانحراف، إذا كانت صحته أو أمه أو أخلاقه في خطر، أو إذا كانت ظروف تربيته تعرضه بصورة جسيمة للخطر.<sup>٧٠</sup>

أما المشرع الإنجليزي فقد اعتبر الأحداث المارقين عن السلطة الأبوية، أو الولي أو المسؤول عن الرعاية، وعدم إطاعة أوامرهم، وسوء السلوك، من ضمن الحالات التي يُعدّ فيها للحدث مشرداً، (معرضاً للانحراف) ومن ثمّ وجوب احصاءه لتدابير الحماية والرعاية، كما يُعدّ للحدث كذلك إذا فقد والديه لأي سبب من الأسباب، أو إذا لم يوجد من يقوم على تربيته، أو كان من يقوم على ذلك غير صالح للقيم بواجب المساعدة والتربية والتوجيه، أو لا يبذل القدر الكافي من العناية للقيم بهذا الواجب، ويدخل ضمن هذه الفئة أيضاً الأحداث الذين يتخذون من رفاق السوء صحبة لهم، إذ يمكن أن تؤدي هذه الصحبة إلى سوء سلوكهم، كما يدخل ضمن هذه الفئة الأحداث الذين يتعرضون للإهمال والمعاملة السيئة والمخاطر الصحية.<sup>٧١</sup>

أما بخصوص التشريعات العربية فقد مارّت في غالبيتها أيضاً على المدهج نفسه بتحديدّها للحالات التي يعتبر بها الحدث معرضاً للانحراف. فبعد استعراض قانون الطفل

<sup>٦٩</sup> المسيحيين، عارف (٢٠٠٦)، تشرد الأحداث في التشريع الأردني دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير)، عمان : جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ص ٦٥-٧٠.

<sup>٧٠</sup> المادة (٣٧٥) من القانون المدني الفرنسي.

<sup>٧١</sup> المادة (٣٧٥) من القانون المدني الفرنسي.

المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الذي جرى مؤجراً تعديله بالقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، بجده أورد ثلاث حالات اعتبر الطفل المتواجد بها معرضاً للخطر، وهي:

**الحالة الأولى:** وجود الطفل في إحدى الحالات الواردة في المادة (٩٦) من ذات القانون.

وهذه الحالات في حقيقتها تتشابه إلى حد كبير مع الحالات التي لوردها للمشرع الأردني في المادة ٣١ من قانون الأحداث مع ملاحظة أن المشرع المصري توسع في هذه الحالات على نحو يثير الإعجاب.<sup>٧٢</sup>

**الحالة الثانية:** ارتكاب الطفل الذي نقل سه عن السابعة جنابة أو جحعة.

ينظر إلى الطفل في حال ارتكابه جنابة أو جحعة - وليس محالفة - بوصفه شخصاً معرضاً للخطر لا بوصفه مرتكباً لجريمة.<sup>٧٣</sup> ولعلنا لا نتردد في تأييد هذا التوجه على اعتبار أن هذا الطفل هو أحواح ما يكون إلى تدابير الحماية والرعاية من الحدث الذي يريد عمره

<sup>٧٢</sup> نصت المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفيها لآخر تعديلاته على ما يلي.  
"بعد الطفل معرضاً للخطر، إذا وجد في حالة تهدد سلامة التشنة الواجب توافرها له، وبذلك في أي من الأحوال الآتية:

- ١- إذا تعرض أمه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر.
- ٢- إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معرضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد.
- ٣- إذا حرم الطفل، بغير مبرر، من حقه ولو بصمة جينية في حصانة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك.
- ٤- إذا تحلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تحليهما أو متولي أمره عن المسؤولية قبله.
- ٥- إذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستغله للتعليم للخطر.
- ٦- إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحرش على العنف أو الأعمال المساهية للأدب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستغلال الجنسي أو الاستغلال غير المشروع للكحوليات أو المواد المحسنة المؤثرة على للحالة العقلية.
- ٧- إذا وجد متسولاً، وبعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات نافعة أو القيام بالعاب بهلوسة وغير ذلك مما لا يصلح مورداً جدياً للعيش.
- ٨- إذا مارس جميع أفعال السجائر أو غيرها من المصصلات والمهملات.
- ٩- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.
- ١٠- إذا خالط المنحرفين أو المشتهة فسيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة.
- ١١- إذا كان مبيد السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولي أمره، أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابها أو عدم أهليته ولا يجوز في هذه الحالة اتحاد أي إجراء قبل الطفل، ولو كان من إجراءات الاستدلال، إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولي أمره بحسب الأحوال.
- ١٢- إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للعيش ولا عمل مؤتمن...".

<sup>٧٣</sup> كما سيقت الإشارة في هامش ٥٨ فقد اعتبرت الفقرة ١٤ من المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته الطفل دون سن السابعة الذي يصدر منه واقعة تشكل جنابة أو جنحة طفلاً معرضاً للخطر.

عن السابعة، بالرغم من قول بعض الفقهاء أن ذلك يعني إخصاص عديم التمييز بمسبب الصغر إلى القضاء الجزائي حتى لو كان ما سيفرض عليه مجرد تدابير حماية أو رعاية، مما يشكل خروجاً على القواعد العامة، وأن الطفل من وجهة نظرهم في هذه الحالة بحاجة إلى الرعاية الاجتماعية البعيدة عن الصيغة الجنائية.<sup>74</sup> إلا أن الرد على ذلك يكون بالقول أن هذه التدابير في حقيقتها مقررّة لمواجهة الخطورة فحسب، فهي تدابير تهابية تهدف إلى حمايته بالدرجة الأولى، وبالتالي لا تقتض الأهلولة للمسؤولية الجنائية.<sup>75</sup>

وكم كنا نتمنى على مشرع الأردنّ معالجة هذه الحالة في قانون الأحداث الذي يطبق فقط على الأحداث وهم الذين أتموا السابعة ولم يتموا الثامنة عشرة من العمر، حسب تعريف الحدث في المادة الثانية من ذات القانون، بالرغم من أن تعريف الطفل في اتفاقية حقوق الطفل التي التزم بها الأردنّ تشمل عديمي التمييز إلا أنها لم تعالج بين طيات نصوصها الحالة مدار البحث، ولم تحدد تدابير معيئة يمكن تطبيقها على الطفل عديم التمييز الذي ارتكب الجناية أو الجنحة أو كان معرضاً للانحراف (محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية)، وإن كانت الاتفاقية قد وصفت للخطوط العريضة التي تضمن تقديم العدالة الجنائية المطلوبة لفئة الأطفال عموماً في نزاعهم مع القانون والمشار إليها في موضع متعددة من هذه الدراسة، على أيّ حال، وإن كانت هذه الحالة تدور أحداثها ولا تشكل محوراً رئيسياً من هذه الدراسة على اعتبار أن الأخيرة متعلقة بفئة الأحداث، ضرورة أن يوليها المشرع الأردني العناية اللازمة وينص بوضوح على تدابير محددة لهذه الفئة غير المشمولة بقانون الأحداث إم بإجراء تعديل على قانون الأحداث لتشمل بعض أحكامه الأطفال أو إصدار قانون خاص بالطفل، وإن كنت لا أميل إلى الإكثار من إصدار التشريعات المتعلقة بذات الموضوع، مثبّراً أن بعضاً من الفقهاء نادى بأن إجراءات الحماية أو الرعاية المنصوص عليها في قانون الأحداث الأردني تنطبق على الصغير الذي لم يكمل ثمانية عشرة عاماً من عمره حتى الصغير الذي لم يكمل السابعة من عمره، على الرغم من أنه لا يلاحق جزائياً، وسندهم في ذلك أن المشرع الأردني في قانون الأحداث لم يحدد فئة عمرية للحدث المحتاح إلى الحماية أو الرعاية وإن النص بهذا

<sup>74</sup> د. هود، عبد الحكم (١٩٩٧)، جرائم الأحداث في ضوء الفقه وقضاء النقض، لاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ص ١٣١.

<sup>75</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٨٩)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، الطبعة السادسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٥٢٦.

الخصوص جاء مطلقاً.<sup>٧٦</sup> وإن جار لي أن أعرض هذا الاتجاه فقد يكون مبرري في ذلك ما يلي:

- ١- إن أحكام المحتجين إلى الرعاية أو الحماية والتدابير الخاصة بهم، أوردها المشرع الأردني في قانون الأحداث، وعلى بذلك المحتجين إلى الرعاية أو الحماية من فئة الأحداث، والتي هي محور هذا القانون الذي عرف الحدث وفئاته العمرية في المادة الثانية منه التي لم تشمل من لم يكمل السابعة من عمره.
- ٢- لقد نص المشرع صراحة في المادة ١/٣٦ من ذات القانون على عدم الملاحقة الجزائية لمن لم يتم السابعة من عمره حين اقتراف الفعل، والفعل في حالتنا هذه، هو الوجود في إحدى حالات التعرض للإجهاض المنصوص عليها في المادة ٣١ من ذات القانون. هذا إن جاز لنا أن نعتبر تدابير الحماية أو الرعاية هي من باب الملاحقة الجزائية.
- ٣- إن الخروج على النصوص للصريحة أعلاه يحتاج بالضرورة إلى نص صريح من المشرع، لسوء بما فعله المشرع المصري.

### الحالة الثالثة: الإصابة بمرض عقلي أو نفسي.

لا اعتقد أن لثمين يختلفان على مدى أهمية موضوع الإصابة بمرض عقلي أو نفسي سواء للبالغ أو للحدث أو الطفل على السواء والعناية التي يحتاجها هذا الشخص إذا ما ثبتت إصابته بهذا المرض. وكدليل على اهتمامنا بهذا الموضوع لأهميته، فقد تم إيراد مبحث مستقل له وهو المبحث الثاني المتعلق بالإدعاء بجور الحدث كمنع لقيام مسؤوليته ضمن الفصل الثاني من هذه الدراسة والمتعلق بالعدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم. لكن ما هو جدير بالاهتمام أن ينظم المشرع المصري ثبوت هذه الحالة على الطفل في المرحلة السابقة لارتكاب جرم، ويعتبر من يثبت إصابته بهذا المرض طفلاً معرضاً للخطر.<sup>٧٧</sup>

<sup>٧٦</sup> د المحامي، نظام توفيق، جوانب من الحماية القانونية للأحداث، مرجع سبق، ص ١٠٣

<sup>٧٧</sup> اعتبرت الفقرة ١٣ من المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لأحر تعديلاته الطفل المصاب بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي وذلك على نحو يؤثر في قدرته على الإنراك أو الاحتباس بحيث يحشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير، طفلاً معرضاً للخطر.

وهي اعتقادنا أن هذا الحكم يصب في خاتمة مراعاة مصالح الطفل الفضلى حتى قبل جرحه لو تعرضه للانحراف أو الخطر، فليس أكثر من هكذا عدالة تقدم في أثناء هذه المرحلة.

ومن سوء الطالع أن المشرع الأردني مرة أخرى لم يعالج هذا الموضوع الهام. وهذه دعوة وتمن أن يتم إدراج هذه الحالة صراحة ضمن سياق نص المادة ٣١ من قانون الأحداث كأحدى الحالات التي يعتبر من يتواجد بها حدثاً محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية (معرض للانحراف)، على أن تشمل هذه المعالجة الأطفال من هم دون سن السابعة للأسباب والظروف التي تم توضيحها أعلاه ضمن الحالة الثانية.

علاوة على ما تقدم، فقد جاء المشرع المصري مرة أخرى بحكم غاية في الروعة - حلاً التشريع الأردني من حكم يشابهه - يدل على مدى الاهتمام بهذه الفئة من الأحداث، بإتخاذ كافة الوسائل التي من شأنها منع تعريض الحدث للانحراف، فقد أوجب معاقبة عدا الحالات المنصوص عليها في البندين (٣) و (٤) من المادة ٩٦ من قانون الطفل وفقاً لأحر تعديلاته - كل من عرض طفلاً لإحدى حالات الخطر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبمرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>٧٨</sup>. كما أوجب على كل من علم بتعرض الطفل للخطر أن يقدم إليه ما في مكنه من المساعدة العاجلة للكملة بتوقي الخطر أو زواله عنه<sup>٧٩</sup>.

### المبحث الثاني تدابير الحماية والرعاية للأحداث

في البداية لا بد لنا أن نشير إلى أنه ثار جدل فقهي كبير حول إجازة فرض عقوبات أو تدابير على شخص قبل وقوع جريمة. فقد نادى قسم من الفقهاء بالتعارض بين مبدأ الشرعية<sup>٨٠</sup> والتدخل في الحالات السابقة على وقوع الجريمة، ويمتد أنصار هذا الرأي، إلى أن

<sup>78</sup> لنظر المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>79</sup> لنظر المادة ٩٨ مكرر من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>80</sup> يقصد بمبدأ الشرعية " أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" وقد نص عليها قانون العقوبات الأردني في مادته الثالثة التي جاء بها " لا يقضى بأي عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة...". إلا أنه تم تعديل هذه المادة أثناء عملية تنقيح هذه الرسالة بموجب قانون العقوبات المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، حيث نصت المادة الثانية منه على ما يلي: " تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (لا يقضى بأية عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (لا جريمة إلا بنص ولا يقضى بأية عقوبة إلا بنص)".



الخطورة الإجرامية ، والتي هي صعبة الإثبات لأنها تتطلب فحصاً دقيقاً وشاملاً لجميع البواحي البيولوجية والنفسية والاجتماعية للفرد والتي قد يصعب على القاضي القيام بها، هي مجرد احتمال، وإن مناط هذا التدخل هو الاحتمال ذاته، وهذا يشكل اعتداءً سافراً على الحقوق والحريات الفردية، لذا لا بد من ضرورة ارتكاب الفرد للجريمة إلى جانب الخطورة حتى يتمكن القضاء من تطبيق التدبير الجنائي المناسب، باعتبار أن الجريمة - من وجهة نظر هذا الاتجاه من الفقهاء - هي الإمارة الرئيسية الدالة على الخطورة الإجرامية .<sup>٨١</sup>

لما قسم الآخر من الفقهاء، والذي أميل دون حرج إلى رأيهم، والذي سايره المشرع الأردني ومعظم التشريعات العربية والولوية كالقانون الفرنسي الذي يجرم حالة التفرّد والاشتباه، والقانون الأسباني والعراقي والمصري وغيرها من التشريعات الجنائية العربية،<sup>٨٢</sup> فيرى أنه يمكن المحافظة على مبدأ الشرعية من خلال القيام بتحديد حالات الخطورة التي يجوز للقضاء التدخل فيها تحديداً دقيقاً، والعمل على تحديد التدابير التي يمكن فرضها لمواجهة حالات الخطورة، بحيث لا يمكن للقاضي الخروج عن هذه النصوص، إلا في حدود ما يمنحه المشرع للقضاء من صلاحية وسلطة، إضافة إلى أنه يمكن المحافظة على مبدأ الشرعية من خلال حصر التدخل لمعالجة حالات الخطورة، بالسلطة القضائية دون غيرها، حماية للأفراد من استبداد الإدارة .<sup>٨٣</sup>

وتطبيقاً لهذا الرأي نص المشرع الأردني في أكثر من موقع على حالات خطورة إجرامية ونص على عقوبة لها كإجراء وقائي،<sup>٨٤</sup> إضافة إلى حالات الخطورة الإجرامية التي

<sup>٨١</sup> الدير اوي، طارق محمد (١٩٨٠)، النظرية العامة للخطورة الإجرامية وأثرها على المبادئ العامة للتشريعات الجنائية المعاصرة (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر، الجزائر، ص ١٥٩

<sup>٨٢</sup> د. سمور، محمد سعيد (١٩٩٧)، دراسة في الخطورة الإجرامية، مؤتمرات للبحوث والدراسات، م ١٢، ع ٣٤، جامعة مؤتمرات، الأردن، ص ٧٦.

<sup>٨٣</sup> الدير اوي، طارق محمد، النظرية العامة للخطورة الإجرامية، مرجع سابق، ص ١٥٤

<sup>٨٤</sup> قانون منع الجرائم رقم ٧ لسنة ١٩٥٤ نص على ما يلي:  
المادة ٣ - إذا اتصل بالمنصرف أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوجود شخص في منطقة اختصاصه يشتبه لأي صنف من الأصناف المذكورة ادعاء ورأي أن هناك أسباب كافية لاتخاذ الإجراءات فيجوز له أن يصدر إلى الشخص المذكور منكرة حضور بالصيغة المدرجة في النبر الأول لهذه القوانين، يكلفه فيها بالحضور اسمه ليبين إذا كان لديه أسباب تمنع من ربطه بتعهد، إما بكفالة كفلاء وبما يدون ذلك، حسب الصيغة المدرجة في النبر الثاني لهذا القانون يتعهد فيه بأن يكون حسن السيرة خلال المدة التي يستصوب المتصرف تحديدها على أن لا تتجاوز سنة واحدة .

١. كل من وجد في مكان عم أو حاص في ظروف تقع المنصرف بأنه كان على وشك ارتكاب أي جرم أو لمساعدة على ارتكابه.

نص عليها بموجب المادة ٣١ من قانون الأحداث التي سبق التعرض إليها في المبحث السابق، والتي يعتبر الحدث الذي يتواجد بها محتاجاً للحماية والرعاية ويحدد بحقه القرار القصائي المناسب، استناداً للمادة ٣٢ من ذات القانون، من قبل الجهة القضائية المختصة وهي قصي الأحداث وفقاً لإجراءات قانونية محددة تضمن توفير أكبر قدر من المحافظة على حرية الحدث وصون كرامته بما يؤكد تقديم عدالة جنائية له في هذه المرحلة.

٢. كل من اعتاد التصوصية أو السرقة أو حيرة الأموال المسروقة أو اعتاد حماية الموصور أو إيوائهم أو المساعدة على إحياء الأموال المسروقة أو التصرف فيها .
٣. كل من كان في حالة تجعل وجوده طليفاً بلا كفالة خطراً على الناس\*.
- المادة ٤\* إذا بلغ أي شخص من المذكورين في للمدة الثالثة مذكورة للحضور أمام المتصرف ولم يمثل أمامه خلال مدة معقولة فيجوز للمتصرف أن يصدر مذكورة للقبض على ذلك الشخص على أن تجري محاكمته خلال أسبوع من تاريخ إلقاء القبض عليه\*.
- المادة ٥\* ١ لدى حضور أو إحصار شخص أمام المتصرف يشرع بالتحقيق في صحة الإخبار الذي اتخذت الإجراءات بالاستناد إليه ويسمع إليه ببيات أخرى يرى ضرورة لسماعها.
٢. إذا ظهر للمتصرف بعد التحقيق أن هناك أسباباً كافية تدعو لتكليف ذلك الشخص أن يقدم تعهداً يصدر قراراً بذلك على شريطة أن لا يختلف هذا التعهد عن الموضوع المذكور في مذكورة الحضور أو القصص وأن لا يزيد مقداره أو مدته عن المبلغ أو المدة المذكورين في أي منهما .
٣. إذا لم ير المتصرف بعد التحقيق أن هناك ضرورة لتكليف ذلك الشخص أن يقدم تعهداً فبدون شرحا بذلك في الصبب ويعرج عنه إن كان موقوفاً لأجل التحقيق فقط.
٤. تنع في الإجراءات التي تجري بمقتضى هذا القانون فيما يتعلق بأخذ الشهادة بعد اليمين واستجواب الشهود ومناقشتهم وحضور المحامين ونبليغ الأولم ومذكرات الحضور وسائر المستندات والاعتراض على الأحكام وتنفيذ القرارات ، الأصول نفسها المستعملة في الإجراءات الجنائية لدى المحاكم الابتدائية ويشترط في ذلك .

- أ. أن لا توجه تهمة تختلف عن التهمة المذكورة في الإخبار المقدم إليه في مذكورة الحضور.
- ب. ليس من الضروري في الإجراءات التي تتخذ بمقتضى هذا القانون إثبات أن المتهم ارتكب فعلاً معيناً أو فعلاً معيناً.
- ج. أن لا يربط التعهد بالرامة على المحافظة على الأمن أو الامتناع عن القيام بأفعال من شأنها أن تكثر صعو الطمأنينة العامة أو أن يكون حسن الميزة\*.
- حيث يؤخذ على هذه الأحكام، أنها أضلقت يد الحاكم الإداري بيمينه تقدير توافر الخطورة للجريمة، واتخذ بعض الإجراءات الإدارية التي تعمل على تعيد الحريات الفردية وأعطيه الصلاحية لإصدار مذكورة للقبض على من يوجد في أي من الحالات السابق ذكرها وكان الأولى حماية وصول لحقوق الأفراد من تسلط الإدارة واستبدالها أن يعقد هذا الاختصاص للقضاء حصراً.
- المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ نصت على ما يلي\*
- كل من :

٥. وجد محجولاً في أي ملك أو على معرفة منه أو في أية طريق أو شوارع عام أو في مكان محاذ لهما أو في أي محل عام آخر في وقت وطروب يستنتج منها بأنه موجود لعمة غير مشروعة أو غير لائقة . يعاقب في المرة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو أن تقرر المحكمة إحالته على أية مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية للعناية بالمعتولين لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات غير أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية في أي وقت شاء أن يفرح عن أي شخص عهد به إلى أية مؤسسة بمقتضى هذه المادة وفق الشروط التي يراها مناسبة كما يجوز له أن يعيده إلى المؤسسة المذكورة لإكمال العدة المحكوم بها إذا ما حولت هذه الشروط ، وفي المرة الثانية أو ما يليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحد.

ومن ناحية عملية تبدأ إجراءات الحماية أو الرعاية بوصول كتاب من مراقب السلوك موجه الى قاضي الأحداث لمباشرة إجراءات الحماية مرفقاً به تقريراً مفصلاً عن حالة الحدث ، وليس هناك ما يمنع من أن يقدم الطلب من الحدث أو ولي أمره لمراقب السلوك والذي له أن يستعين بأحد أفراد الضابطة العدلية لتأمين مثول الحدث أمام المحكمة. حيث يقوم قاضي الأحداث ابتداءً بواسطة الأجهزة الإدارية المساعدة بتسجيل القضية في سجل الأساس لدى المحكمة حسب الأصول، ثم التثبت من هوية الحدث المحتاج للحماية أو الرعاية. ثم يشرع بسماع الأشخاص ذوي العلاقة بالحدث ويكلف مراقب السلوك برعاية منولية للاطلاع على الظروف المحيطة بالحدث إذا اقتضى الأمر ذلك، ويحق له إصدار القرار بالاحتفاظ بالحدث في إحدى نور الرعاية لحين البت في الدعوى إذا اقتضت مصلحته ذلك (امر احتفاظ مؤقت).

وقد يكون من المفيد الإشارة الى عدم لزوم مثول الحدث المعني أمام القاضي، فمن الممكن صدور القرار في غيابه بصريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ المذكورة. والملاحظ هنا أن المشرع الأردني لم يصر على إجراءات محددة وخاصة بالمعرضين للانحراف أمام قاضي الأحداث، حيث ترك القواعد العامة من تحكم هذه الإجراءات باستثناء جواز صدور القرار في غيبة المحتاج الى الحماية أو الرعاية ومعاونة موظفي مديرية الدفاع الاجتماعي في بعض حالات التعرض للانحراف، وذلك على خلاف ما جاء بتشريعات مقارنة على ما يبدو أنها سبقت في هذا المصمار، بتقديم إجراءات خاصة لهذه الفئة تضمن توفير أكبر قدر من العدالة لهم في هذه المرحلة.

فقد عهد المشرع السوري بمثل هذه الإجراءات إلى جهات مختصة، تكون مؤهلة تأهيلاً عالياً، وإنشأ شرطة للأحداث في كل محافظة، تتولى النظر في كل ما من شأنه حماية الأحداث، حيث تحدد مهام شرطة الأحداث وشروط العاملين فيها، والقواعد التي يعملون بموجبها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة العدل، وأوجب أن يتم الاستعانة بعناصر الشرطة الإنسانية، وذلك فيما يتعلق بالفتيات الجانحات، وتتولى هذه العناصر أعمال شرطة الأحداث بالنسبة للإناث.<sup>٨٥</sup>

أما المشرع المصري فقد فصل أحكاماً دقيقة بإجراءات حماية الطفل المعرض للانحراف (المعرض للخطر) وذلك بموجب التعديل الأخير على قانون الطفل وهو القانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، تستحق منا الإشارة إليها. فقد أوجب هذا القانون إنشاء لجنة عامة لحماية الطفولة بكل محافظة، برئاسة المحافظ وعضوية مديري مديريات الأمن

<sup>٨٥</sup> ينظر المادة ٥٧ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لأخر تعديلاته.

والشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة وممثل عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون الطفولة ومن يرى المحافظ الاستعانة به ، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ. ويكون اختصاصها رسم السياسة العامة لحماية الطفولة في المحافظة ومناصرة تنفيذ هذه السياسة، وبحيث تشكل في كل قسم أو مركز شرطة لجنة فرعية لحماية الطفولة ، يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة العامة ، ويراعى في التشكيل أن تصمم عناصر أمية واجتماعية ونفسية وطبية وتعليمية ، على ألا يقل عدد أعضائها عن خمسة ولا يجاوز سبعة أعضاء بما فيهم الرئيس ، ويجوز أن تصمم اللجنة بين أعضائها ممثلاً أو أكثر لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون الطفولة وتحتص هذه اللجان برصد جميع حالات التعرض للخطر والتدخل الوقائي والعلاجي اللازم لجميع هذه الحالات ومتابعة ما يتخذ من إجراءات. كما أوجب ذات القانون إنشاء مجلس قومي للطفولة والأمومة وإدارة عامة لنجدة الطفل، تحتص بتلقي الشكاوى من الأطفال والنالعين، ومعالجتها بما يحقق سرعة إنقاذ الطفل من كل عنف أو خطر أو إهمال. وتضم الإدارة في عضويتها ممثلين لوزارات العدل والداخلية والتسامح الاجتماعي والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون ، وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني يختارهم الأمين العام للمجلس ، ومن يرى الأمين العام الاستعانة بهم، وإدارة نجدة الطفل صلاحيات طلب التحقيق فيما يرد إليها من بلاغات ، ومتابعة نتائج التحقيقات ، وإرسال تقارير بما يتكشف لها إلى جهات الاختصاص.<sup>٨٦</sup> أما إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) والبنود من (٥) إلى (١٤) من المادة (٩٦) من ذات القانون ، فيعرض أمره على اللجنة الفرعية لحماية الطفولة لإعمال شؤونها المنصوص عليها في المادة (٩٩) مكرراً من هذا القانون ،<sup>٨٧</sup> وللجنة ، إذا رأت لذلك مقتضى ، أن تطلب من النيابة الأحداث

<sup>٨٦</sup> فطر المادة ٩٧ من قانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته.

<sup>٨٧</sup> نصت المادة ٩٩ مكرراً من قانون الطفل المصري وفقاً لأحر تعديلاته على ما يلي: تقوم اللجان الفرعية لحماية الطفولة باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية:

- ١ إيفاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في أجل محددة ورهن رقابة دورية من لجنة حماية الطفولة .
- ٢ إيفاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها.
- ٣ إيفاء الطفل في عائلته مع أحد الاحتياطات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية .
- ٤ النوصية لدى المحكمة المختصة بإيصال الطفل مؤقتاً لحين روال الخطر عنه لدى عائلة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو تربوية أخرى وبعد الاقضاء بمؤسسة صحية أو علاجية وذلك طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً .
- ٥ النوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في إحدى المؤسسات الاستقبال أو إعادة التأهيل أو المؤسسات العلاجية أو لدى عائلة مؤمنة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو

إذ من متولي أمر الطفل كتابة لتلافي أسباب تعرضه للخطر ، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام محكمة الأحداث خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه ، ويتبع في نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للاعتراض هي الأوامر القضائية ، ويكون الحكم فيه نهائياً.<sup>٨٨</sup> على أنه إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المشار إليها في المبحث الأول من هذا الفصل (المادة ٩٦) ، بعد صيرورة الإنذار نهائياً ، عرض أمره على اللجنة الفرعية لحماية الطفولة ، واللجنة ، فضلاً عن السلطات المقررة لها في الفقرة السابقة ، عرض أمر الطفل على نيابة الأحداث ليتخذ في شأنه أحد التدابير المنصوص عليها في المادة (١٠١) من قانون الطفل<sup>٨٩</sup> ، فإذا كان الطفل لم يبلغ السابعة من عمره فلا يتخذ في شأنه إلا تدبير التسليم أو الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة.<sup>٩٠</sup>

تعليمية ملائمة للمدة اللازمة لروال للخطر عنه ، وذلك في حالات تعرض الطفل للخطر أو إهماله من قبل الأبوين أو متولي أمره .  
٦- وللجنة ، عند الاقتضاء ، أن ترفع الأمر إلى محكمة لاسرة للخطر في الزمان المسئول عن الطفل بصفة مؤقتة ، ويكون قرار المحكمة في ذلك واجب التنفيذ ولا يوقفه الطعن فيه .  
وهي حالات الخطر المحدق تقوم الإدارة العامة لخدمة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة أو لجنة حماية لهما أقرب باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الإسعاف برجال السلطة عند الاقتضاء .  
ويحظر حظر ، محدقاً كل عمل إجسبي أو ملبي يهدد حياة الطفل أو سلامته النفسية أو المعنوية على نحو لا يمكن تلافيه بمرور الوقت .<sup>٩١</sup>

<sup>٨٨</sup> يلاحظ أن مطلع الفقرة ٣٢/٢/أ من قانون الأحداث الأردني قد جاء بذات المصنوع تقريباً ، إذا ما اعتبرنا أن الأمر في التشريع الأردني يقوم مع عدم الإنذار في التشريع المصري ، وذلك عندما منح الحق للمحكمة من تأمر والد الحدث أو وصيه بالعناية به بصورة لائقة ، أصلاً إلى أن المشرع الأردني أجاز في المادة ١٧ من ذات القانون الاعتراض على كافة الأحكام الصادرة بموجب هذا القانون وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية .

<sup>٨٩</sup> نصت المادة ١٠١ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته على ما يلي "يحكم على الطفل الذي لم تجاوز سنه خمس عشرة سنة ميلادية كملها ، إذا ارتكب جريمة ، بأحد التدابير التالية

- ١- التوبيخ
  - ٢- التسليم
  - ٣- الإحلاق بالتدريب والتأهيل .
  - ٤- الإلزام بواجبات معينة .
  - ٥- الاحتجاز القصائي
  - ٦- العمل للمصلحة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، ويحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذا العمل وصوابطها
  - ٧- الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة .
  - ٨- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- وعدا المصارعة وإغلاق المحال ورد الشيء إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأي عقوبة أو تدبير منصوص عليه في قانون آخر .

ويكون للحاج حماية الطفولة الفرعية تلقى الشكاوى عن حالات تعرض الطفل للخطر، ولها ، في هذه الحالة - بعد التحقق من جدية الشكوى - استدعاء الطفل أو أبويه أو متولي أمره أو المسؤول عنه والاستماع إلى أقوالهم حول الوقائع موضوع الشكوى، وعلى اللجنة فحص للشكوى والعمل على إزالة أسبابها ، فإذا عجزت عن ذلك ، رفعت تقريراً بالواقعة وما تم فيها من إجراءات إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة ، لتتخذ ما يلزم من إجراءات قانونية.<sup>٩١</sup> وتجدر الإشارة إلى أن اللجان الفرعية لحماية الطفولة تملك إتخاذ عند من التدابير والإجراءات التي تكل على مدى الاهتمام بهذه الفئة.<sup>٩٢</sup>

يشار إلى أن لجان حماية الطفولة تقوم بصيغة دورية بمتابعة إجراءات ونتائج تنفيذ التدابير المتخذة في شأن الطفل ، ولها أن توصي، عند الاقتضاء، بإعادة النظر في هذه التدابير وتبديلها لو وقفها بما يحقق قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي، وعدم فصله عنه إلا كملاذ أخير، ولاقصر فترة زمنية ممكنة، وإعادة إليه في أقرب وقت .<sup>٩٣</sup> فالملحوظ أن المشرع المصري اتبع بموجب التعديل الأخير إجراءات هريضة من نوعها لحماية الطفل المعرض للانحراف (المعرض للخطر) بعيداً في أغلبها عن إجراءات المحكمة،

<sup>٩١</sup> انظر المادة ٩٩ من قانون حماية الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته

<sup>٩٢</sup> نصت المادة ٩٩ مكرراً من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته على ما يلي:  
تقوم اللجان الفرعية لحماية الطفولة باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية :  
١- إبقاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ إجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في أجل محددة ورهن رقابة دورية من لجنة حماية الطفولة .  
٢- إبقاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والثر بوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها.  
٣- إبقاء الطفل في عائلته مع أحد الاحتياطات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية .  
٤- التوصية لدى المحكمة المختصة بإيداع الطفل مؤقتاً لحين روال الخطر عنه لدى عائلة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو تربية أخرى وعند الاقتضاء بمؤسسة صحية أو علاجية وذلك طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً.  
٥- التوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في إحدى مؤسسات الاستقبال أو إعادة التأهيل أو المؤسسات العلاجية أو لدى عائلة مؤتمنة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو تعليمية ملائمة للمدة اللازمة لروال الخطر عنه ، وذلك في حالات تعرض الطفل للخطر أو إهماله من قبل الأبوين أو متولي أمره .  
٦- وللجنة ، عند الاقتضاء ، أن ترفع الأمر إلى محكمة الأسرة للخطر في التزام المسؤول عن الطفل بسفعة وقتية ، ويكون قرار المحكمة في ذلك واجب السعي ولا يوقفه الطعن فيه ، وفي حالات الخطر المحدق تقوم إدارة العامة لخدمة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة أو لجنة حماية بهما أقرب باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الاستعانة برجال السلطة عند الاقتضاء، ويعتبر خطر ، محدقاً كل عمل إيجابي أو سلبي يهدد حياة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية على نحو لا يمكن تلافيه بمرور الوقت .<sup>٩٣</sup>

<sup>٩٣</sup> انظر المادة ٩٩ مكرر (أ) من قانون حماية الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته.

تتخذ من قبل لجان متخصصة في التعامل مع الأحداث، بأمل من مشروعنا أن يستقي من هذه النصوص ما يعزز جهود الدولة الرامية الى حماية الطفولة.

وفي سياق حديث عن تدابير الحماية والرعاية نجدد الإشارة الى أن المشرع الأردني لم يوجب تقديم تقرير من مراقب السلوك لقاضي الأحداث قبل الفصل في قضية الرعاية والحماية على غرار النهج الذي اتبعه في قضايا الأحداث المنحرفين عندما لوجب في المادة ١١ من قانون الأحداث حصول المحكمة على تقرير مراقب السلوك قبل البت في قضيتهم. كما أن مشروعنا لم يلزم مراقب السلوك بتقديم المحتاج الى الحماية أو الرعاية الى المحكمة للمسير بإجراءات الحماية أو الرعاية، إضافة الى أنه لم يلزم المحكمة في حال تقديم هذا الشخص من قبل مراقب السلوك أن تتخذ أي من تدابير الحماية أو الرعاية، وذلك عندما نص على عبارة "يجوز" في مطلع الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣٢ من قانون الأحداث. ولعلني أفهم قصد المشرع من ذلك وهو إعطاء الصلاحية التقديرية لمراقب السلوك والمحكمة في تقدير الحالة ومعالجتها بما يرويه مناسباً لمصلحة هذا الشخص الذي لم يصل بعد الى درجة الانحراف.

وما تحذر الإشارة إليه أيضاً أن قانون الأحداث الأردني حلا من نص يعاقب والد الحدث أو وصيه إذا أهمل في تربيته وكان سبباً في تعريضه لإحدى حالات الانحراف مرة أخرى بعد أن كانت للمحكمة قد أمرته بالعناية به بصورة لائقة كما فعل المشرع المصري.<sup>94</sup> حيث لا يمكن القول بإمكانية تطبيق نص المادة ٢٣ من قانون الأحداث التي تعالج حالة مختلفة وهي معاقبة متسلم الولد إذا أهمل في تربيته أو مراقبته ونتج عن ذلك أن ارتكب جرماً جديداً. نعود فنقول أنه ووفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون الأحداث، يجوز لقاضي الأحداث بعد

الانتهاء من التحقيق، إذا اقتنع أن الشخص الذي قدم إليه هو دون الثامنة عشرة من عمره ومحتاج للحماية أو الرعاية - أن يتخذ قراراً يأمر فيه والد الحدث أو وصيه بالعناية به بصورة لائقة كما يجوز له بالإضافة إلى ذلك أن يقوم بتعريضه، أو أن يقوم بتعريضه فقط كما يحق له أن يأمر بحالة الحدث مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات إلى دار رعاية أو إلى أي مؤسسة مماثلة يعتمد عليها ورير التنمية الاجتماعية لكن يشترط لذلك موافقة تلك المؤسسة. ولقاضي الأحداث أيضاً أن يصع الحدث، للمدة التي يجدها مناسبة، تحت رعاية

<sup>94</sup> نصت المادة ١١٣ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته على ما يلي. " يعاقب بعرامه لا تجاوز ثلاثين جنية من أهمل ، بعد إنذاره طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٩٨) من هذا القانون ، مراقبة الطفل وترتب على ذلك تعرضه للخطر في إحدى الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة (٩٨) من هذا القانون "

شخص مناسب أو أسرة مناسبة، شريطة موافقة أي منهم على ذلك، بحيث يكون لأي منهم حق الإشراف عليه كوالده. كما يحق له أن يقرر هذه التدابير بوضع المحتاح للحماية أو الرعاية تحت إشراف مراقب السلوك أو أن يضع الحدث تحت إشراف مراقب السلوك بدون هذه التدابير لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.<sup>٩٥</sup>

ويلاحظ من خلال استعراض هذه التدابير أن المشرع الأردني سائر على الأغلب باقي التشريعات المقارنة في فرض فئتين من التدابير، الفئة الأولى تتوجب إبعاد الحدث عن بيئته والثانية لا تستوجب ذلك. على أن أمر تقدير أي من هذه التدابير يستوجب اتحاده يعود إلى قضاي الأحداث، حيث أن نص المادة ٣٢ المشر إليها جاء محيراً المحكمة في اتخاذ أي من التدابير الواردة، إلا أن ما يسعى أن يكون مفهومها أن هذه السلطة التقديرية ليست مطلقة بل يجب فرص التدبير المناسب لحالة التعرض للانحراف التي تم ضبط الحدث بها بما يساعد على رعايته وحمايته.

والسؤال الذي يثار في هذا السياق، هل يحور للقاضي الحكم بوقف تنفيذ هذه التدابير أو إحضارها للأعدار القانونية أو الظروف المحففة، أو إسقاطها بالعفو؟  
للإجابة على هذا السؤال لا بد من البحث في مصموم هذه التدابير والحكمة من فرضها، فهي تدابير فرصت لحماية الحدث المعرض للانحراف، الهدف منها مواجهة خطورته الإجرامية ومنعه من الانحراف لأنها إجراءات وقائية و تهيئية يعود تطبيقها بالفائدة على الحدث والمجتمع في آن واحد، وبالتالي فهي تختلف عن العقوبة، التي تهدف إلى معاقبة

<sup>٩٥</sup> هذه الأحكام نصت عليها المادة ٣٢ من قانون الأحداث بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ حيث كان نصها السابق كما يلي:  
أمر رعاية المنشرد :

١ - يجوز لمراقب السلوك أن يقدم إلى محكمة الصلح بضعها محكمة أحداث ، أي منشرد كما وله أن يستعين بأحد أفراد الصابطة العنلية لضمان من مؤوله أمام المحكمة .

٢ - يجوز للمحكمة إذا اقتضت بعد التحقيق ، أن الشخص الذي قدم إليها هو دون الثامنة عشرة من عمره ، ومنشرد وأنه يحتاج إلى رعاية ، أن :

١ - تأمر والده أو وصيه بالعناية به بصورة دائمة، أو أن تعزم الوالد أو الوصي بالإضافة لما ذكر، أو بدونه أو

ب- تحيله إلى دار رعاية لأحداث ، أو إلى أية مؤسسة معاملة يعتمد عليها الوصي شرط أن توافق تلك المؤسسة على ذلك ، وتكون مدة الإحالة محدودة بما لا يقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات ، أو

ج- تصعه تحت رعاية شخص مناسب أو أسرة مناسبة، شرط أن يوافق هذا الشخص أو الأسرة، على ذلك وأن يكون لهما حق الإشراف عليه كوالده، وذلك للمدة التي تقرها المحكمة، أو

د- أن تصدر قراراً بوضعه تحت إشراف حد مراقبي السلوك بالإضافة إلى أي قرار من القرارات الثلاثة السابقة الذكر ، أو بدون ذلك ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٢. يجوز للمحكمة إصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المنشرد .



الفاعل. وبناء عليه فالمطبق يفصي من وجهة نظري عدم حوال الحكم بوقف تنفيذ هذه التدابير أو بحصاعها للأعداد القانونية أو الظروف المخففة أو إسقاطها بالعفو.

وعلاوة على ذلك، يمكن القول أنه لا يجوز أن تؤخذ التدابير التي سبق فرصها على الحدث بالحسبان عند تطبيق أحكام التكرار أو إعادة الاعتقال<sup>٩٦</sup> ولعل ما يويد هذا التوجه الحكمة التشريعية من القاعدة التي وردت في المادة السادسة من قانون الأحداث المتضمنة عدم اعتبار ادانة الحدث المحرف من الأسبقيات، كما سيأتي بيانه في موضع لاحق من هذه الدراسة، فما بالكم والحدث في هذه الحالة معرضاً للانحراف فقط وما فرص عليه مجرد تدبير وقائي تهديبي.

وكما سبق للتوصيح، فإن التدابير التي نصت عليها أغلب التشريعات المقارنة والتي تتلخص في مجملها بالتوبيخ والتسليم، والإلحاق بالتدريب المهني، والإلزام بواجبات معينة، والاحتار القضائي، والإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والعمل للشفعة العامة وأخيراً الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة، والتي أوجبت تطبيقها على الحدث المنحرف أو الحدث المعرض للانحراف (المعرض للخطر) على حد سواء،<sup>٩٧</sup> لم يأخذ المشرع الأردني بجميعها، بالرغم من أن لها أثراً فعالاً في حماية ورعاية الحدث المعرض للانحراف.

فعلى سبيل المثال لم ينص على التوبيخ والحاق الحدث بالتدريب المهني والإلزام بواجبات معينة والإيداع في مستشفيات متخصصة وحق المحكمة في تعديل أمر المراقبة (الاحتار القضائي) أو أي تدبير آخر فرص على الحدث - إذا اقتضت مصلحته أو الضرورة ذلك - هذا إذا ما اعتبرنا أن الفقرة د من البند الثاني من المادة ٣٢ من قانون الأحداث تقوم مقام الاحتار القضائي وإن كانت لا تلزم مراقب السلوك بتقديم تقارير دورية عن حالة الحدث ومدى استجابته للإصلاح، بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من عدم معالجة حالة عديم التمييز والتي تقتصر المشرع العربي التدابير التهديدية لمعالجتها.<sup>٩٨</sup> كما نلاحظ أن المشرع

<sup>٩٦</sup> د. الجوخدار، حسن: (١٩٩٢) قانون الأحداث الجاهدين، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة دار الثقافة، ص ٨٥-٨٨

<sup>٩٧</sup> انظر المواد: ٣٧٥ من القانون المدني الفرنسي، ٩٨، ١٠١، ١٠٧ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تحديثاته.

<sup>٩٨</sup> بطر المولا (١٤، ١٦، ١٩، ٢٨) من قانون الأحداث الفرنسي رقم ٢ لسنة ١٩٤٥ وتحديثه والمادة ٣٧٥ من القانون المدني الفرنسي.

الأردني لم ينص على الإجراء الواجب إتباعه فيما لو رفض الشخص المنسوب أو الأسرة المناسبة أو المؤسسة استقبال هذا الحدث المحتاج للحماية أو الرعاية.

بقي أن نوضح نقطة هامة وهي أنه في ظل أن المشرعين المصري والعربي قد وحدوا التدابير بحق الأحداث المنحرفين والأحداث المعرضين للانحراف، ثار التساؤل التالي: ما هي الطبيعة القانونية لهذه التدابير؟ هل هي وسائل تربية وإصلاح وتهذيب وحماية ورعاية أم هي عقوبة تحمل في طياتها معنى الزجر والإيلاء والردع؟

لقد اختلف الفقهاء في الإجابة على هذا التساؤل فاتجه البعض إلى القول أن هذه التدابير لا تأخذ معنى العقوبة وإنما هي فقط وسيلة لإصلاح وتهذيب وتربية، في حين اتجه البعض الآخر أنها تحمل في طياتها معنى العقوبة. أما الإتجاه الثالث، والذي أجده أقرب إلى المبتق والعدل، فقد فرق بين التدابير التي تتخذ في مواجهة الحدث للمنحرف والحدث المعرض للانحراف، فتكون التدابير التي يحصع لها الأول ذات صفة محتلطة تجمع بين خصائص العقوبة والتدبير، في حين تكون التدابير التي يحصع لها الثاني وسائل تهييبية وإصلاحية وتربية لا تأخذ معنى العقوبة.<sup>٩٩</sup>

أما عن موقف المشرع الأردني من هذه المسألة، فمن وجهة نظري أنه حسمها من خلال النص الذي أورده في قانون الأحداث عندما أجاز في المادة (١٧) منه الطعن بالاعتراض والاستئناف والتميز للأحكام الصادرة بموجب هذا القانون، وطالما جاء النص مطلقاً فالمطلق يجري على إطلاقه. وطالما الأمر كذلك، وطالما أن تدابير الحماية أو الرعاية هي جزء من الأحكام التي نص عليها هذا القانون، فإن التدابير المشار إليها بموجب هذا القانون تأخذ معنى العقوبة على الرغم من أن المشرع الأردني لم يوحد هذه التدابير مع التدابير التي أجاز إيقاعها على الحدث المنحرف بل أفرد لهذه الفئة فصلاً مستقلاً كما سبق بيانه. وهو الاتجاه الذي استقرت عليه محكمة النقض المصرية التي اعتبرت أن التدابير التقويمية المقررة للأحداث، وإن لم تذكر ضمن للعقوبات الأصلية أو التنعية إلا أنها في الواقع عقوبات محففة، أجازت الطعن في هذه الأحكام الصادرة بهذه التدابير استئنافاً ونقضاً.<sup>١٠٠</sup>

<sup>(٩٩)</sup> المسعدين، نشود الأحداث في التشريع الأردني، مرجع سابق، ص ١٤٤، ١٤٣.

<sup>(١٠٠)</sup> د. عبد الستار، لورية (١٩٨٢)، معاملة الأحداث، الأحكام القانونية والمعاملة العقابية، القاهرة، دار

## الفصل الثاني العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم

### تمهيد وتقسيم:

لعلني لا أبالغ إذا ما قلت أن هذا الفصل بشكل المحور الرئيس من هذه الدراسة، دون التقليل بطبيعة الحال، من أهمية باقي الفصول. لكن ما دعاني لقول ذلك أن الأهمية في تقديم عدالة جنائية للأحداث تبرز أكثر ما تبرز في المرحلة اللاحقة من انحراف الحدث من خلال ما يقدم إليه من ضمانات توفر له معايير المحاكمة العادلة. فهذه المرحلة هي التي سيبنى عليها مصير الحدث من خلال ما سيتقرر نتيجة بناء على ما قدم فيها من بيانات.

وعليه فسوف نتناول هذا الموضوع على الشكل التالي:

المبحث الأول: المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين

المبحث الثاني: الادعاء بجنون الحدث كمنع لقيام مسؤوليته

المبحث الثالث: العدالة الجنائية في مرحلة الاستدلال

المبحث الرابع: العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق

المبحث الخامس: العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة

### المبحث الأول المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين

يرى البعض أن الانحراف بمفهومه الاجتماعي هو "نمط معين من السلوك، أو أنماط معينة من السلوك البشري، ترى الجماعة أن فيها خروجاً على قواعدها، التي تعارفنا عليها لتنظيم حياتها الاجتماعية".<sup>١٠١</sup>

لما الانحراف بمفهومه القانوني يعني أنه أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف، يمكن أن يعرض أمره على المحكمة، ويصدر فيه حكم قصائي"، وعليه، فإن الحدث المنحرف هو "شخص صدر صده حكم من إحدى المحاكم تطبيقاً لتشريع معين".<sup>١٠٢</sup>

<sup>١٠١</sup> د. حس، محمود (١٩٧٤)، دراسة اجتماعية لاسر المودعين بالمؤسسات بمحافظة الإسكندرية، مركز بحوث الحنمة الاجتماعية، ص ١٠

<sup>١٠٢</sup> د جعفر، علي محمد (١٩٩٦)، الأحداث المنحرفون، الطبعة الثالثة، بيروت المؤسسة الجامعية، ص ٩

لقد أثار اعجابي التعريف الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، الذي عرف الحدث المنحرف من الناحية القانونية بأنه "شخص في حدود سن معينة، يمثل أمم هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة بسبب ارتكابه جريمة جنائية، ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر إعادة تكيفه الاجتماعي".<sup>١٠٣</sup>

وفي حقيقة الأمر فإن المشرع الأردني سائر نهج للمشرعين المصري والسوري بعدم وضعه تعريفاً للانحراف أو للحدث المنحرف بعكس المادة الثالثة من قانون الأحداث الجانحين والمشردين الإماراتي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ التي نصت على أنه "بعد الحدث جانحاً إذا ارتكب جريمة من الجرائم المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات أو أي قانون آخر". وعوداً على بدء نقول أن مسؤولية الإنسان وأهليته تمر في ثلاث مراحل رئيسية هي على الشكل التالي:-

**للمرحلة الأولى:** تكون أهلية منعدمة، حيث يولد فاقد الإدراك ثم مع الزمن تنمو مداركه حتى تكتمل، وعني عن البيان أن معظم التشريعات في العالم تحول من الساعة حداً لانتهاء هذه المرحلة، ومن ضمن هذه التشريعات قانون الأحداث الأردني في مادته الثانية.<sup>١٠٤</sup> والحقيقة الجلية أن من قل منه عن ذلك حين لفترافه الحرم، بصريح نص المادة ١/٣٦ من قانون الأحداث لا يلاحق جزائياً. حيث يفهم من هذه المادة أن عدم بلوغ من التمييز يعتبر قربه قاطعه غير قابله لإثبات للعكس على إعدام الإدراك والتمييز. فقد جاء هذا النص مؤيداً لتوجه المشرع الأردني في القانون المدني بمادته ٢/٤٤ التي سبق الإشارة إليها في الهامش ١٩ والتي اعتبرت كل من لم يبلغ السابعة فأقداً للتمييز ومادته ٣/١١٨ التي اعتبرت سن التمييز سبع سنوات كاملة. ومع ذلك تبقى المسؤولية المدنية لمنعهم التمييز استناداً للمادة ٢٥٦ من ذات القانون التي نصت على ما يلي "كل إصرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بصمان الضرر". فأساس المسؤولية في القانون المدني الأردني الضرر وليس الخطأ. عني عن البيان إن السبب من وراء امتناع المسؤولية الجزائية قبل السن المشار إليه، هو عدم اكتمال النمو البدني والعقلي بحيث يكون الطفل قبل هذا السن غير قادر على فهم

<sup>103</sup> د. الموجي، مصطفى (١٩٨٦)، الحدث المنحرف أو المهدد بخطر الانحراف في التشريعات العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة بوقل، ص ٦٢-٦٥.

<sup>104</sup> د. عبيد، رؤوف (١٩٧٩)، مبادئ الفهم العلم في التشريع العقابي، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الفكر العربي، ص ٦٥٦.

طبيعة الأفعال التي يرتكبها، ولا توقع النتائج المترتبة عليها، ومن ثم ينعلم التمييز لديه، ومن المقرر أن التمييز يعد أحد عنصري الأهلية لتحمل المسؤولية الجنائية.<sup>١٠٥</sup>

وكما قد اشرنا في معرض حديثنا عن الحدث المحتاح الى الحماية او الرعاية والتدابير الخاصة بذلك، ضمن الفصل الأول من هذه الدراسة، والتي يتوجب التذكير بها في هذا المقام، أن ارتكاب من تقل سنه عن السابعة جناية أو جنحة وعدم ملاحقته جزائياً وبقاؤه دون حماية هي من الثغرات التي يتوجب على المشرع الأردني انتبه اليها ومعالجتها كما عالجها المشرع المصري الذي نظر الى هذا الطفل بوصفه شخصاً معرضاً للانحراف لا بوصفه مرتكباً لحريمة.<sup>١٠٦</sup> فمنعاً للتكرار والإطالة نحيل إليها.

لما المرحلة الثانية : فهي المرحلة التي تكون فيها أهلية الإنسان ناقصة، وتكون كذلك في مرحلة من الحداثة، وهي الفئة المستهدفة من موضوع دراستنا، والتي تختلف التشريعات العالمية في وضع حد أعلى لها، كما سبق التوصيح، وإن كان أغلبها يجعل من الثامنة عشر حداً أعلى لها ومنها قانون الأحداث الأردني. وتكاد تتفق معظم التشريعات الجنائية على تقسيم العقوبات خلال هذه المرحلة الى تدابير تربوية (حماية وتأديب) في الجزء الأول من هذه المرحلة وإلى عقوبات مخففة في الجزء الثاني من هذه المرحلة، ما لم يتوافر مانع من موانع المسؤولية في الحدث في أثناء هذه المرحلة مثل الجنون أو الخلل العقلي، فانه يمسح من إيقاع هذه التمييز أو العقوبة حتى لو كانت مخففة، ومن هنا جاءت أهمية التعرض لهذا الموضوع الهام ضمن هذه الدراسة في المبحث التالي من هذا الفصل المتعلق بالإدعاء بحسن الحدث كمانع لقيام مسؤوليته.

ويلاحظ أن المشرع الأردني ذهب الى ابعاد مدى في مجال حمايته ورعايته للأحداث وتقديم مصالحهم الفضلى في تحديد مسؤوليتهم وتقرير العقوبة المناسبة لسببهم خلال هذه المرحلة، واتبع نهج التدرج في مسؤوليتهم الجزائية وبالتالي نهج التدرج في العقوبات والتدابير المقررة اعتماداً على سنهم، والذي يفترض أن يعكس درجة نضوجهم وإدراكهم لماهية وحظورة ما يقومون به. فكان اعتماد المشرع لمعيار السن وقسم المشرع هذه المرحلة - كم سبقت الإشارة في معرض الحديث عن مفهوم الفتى - الى ثلاث فئات الأولى من سن ١٢-٧

<sup>١٠٥</sup> د. سرور، احمد يحيى (١٩٩٦)، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، الطبعة السادسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٤٩٣.

<sup>١٠٦</sup> انظر المادة ١٤/٩٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته

منه وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة بالولد والثانية من سن ١٢ - ١٥ منه وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة بالمراهق والثالثة من سن ١٥ - ١٨ وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة بالفتى. أما عن الفئة الأولى وهي الأولاد، فلا عقاب من أجل الأفعال التي ارتكبوها إلا أنه تفرض عليهم تدابير الحماية والتربية التي أوصحتها المادتان ٢١ و ٢٢ من قانون الأحداث واللتان سيتم التعرض ليهما تفصيلاً في حيزه عند حديثنا عن التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث المنحرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحطة التي انتهجها المشرع الأردني تختلف عما هو مقرر في التشريعات المقارنة، في تقسيم مرحلة نقص المسؤولية، فعلى سبيل المثال ذهب المشرع المصري - كما سبقت الإشارة - إلى تقسيم هذه المرحلة من سن السابعة إلى سن الخامسة عشرة، واكتفى بتدابير الحماية المقررة في المادة ١٠١ من قانون الطفل التي عدتها محكمة النقص المصرية من قبيل العقوبات الحقيقية، وإن كانت لم تذكر ضمن العقوبات الأصلية والتبعية التي نص عليها قانون العقوبات.<sup>١٠٧</sup> ثم عاد المشرع المصري، واستندل المادة ٩٤ من قانون الطفل بموجب القانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والتي منع بها قيام المسؤولية الجنائية على الطفل الذي لم يجاوز اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة، ومع ذلك إذا كان الطفل قد تجاوزت سته السابعة ولم تجاوز الثانية عشرة سنة ميلادية كاملة وصدرت منه واقعة تشكل حادثة أو جنحة، تتولى محكمة الأحداث، دور غيرها، الاختصاص بالنظر في أمره، ويكون لها أن تحكم بأحد التدابير المنصوص عليها في البود ١، ٢، ٧، ٨ من المادة (١٠١) من هذا القانون.<sup>١٠٨</sup>

أما الفئة الثانية فهي هة المراهقين، والمسؤولية لدى هذه الفئة ناقصة، ويرى الفقه<sup>١٠٩</sup> أن المشرع قد اتحد في هذه المرحلة من نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها أساساً في تحديد نطاق المسؤولية الحرائية، فإذا ما ارتكب الحدث جنحة فإنه تطبق بحقه العقوبة المقررة للبالغين مع تحفيصها وجوباً، أما إذا ارتكب الحدث جنحة أو مخالعة فقد قرر المشرع بحقه مجموعة من التدابير التقويمية والتهنيبية التي تحلو من معنى الإيلاء المتوافر في العقوبة، وذلك وفقاً لتفصيل لوارد بالمادة ١٩ من قانون الأحداث التي سيتم الحديث عنها تفصيلاً في موضع لاحق من هذه الدراسة.

<sup>١٠٧</sup> نص ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٤، ص ١٦.

<sup>١٠٨</sup> سبق ليراد نص المادتين ٩٤ و ١٠١ من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>١٠٩</sup> د المجالي، نضم، جوانب من الحماية القانونية للأحداث، مرجع سابق، ص ١٢٦.

أما الفئة الأخيرة فهي فئة القتل. حيث تقرر في المادة ١٨ من قانون الأحداث لهذه الفئة عقوبات عادية إلا أنها مخففة على اعتبار من الإدراك والتمييز قد أوشك على الاكتمال إلا أنه لم يكتمل بعد ، فالقص الملموس في خبرته العملية قد أملت تخفيفاً وجوباً في العقوبات يختلف باختلاف نوع الجريمة وعقوبتها. كما رتب المشرع لهذه الفئة بعض التدابير الوقائية وفق شروط وحالات محددة وهو ذات النهج الذي سارت عليه اغلب التشريعات المقارنة كما سيتم توضيحه أيضاً في مرحلة لاحقة ذات صلة من هذه الدراسة.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة من مسؤولية وأهلية الإنمسا فهي مرحلة تمام الأهلية وإكمال سن الثامنة عشرة في معظم التشريعات، حيث يصبح الشخص أهلاً لتحمل العقوبات لقدرته على فهم طبيعة أفعاله باكتمال التمييز والإدراك لديه باعتبار التمييز والإدراك جوهر الأهلية، لكن يجوز إثبات عدم توافر الأهلية لجنون أو خلل عقلي على الرغم من بلوغه سن الرشد، بدأت الشروط والأحكام التي تطبق على البالغين أو الأحداث على حد سواء، التي ستوضح ضمن المبحث التالي، وهو النهج الذي اتبعته معظم التشريعات في العالم ومنها المادة (٩١) من قانون العقوبات الأردني.<sup>١٠</sup>

على الرغم من أن هناك تشريعات مقارنة فرضت تدابير إصلاحية حديثة لم ندرجها في تشريعنا سيصدر إلى توصيحتها عندما نتحدث عن العقوبات أو التدابير التي تفرض على الأحداث إلا أن ما يسجل للمشرع الأردني، شانه شأن الكثير من التشريعات المقارنة، أنه راعى في العقوبات والتدابير المقررة للأحداث، إبعادهم عن الانسحاق وراء مهاوي الجريمة ومعاملتهم بأسلوب متميز عن البالغين، وعذره في ذلك مراعاة التكوين النفسي والسيولوجي للحدث وما يتناسب مع تركيبته التي لم تصل بعد إلى الدرجة التي وصل إليها البالغ، وبالتالي فإن الهدف الرئيس للمشرع من المعاملة التفصيلية لهذه الفئة، هو عدم التأثير على نفسية الحدث وعدم إشعاره بأنه مجرم، بل توليد الشعور لديه أن ما ارتكبه عبارة عن هفوة فائتة للإصلاح وأنها لن تؤثر على مستقبله ولن تسجل عليه كأسبقية.

<sup>١٠</sup> نصت المادة ٩١ من قانون العقوبات الأردني على ما يلي: 'يفترض في كل إنسان بأنه سليم العقل أو بأنه كان سليم للعقل حين ارتكابه الجريمة حتى يثبت العكس.'

## المبحث الثاني الادعاء بجنون الحدث كمانع لقيام مسؤوليته

### تمهيد وتقسيم:

كما قد بينا في المبحث السابق أن المرحلة الثانية من مراحل مسؤولية وأهلية الإنسان هي المرحلة التي تكون فيها أهلية الإنسان ناقصة، والتي تكاد معظم التشريعات الجنائية تتفق على تقسيم العقوبات خلال هذه المرحلة إلى تدابير تربوية (حماية وتأديب) في الجراء الأول من هذه المرحلة وإلى عقوبات مخففة في الجراء الثاني من هذه المرحلة، إلا أنه إذا ما تَوَاهر مانع من موانع المسؤولية في الحدث أثناء هذه المرحلة، ومن ضمن هذه الموانع الجسور أو الحائل العقلي، فإنه يمنع من إيقاع هذه التدابير أو العقوبات حتى ولو كانت مخففة. من هه جاءت أهمية التعرض لهذا الموضوع للهام ضمن هذه الدراسة، على اعتبار أن مراعاة قواعد ومعايير محدده في التعامل مع هذا العارص، والتي هي داتها القواعد والمعايير التي تطبق على الدالعين المصابين بهذا العارص، من شأنها تقديم عدالة جنائية ناصعة لهذه الفئة لأولى بالرعاية والحماية.

كما سبق لنا أن أوضحنا مدى اهتمام المشرع المصري بهذا الموضوع لدى الاطفال عموماً حتى في المرحلة السابقة لارتكاب جرم، عندما افرد حكماً غاية في الروعة لهذا الفئة في المادة ١٣/٩٦ من قانون الطفل وفقاً لآخر تعديلاته التي اعتبرت الطفل الذي يثبت إصابته بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي وذلك على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يحشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير - حتى وإن لم يرتكب جرماً ولم يوجد في إحدى حالات التعرض للخطر التي نصت عليها هذه المادة طفلاً معرضاً للخطر، وأوجب إيداعه في أحد المستشفيات المتخصصة لرعايته وعلاجه وفقاً للمادة ١٠٠ من ذات القانون.

وكانت دعوتنا وتمييزنا أن يتم إدراج هذه الحالة صراحة ضمن ميثاق نص المادة ٣١ من قانون الأحداث كإحدى الحالات التي يعتبر من يتواجد بها حدثاً محتاجاً إلى الحماية أو الرعاية (معرض للانحراف)، على أن تشمل هذه المعالجة الأطفال من هم دون سن السابعة من باب أولى.

علاوة على ذلك، فقد وجدنا أنه من الصرورة بمكن التعرض لهذا الموضوع الهام، نظراً لتزايد إثارته من الناحية العملية أمام المحاكم في جميع القضايا الجزائية بشكل عام



وقصاص الأحداث بشكل خاص وذلك لإفلات المجرم من العقاب بالدرجة الأولى وليس لتطبيق النص القانوني الحاكم بصوره سليمة بحقائقاً للحق وتحقيقاً للعدالة.

ونأتي أهمية هذا الموضوع أيضاً من خلال تعدد مواقف الأنظمة القانونية العربية والعالمية في تعريف الجنون وطرق وعاء إثباته كما سيتم بيانه. فالتشريعات الحديثة تقيد ورأياً لأقل احراجات العقل بما يعكس إيجاباً على تقديم عدالة جنائية باصعة في كافة المراحل، وتحديدًا مرحلة الحادثة التي تهتم في هذه الدراسة، وذلك لمن يتوفر به هذا الدرع ابتداءً من مرحلة الاستدلال والتحقيق مروراً بمرحلة المحاكمة وانتهاءً بمرحلة تنفيذ للتدبير أو العقوبة.

ولعل ما يضاف أيضاً من أهمية الى هذا الموضوع، الإشارة الى مواطن الحل في التشريع الأردني وعدم التناقض بين نصوص القوانين المختلفة والفتحات التشريعية التي لم تعالج مواضع مهمة في القوانين المختصة مثل ظهور حالة الجنون بعد صدور الحكم ولكتسابه الدرجة القطعية قبل التنفيذ أو خلال تنفيذ العقوبة.

كل هذه المسائل وأكثر سيتم توضيحها بعون من الله عز وجل ضمن العناوين التالية وعلى شكل المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: النص القانوني الحاكم

المطلب الثاني: معنى الجنون

المطلب الثالث: نتيجة دفاع الجنون وهدفه

المطلب الرابع: إثبات دفاع الجنون

### المطلب الأول النص القانوني الحاكم

عني عن البيان أن المشرع الأردني لم يفرد نصوصاً خاصة تعالج الحالة مدار البحث في قانون الأحداث كما فعل المشرع المصري<sup>١١</sup>، وبالتالي لا مناص من الرجوع الى الأحكام العامة التي تنظم هذه المسألة. فقد نصت المادة ٩٢ من قانون العقوبات الأردني على ما يلي:

١٠ "يعفى من العقاب كل من ارتكب فعلاً أو تركاً إذا كان حين ارتكابه إياه عاجراً عن ادراك كنه أفعاله أو عاجراً عن العلم بأنه محظور عليه ارتكاب ذلك الفعل أو الترك بسبب احتلال في عقله.

٢- كل من أعفي من العقاب بمقتضى الفقرة السابقة يُحجز في مستشفى الأمراض العقلية الى أن يثبت بقرار لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يعد خطراً على السلامة العامة".

وكانت قبلها المادة ٩١ من دلت القانون قد نصت على ما يلي: " يُفترض في كل إنسان بأنه سليم العقل أو بأنه كان سليم العقل حين ارتكاب الجريمة حتى يثبت العكس". وتجدر الإشارة الى أن نص المادة ٩٣ من دلت القانون هو نص وثيق الصلة بالموضوع مدار البحث، وهو النص المتعلق بالإعفاء من العقاب لمن يكون فاقدًا للشعور أو الاختيار في أثناء ارتكابه الجرم بسبب الكحول أو عقاقير مخدرة إما كان نوعها، حتى أن نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات المصري قد جمل هذه للحالة مع حالة الجنون لو العاهة العقلية في ذات النص وذات الحكم.

فقد نصت المادة ٩٣ من قانون العقوبات الأردني على ما يلي: " لا عقاب على من يكون فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل لعيوبة بسببه عن الكحول أو عقاقير مخدرة إما كان نوعها إذا أخذها من دون رصاء أو على غير علم منه بها".

وعني عن البيان أن قانون اصول المحاكمات الجزائية قد تعرض الى ذات الموضوع من النحية الإجرائية أمام المدعي العام والمحكمة بل وتعدى ذلك الى الفقرة الحكمية وما يتوجب على المحكمة أن تحكم به مع أن ذلك مكانه قانون العقوبات. وكان الأجدر بالمشرع الأردني أن يحدد حدو المشرع المصري ويفرق بين ما اذا كان المتهم مصاباً بالجنون وقت ارتكاب الجريمة ومجاله قانون العقوبات- وإذا ما كانت اصابته بعد ذلك في أثناء الإجراءات التحقيقية أو إجراءات المحاكمة ومجال معالجتها من ناحية إجرائية قانون الاصول الجزائية، لا أن يقحم المشرع نفسه في مجال العقوبة الواحية وتضمينها في نصوص قانون الاصول كما فعل المشرع الأردني في نص الفقرتين ٥ و ٥٠ من المادة ٢٣٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، حيث نصت هذه للمادة على ما يلي:

" ١- يتعين على المدعي العام في كل حاله يعتقد أن المتهم مصاب بمرض نفسي أو إعاقة عقلية أن يصعه تحت الرقابة الطبية اللازمة وذلك للتحقق من ملامته للنفسية والعقلية ولا يوقف ذلك إجراءات التحقيق ضده.

٢- اذا ظهر للمحكمة أن المتهم مصاب بالمرض النفسي أو الإعاقة تصدر قراراً بوصفه تحت رقابة ثلاثة من أطباء الحكومة المختصين بالأمراض النفسية والعقلية للمدة التي تراها لازمة وذلك لتزويد المحكمة بقرار طبي عن وضعه المرضي.

٣- إذا تحققت المحكمة من الرقابة الطبية التي أجرتها أن المتهم مصاب بمرض نفسي ينفي تحت الإشراف الطبي إلى أن يصح هلا للمحاكمة وتفهم مجرياتها حيث تشرع بمحاكمته بعد ذلك أما إذا كانت حالة المريض النفسي لا يؤمل شفاؤها فتقرر المحكمة إيداعه في مستشفى الأمراض العقلية.

٤ إذا تبين للمحكمة أن المريض نفسياً قد ارتكب التهمة المسندة إليه وأنه كان حين ارتكابه إياها مصاباً بالمرض الذي جعله عاجراً عن إدراك كنه أفعاله أو أنه محطور عليه إثبات العمل أو الترك الذي يكون الجرم قررت إدانته وعدم مسؤوليته جزائياً وإعمال المادة ٩٢ من قانون العقوبات بحقه.

٥ إذا تبين للمحكمة من الرقابة التي أجرتها أن المتهم مصاب بإعاقة عقلية (تحلف عقلي) وتبين لها ارتكابه للتهمة المسندة إليه قررت إدانته وعدم مسؤوليته ووضعته تحت إشراف مراقب السلوك من سبه إلى خمس سنوات على أن ليس هناك ما يبعث المحكمة قبل ذلك من وضعه في المركز الوطني للصحة النفسية أو أي مأوى علاجي آخر لمعالجته من مظاهر السلوك الخطير على الأمن العام الذي قد يرافق تخلفه.

الملاحظة الهامة التي انحلتها المشرع على هذه المادة بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، هي إجماله الأمراض النفسية مع الإعاقة العقلية كمانع مسؤولية متى توفّر شرط عدم إدراك كنه الفعل أو العجز عن معرفة أنه محطور إثباته أو تركه، وكذلك أن تكون الرقابة بمعرفة ثلاثة أطباء حكومة بدلاً من اثنين وإن يكونوا مختصين في مجال الأمراض النفسية والعقلية. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التعديل لم يسحب على قانون العقوبات في مادته ٩٢ حتى يتحقق الانسجام ما بين النصوص، إضافة إلى عدم تحقق الانسجام بين ذات فقرات المادة ٢٣٣ من الأصول الجزائية فتارة استخدم المشرع عبارة الإعاقة العقلية والمرضى النفسي وتارة أخرى استخدم عبارة المرضى النفسي وتارة ثالثة استخدم عبارة التخلف العقلي وتارة رابعة استخدم الاحتلال العقلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى استخدم المشرع بين طبيبت بصوصه الإيداع في مستشفى الأمراض العقلية وفي أحيل أخرى الإيداع في المركز الوطني للصحة النفسية، فهذه النصوص حتماً بحاجة إلى تنسيق.

يشار إلى أن المشرع المصري كان أكثر شمولية في إجماله للأمراض التي تؤثر في قدرة الطفل على الإدراك أو الاختيار، عندما شمل الإصابة بالمرض البدني أو العقلي أو

النفسى أو حتى الصعف العقلي، بما يخشى من هذا المرض أو الصعف على سلامة الطفل أو حتى سلامة الغير.<sup>١١٢</sup>

بقي أن أشير إلى أن هناك حالة لم ينظمها قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية الأردني، وهي حالة الجنون التي تطرأ بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية قبل أو أثناء تنفيذه للعقوبة كما فعل قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة ٤٨٧ والتي نصت على وجوب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ المحكوم عليه من الجنون على أن تحسب المدة التي يقضيها في محل الاستشفاء من مدة العقوبة ولا تنفذ العقوبة أو ما تبقى منها إلا بعد شفائه، إضافة إلى معالجة هذه الحالة بموجب قانون الطفل المصري الذي أوجب الحكم بإيداع الطفل بأحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة إذا ما ثبت إصابته بإحدى الحالات التي سبق الإشارة إليها في أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم.<sup>١١٣</sup>

وقد تنبه المشرع الأردني إلى هذه الحالة أخيراً في المادة ٢٦ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ والتي أعطت للصلاحيات لمدير مركز الإصلاح والتأهيل إذا تبين له أن نزيراً محكوماً محتلاً القوى العقلية أن يحبله إلى الجهة الطبية المختصة لاتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة ويبقى للنزير تحت المعالجة ما دامت حالته تستدعي ذلك، وإذا انتهت مدة محكوميته وجب الإفراج عنه فوراً مع اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد مخاطبة الجهة المختصة. ولم توضح هذه المادة ما هي لإجراءات اللازمة ومن هي الجهات المختصة التي يتوجب مخاطبتها. فالتميمات على المشرع الأردني أن يحسم هذه الحالة تشريعياً في قانون العقوبات أو أصول المحاكمات الجزائية بالإضافة إلى إيراد نص صريح يعالجها في قانون الأحداث.<sup>١١٤</sup>

<sup>١١٢</sup> المادة ١٣/٩٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته والتي سبقت الإشارة إليها.

<sup>١١٣</sup> انظر المادة ١٠٠ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>١١٤</sup> أشار إلى أنه أثناء مرحلة تنقيح هذه الرسالة عالج المشرع الأردني للحالة مدار البحث بموجب القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ (قانون معدل لقانون العقوبات) والمذكور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٥٠٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٦/١ والذي بدأ سريانه بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية، وذلك عندما نصت المادة ١٣ منه على ما يلي " يلغى نص المادة (٢٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢٩

١ - من قصي عليه بالحجر في مأوى احترازي لوقف في مستشفى معتمد لهذه الغاية من وزير الداخلية، ويعفى به العلية التي تدعو إليها حالته.

٢ - من حكم عليه بعقوبة مائة للحرية أو بكعالة احتياطية وثبت أنه في أثناء تنفيذ الحكم قد أصيب بالجنون

## المطلب الثاني معنى الجنون

دعونا ننقق ابتداءً على أنه بدون عقل لا يمكن القول بتوافر الأهلية الجنائية وبالتالي لا يمكن أن تنهض المسؤولية الجنائية لوجود مانع من موانع المسؤولية سواء الذي ارتكب الجرم بالعمد أم حدثاً. فالجنون عارض من عوارض الأهلية ومانع من موانع المسؤولية، وليس بالضرورة أن يكون كل مانع من موانع المسؤولية عارض أهلية، فالعيبوبة الناتجة عن مسكر غير اختياري والإكراه المعنوي وحالة الضرورة لا تجرد المرء من أهليته وإليه تفقد إرادته مؤقتاً قيمتها القانونية .

كما ينبغي أن يكون مفهوم الجنون المنقطع هو الذي لا يستوعب جميع أوقات صاحبه خلافاً للجنون المطبق الذي يستوعبها، وبالتالي فإذا ما ارتكب شخص صاحب جنون منقطع جرماً فلا تمتنع مسؤوليته طالما كان وقت ارتكاب الجرم متمتعاً بكافة قواه العقلية ومتركاً للفعل الذي يقوم به حيث أن العبرة بتوافر المانع وقت وقوع الفعل لا قبل ذلك ولا بعد ذلك، لأن الذي يؤخذ بعين الاعتبار وقت توجيه الإرادة إلى مخالفة القانون حيث ينصرف تأثير مانع المسؤولية إلى الإرادة،<sup>١١٥</sup> وأن كان توفر المانع بعد ذلك له تأثير على إجراءات الملاحقة وتنفيذ العقوبة أو التدبير الاحترازي كما نصت على ذلك المواد ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية و٢٦ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل و١٣ من قانون العقوبات المعدل المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ والتي سبق الإشارة إليها في المطلب السابق، مع ضرورة التنويه بأن الإصابة العقلية السابقة على ارتكاب الجرم من الممكن أن تستغل كقرينة على استمرار إصابة المتهم بهذا المرض وقت ارتكاب الجرم.

وفي إطار تعليقه لتعريف الجنون من أنه تجريد الشخص من تمييزه وتبعاً من قصده، أشار القاضي Tracy أنه " ليس كل نوع من الدورات أو الحالات الذهنية الشديدة الاهتياج تنساب شخصاً تجعله كالمجنون من حيث إعاؤه من العقوبة ، إذ لا بد أن تجرده كلياً من فهمه

<sup>١١٥</sup> تتجاوز مدة الحجر ما بقي من مدة الحكم الذي علو تنفيذه ما لم يكن المحكوم عليه خطراً على السلامة العامة.

٣- يرجأ تنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة بحق من أصيب بالجنون قبل تنفيذه ، فإذا ثبت شغلوه منه بتقرير طبي صادر عن لجنة طبية مختصة يتم تنفيذ العقوبة .

٤- على طبيب تلك المستشفى أن يطم تقريراً بحالة المحكوم عليه كل ستة أشهر .

<sup>١١٦</sup> - السعيد، كامل، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٤١١

وداكرته على نحو لا يعرف معه ما يفعل ، ليس أكثر من رضيع أو وحش كاسر ، فشحصر  
 كهذا لا يمكن أن يكون هدفاً للعقوبة".<sup>١٦</sup>

وقد يستعمل للتعبير عن الجنون عدة تعبير أخرى مثل المريض أو النقص العقلي أو  
 الاضطراب العقلي أو الاحتلال العقلي أو الإعاقة العقلية أو التحلف العقلي أو المرحس النفسي  
 كما أوردها قانون العقوبات الأردني الذي أحد بمعيار مكائن والذي أطلق على الجنون مريض  
 العقل، حيث يتلخص هذا المعيار بالشروط التالية لتوفر حالة الجنون<sup>١٧</sup>:

- ١- وجود نقص في التمييز أسسه مريض العقل سواء وراثي أو مكتسب.
  - ٢- أن يتسبب نقص التمييز في جعل المتهم عاجزاً عن فهم أو إدراك كنه ما يفعل.
  - ٣- حتى لو كان مدركاً لكه ما يفعل إلا أنه لا يدرك أنه يفعل خطأ.
- وباحتصار عدم أهليه أو نقص تمييز ناجم عن مريض في العقل وبسبب ذلك لم يكن  
 مدركاً وقت ارتكاب الفعل طبيعة وكه الفعل أو حتى لو أدرك ذلك كان عاجزاً عن إدراك أن  
 فعله خطأ.

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن النظام القانوني للجنون في مصر مأخوذ عن فرنسا  
 وهو معيار للنظام القانوني الأنجلوأمريكي والذي يتشابه معه النظام القانوني للجنون في  
 الأردن إلى حد التماثل. فالنهج الأنجلوأمريكي يشترط أيًا من الشرطين التاليين لمنع قيام  
 المسؤولية الجنائية:

- ١- الإصابه بالجنون أو الاضطراب العقلي وقت ارتكاب الفعل.
  - ٢- العجز عن معرفة أن أفعاله خطأ وهو ما يعرف بقاعدة الخطأ والصواب.
- وفي هذا السياق من المفيد التأكيد أن الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تقرير عدم  
 المسؤولية هو الجهل أو الخطأ بالفعل وليس الوسيلة، فلو قتل إنسان آخر ظاناً أنه قتله بسهم  
 بينما الواقع أنه قتله ببنقفة فلا يمكن القول أنه يستفيد من مانع المسؤولية. فالفعل أو السلوك  
 هو حركة عقلية أو عدة حركات تنفعها إرادة الإنسان إلى العالم الخارجي لتحدث تعبيراً في

<sup>١٦</sup> د. السعيد، كامل (١٩٨٧) ، الجنون والاضطراب العقلي وأثره في المسؤولية الجنائية، الطبعة الأولى،  
 عمان: الجامعة الأردنية، ص ١٥.

<sup>١٧</sup> د. السعيد، كامل، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، مرجع سبق، ص ٥٨٣ ٥٨٤.

أوصاع قائمه، وقد يكون هــ السلوك إيجابياً ( الفعل ) أو سلبياً ( الامتناع ) لإحداث النتيجة الجرمية. أما الوسيلة فهي أداة للتنفيذ.<sup>١١٨</sup>

وطالما نحن نتحدث عن الفعل الجرمي، يبرز السؤال التالي:

هل يدخل في مفهوم الفعل توقع النتائج؟

في حقيقة الأمر أن الاتجاه الحديث - على خلاف الاتجاه الأردني - منعقد على التوسع في مفهوم الفعل ليشمل النتائج، فلو أن مجنوناً قطع يد طفل ليؤذبه وكان يدرك فعل القطع إلا أنه لم يتوقع النتائج وهي موت الطفل وكن عاجزاً عن ذلك بسبب مرض عقلي فهذا يقوم مابع المسؤولية، فالجهل والعلط بالظروف والنتائج هي جهل وعلط في الفعل ذاته.<sup>١١٩</sup>

السؤال الذي يثور ، هل يعتبر العته والبله جنوباً يمدعا إقامة مسؤولية صاحبهما ؟ في الحقيقة أن الفقهاء الأنجلوأمريكي يؤكد على أن العته والبله هما من امرر أنواع الجنون وأقوى صوره على الإطلاق.<sup>١٢٠</sup> وقد نصت بعض التشريعات صراحة على اعتبار العته من صور الجنون ومنها قانون العقوبات المصري لسنة ١٨٨٣ في مادته (٦٣) قبل تعديلها واستبدالها بعبارة الجنون أو عاهة في العقل .

أما المشرع الأردني فقد اعتر أن الممرض النفسي أو الإعاقة العقلية (التخلف العقلي) طالم يجعل صاحبه عاجزاً عن إدراك كنه أعماله أو أنه محظور عليه إثبات العمل أو الترك مانعا لقيام مسؤولية بصراحة نص المادة ٢٣٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية والمادة ٩٢ من قانون العقوبات، وفي اعتقادي أن البله والعته صورة من صور الإعاقة العقلية (التخلف العقلي) وتمنع من إقامة مسؤولية صاحبها طالم تجعله عاجزاً عن إدراك كنه أعماله أو أنه محظور عليه إثبات العمل أو الترك ، حيث كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٣ المذكوره قبل أن يصيها تعديل تنص صراحة على العته.

أما بالنسبة الى قانون العقوبات السوري، فقد اعتبر بصراحة النص أن العته من قبيل اللضعف العقلي الذي ينقص من قوة الوعي أو الاحتيار والذي يوجب انقاص المسؤولية لا اعدامها وتنعاً لذلك إنعاص العقاب. وقد سار على نفس السهق قانون العقوبات المغربي

<sup>١١٨</sup> د. نروت، جلد(١٩٦٧)، جرائم الاعتداء على الأشخاص، نظرية القسم الحاصر، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ٥٠.

<sup>١١٩</sup> د. السعيد، كامل، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٦٠٢

<sup>١٢٠</sup> د. السعيد، كامل ، الجنون والاضطراب العقلي ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

والإيطالي. على أنني أجد أن السلبية في نهج المشرع السوري أنه قصر حالة الضعف العقلي على حالة العه فقط، وقد يكون أكثر توفيقاً لو كان النص عاماً ليترك الخيار لمحكمة الموضوع لتقدير حالة الضعف العقلي التي توجب إيقاص المسؤولية ونسباً لذلك العقوبة. فقد رأى البعض أن العه اقرب إلى الجنون منه إلى الشذوذ أو الضعف العقلي.<sup>١٢٢</sup>

والسؤال الذي يثور في هذا السياق، هل يعتبر الضعف العقلي مانعاً من موانع المسؤولية؟

في الحقيقة لم استطع التوصل إلى نص قانوني يسعفني في الإجابة على ذلك في قوانين العقوبات الفرنسي والمصري والأردني، ولكن أسعني قرار محكمة التمييز الأردنية<sup>١٢٣</sup> لم تعترف به بتدني مستوى الذكاء (الضعف العقلي) كمانع من موانع المسؤولية، وذكرت أن تدني مستوى الذكاء فقط لا ينفي المسؤولية وإن ما ينهيها هو المرض العقلي الذي يجعل المصاب عاجزاً عن ادراك كنه أفعاله. وحقيقة أن هذا الاتجاه لمحكمة التمييز الأردنية حالف بشكل واضح ما ذهبت إليه محكمة التمييز الجرائية اللبنانية في أحد أحكامها الذي اعتبرت به أن نقص الذكاء الذي يحد من القدرة على الاختيار وعلى تقدير النتائج حالة من حالات الجنون.<sup>١٢٤</sup> وكما سبق الإشارة فإن المشرع المصري اعتبر بصراحة للنص في قانون الطفل أن الضعف العقلي على النحو الذي يؤثر على قدرة الطفل على الإدراك أو الاختيار بحيث يحثي من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير سبباً موجباً لاعتبار الطفل في حالة خطر حتى لو لم يرتكب جرماً، ومن باب أولى بطبيعة الحال لو ارتكب جرماً، ويتوجب الحكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة. كما ألوجب المشرع المصري تطبيق ذات الحكم متى ثبت أن الطفل مصاب بمرض بدني أو بمرض عقلي أو نفسي على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار.<sup>١٢٥</sup>

<sup>١٢١</sup> د. حسي، محمود جيب (١٩٧٤)، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، الطبعة الثانية، بيروت: دار النفري للطباعة، ص ٤٩١.

<sup>١٢٢</sup> تمييز جراء ٧٨/٨٥، منشورات مركز عداله.

<sup>١٢٣</sup> تمييز جراء لبنانية ٦/١٦٣ حزيران ١٩٧٤ أساس ٢٠.

<sup>١٢٤</sup> انظر المادتين ١٣/٩٦ و ١٠٠ من قانون الطفل المصري لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته واللتين سبق الإشارة إليهما.



ولعله من نافلة القول الإشارة الى أن التشريعات التي لم تأخذ بنقص المسؤولية تبعث المدرسة التقليدية التي تعتبر المسؤولية اما تامة أو لا مسؤولية أما المدرسة الحديثة فهي تعير وزناً لأقل الحراوات العقل.

وإن جاز لي أن أدلي بدلوي في هذا المقام فإنني أقول أنه يتوجب عدم الارتكاز فقط الى الأسباب المحففة في إقص المسؤولية وبالتالي تحفيض العقوبة، بل لا بد من مساهمة التشريعات الحديثة التي تأخذ بنقص العقوبة بمقدار انتقاص المسؤولية، فالنقص في قوة الوعي والإدراك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير المسؤولية وإيقاع العقوبة ومن غير المطلق ولا العدل أن يعامل معاملة كامل الوعي والإدراك، ولا أبلغ إن قلت أن في ذلك إنكار لأسسط اعتبارات العدالة. وأجد في هذا المقدم أنه لا بد من توصيح نقطة غاية في الأهمية وهي أن النقص العقلي يختلف عن القصور العقلي وهو الصعف العقلي للجسيم الذي يععدم المسؤولية.

ومما ينبغي توصيحه أيضاً أن عبارة العجز عن إدراك كنه الأفعال التي استعملها المشرع الأردني بين طيات نصوصه للتعبير عن حالة الجنون، تعني أن المتهم بسبب جونه لا يستطيع إدراك كنه الفعل الذي يقوم به، كمن يقوم بقطع يد صبي معتقداً أنه يقطع برتقالة فيها لا تقوم مسؤوليته. وفي اعتقادي أنه مهما اختلفت وتعددت التسميات سواء حُرِفَ أو هُنيأ أو دُهان أو كابه أو مرص عقلي أو احتلال عقلي، فإن العبرة في تقرير قيام مانع للمسؤولية أن تكون درجة هذه الحالة أو العارض كافيها لتأسيس عدم المسؤولية الجنائية بأن تذهب بالوعي أو الإدراك أو كليهما.

أما الوجه الآخر من حالة الجنون التي أخذ بها المشرع الأردني فهي أنه كان يدرك كنه أعماله ولكن بسبب جونه كان عاجزاً عن العلم بأن فعله أو تركه محظور عليه بموجب القانون، فهذا أيضاً لا تقوم مسؤوليته. أود هنا أن أجتهد فأقول أن من لا يدرك كنه أعماله هو حتماً لا يدرك أن فعله مخالف للقانون، ومن يستطيع التمييز بين الصواب والخطأ اعتقد جازماً أنه يدرك كنه فعله، وبالتالي فإنني أرى أن عبارة "عجزاً عن العلم بأنه محظور عليه ارتكاب ذلك الفعل أو الترك بسبب احتلال في عقله" هي من قبيل لروم ما لا يلزم.

وعلى أية حال نود طرح السؤال للتالي في هذا المقام :

لماذا لا تطبق على المجانين قاعدة الجهل بالقانون ليس عدراً والتي تطبق على

اقول كما قال بعض الفقهاء ، ان الماط في تطبيق قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالجهل في القانون هو القدرة على معرفة حكم القانون وعدم بذل الجهد المعقول لاستئثار تلك القدرة وليس فقط مجرد عدم معرفة حكم القانون ، فاذا انتفت تلك القدرة فقدت تلك القاعدة مسرر تطبيقها على المجانين أو العقلاء على حد سواء. فالعجز بسبب الجنون أو حتى في حالة استحالة العلم بالقانون يتنافى تماما مع تطبيق قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالجهل بالقانون، وفي ذلك ما هو ادعى للعدالة.<sup>٢٥</sup> فقد نصت المادة (٨٥) من قانون العقوبات الأردني على انه " لا يعتبر جهل القانون عذرا لمن يرتكب أي جرم " ، فهذه القاعدة تصلح أن تطبق كما سبق التوصيح على من تتوفر لديه قدرة الرجل العادي على معرفة حكم القانون وليس لمن كان عاجزا عن معرفة هذا الحكم حيث أن العجز هو عدم القدرة .

وما اتبعه المشرع الأردني لم يتبعه معظم الأنظمة القانونية العربية والتي أقرت من خلال نصوصها أن مباط الإعفاء من المسؤولية هو مجرد ثبوت الجنون الذي أفقد الشعور أو الاختيار بعض النظر عما إذا بلغ الجنون مبلغا تعذر معه على المجنون معرفة طبيعة ونوع فعله أو تمييز الصواب من الخطأ فيه.<sup>٢٦</sup> حيث يعهم من هذه النصوص انه ليس بالصورة لعدم أو روال التمييز أو الاختيار تماما لغايات امتناع المسؤولية وإبما يكفي الانتقص منها الى حد يجعلها غير كافية للاعتداد بها قانونا.<sup>٢٧</sup> وما يبني على ذلك أن كل جنون هي القوانين العربية المشار إليها ليس بالصورة أن يعد جنونا في القانون الأردني والعكس صحيح، على اعتبار أن المشرع الأردني اتبع كما تم التوصيح بهجا أصيق للجنون عن سائر القوانين العربية الأخرى.

ومن المهم التأكيد في هذا السياق أن محكمة التمييز الأردنية قد أقرت هذا المبدأ في احد قراراتها عندما ذكرت أن ليس كل حالة يثبت إصابة المحكوم عليه بها تمنع من توقيع العقاب وإجراء المحاكمة وفقا للمادة ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، بل المرص الذي يذهب بالإدراك هو ما يمنع من توقيع للعقاب. وتطبيقا لذلك اعتبرت محكمة التمييز بذات

<sup>٢٥</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٧٧) ، شرح قانون العقوبات - القسم العام، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ص ٦٢٩.

<sup>٢٦</sup> انظر المواد : ٢٣٠ ، ٢٣١ عقوبات مدوري ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ عقوبات لبستاني ، ٦٠ عقوبات عراقلي.

<sup>٢٧</sup> د. مصطفى، محمود محمود (١٩٦٧ و ١٩٨٤) ، شرح قانون العقوبات - القسم العام ، القاهرة، دار النهضة العربية ، ص ٤٨١ و د. حسني، محمود نجيب - القسم العام ، مرجع سابق، ص ٣٤٦ و د. السعدي، حميد (١٩٧٠) ، شرح قانون العقوبات الجديد، الجزء الأول، بغداد، مطبعة المعرف، ص ٣٤٦.

القرار أن التنذير لا يعتبر من الأمراض النفسية أو العقلية التي تذهب بالإدراك الذي يمنع من توقيع العقاب أو إجراء المحكمة بمقتضى المادة ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وبالتالي فإن المحكمة غير ملزمة بعرض المستأنف على الطبيب المختص لمجرد إثارته أنه مصاب بمرض التنذير بلاتحة استئنافه.<sup>١٢٨</sup>

لما عر تأثير الجنون على القصد الجرمي فمن الفقهاء من يرى أن الجنون يعدم القصد الجرمي وتنعأ الركن المعنوي في الجرائم التي لا يقوم بها الركن المعنوي ، إلا على القصد الجرمي، لأنهم ربطوا بين الأهلية (الإدراك والاختيار) والركن المعنوي وأن الأهلية شرط جوهري لتوفر القصد المعنوي.<sup>١٢٩</sup>

ومنهم من يرى أن الجنون لا يعدم القصد الجرمي لأنهم وجدوا أن الأهلية شيء والركن المعنوي شيء آخر، فقد يتوفر القصد الجرمي في المجنون والصبي غير المميز.<sup>١٣٠</sup> وأرى كما يرى البعض<sup>١٣١</sup> ، أن نهج المشرع الأردني لقرب إلى الرأي الثاني بذليل ما نصت عليه المادة ٩٢ عقوبات ، وفقاً لهذا النص يعدم الجنون القصد الجرمي في الحالة التي لا يستطيع أن يدرك بها الشخص كنه أعماله، في حين لا يعدم في حالة أن هذا الشخص كان عاجزاً عن العلم بأن فعله محظور، ذلك أن المهم في تكوين القصد الجرمي هي معرفة كنه الأفعال وليس أن هذه الأفعال محظورة أم لا .

لقد كان لمحكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رأي في هذا الموضوع في أحد قراراتها<sup>١٣٢</sup> ، حيث لوصحت من خلاله أن من مؤدى المادتين (٩١ و ٩٢) من قانون

<sup>١٢٨</sup> تمييز جراء ١٩٨٦/١ (هيئة حماسية) تاريخ ١٩٨٦/١/٢٦، مشورات مركز عدالة

<sup>١٢٩</sup> د. حمسي، محمود نجيب ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، مرجع سابق ص ٥١٨ وما بعدها.

<sup>١٣٠</sup> د. مصطفى، محمود محمود، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ٤٠٣ ود. بهنام، رمسيس (١٩٦٨) ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص ٩١٦، ٩١٧.

<sup>١٣١</sup> د. السعيد، كامل ، الجنون والاضطراب العقلي، مرجع سبق، ص ١٦، ١٧.

<sup>١٣٢</sup> تمييز جراء رقم ١٩٩٩/٢٩٨ (هيئة حماسية) تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٢ المشور على الصفحة ٤٠٢ من عدد المجلة الفصلية رقم ٨ بتاريخ ١٩٩٩/١/١ وفي مشورات مركز عدالة . واصناف المحكمة في هذا القرار أن من واجب محكمة الاستئناف البحث في حالة المحكوم عليه الشخصنة والتحقيق من جنونه والتثبت من وصايه مقدم لاستئناف عليه ، ومن ترتيب الآثار القانونية بالنسبة للاستئناف والشكوى وإجراءاتها مدد الشدابة ، والا يكون ما قرره هذه المحكمة من رد الاستئناف شكلاً متبوعاً بحط محاولة القبول. حيث اوصحت المحكمة أن الجنون مانع من مواج العقاب ومن شأنه أن يعفي إرادته الجاني مما يؤثر في توافر الترتيب المعنوي للجريمة هيبه والمجنون غير أهل لممارسة حقوقه القانونية ومنها مباشرة حقوقه في الحصومة بما في ذلك إجراء تبليغه الأوراق القضائية وذلك عملاً بالمادة ٤٤ من القانون المدني وقد احصت المادة ٤٦ من ذات

العقوبات ، إن الجنون مابع من موانع العقاب ، لأن من شأنه أن لا يجعل لإرادة الحاي قيمة قانونية، مما يؤثر في توافر الركن المعنوي للجريمة فتتفقه.

### المطلب الثالث نتيجة دفاع الجنون وهدفه

لا بد لي في البداية من التوضيح أن المسؤولية العقابية والمسؤولية الاحترافية اعترف بهما المشرع الأردني إلا انه لم يجرز فرضهما على نفس الشخص بعكس المشرع السوري م٢٣٣ عقوبات واليباني م٢٣٤ عقوبات اللذين أجازا فرض العقوبتين على المعتوه ( بصف المجنون).

أعود فأقول أن نتيجة ثبوت دفاع الجنون هي تسليم المجنون الى مركز عقلي ينقضى فيه حتى يثبت شفاؤه بتقرير طبي وانعدام خطره على السلامة العامة، كما تنص على ذلك الفقرة ٢ من المادة ٩٢ من قانون العقوبات الأردني، وهي تختلف عن نتيجة الدفوع الأخرى مثل الدفاع الشرعي أو حالة الضرورة أو الإكراه بنوعيه للمادي والمعنوي حيث تتوافر كل عناصر الجريمة وتكون نتيجة هذه الدفوع براءة تامة أو عدم مسؤولية وإحلاء سبيل للمتهم، فدفاع الجنون بعكس هذه الدفوع يطبق في الأغلب الأعم على متهمين لا يتوافر لديهم القصد الجرمي .

وتجدر الإشارة هنا أن حكم المحكمة الذي انتهى الى تقرير عدم مسؤولية المتهم عن الجرم الممسد إليه بسبب عدم إتيانه أفعاله أو عجزه عن العلم بأنه محذور عليه دور أن يتقرر حجره في المركز الوطني للصحة النفسية أو أي ماوى علاجي أحر لمعالجته من مظاهر السلوك الخطيرة على الأمن العام الذي قد يرافق تحلله الى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وانه لم يعد خطرا على السلامة العامة، يعتبر حكما حريا بالفسح لحظا في تطبيق القانون وما نصت عليه المادتين ٩٢ من قانون العقوبات و٥٤/٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

لقانون فائدي الأهلية لأحكام الوصية وفقا للقواعد المقررة ، وعليه فإن ثبوت جنون الطبيب المحكوم عليه يجعله غير أهل للقيام بأي اجراء قصائي بما في ذلك نعليه الحكم الصادر بحقه وقيامه بتقديم الاستئناف بعد فوات المدة القانونية والذي يقرر رده شكلا ويعتبر تبليغه وتقديمه الاستئناف وكأنه لم يكن ولا يشكل ذلك منعا بحول دور نظر الاستئناف إذا قدم ممن يملك حق تقديمه مجددا، ويكون لاستئناف المقدم من الوصي الشرعي عن المحكوم عليه لدات الحكم مقبولا شكلا وإن سبق للمحكوم عليه تقديم استئناف سابق وكان على محكمه الاستئناف بحث حالة المحكوم عليه المشخصية والحق من جنونه والثبت من وصاية الوصي الذي قدم الاستئناف ومن ثم ترتيب الآثار القانونية المماسية للاستئناف وللشكوى واجراءاتها مد البدايه

نتيجة دفاع الجنون وهي تسليمه للمركز العقلي قد تبدو من ظاهر النصوص بديل  
أداة وليس بديل براءة بذليل ما نصت عليه المادة ٢٣٣ من الأصول الجزائية عندما قررت  
أداة المجنون وتقرير عدم مسؤوليته في الوقت نفسه. بعكس النهج الذي اتبعه المشرعان  
المصري والسوري اللذان اعتبر، أجر، تسليم المجنون إلى مركز عقلي هو دليل بديل براءة  
وليس أدلة.<sup>١٣٣</sup>

وإذا ما أتبع لي إبداء رأي من الميل يكون باتجاه للرأي الفائل بوجوب التفريق بين ما  
إذا كان دفاع الجنون ينصب على نفي أحد أركان الجريمة وهو القصد الجرمي أم غير ذلك،  
حيث أنه قد يتوافر بالمجنون القصد الجرمي كما سبق أن رأيت، ففي الحالة الأولى يكون  
دفاع المجنون بديل براءة وهي الحالات الأخرى بديل أدلة كما هو الحال فيما يسمى بجرائم  
المسؤولية المدنية والتي لا تحتاج في قيامها لإثبات الركن المعنوي كما هي جرائم السرعة  
والمرور.<sup>١٣٤</sup>

السؤال الذي يثار في هذا المقام، هل الشفاء المقصود هو الشفاء التام لعاديت إطلاق  
سراح المحكوم من المركز الوطني للصحة النفسية؟  
لقد أقر غالبية الفقهاء أنه ليس بالضرورة أن يكون الشفاء تاماً، على اعتبار أن  
المقصود بالشفاء في هذه الحالة هو الشفاء الاجتماعي وأن هذا الشخص لم يعد خطراً على  
السلامة العامة. ولعلني أميل إلى هذا الاتجاه لاتفاقه مع المنطق القانوني السليم وحتى لا يكون  
هناك إحجام عن إثارة هذا الدفع من الساحة العملية خوفاً من أن يبقى المنهم بقية حياته بريئاً  
للمركز الوطني للصحة النفسية.<sup>١٣٥</sup>

أجد لزماً على الإشارة إلى التفرفة بين ثبوت إصابة المتهم بالجنون وعدم إدراكه كنه  
أفعاله وقت ارتكاب الجرم، وإصابته بهذه الحالة بعد ارتكاب الجرم سواء في أثناء التحقيق أو  
للمحاكمة. ففي الحالة الأولى يتوجب على المدعي العام في كل حالة يعتقد أن المتهم مصاب  
بمرض نفسي أو عاقة عقلية أن يصعه تحت الرقابة الطبية اللازمة وذلك للتحقق من سلامته  
النفسية والعقلية على أن ذلك لا يوقف إجراءات التحقيق صده تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة  
٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. أما إذا ظهرت هذه الحالة في مرحلة المحاكمة  
فينتجب على المحكمة أن تصدر قراراً بوضع المتهم تحت رقابة ثلاثة من أطباء الحكومة

<sup>١٣٣</sup> انظر المائتين ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المصري و ٢٣١ من قانون العقوبات السوري.

<sup>١٣٤</sup> د. السعيد، كامل، الجنون والاضطراب العقلي، مرجع سابق، ص ٢٤.

<sup>١٣٥</sup> د. السعيد، كامل، في شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

المحتصين بالأمراض النفسية والعقلية للمدة التي تراها المحكمة مناسبة لترويضها بتقرير طبي عن حالته المرضية، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من ذات المادة. وإذا ما ثبت للمحكمة من خلال هذه الرقابة الطبية إصابة المتهم بمرض نفسي أو عقلي فيتوجب عليها إبقاء المتهم تحت هذه الرقابة حتى يصبح أهلاً للمحاكمة ونقهم مجرياتها ما لم تكن حالته لا يؤمل شفاؤها حيث يتوجب على المحكمة والحالة هذه إيداعه في مستشفى الأمراض العقلية وذلك تطبيقاً للفقرة الثالثة من ذات المادة، مع التأكيد في هذا السياق أن وجود وكيل للمتهم لا يعني عن ضرورة توفر الأهلية اللازمة في المتهم للمحاكمة لاعتبارات تنسيق الدفاع.

ويلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لم توضح ماهية الرقابة الطبية اللازمة كما أوضحتها الفقرة الثالثة من ذات المادة.

ومن نافلة القول أن الجنون سبب شخصي لا يتعداه إلى باقي شركاء الجريمة، كما أن تقرير الجنون والتدبير الاحترازي لا بد أن يكون بحكم قصائي وليس بتدبير إداري، حيث أن الأجهزة الإدارية تفرص التدبير الاحترازي لدواعي أمنية بينما تقرير الجنون والتدبير الاحترازي بناء عليه يفترض أن يكون من سلطه قضائية مستقلة صعدة للحريات الفردية.

وهي إطار حديثنا عن العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة اللاحقة على ارتكاب جرم، أجد أنه من الضروري إثارة نقطتين هامتين:

الأولى: أنه من الضروري إيجاد مكان متخصص لتوقيف واعتقال الأحداث للموقوفين والمحكومين في مستشفى الأمراض العقلية أو إنشاء مستشفى خاص بهم للأمراض العقلية على غرار الأحداث المنحرفين للعقل.

الثانية: أنه ليس هناك ما يمنع من تطبيق المادة ٢٦ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل - التي سبق الإشارة إليها - على الأحداث الذين يوضعون في دار لتربية الأحداث لقضاء مدة عقوبتهم، على اعتبار أن إتحاد العلة يوجب إتحاد الحكم.

أما عن أهداف دفاع الجنون فما أجرم به أنها أهداف نبيلة تتمثل في حماية المجتمع ووقايته من الأشخاص الخطرين المدانين بالجرائم المختلفة، فهي حالة نجاح دفاع الجنون يسلم المجنون إلى مستشفى الأمراض العقلية لقضاء فترة من الوقت حتى يثبت علاجه بتقرير طبي، وخلال هذه الفترة لا يكون بمقتورهم تهديد المجتمع وكذلك يتحقق الهدف الثاني وهو تأهيل هذا الشخص من خلال المعالجة الطبية. أما تحقيق الردع الحاصل لدى المجنون والردع العام (الزجر العام) من خلال تهديد عامة الناس بعقاب من يقتل المحكوم عليه (المجنون) فإنه أمر

غير متصور هي عقاب المجنون، لأن الأخير لا يدرك كنه أفعاله حتى نقول بتحقيق الردع للخاص كما أن العامة لا تقلد المجانين بل العقلاء منهم حتى نقول انه يتحقق الردع العام.<sup>١٣٦</sup>

#### المطلب الرابع إثبات دفاع الجنون

لعل السؤال المهم في بداية الحديث عن إثبات دفع الجنون: هل يملك المدعي العام المختص أو المحكمة المختصة التحقق من جبر المتهم من تلقاء نفسه حتى لو لم يثر هذا الدفع من المتهم أو وكيله أو من صاحب مصلحة؟

في حقيقة الأمر أن المادة ٢٣٣/١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية كانت واضحة في إعطاء هذا الحق للمدعي العام للتحقق من تلقاء نفسه من سلامة المتهم العقلية أو النفسية وذلك بوضعه تحت الرقابة الطبية اللازمة، بل وذهبت الى أبعد من ذلك عندما أوجبت على المدعي العام هذا الإجراء بذكر عبارة "يتعين" في مطلع المادة، وذلك إذا ما اعتقد المدعي العام أن المتهم مصاب بهذا المرض أو الإعاقة، على أن هذا الإجراء إذا ما تم فإنه لا يوقف إجراءات التحقيق ضد هذا المتهم.

أما بخصوص المحكمة، فإن الوصف القائم في مصر وما استقر عليه الاجتهاد الفصائي هناك أن التحقق من شروط امتناع المسؤولية هو من صميم اختصاص قاضي الموضوع، إذ يتطلب تدقيقاً وبحثاً في ظروف الدعوى ووقائعها ولا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض على اعتبار أنه يحتاج الى تحقيق موضوعي لا تختص به محكمة النقض. ومن المهم الإشارة الى أن قرار قاضي الموضوع بهذا الخصوص لا تعقيب عليه من قبل محكمة النقض بشرط أن يكون مسبباً ومعللاً بشكل كافٍ وواضح.<sup>١٣٧</sup>

وبحسب يرى أن المحكمة تملك بالتأكيد هذا الحق من تلقاء نفسها حتى لو لم يثره المتهم أو وكيله على اعتبار أنها محكمة موضوع وفي ذلك ما هو ادعى للعدالة. فمن واجب القاضي

<sup>١٣٦</sup> د. مروح، عبود (١٩٨١)، علم الإجرام والعقاب، الكويت جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص ٤٠١ وما بعدها.

<sup>١٣٧</sup> انظر قرار محكمة النقض المصرية: بقض ٦ يونيو ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية، ج ١، رقم ٢٧٤، ص ٣٢٢، أبريل سنة ١٩٣٥، جزء ٣، رقم ٣٥٢، ص ٤٥٥، ٩ يونيو ١٩٥٨، أحكام النقض س ٩ رقم ١٥٩، ص ٦٢٤.





الاصول الجزائية بصيغتها المعدلة. ولعل السبب في اختلاف أحكام نصوص قانون اصول للمحاكمات الجزائية عن نصوص قانون العقوبات هو اختلاف مصادرها فهذه النصوص حتماً بحاجة الى تنسيق .

وكما سبق أن أوضحت ومن خلال اطلاعي على العديد من الأحكام وممارستي العملية أكد اكرم ان هذه الإحالة ليست وجوبية طالما لم يكن لها مسوع سانع ومقول، بمعنى أن الثابت للمحكمة من خلال أوراق ومستندات الدعوى أن تصرفات المتهم قبل وأثناء ارتكاب الجرم تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم أقدم على الجرم وهو في تمام قواه العقلية، على اعتبار أن حالة المتهم العقلية يعود تقديرها بالنتيجة الى محكمة الموضوع دون معقب عليها من المحكمة الأعلى درجة طالما بنت اعتقادها وتقديرها على أساس سائعة ومعقولة، بمعنى أنه يتوجب على المحكمة - والحالة هذه- أن تقوم بتسبب حكمها تسبباً كافياً وسليماً ومقتناً ومقنناً الحكم مسجماً مع نتائجها والا كئن عرصه للعسخ للقصور في التسبب.

وتجدر الإشارة الى أن نهج محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية قد سار على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بعرض المتهم على طبيب الأمراض العقلية لمجرد الادعاء بالجنون أو لعتة لعابيات تطبيق المادة ٢٣٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، بل لا بد من قيام المبرر الذي يجعل الادعاء واقعا محتمل الثبوت.<sup>٣٩</sup>

لعلنا ننق جميعاً على أن هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع التصدي له والفصل به عند إثارته والا كان حكمها حرياً بالفسخ من المحكمة الأعلى درجة.

لكن لكي يرتب هذا الدفع هذا الأثر لا بد من توافر الشروط التي يشترط توافرها في الدفوع الجوهرية مثل الوضوح والجرم وعدم التنازل والإثارة أمام محكمة الدرجة الاولى قبل إفعال باب المرافعة وأن يكون للدفع أصل ثابت في أوراق الدعوى.<sup>٤٠</sup>

ولتوضيح ذلك نقول أن مجرد إشارة وكيل المتهم في مرافعته بشكل عارض أن موكله كان وقت ارتكاب الجرم في حالة غير طبيعية لا يكفي لإلزام المحكمة بعرض المتهم على أخصائي لعحص قواه العقلية طالما لم تر المحكمة موجياً لذلك، فهو امر متروك للسلطة

<sup>39</sup> تمييز جراء رقم ١/١٩٨٦ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٦/١/١٩٨٦ مشورات مركز عدالة

<sup>40</sup> د. الشريف، حامد (١٩٩٢)، نظرية الدفوع أمام القضاء الجنائي، لاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

التقديرية لهيئة المحكمة وبالتالي يكون قرار محكمة الموضوع بعدم عرص المتهم على  
أخصائي لا تثريب عليه ولا يصلح سبباً لفسخ الحكم.

ولا صير من التأكيد هنا أن العبرة بحالة المتهم العقلية تكون وقت ارتكاب الجرم  
وليس قبل ذلك، بمعنى إن آثار وكيل المتهم أن حالة موكله العقلية قبل ارتكاب الجرم بفترة لم  
تكن سليمة وبرز تقريراً طبياً لإثبات ذلك، فإن المحكمة غير ملزمة بعرض المتهم على  
أخصائي نفسي طالما أن الثابت لديها أن المتهم وقت ارتكاب الجرم كان سليم العقل، ويكون  
قرارها والحالة هذه منقفاً وصحيحاً للقانون وغير مستوجب الفسخ من هذه الناحية من المحكمة  
الأعلى درجة. مع التأكيد على أن عبء إثبات الجبوس لا يقع على المتهم ذاته مدعي الجبوس  
بل أن واجب التثبت من ذلك يقع على عاتق المحكمة بكل ما هو متاح لديها من وسائل.

وريادة في التوضيح تتداخل السؤال التالي: هل يتوجب إثارة الدفع بالجبوس من قبل  
المتهم أم من وكيله حتى يتوجب على المحكمة بالبحث به؟

في اعتقادي أن لا مشكلة تثار في حالة توافقهما على إثارة الدفع، ولكن تثار الإشكالية  
عند اختلاف موقف المتهم عن وكيله في الأنظمة التي لا تعتبر إثارة الدفع بالجبوس من  
واجبات المحكمة التلقائية. واعتقد بروح العدالة والمسطق والإنصاف أن إثارة الدفع من أيهما  
يوجب على المحكمة التثبت منه حتى لو تنازل من إثارة عنه لاحقاً.

ومن حسن الظالم أن هذه الإشكالية لا مكان لها في التشريع الأردني على اعتبار أن  
التثبت من هذا الدفع وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية يعتبر من واجبات المحكمة  
التلقائية متى ظهر لها من خلال أوراق وطروء الدعوى أن حالة المتهم تستدعي وصعه تحت  
المراقبة كم سبق توصيحه وما يبني على ذلك أنه حتى لو كان هناك دفع من المتهم أو  
وكيله بالجبوس وتنازل عنه لاحقاً فإنه ينبغي الاستمرار في إجراءات التثبت من حالته،  
ويتأسر على ذلك حتماً أن إثارة الدفع من أيهما توجب على المحكمة وضع المتهم تحت  
المراقبة للتثبت من حالته متى رأت مسوعاً لذلك من خلال طروء وأوراق الدعوى.

ولكن هل تستطيع المحكمة أن تقرر إثبات الجبوس أو نفيه من تلقاء نفسها دون

الاستعانة بخبير؟

من الواضح أن القضاء المصري جرى على إجابة ذلك للمحكمة بوصفها الخبير  
الأعلى وذلك بخلاف ما استقر عليه القضاء السوري الذي اعتبر أن الأمراض العقلية من  
الأمراض الحفية الدقيقة التي تحتاج إلى خبرة واسعة ودراية تامة تحتاج لإثباتها إلى ذوي

الاختصاص،<sup>١٤١</sup> فهذه الأمراض من الأمور الفنية التي لا تستطيع المحكمة البت بها من خلال مشاهداتها واستنتاجاتها دون الاعتماد على خبرة فنية واضحة وهذا الاتجاه في الحقيقة الذي أجد نفسي أميل لترجيحه ، فترك الأمور الى اصحاب الاختصاص دوماً فيه ما هو ادعى للمنطق والعدالة.

وحسباً فعل المشرع الأردني بموجب التعديل الذي أجراه في عام ٢٠٠١ على نص المادة ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية عندما لوجب أن تكون المراقبة بمعرفة ثلاثة من أطباء الحكومة المختصين بالإمراض النفسية والعقلية بعد أن كانت بمعرفة طبيبين من أطباء الحكومة دون أن يشار الى مسألة اشتراط الاختصاص.<sup>١٤٢</sup>

ومن حسن الطالع أن محكمة التمييز الأردنية قد أقرت هذا الاتجاه، فقد أكدت أن مسألة الجنون مسألة فنية يختص الأطباء بتشخيصها ولا تستطيع المحكمة بدون بيئة فنية أن تقرر من عندها فيما إذا كان المتهم محتل العقل أو غير محتل العقل وذلك بالاستناد الى مشاهدتها المجردة.<sup>١٤٣</sup>

ومن المفيد التنويه أن رأي الحبير بالنتيجة لا يقيد المحكمة استناداً لنص المادة ٢/٨٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية متى رأت المحكمة انه غير مبني على أسس قانونية سليمة ، على أن نفيد ما جاء في الحبرة الفنية لا يخصص إلا بحبرة فنية أخرى بنفس الدرجة أو اعلى وليس بشهادة شهود أو أية بيئة أخرى غير فنية.

### المبحث الثالث العدالة الجنائية في مرحلة الاستدلال

بداية نود القول أن المشرع الأردني لم يصب على تنظيم معين لشرطة تختص بالأحداث، على غرار ما ذهبت اليه التشريعات المقارنة في كل من فرنسا وسوريا ومصر<sup>١٤٤</sup>

<sup>١٤١</sup> د. السعيد، كامل ، الجنون والاضطراب العقلي، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

<sup>١٤٢</sup> تم تعديل المادة ٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١

<sup>١٤٣</sup> تمبر جراء رقم ١٩٥٨/٣١ (هيئة حمسية) المنشور على الصفحة ٤٢٧ من عدد مجله بناية المجامين بتاريخ ١٩٥٨/١/١ وفي مشورات مركز عدالة.

<sup>١٤٤</sup> نصت المادة ١١٧ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨) على ما يلي: يكون للموظفين الذين يعيهم وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بالشؤون الاجتماعية في دولر اختصاصهم سلطة الصبط القصصاني فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأطفال وحالات

والتي استجابت لما باتت به القواعد الدولية في مجال الأحداث،<sup>١١٥</sup> من حيث ضرورة أن يعهد بهذه الإجراءات إلى جهات مختصة تكون مؤهلة تأهيلاً عالياً. إذ تحرص شرطة الأحداث في التشريع الفرنسي، على إدامة الاتصال مع محاكم الأحداث، والتعاون معها في حالات التعرض للانحراف أو الانحراف وتختص بضبط هؤلاء الأحداث الجانحين والتحقيق معهم قبل إرسالهم إلى نيابة الأحداث، التي تتولى بدورها تقديمهم إلى محكمة الأحداث بعد فحص حالتهم وطروقتهم ودراسة شخصيتهم. أما المشرع السوري وكما سبقت الإشارة فقد حصص شرطة للأحداث في كل محافظة، تتولى النظر في كل ما من شأنه حماية الأحداث، وحشد مهامهم وشروط العاملين فيها، والقواعد التي يعملون بموجبها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة العدل كما أوجب أن يتولى نساء أعمال شرطة الأحداث بالنسبة للنساء. أما في مصر فتختص شرطة الأحداث، بحالات ضبط الأحداث الجانحين، أو حالات التعرض للانحراف، والتحقيق في أحوالهم، وإرسالهم إلى نيابة الأحداث التي تتولى تقديمهم إلى محاكم الأحداث.<sup>١١٦</sup>

كما يتوجب الملاحظة أن المشرع الأردني لم يعرّد معاملة إجرائية خاصة بالأحداث، لا في قانون الأصول الجزائية ولا في قانون الأحداث وإن كانت هناك محاولات، إن حصر لي تسميتها بالخجولة وليست بمستوى الطموح، للعناية بالأحداث، من خلال إنشاء مكاتب للأحداث في مناطق معينة ومحددة في المراكز الأمية، إلا أن طبيعة العمل في هذه المكاتب، ومحددات العمل، واقتصار بعضها على مجرد التسمية الحالية من المصامين الاجتماعية، قد حدّ كثيراً من فاعلية هذه المكاتب. إضافة إلى أن إنشاء إدارة متخصصة في شؤون الأسرة وحمايتها، وإن كان يعتبر خطوة للأمام في إيلاء عناية خاصة بالزاعات الأسرية وتجربته

تعرضهم للخطر وسائر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. أيضاً انظر المادة ٥٧ من قانون الأحداث الجانحين السوري وفقاً لأخر تعديلاته، والتي سبق الإشارة إليها.

<sup>١١٥</sup> نصت المادة ١٢ من قواعد كمين على أن صلاط الشرطة الذين يتعاملون كثيراً مع الأحداث، أو الذين يخصصون للعمل معهم، أو الذين يتعاونون بالدرجة الأولى مهمة منع جرائم الأحداث، يجب أن يتلقوا تدريباً خاصاً لكي يتسنى لهم أداء مهامهم على أفضل وجه، ويبيعي إنشاء وحدات شرطة خاصة لتلك الغرض في المدن الكبيرة.

كما دعت منظمة الشرطة الدولية الجنائية منذ عام ١٩٤٧ إلى إنشاء جهاز شرطة مختص بالأحداث، ومطالبة هذا الجهاز بالقيام بدوره في الرعاية الوقائية للأحداث من الجنوح. ورد في د. إبراهيم، أكرم سقات (١٩٨١) جنوح الأحداث عوامله والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته بحث منشور في مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، العدد (١): ص ٧٣.

<sup>١١٦</sup> د. عطية، حمدي رجب (١٩٩٩)، الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٣٣.

هريدة في هذا المجال، إلا أن ذلك لا يعنى عن ضرورة تحقيق كافة المعايير الدولية في معاملة الأحداث عموماً، ولن يثبنا عن المطالبة بضرورة تكمل المشرع الأردني لمواكبة أحدث المعايير للعائلة في محاكمة الأحداث وفقاً لمتطلبات السياسة الجنائية الحديثة، من خلال إيجاد قضاء متخصص للأحداث بقصاصه وضابطته العنلية وبيانه وإجراءاته المتخصصة، فلا اعتقد أن أحداً منا ينكر أن التخصص مطلوب في كافة المجالات والذي بات يعتبر صمامة مهمة لمحاكمة عادلة، فما بالك إن تعلق الأمر بفترة الأحداث التي تحتاج إلى رعاية وعناية خاصة.

وامام هذه الحقيقة، وطالما أن المشرع الأردني لم يتبع ذات النهج الذي اتبعه هذه التشريعات المقارنة المشر إليها، فإنه لا مخلص من تطبيق القواعد العامة المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية للتعامل مع الأحداث المعرّضين للإحراق أو المنحرفين، والتي تحكم عمل الضابطة العنلية خلال مرحلة الاستدلال، والتي لا تخلو من الكثير من الضمانات التي تقدم للمشتكى عليه، سواء كان حدثاً أم بالغا، وفيها تحسن لروح العدالة. ولعله يأتي على رأس ترتيب هذه التشريعات قانون أصول المحاكمات الجزائية وفقاً لأحر تعديلاته<sup>٤٥</sup>، والذي سيتم إبراز أهم ما جاء به من ضمانات من خلال المطلبين التاليين اللذين يوضحان دور للضابطة العنلية وإجراءات الملاحقة.

### المطلب الأول دور الضابطة العنلية

في البداية لا بد من التعريف بالضابطة العنلية. فقد حددت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون أصول المحاكمات الجزائية أن من يقوم بوظائف الضابطة العنلية هم المدعي العام ومساعدوه ويقوم بها أيضاً قضاة الصلح في المراكز التي لا يوجد فيها مدعي عام. أما عن مساعدي المدعي العام فقد حددتهم المادة التاسعة من ذات القانون<sup>٤٦</sup>. كما أوصحت المادة الخامسة عشره من ذات القانون أن المدعي العام هو رئيس الضابطة العنلية في منطقته

<sup>٤٥</sup> والذي كان آخره القبول المعدل رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ المنشور على الصفحة ٤٣٦٦ من عدد الجريدة اليومية ٤٩٧٩ تاريخ ٢٠٠٩/٩/١

<sup>٤٦</sup> وهم كل من الحكام الإداريين ومدير الأمن العام ومدير الشرطة ورؤساء المراكز الأمنية وضباط وأفراد الشرطة والموظفون المكلفون بالتحري والمباحث الجنائية والمحائير ورؤساء المراكز النحرية والجوية إضافة إلى جميع الموظفين الذين حولوا صلاحيات الضابطة العنلية بموجب هذا القانون والقوانين والانظمة ذات العلاقة

ويحصر لمراقبته جميع موظفي الضابطة العدلية، أما مساعنو المدعي العام فهي وظائف الضابطة العدلية المعينون في المادتين التاسعة والعاشر فلا يخصعون لمراقبته إلا فيما يقومون به من الأعمال المتعلقة بالوظائف المذكورة.

وعن وظائف الضابطة العدلية، فقد أوصحت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون أصول المحاكمات الجرائية أن موظفي الضابطة العدلية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها وإحالتهم على المحاكم الموكل إليها أمر معاقبتهم . وقد أصافت المادة السادسة عشرة من ذات القانون حكما في غاية الأهمية وهو أن المدعي العام يرأفب سير العدالة ويشرف على السجون ودور التوقيف وعلى تنفيذ القوانين.

كما أوجبت المادة الواحدة والعشرون من ذات القانون على موظفي الضابطة العدلية حال علمهم بوقوع حرم خطير أن يخبروا فوراً المدعي العام به وأن ينفذوا تعليماته بشأن الإجراءات القانونية . وإذا ما توالوا عن ذلك يوجه إليهم المدعي العام تنبيهاً وله أن يقترح على المرجع المختص ما يفتضيه الحال من التدابير التأديبية استناداً للمادة الثانية والعشرين من ذات القانون. أما هي المراكز التي لا يوجد فيها مدعي عام فقد أوصحت المادة للرابعة والأربعون من ذات القانون، أنه على رؤساء المراكز الامنية وصباط الشرطة أن يتلقوا الإحبارات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الأماكن التي يمارسون فيها وظائفهم وأن يحبسوا المدعي العام حالاً بالجرائم المشهودة في حبيها . وإذا لم يكن في هذه المراكز رئيس مركز لمسي أو صابط شرطة فقد بينت المادة اللاحقة أن الإحبار يقدم إلى من يقوم مقام أحدهم من موظفي الضابطة العدلية.

يشار إلى أن المادة الرابعة والتسعين من قانون أصول المحاكمات الجرائية قدمت ضماناً مهمة للمشتكى عليه عندما حظرت على أي صابط أو مأمور شرطة أو درك مفوص بمنكرة أو بتونها أن يدخل إلى أي مكان ويفتش فيه عن أي شخص أو أي شيء إلا إذا كان مصحوباً بمختار المحلة أو بشخصين منها باستثناء الحالات التي أورنتها المادة السابقة.<sup>149</sup> عندما نتحدث عن دور الضابطة العدلية في تقديم عدالة جنائية أثناء مرحلة الاستدلال، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى الدور الهام الذي يقتصر أن تقوم به مكاتب التعامل مع

<sup>149</sup> وهي الحالات التي أجبرت لأي مأمور شرطة أو درك أن يدخل إلى أي منزل أو مكان دون منكرة ومن يقوم بالتحرري فيه إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن جنبة ترتكب في ذلك المكان أو أنها ارتكبت فيه منذ أمد قريب أو إذا استنجد السالك في ذلك المكان بالشرطة أو الدرك أو إذا استنجد أحد الموجودين في ذلك المكان بالشرطة أو الدرك وكان ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن جرم ما يرتكب فيه، والحالة الأخيرة إذا كان مأمور الشرطة أو الدرك يتعقب شخصاً فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع وسجل ذلك المكان

الأحداث الجانحين. حيث اوجب نليل اجراءات عمل هذه المكاتب الصادر في عام ٢٠٠٧<sup>٥٠</sup> كافة العاملين بهذه المكاتب سواء اكانوا من موظفي الصابطة العنلية او مراقبي السلوك او الباحثين الاجتماعيين في هذا المصمار النقيذ بعدد من الاجراءات التي تعكس مدى الاهتمام بتقديم عدالة جنائية للحدث المنحرف في هذه المرحلة الهامة من التحقيق، على اعتبار أنها اول مواجهه للحدث مع العدالة إن جاز لي التعبير. فقد اوجب الدليل المشار إليه كافة العاملين العمل وفق القوانين والانظمة المرعية ، وانه لا يجوز أن يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية ولا أن يجري القبض عليه إلا وفقا للقانون ، إضافة الى احترام وحماية الكرامة الإنسانية وحقوق الطفل الأساسية و مراعاة عدد من المعايير الدولية للتعامل مع الأحداث في هذه المرحلة.<sup>٥١</sup>

كما اوجب هذا الدليل ان يتم التحقيق مع الحدث من قبل صابط التحقيق المختص وفي غرف خاصة ومناسبة تراعى فيها شروط السرية والخصوصية، إضافة الى اشتراط التحقيق مع الحدث الأنثى من قبل ضباط شرطة إناث أما الأحداث دور الاحتياجات الخاصة

<sup>٥٠</sup> الحراش، محمد و شيبان، محمد من وزارة التنمية الاجتماعية و الرائد القطار، فحري من مديرية الأمن العام (٢٠٠٧)، دليل إجراءات عمل مكاتب الأحداث ، صادر بالمعور ما بين وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام.

- <sup>٥١</sup> وهذه المعايير هي: ١- عدم التعذيب بجميع أشكاله وعدم استعمال القيود الحديدية او انوات القمع او القوة او وسيلة تأديبية مهينة للحدث، إلا في حالات الضرورة القصوى.
- ٢- احترام الحق في الحياة الشخصية للحدث واحترام خصوصيته ومراعاة مبدأ السرية وحفظ تقارير وملفات الأحداث واي معلومات بطبيعة سرية وعدم اطلاق العير عنها الا لما فيه مصلحة الحدث .
- ٣- التعامل مع الأحداث بالمساواة وتلوي تمييز لأي سبب كان ومراعاة المصلحة الفضلى عند اتخاذهم لأي إجراء مرتبط بالحدث ومشكلته.
- ٤- السعي قدر الإمكان لبعض الحدث في بيئته الطبيعية وفي أسرته واقتراح الحلول الملائمة لعدم اللجوء الى التدابير الاحتجارية إلا للضرورة الملحة ولأقصر فترة ممكنة.
- ٥- يستفيد الأحداث في جميع المراحل والإجراءات عن الراشدين.
- ٦- يستفيد الأحداث من كافة ضمانات حقوق الإنسان التي يتمتع بها الراشدون .
- ٧- تسهيل المساعدة القانونية للحدث.
- ٨- مراعاة قيم وثقافة ومفاهيم المجتمع الأردني.
- ٩- الاستماع للحدث بهتيم، وأن تؤخذ أقواله بعنية ويلائه العنية اللازمة وان يتم تحليل وتقييم كافة أقواله وأفعاله وتصرفاته .
- ١٠- اطلاع الوالدين وأولياء الأمور ومن يقع على عاتقهم رعاية لأطفال بسلسلة الإجراءات الواجب اتخاذها او التي سيتم اتخاذها .
- ١١- تبادل المعلومات و التعاون بين الأطراف والجهات ذات العلاقة .
- ١٢- مراعاة الوضع الصحي والنفسى للحدث ومراعاة احتياجاته السبولوجية.
- ١٣- حضور ولي أمر الحدث أو وصيه معه أثناء التحقيق.
- ١٤- إقحام الحدث موضوع الشكوى قبل تدوين أقواله عنها بلغة بسيطة ومفهومة.
- ١٥- عدم تجاوز المدة القانونية التي حددها القانون للاحتفاظ بالحدث (العصر) وإرساله خلال (٢٤) ساعة الى الجهات المختصة
- ١٦- إعداد تقرير علمي دقيق عن الحدث يتضمن كافة جوانب حياة الحدث.

( الصم والكم ) أو الأحداث الذين لا يتكلمون اللغة العربية فتتم مقابلتهم بحضور مترجم، كما لا يباشر بالتحقيق مع الحدث إلا بحضور ولي أمره أو وصيه ومراقب السلوك المنتدب من وزارة التنمية الاجتماعية. وإذا ادعى الحدث المشتكى عليه أنه تعرض للعنف من أية جهة كانت يتم تنظيم ضبط بحالة الحدث ويرسل للمعابة الطبية لإثبات حالته الصحية.

أما بحصول القبض على الحدث، فقد أجاز الدليل ذلك في الحالات المنصوص عليها في المادة (٩٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني. كما أوجب الدليل على ضابط التحقيق عند الفصل على الحدث أن يقوم بعدد من الإجراءات التي تضمن احترام حرية المشتكى عليه.<sup>١٥٢</sup>

كما أوجب الدليل على ضابط التحقيق عند القبض على الحدث التقيد بعدد من الشروط التي تحفظ كرامة للحدث وحرية وخصوصيته.<sup>١٥٣</sup>

لقد تعرضنا بشيء من التفصيل لما جاء في هذا الدليل لإيجازه الدور الذي تلعبه النيابة العامة أثناء مرحلة الاستدلال، والذي يعكس بوضوحه وأصحة أن هناك عدالة روعي تقديمها للحدث في هذه المرحلة.

#### ١52 وهذه الإجراءات هي:

- ١- تنظيم محضر حاصل موقع منه على أن يبلغ إلى المشتكى عليه وإلى محاميه إن وجد ويتضمن ما يلي.
- ١ - اسم الموطأ الذي أصدر أمر القبض ولدي قام بتوقيده .
- ٢ - اسم المشتكى عليه وتاريخ إلقاء القبض عليه ومكانه وأسبابه .
- ٣ - وقت إيداع المشتكى عليه وتاريخه ومكان التوقيف أو الحجر .
- ٤ - اسم الشخص الذي باشر بتنظيم المحضر والاستماع إلى أقوال المشتكى عليه.
- ٥ - توقيع المحضر ممن ورد ذكرهم في البنود (٢) و (٣) و (٤) من هذه الفقرة ومن المشتكى عليه وفي حالة استناعه عن التوقيع يشار إلى ذلك في المحضر مع بيان السبب.
- ب - سماع أقوال المشتكى عليه فور إلقاء القبض عليه وإرساله خلال (٢٤) ساعة إلى المدعي العام المختص أو المحكمة المختصة .

#### ١53 وهذه الشروط هي:

- ١ - عدم الفصل على الحدث الذي لم يتم النوبة عشرة من عمره وعدم تقيده إلا بأذى من الشراسة والتمرد ما يستوجب ذلك.
- ٢ - عدم استخدام القوة البدنية في إجراءات القبض على الحدث إلا بالقدر اللازم لمنع خطره ومنع إيذائه لنفسه ولآخرين.
- ٣ - إيداع الحدث في مكان حجر مؤقت حاصل بالأحداث ومرعاة فصله عن السائقين أثناء عملية النقل والتوقيع إلى مكان الحجر أو إلى الجهات المختصة.
- ٤ - إعطاء الأولوية لأجراء الدراسة الاجتماعية للحدث من قبل مكتب الخدمة الاجتماعية قبل إرساله إلى الحجر المؤقت.

ويقوم المكتب بفتح ملف للقضية وتجهيز كافة الأوراق المتعلقة بها وتوجيهها للقضاء، وإذا تطلبت القضية من ضابط الشرطة الانتقال إلى مسرح الجريمة وجمع الأدلة المادية أوضح الدليل أنه يجب أن يتم ذلك ويتم ضبط وتحرير العيّنات وإرسالها لإدارة المختبرات والأدلة الجريمة وفقاً للأصول والقانون.



إلا أن المفاجأة كانت على الصعيد العملي لهذه المكاتب، والتي لم تمارس عملها كما خطط لها أن تكون، حيث اقتصر الدور الذي مارسته أربعة مكاتب تم افتتاحها في أربعة مراكز أمنية على مجرد التسمية الحالية من المصامير الاجتماعية، مما حذ من فاعلية هذه المكاتب.<sup>١٥٤</sup>

### المطلب الثاني إجراءات الملاحقة

لقد أوضحت المواد من ١٧ إلى ٥٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إجراءات الملاحقة التي يتوجب على أفراد الصابطة العدلية إتباعها. وهي في حقيقة الأمر قواعد يحسب التقيد بها في ملاحقة المشتكى عليهم سواء بالخير أم بالأذى. ولا صير من التعرض بعجالة إلى هذه الإجراءات دون الدخول في بحث تفاصيلها، على اعتبار أن ذلك ليس محورا رئيسيا في هذه الدراسة، وإنما العاية الرئيسة هي الإشارة إلى هذه الإجراءات التي تشكل في حقيقتها ضمانه للأحداث ممن هم في نزاع مع القانون.

فقد أوضحت هذه المواد أن المدعي العام مكلف باستقصاء الجرائم وتعتق مرتكبيها. وينعقد الاحتصاص للمدعي العام الذي يتبع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه.<sup>١٥٥</sup> كما يحق للمدعي العام ولسائر موظفي الصابطة العدلية أن يطلبوا معاونة القوة المسلحة حال إجراء وظائفهم. ومن واجباته أيضا تلقي الإبهارات والشكاوى التي ترد إليه. وكما سبق أن أشرنا في المطلب السابق، على موظفي الصابطة العدلية حال علمهم بوقوع جرم خطير أن يخبروا فوراً المدعي العام به وأن ينفذوا تعليماته بشأن الإجراءات القانونية تحت طائلة المسؤولية. ويستطيع المدعي العام أن يجري الملاحقات القانونية بشأن الجرائم التي يتصل خبرها بعلمه إما من تلقاء نفسه أو بناء على أمر من وزير العدل أو أحد رؤسائه، وعلى كل سلطة رسمية أو موظف علم في أثناء إجراء وظيفته بوقوع جناية أو جبهة أن يبلغ الأمر في الحال إلى المدعي العام المختص وأن يقوم بإرسال جميع

<sup>١٥٤</sup> مهيار، ميثم حمد (٢٠٠٨) تقرير تقييم مكتب الأحداث في المراكز الأمنية المقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والذي فيه عمل هذه المكاتب بعد زيارات ميدانية والاستماع إلى رأي العاملين في هذه المكاتب الأربعة وهي في محافظة العاصمة مراكز من رهس والفويسمه وطارق وهي محافظة الزرقاء مركز أمن الحصين.

<sup>١٥٥</sup> لنظر المادة الخامسة من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

المعلومات والمحاصر والأوراق المتعلقة بالجريمة وكل من شهد اعتداء على الأمن العام أو على حياة أحد الناس أو على ماله أو علم بوقوع جريمة يلزمه أن يحبر عنها المدعي العام. أما في حالة وقوع جرم مشهود<sup>١٥٦</sup> يستوجب عقوبة جنائية، فيجب على المدعي العام أن ينتقل في الحال إلى موقع الجريمة، وإذا لم يجد ما يدل على وقوعها أو على ما يوجب لانتقاله جار للمدعي العام أن يحصل بواسطة دائرة الإجراء من مقدم الإخبار أو موقعه نفقات الانتقال بتمامها وله أن يقيم عليه دعوى الافتراء أو البيانات الكاذبة حسب مقتضيات الحال. أما إذا تبين صحة الإخبار أو الشكوى فعلى المدعي العام أن ينظم محضراً بالحادثة وبكيفية وقوعها ومكانها ويدون أقوال من شهدها ومن كانت لديه معلومات عنها أو معلومات تعيد التحقيق ويصادق أصحاب الإفادات المستمعة على إفاداتهم بتوقيعها وعدد تمسحهم عن التوقيع يصرح بذلك في المحضر. وبحور للمدعي العام أن يمنع أي شخص موجود في مكان وقوع الجريمة من الخروج منه أو الاعتاد عنه حتى يتم تحرير المحضر تحت طائلة المساءلة القانونية.<sup>١٥٧</sup> كما يحق له أن يأمر بالقبض على كل شخص من الحضور يستدل بالقرائن القوية على أنه فاعل ذلك الجرم وإن لم يكن الشخص حاضراً يصدر المدعي العام أمراً بإحضاره، والمذكورة التي تنصص هذا الأمر تسمى مذكورة بحصار، على أن يستجوب المدعي العام في الحال الشخص المحصر لديه. كما ويجب أن يصطد المدعي العام الأسلحة وكل ما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لهذا الغرض، وأن يضبط كل ما يرى من آثار الجريمة وسائر الأشياء التي تساعد على إظهار الحقيقة، ثم يستجوب المدعي العام المشتكى عليه عن الأشياء المضبوطة بعد عرضها عليه وينظم محضراً بوقوعه هو والمشتكى عليه وإذا تمتع هذا الأخير عن التوقيع يصرح بذلك في المحضر. وإذا ما تبين من ماهية الجريمة أن الأوراق والأشياء الموجودة لدى المشتكى عليه يمكن أن تكون مدار استدلال على ارتكابه الجريمة فللمدعي العام أو من ينوبه أن ينتقل حالاً إلى ممكن المشتكى عليه للتحقيق عن الأشياء التي

<sup>١٥٦</sup> الجرم المشهود استناداً للمادة ٢٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية هو:

١ الجرم المشهود ( هو الجرم الذي يشاهد حال ارتكابه أو عند الانتهاء من ارتكابه ).  
٢ وتلحق به أيضاً الجرائم التي يقص على مرتكبيها بناء على صراخ الناس اثر وقوعها أو بصطد معهم أشياء أو أسلحة أو أوراق يستدل منها بهم فاعلو الجرم وذلك في الأربع والعشرين ساعة من وقوع الجرم ، أو إذا وجدت بهم في هذا الوقت آثار أو علامات تعيد ذلك .

<sup>١٥٧</sup> من يحالف هذا المنع يوصف في محل التوقيف ثم يحصر لدى قاضي الصلح لمحاكمته والحكم عليه بعد سماع دعوته ومطالبة المدعي العام وإذا لم يمكن القبض عليه ولم يحصر بعد تنليعه مذكورة للحضور بحكم عليه غيابياً وإن العقوبة التي يمكن قاضي الصلح أن يحكم بها هي الحبس التكميري أو العرامة حتى خمسة شهور ويكون الحكم في جميع الأحوال غير حاصص لأي طريق من طرق الطعن ( المادة ٣١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ) .

يرأها مؤدية الى اظهار الحقيقة، فإن وجد في مسكن المشتكى عليه لوراقاً أو أشياء تؤيد التهمة أو للبراءة فعلى المدعي العام أن يضبطها وينظم بها محصراً. ومن حق المدعي العام وحده والأشخاص المعيين في المادتين (٣٦ و ٨٩) من ذات القانون الاطلاع على الأوراق قبل اتخاذ القرار بصيبتها. كما انه يجب حفظ الأشياء المصبوطة بالحالة التي كانت عليها، وحرمة أو وضعها في وعاء إذا اقتضت ماهيتها ذلك وتحت في الحالتين بحاتم رسمي وإذا وجدت أوراق نقدية لا يستوجب الأمر الاحتفاظ بها بالذات لاستظهار الحقيقة أو لحفظ حقوق الطرفين أو حقوق الغير جار للمدعي العام أن يأذن بإيداعها صندوق الخزينة. أما عن معاملات التفتيش التي تم الإشارة إليها فيجب أن تتم بحضور المشتكى عليه موقوفاً كان لم غير موقوف، فإن رفض الحضور أو تعذر حضوره جرت المعاملة أمام وكيله أو مختار محله أو أمام اثنين من أفراد عائلته وإلا فحضور شاهدين يستدعيهما المدعي العام ويجب عرض الأشياء المضبوطة على المشتكى عليه أو على من يوب عنه للمصادقة والتوقيع عليها وإن امتنع صرح بذلك في المحضر.

لقد طالب بعض الباحثين عدم تطبيق أحكام الجرم المشهود على الأحداث بطراً لاختلاف أهداف ملاحقتهم وعقابهم عن البالغين، فالهدف هو إصلاحهم وتهذيبهم، باعتبارهم أصحاباً للمجتمع، وليس زجرهم وإيلامهم. حيث نصت بعض التشريعات صراحة على استثناء الأحداث من الأصول الواجبة التطبيق في حال الجرم المشهود كقانون الأحداث السوري، وهو فتوجه الذي تؤيده لقوة ورصانة مبرراته.<sup>١٥٨</sup>

ولعلنا نتفق جميعاً على أن الإجراءات أعلاه وإن كانت تطبق على الأحداث والبالغين على حد سواء، إلا أن طبيعة الحدث الفسيولوجية والنفسية، نظراً لعدم اكتمال نموه، تحتاج الى التعامل معه في جميع هذه الإجراءات على نحو يبت للطمأنينة في نفسه، حتى تتحقق العناية من إصلاحه وإعادة نمجه في الخطيرة الاجتماعية. إضافة الى وجوب انسجام هذه الإجراءات مع الضمانات المقررة للحدث في قانون الأحداث والقواعد السولية التي التزمت بها المملكة، والمشار اليها في مواضع مختلفة من هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب عزل الأحداث عن البالغين أثناء مرحلة الاستدلال والتحقيق، فعلى الرغم من عدم نص قانون الأحداث على مكان توقيعهم المؤقت أثناء هذه المرحلة، إلا أن ما هو متبع عملياً أنه يتم عزلهم في مديريات الشرطة عن البالغين الى أن يصار الى توديعهم الى الجهة القضائية المختصة،

ونحن نرى بهذا الخصوص أن يصير إلى حسم هذا الأمر تشريعياً كما هو الحال في مكان توقيفهم بعد استجوابهم. واستطردنا نقول أنه لا يجوز تقييد الأحداث إلا في الحالات التي يندون فيها من التمرد أو الثراسة ما يستوجب ذلك، كما يجب تصديق نطاق القص والتوقيف واحد البصمات والصور إلى بعد الحدود، والابتعاد عن الاستجواب من موطني الضابطة العقلية واقتصار دورهم على مجرد السؤال والتحري عن ظروف انحراف الحدث، على اعتبار أن الاستجواب يختص به المدعي العام فقط ولا تحور فيه الإابة، كما سيتم الإشارة بعد قليل، باعتباره أهم ضمانة للمشتكى عليه البالغ، فكيف ولأمر متعلقاً بحدث. وما كنت لأمده من المشرع في هذا المقام، أن تتم كافة إجراءات الاستدلال بصورة سرية بما يحفظ خصوصية الحدث ويبعده عن كل مؤثر على مستقبله - بما ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص<sup>١٤٩</sup> وبحضور مراقب السلوك والولي أو الوصي أو أحد الوالدين والمحامي أسوة بما انتهجه المشرع في محاكمة الحدث، كما سيتم بيانه في موضع لاحق من هذه الدراسة. بالإضافة إلى النص على حوار استماع موطني الضابطة العقلية في أثناء مرحلة الاستدلال بالأحصاني النفسي أو الاجتماعي أو مراقب السلوك، لما في ذلك من إجابات تساعد في كشف حقائق الأمور والإحاطة بكافة ظروف القضية.

واستكمالاً لإجراءات الملاحقة فإنه يجب على المدعي العام أن يوقع والكتائب والأشخاص المذكورين في المادة ٣٦ على كل صفحة من أوراق الصبط التي يطمها بمقتضى الأحكام السابقة، وإذا تعذر وجود هؤلاء الأشخاص فيسوغ للمدعي العام تنظيم المحاضر معزل عنهم على أن يصرح بذلك في المحضر. وإن توقف تمييز ماهية الجرم وأحواله على معرفة بعض العنود والصناعات فعلى المدعي العام أن يستصحب واحداً أو أكثر من أرباب الفن والصناعة، أما إن كان الجرم - موضوع التحقيق - موت شخص قتل أو بأسباب مجهولة ناعثة على الشبهة فيجب على المدعي العام أن يستعين بطبيب أو أكثر لتطعيم تقرير بأسباب

<sup>١٤٩</sup> نصت المادة الثامنة بقرنها الأولى من قواعد الأمم المتحدة لإدارة شؤون قضاء الأحداث الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٢/٤١ لسنة ١٩٨٥ على ما يلي: ( يحترم حق الحدث في حمية خصوصياته في جميع المراحل تقديراً لأي ضرر قد يباله من جراء دعوية لا تروم لها أو بسبب الأوصاف الجنائية).

كما لوصى المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفع الاجتماعي المتعدد في تونس عام ١٩٧٢ بأنه إذا كان من الضروري الاحتياط بصمات الأحداث وصورهم لتعرف على مواقفهم الجنائية الماضية، فإن مصلحة الحدث تقتضي أن يكون ذلك في صيق الحدود، على أن نمحي هذه السويق متى تبع الحدث من الرشد حتى لا يكون مهذا في مستقبله بماضيه. ورد في العبور، رحاب (٢٠٠٧)، الحماية الجنائية للأحداث بموجب قانون الأحداث الفرنسي، رسالة ماجستير غير مشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ٦٥. ولا صير من التأكيد والتذكير في هذا المقام على ما نص عليه المشرع الأردني في المادة السادسة من قانون الأحداث بأن أدلة الحدث بجرم لا تعتبر من الأسبقيات.

الوفاء وبحالة جثة الميت ، وعلى الأطباء والخبراء المشار اليهم في المادتين (٣٩ و ٤٠ ) أن يقسموا قبل مياثرتهم العمل بمبدأ بأن يقوموا بالمهمة الموكولة اليهم بصدق وأمانة، كما يجب على المدعي العام أن يحدد للحبير موعداً لتقديم تقريره كتابية وإذا تحلف عن تقديمه في الموعد المحدد يجوز للمدعي العام أن يقرر استرداد الأجور التي قبصها الحبير كلها أو بعضها وان يستبدل بهذا الحبير خبيراً آخر.

لما ما يتعلق بالجرائم الواقعة داخل المساكن، فيجب أن يتولى المدعي العام التحقيق وفقاً للأصول المعينة للحرائم المشهودة ، اذا حدثت جناية أو جثة ولم تكن مشهودة داخل بيت وطلب صاحب البيت الى المدعي العام إجراء التحقيق بشأنها . وفي حال إطلاع المدعي العام في الأحوال الخارجة عما هو مبين في المادتين ٢٩ و ٤٢ بطريقة الإحبر أو بصورة أخرى على وقوع جناية أو جثة في منطقته أو علم من الشخص المعزو إليه ارتكاب الجناية أو للجثة موجود في منطقته فيجب عليه أن يتولى إجراء التحقيقات والتوجه بنفسه الى مكان الحادث إذا لزم الأمر لينظم فيه المحاضر المختصة طبقاً لإجراءات التحقيق المخصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية. ويلاحظ هنا انه في حالة الجرم المشهود يتوجب اتخاذ إجراءات تحقيقية من قبل المدعي العام في أثناء مرحلة الاستدلال بوصفه رئيساً للصابطة العدلية.

وتجدر الإشارة الى أن موظفي الصابطة العدلية المذكورين في المادة (٤٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملزمون استناداً للمادة ٤٦ من ذات القانون في حال وقوع جرم مشهود أو حالما يطلبهم صاحب البيت أن ينظموا ورقة الضبط ويستمعوا لإفادات الشهود وان يجرؤوا التحريات وتفتيش المنازل ومنازل المعاملات التي هي في مثل هذه الأحوال من وظائف المدعي العام، وذلك كله طبقاً للصيغ والقواعد المبينة في الفصل الخاص بإجراء وظائف المدعي العام التي سبق توصيحتها. أما إذا احبر موظفو الصابطة العدلية بجناية أو جثة لا يكل إليهم القانون أمر تحقيقها مباشرة فعليهم أن يرسلوا في الحال ذلك الإحبار الى المدعي العام.

يشتر إلى انه إذا اجتمع في مكان التحقيق مدعي عام واحد موظفي الصابطة العدلية يقوم المدعي العام هنا بأعمال الصابطة العدلية. وإذا كان من حصر من الموظفين المذكورين قد بدأ بالعمل فللمدعي العام حينئذ أن يتولى التحقيق بنفسه أو أن يأمر من بإشرافه باتمامه. ويمكن للمدعي العام أن يعهد الى احد موظفي الصابطة العدلية كل حسب اختصاصه بقسم من الأعمال الداخلة في وظائفه إذا رأى في ذلك ضرورة، باستثناء استجواب المشتكى عليه

استناداً للمادة ٤٨، ولعل ذلك يعتبر من أكثر الصعوبات المقررة للمشتكى عليه في هذه المرحلة لما يترتب عليه من نتائج خطيرة قد تمس بالعدالة المطلوب تقديمها للمشتكى عليه في هذه المرحلة الهامة. وعلى المدعي العلم أن يصدر مذكرة خطية بالإبابة تتضمن الرمان والمكان المعيين لإنقاذ مضمونها كلما كان ذلك ممكناً، ويجب أن يقوم موظفو الصابطة العدلية، مساعدو المدعي العلم، بتدوين الإخبارات ومحاصر الضغط التي يبطمونها في الأحوال المرحص لهم فيها مع بقية الأوراق الى المدعي العلم بلا إبطاء. والملاحظ هنا أن هذه الإجراءات التي يقوم بها موظفو الصابطة العدلية في حالتها التلبس والتدب من سلطة التحقيق للقيام بإجراء معين تختص به سلطة التحقيق هي من إجراءات التحقيق التي أجازها للمشروع في مرحلة الاستدلال لطروف استثنائية، غايته من ذلك المحافظة على الأدلة من الصياح والتي تساعد في كشف الحقيقة. وقد سارت اغلب التشريعات المقاربة على ذات النهج.<sup>٦٦</sup>

وطالما نحن نتحدث عن إجراءات للملاحقة، فبسي اجد انه من المهم الإشارة الى أن التعديل الذي تم على قانون أصول المحاكمات الجزائية في عام ٢٠٠٩ أصاب حكماً غاية في الأهمية يصب بالنتيجة في تحرير عدالة الأحداث، حيث لم يبق المشتكى عليه حدثاً لم بالغا تحت رحمة المشتكى لمدته طويلة لا تنتهي إلا بتقادم دعوى الحق، وذلك عدم نص على سقوط الحق في تقديم الشكوى أو الادعاء بالحق الشخصي إذا لم يتم المجني عليه بتقديمها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بوقوعها.<sup>٦٧</sup>

ولعله يعد من أبرز الصعوبات التي قدمها هذا القانون في مرحلة الاستدلال والتي أصابت إسهاماً جديداً في تحرير الحريات بشكل عام وتحسين المركز القانوني للأحداث بشكل خاص إحاطة القبض، كأحد أهم لإجراءات الماسة بالحرية، بصعوبات جديدة لم تكن موجودة قبل القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، كوجوب اثبات المدعي العلم في المحصر التاريخ والوقت الذي مثل المشتكى عليه أمامه لأول مرة، وذلك لصبط مدة الاحتفاظ لدى الصابطة العدلية على ضوء أن القانون المعدل لسنة ٢٠٠١ قد خصص في المادة ١٠٠ مدة الاحتفاظ لدى للمراكز الأمنية ودوائر الشرطة من ثمان وأربعين إلى أربع وعشرين ساعة.

<sup>٦٦</sup> د رزق، تجاه قسيل (٢٠٠٢)، ذاتية الإجراءات الجنائية بالنسبة للأحداث - دراسة مقارنة - (د.ط)، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٨٩.

<sup>٦٧</sup> انظر المادة الثالثة من قانون أصول المحاكمات الجزائية وفقاً لأخر تعديلاته.

## المبحث الرابع العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق

### تمهيد وتقسيم:

لا احد منكر أهمية مرحلة التحقيق في تقديم عدالة جنائية للأحداث، على اعتبار أن ما يقدم بها من ضمانات يشكل معياراً أساسياً لتقييم العدالة الجنائية المقدمة للأحداث بشكل عام في أي دولة، فهذه المرحلة لا تعدو عن كونها حلقة متصلة من سلسلة حلقات التي تكون العمود الفقري لجسم عدالة الأحداث.

منستعرض هذه المرحلة ضمن المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: دور النيابة العامة

المطلب الثاني الضمانات المقررة للحدث في اثناء مرحلة التحقيق

### المطلب الأول دور النيابة العامة

بداية لا بد من التعريف بالنيابة العامة فقد أوصحت المادة ١١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية أن من يتولى النيابة العامة هم قضاة يمارسون الصلاحيات الممنوحة لهم قانونا وهم مرتبطون بقاعدة تسلسل السلطة وتابعةون إداريا لوزير العدلية . أما المادة ١٢ من ذات القانون فقد حددت أن من يرأس النيابة العامة لدى محكمة التمييز هو قاض يدعى ( رئيس النيابة العامة ) يعاونه مساعد أو أكثر حسبما تدعو إليه الحاجة . ومن يرأس النيابة العامة لدى كل محكمة استئناف حسب ما حددت المادة ١٣ من ذات القانون هو قاض يدعى ( النائب العام ) يؤازره عدد من المماعدنين ويقومون جميعا برعمالهم لدى محاكم الاستئناف كل منهم في منطقتة وفقا للقوانين النافذة. وتحصص أعمال المدعين العامين وجميع موظفي الصابطة العدلية لمراقبته. أما المادة ١٤ فقد أوجبت تعيين قاض يدعى ( المدعي العام ) لدى كل محكمة بدائية يمارس وظيفة المدعي العام لديها ولدى المحاكم الصلحية ضمن دائرة اختصاصه. كما اكدت هذه النصوص المادتان ١٤ و ١٥ من قانون تشكيل المحاكم الطامية وتعديلاته رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ و اللتان لصاقتا إجارة تعيين مدع عام لدى أي محكمة صلحية، وأن يتولى ممثلوا النيابة العامة كل ضمن دائرة اختصاصه ، إقامة الدعوى الجزائية وتعبئها وفق ما هو مبين في قانون اصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين وحق

النائب العام أو المدعي العام - كل صمم دائرة اختصاصه - أن يطلب لتدابير أي ضابط من ضباط الشرطة بصفتهم صباطه عدلية ، ليمارس مهام النيابة لدى المحاكم العدلية والسلحية بصورة عامة أو مؤقتة حسبما تدعو إليه الحاجة، وعلى الصباط المنتدب أن يتقيد بالتعليمات التي تصدرها إليه النائب العام أو المدعي العام ، وأيضاً حق رئيس النيابة العامة والنائب العام أن ينتدب أيّاً من مساعديه أو أي مدع عم ليتولى المرافعة في أي دعوى تنظرها محكمة غير المحكمة الموكل إليه تمثيل النيابة العامة لديها وتعقبها إذا طهر له أن لهذه الدعوى أهمية خاصة تستدعي ذلك .<sup>١٦٢</sup>

١٦٢ أشار إلى أنه أثناء مرحلة نقيح هذه الرسائل صدر القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ (قانون النيابة العامة) والمسنون في الجريدة الرسمية عند رقم ٥٠٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٦/١ والذي بدأ سريانه بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والذي تم بموجب المادة ٣٨ منه إلغاء كل من :-

- ١- الفقرة (ب) من المادة (٢٧) من قانون استقلال القضاء رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١ .
- ٢- الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (١٣) والمواد (١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٨) و(١٩) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ .
- ٣- المواد (٢) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(٢٢) و(٢٤) و(٣٢٨) من قانون أصول المحاكمات الجزئية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ حيث تم الاستعاضة عن هذه المواد بالمواد الثمانية من قانون النيابة العامة المؤقت؛

المادة ٥- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر :-

أ- جميع أعضاء النيابة العامة في حلة الاستئناف وحلة البداية تابعون للنائب العام ، وجميع أعضاء النيابة العامة العاملون مع المحاكم النظامية تابعون في جميع حركاتهم لرئيس النيابة العامة ومرتبون بالوزير ضمن نطاق تسلسل تلك الحركات .

ب- يُعتبر الأشخاص العاملون بوظائف النيابة العامة أمام المحاكم النظامية بمقتضى أحكام التشريعات النافذة تابعين لرئيس النيابة العامة وبحصصهم لمراقبته في جميع أعمالهم القضائية ، ويرتبطون بالوزير ضمن نطاق تسلسل حركاتهم .

ج- مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون ، جميع أعضاء النيابة العامة والأشخاص العاملون بوظائفهم أمام المحاكم النظامية ملزمون في معاملاتهم وطلباتهم الحظية باتباع الأوامر الحظية الصادرة إليهم من رؤسائهم أو من الوزير في شؤونهم الإدارية وإقامة الدعاوى وتعقبها .

د- لعايات هذه المادة ، تعني عبارة ( المحاكم النظامية ) المحاكم التي يعين جميع قضاتها من المجلس القضائي .

المادة ٦- النيابة العامة مؤسسة واحدة لا تقبل التجزئة ، ويقوم أي عضو من أعضائها مقام الآخر دون الإخلال بقواعد الاختصاص وأحكامه .

المادة ٨- يكون ترتيب أعضاء النيابة العامة حسب التسلسل التالي :-

١- رئيس النيابة العامة ومساعده .

ب- النواب العاملون ومساعدهم .

ج- المدعون العاملون .

د- معاونو المدعي العام .

المادة ٩- باستثناء طريقة معاون المدعي العام ، يتولى وظائف النيابة العامة قضاء بحصص لأحكام قانون استقلال القضاء وذلك بطلب من الذي لا تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ١٠ أ- يرأس النيابة العامة لدى محكمة التمييز قاض يسمى ( رئيس النيابة العامة ) يعاونه مساعد أو أكثر حسبما تدعو إليه الحاجة ، وهو يمثل النيابة العامة لديها في الطعون الموجهة إلى القرارات والأحكام الصادرة في الدعاوى الجزائية ويقوم بالوظائف الأخرى المنصوص عليها في التشريعات النافذة .

ب- يهدي رئيس النيابة العامة مطالعة في الدعاوى الجزائية المرفوعة إلى محكمة التمييز ويراقب فيها سير الأعمال التي يديرها أعضاء النيابة العامة الذين يعينهم لأحكام هذا القانون أو من أقره من القوانين السابقة .



النيابة العامة بمقتضى أحكام أي قانون آخر، وله أن يطلعهم الملاحظات التي تبدو له من تدقيق تلك الدعوى برسائل أو ببلاغات عامة .

المادة ١١ أ- يراس النيابة العامة لدى كل محكمة استئناف قصر يسمى ( النائب العام ) يعاونه مساعد أو أكثر حسبما تدعو إليه الحاجة ، ويقومون جميعاً بأعمالهم لدى محاكم الاستئناف كل منهم في منطقتيه وفقاً للقوانين النافذة .

ب- يراس النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قصر يسمى ( النائب العام ) يعاونه مساعد أو أكثر حسبما تدعو إليه الحاجة .

٢- يجوز لمساعد النائب العام المخصوص عليهم في البند (١) من هذه الفقرة تمثيل النيابة العامة أمام محكمة الجنايات الكبرى .

ح- تخصص أعمال المدعين العامين ومعاونيهم وجميع موظفي الصلابة العنلية لمراقبة النائب العام في نطاق دائرته .

المادة ١٢ أ- يعين لدى كل محكمة بداية قصر أو أكثر يسمى ( المدعي العام ) ويمارس وظيفة النيابة العامة لديها ، كما يجوز له ممارستها لدى أي محكمة صلح تابعة لتلك المحكمة ، ولا تعد المدعون العامون يتم تعيين أحدهم ( المدعي العام الأول ) وتخصص لمراقبته أعمال معاوني المدعي العام في نطاق دائرته .

ب- يعين لدى محكمة الجنايات الكبرى قصر أو أكثر يسمى ( المدعي العام ) ويمارس وظيفة النيابة العامة لديها .

المادة ١٣- يجوز تعيين موظف يسمى ( معاون للمدعي العام ) لدى أي من محاكم الصلح ومحاكم البلديات لممارسة وظيفة النيابة العامة لديها .

المادة ١٤- يكون لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام مساعدون لهم جميع الصلاحيات المخولة ليهما وفق أحكام القانون .

المادة ١٥ أ- في حال غياب أي من رئيس النيابة العامة أو النائب العام يبوب عنه أقدم مساعديه .

ب- في حال غياب المدعي العام الأول ، يبوب عنه أقدم المدعين العامين في نطاق دائرته .

المادة ١٦-١- للمجلس ، بتسبب من رئيس النيابة العامة ، تسمية واحد أو أكثر من أعضاء النيابة العامة ليكونوا مدعين عامين مركزيين يشمل اختصاصهم الجرائم المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة إذا كانت حاصلة لأحكام القانون الأردني سواء وقعت داخل المملكة أو خارجها .

ب- على الرغم مما ورد في أي قانون ، يقوم المدعي العام المركزي بمهام النيابة العامة بشأن الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام القوانين المتبعة أدناه وأي قوانين تحل محلها أو تعطلها :

١- جريمة الاختلاس المصوص عليها في المادة (١٧٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

٢- الجرائم المصوص عليها في المواد (٣٧٧ - ٣٨١) من قانون العقوبات .

٣- جرائم الاغلاس الاحتيالي والافلاس التفسيري المصوص عليها في المواد (٤٣٨ - ٤٤٠) من قانون العقوبات .

٤- للجرائم الواقعة خلافاً لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ .

٥- للجنايات والجحج البدائية الواقعة خلافاً لأحكام قانون منع الاتجار بالبشر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ .

٦- الجنايات والجحج البدائية الواقعة خلافاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٧- للجرائم الواقعة خلافاً لأحكام قانون المناصفة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ .

٨- الجرائم الواقعة خلافاً لأحكام قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وقانون علامات البصائع رقم (١٩) لسنة ١٩٥٣ وقانون حماية حق المؤلف رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ .

٩- أي دعوى يقرر رئيس النيابة العامة إحالتها في مرحلة التحقيق الابتدائي إلى المدعي العام المركزي .

ح- يعتبر حاصلاً لصلاحيات المدعي العام المركزي الشروع في أي من الجرائم المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة إن كان مجزماً وفق أحكام التشريعات النافذة وكذلك التدخل بها والتحرير على ارتكابها .

د-١- يعتبر المدعي العام المركزي من ضمن دائرة المدعي العام لدى محكمة بداية عمل .

٢- تخصص محكمة بداية عمل بالنظر في الدعوى الجزائية الداخلية ضمن اختصاص المدعي العام المركزي .

٣- يقوم المدعي العام المركزي بوظيفته بم في ذلك التحقيق الابتدائي في أي موقع يحدده داخل المملكة .

٤- لعلايات النظر في الجرائم المحالة إليها من المدعي العام المركزي ، لمحكمة بداية عمل أن تعقد جلساتها في مدينة عمان أو في أي مكان آخر تحدده في المملكة .

وبالرغم من هذه النصوص، إلا أن المشرع الأردني لم يورد أي نص تشريعي على وجوب إيجاد نيابة عامة متخصصة بقضايا الأحداث، وبالتالي ما زالت مرحلة التحقيق مع الأحداث أو تمثيل النيابة العامة في قضاياهم تتنوع لتطبيق القواعد العامة المشار إليها في هذه النصوص. وهذا تم على مشرّعنا باستحداث نيابة عامة متخصصة في قضايا الأحداث ووجوب أن تمثل في جميع قضايا الأحداث أو على الأقل ذات الأهمية منها، والمسير على نهج دول سقّتنا في هذا المصمار، كما هو الحال في مصر، والتي يوجد بها نيابة عامة متخصصة بالأحداث تم إنشاؤها بموجب قرار صادر عن وزير العدل.<sup>١٦٣</sup> كما أن المشرع السوري كان واضحاً في النص صراحة على وجوب تمثيل النيابة العامة أمام محكمة الأحداث، وإذ ما كان هناك أكثر من قاص واحد للنيابة العامة أو قاص للتحقيق في ذات المركز يحدد أي منهم الذي سيمثل النيابة العامة في قضايا الأحداث، وذلك بموجب قرار يصدر عن وزير العدل في الشهر الأول من كل عام.<sup>١٦٤</sup>

فأهمية وجود مثل هذه النيابة - كما سبق الحديث عن أهمية الضابطة العدلية المتخصصة - الفوائد الجمة التي يعكسها مبدأ التخصص، وحاجة كل من يتعامل مع الأحداث إلى التأهيل والتدريب العالي، القادر على تفهم نفسية الحدث والظروف التي أدت إلى انحرافه، حتى نتمكن بالنتيجة من إصلاحه.

هـ - تقدم الشكوى إلى المدعي العام المركزي في دائرة المدعي العام لدى محكمة بدئية على أو بواسطة دائرة المدعي العام لدى أي محكمة بدئية أخرى أو بواسطة إحدى محاكم الصلح، وفي هذه الحالة ترسل تلك الدائرة أو المحكمة الشكوى ومرفقاتها إلى دائرة المدعي العام لدى محكمة بدئية عمان فور تقديمها .  
و - للمدعي العام المركزي أن ينيب عنه أي مدع عام معين وفق أحكام هذا القانون للقيام بأي من وظائفه باستثناء إصدار قرار الظن .

ز - يستمر المدعون العموم ومحاكم الصلح والبدئية بالنظر في جميع الجرائم المشار إليها في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة والمقيدة قبل نفاذ أحكام هذا القانون .  
المادة ١٧ - إذا كانت القضية التحقيقية خطيرة أو من التحقيق فيها ذو أهمية خاصة أو كان هناك لزوم للإسراع فيها، فيجوز بقرار من النائب العام تشكيل لجنة تحقيق من مدعين عامين اثنين أو أكثر ليتولى وطبقه المدعي العام في تلك القضية .

المادة ١٨ - يحق لرئيس النيابة العامة، بناءً على طلب النائب العام، أن ينتدب أيًا من أعضاء النيابة العامة ليقوم بوظيفة المدعي العام في قضية نخرج عن نطاق دائرة عمله الأصلي أو ليتولى المرافعة في دعوى تنظرها محكمة غير المحكمة الموكلت إليه تمثيل النيابة العامة لديها وتعيها إذا ظهر له أن لهذه الدعوى أهمية أو ظروف خاصة بها تستدعي ذلك .

<sup>١٦٣</sup> أنظر المادة ١٢٠ من قانون الططب المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته وكذلك على اهتمام المشرع المصري بالأحداث، يشير إلى أن النيابة المتخصصة للأحداث أنشئت منذ العام ١٩٢١. وردت في: د. ربيع، حصر محمد (١٩٩٢)، الجوانب الإجرائية لمعاملة الأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف: أعمال المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي التي سبق الإشارة إليها، ص ٥٣٣.

<sup>١٦٤</sup> أنظر المادتين ٣٢/ح و ٣٥ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لآخر

من خلال استعراض النصوص أعلاه التي توضح تشكيل النيابة العامة ومهامها، نجد أن هناك دوراً مهماً للنيابة العامة يمكن أن تلعبه بخصوص قصايا الأحداث في أثناء مرحلة التحقيق وإنشاء تمثيلها للحق العام في مرحلة المحاكمة، والذي يفترض أن يختلف عن الدور التقليدي للنيابة العامة. فنورها وفقاً للسياسة الإصلاحية للأحداث يفترض أن ينصب على ما فيه مصلحة الحدث باعتباره ضحية لا مجرماً، وبالتالي الاهتمام بأدلة البراءة بقدر الاهتمام بأدلة الإدانة والبحث عن الظروف المحفزة والنوافع وراء السلوك المخالف للقانون. وحداً في هذا المقام لو ألزم المشرع الأردني حضور المدعي العام نفسه في محاكمة الحدث لتمثيل الحق العام عن الجرم الذي قام بالتحقيق فيه، لكونه الأكثر دراية بظروف القضية والحدث. فمرحلاً تجريتي العملية وجدت بل ومارست أن المدعي العام الذي يمثل أمام محكمة البداية بصفتها الجبائية في قصايا الأحداث أو البالغين، وحتى أمام محكمة البداية بصفتها الجبوية في قصايا البالغين، لتمثيل الحق العام نادراً ما يكون تابعاً للقضاء النظامي، وإن كان في بعض القضايا المهمة، فليس بالضرورة أن يكون هو ذاته الذي حقق بها، فعلى الأغلب الأعم يكون المدعون العامون عسكريين من جهاز الأمن العام منتدبين من قبل النائب العام لمدة محددة، وليس لديهم أدنى معرفه بالقضية أو القصاص المضطربة، مما يحل بميراث المحاكمة العادلة التي يفترض أن تكون متعادلة بكافة الموازين بما يحقق مصلحة الحدث بالنتيجة.

والحقيقة الجلية أن القواعد والإجراءات التي يجب على النيابة العامة التقيد بها عند التحقيق مع البالغ، والتي توضح دورها، هي ذاتها التي يتوجب تطبيقها على الأحداث، في ظل عدم النص على إجراءات محددة في قانون الأحداث يتوجب مراعاتها عند التحقيق مع حدث، مع الإشارة إلى وجوب مراعاة الخصوصية الواردة في قانون الأحداث، مثل المحكمة المختصة، وعدم التمدد بالتوقيف وإحلاء السبيل، والتحقيق بقصايا الأحداث بصورة مستعجلة، وعدم جوار تقييد الحدث، والتحقيق معه بلغة بسيطة يفهمها، وأن يتم التوقيف إذا كان له منبر في الأماكن المخصصة لذلك مع مراعاة الفصل التام بين الأحداث والبالغين، وحظر نشر صورة الحدث أو مجريات التحقيق عبر وسائل الإعلام، وفي حال تعذر حضور ولي أمر الحدث أو محاميه أو وصيه أو الشخص المسلم إليه يدعى مراقب السلوك لحضور التحقيق...، وهي في الواقع تعد أيضاً من الصعوبات المقررة للمشتكى عليه بشكل عام وللحدث بشكل خاص، والتي ستكون موضع تركيزنا ضمن المطلب التالي. فحتى لا يكون هناك تكرار في المعلومة، منبصار إلى توصيخ دور النيابة العامة بصورة أوفى من خلال استعراض الصعوبات المقررة للحدث في أثناء مرحلة التحقيق، مع الإشارة إلى أنه تم توصيخ بعض

الإجراءات التحقيقية التي يقوم بها المدعي العام استثناءً في أثناء مرحلة الاستدلال، فسما للإطالة والتكرار نحيل من يرغب إليها.

### المطلب الثاني الضمانات المقررة للحدث في أثناء مرحلة التحقيق

وعلى الرغم من عدم وجود النيابة العامة المتخصصة لدينا في قضايا الأحداث كما سبقت الإشارة- إلا أننا نجد أن الضمانات المقررة للمشتكى عليه في القواعد العامة للتحقيق تتسجم على الأغلب مع الضمانات التي يتوجب توفيرها للحدث في نزاع مع القانون المقررة في قانون الأحداث والقواعد الدولية الملزمة للمملكة، وبالتالي تدخل ضمن مفهوم العدالة الجنائية المقررة لهم في أثناء هذه المرحلة.

وسنستعرض فيما يلي أهم الضمانات المقررة للأحداث في أثناء مرحلة التحقيق، وعلى شكل النقاط التالية:

#### أولاً: التفتيش والضبط

الأحكام المتعلقة بالتفتيش وضبط المواد المتعلقة بالجريمة، أوضحتها المواد من ٨١ إلى ٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والتي يمكن تلخيصها بأنه لا يجوز دخول المنازل وتفتيشها إلا إذا كان صاحب المنزل مشتبهاً به أنه فاعل أو شريك أو متدخل في جرم أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخفي لشخص المشتكى عليه، ولا يجري التفتيش إلا بحضور المشتكى عليه إن كان موقوفاً، ما لم يكن غير موقوف وأبى الحضور أو تعذر عليه ذلك لو كان موقوفاً خارج المنطقة التي يجري بها التفتيش أو كان غائب، ففي هذه الحالة يجري التفتيش بحضور المختار أو من يقوم مقامه، أو بحضور اثنين من أقاربه أو شاهدين يستدعيهم المدعي العام، وقد تكاد هذا الحكم أيضاً بموجب المادة ١٦ من قانون محاكم الصلح المعدل. كما يحق للمدعي العام تفتيش المشتكى عليه إذا اتضح أن هناك إمارات قوية على أنه يحفي أشياء تساعد في إظهار الحقيقة، على أنه إذا كان المشتكى عليه أنثى فيجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى.

أما بخصوص ضبط الأشياء التي تساعد في إظهار الحقيقة فيجب على المدعي العام أن ينظم محصراً بذلك وفق ما هو منصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولا تنقص الأحتام ولا تفر الأوراق بعد ضبطها إلا بحضور المشتكى عليه أو وكيله لو هي غيبهما إذا دعا ولم يحضرا، ويدعى أيضاً من جرت المعاملة عنده ما لم يكن هناك

ضرورة دعت لحلاف ذلك وإذا رأى المدعي العام ضرورة لإبراز أي مستند أو شيء يساعد في إظهار الحقيقة موجود لدى الغير فإنه يجوز له أن يصدر أمراً لدعوة هذا الشخص لإبراز هذا المستند أو الشيء استناداً للمادة ٩٨ من ذات القانون. ويفترض بالمدعي العام أن يباشر إجراءات التحقيق مع المشتكى عليه خلال ٢٤ ساعة من إيداع المشتكى عليه إذا كان قد سطر بحقه مذكرة إحصار والإفاه يعتبر توقيعه في النظرة عملاً تعسفياً ويلحق الموظف المسؤول بحرمة حجر حرية، أما إن حضر بناء على مذكرة دعوة فعلى المدعي العام استجوابه في الحال.<sup>١٦٥</sup>

### ثانياً: الاستجواب

لعل أهم أدوار المدعي العام في أثناء هذه المرحلة هو استجواب المشتكى عليه والذي يختلف عن مجرد السؤال الذي يقوم به موظفو الصابطة العنق في أثناء مرحلة الاستدلال. فالاستجواب الذي يقوم به المدعي العام هو مناقشة تفصيلية للتهمة ومواجهة الحدث بأدلة الاتهام. ويقوم بهذا الإجراء بعد تلاوة للتهمة المسندة إليه، والتنبيه الذي يجب أن يكون في المحضر بأن من حق المتهم أن لا يجيب إلا بحضور محام، فإذا طلب الإمهال لتوكيل محام ولم يتم بذلك خلال ٢٤ ساعة يجري التحقيق بمعدل عن حضوره، على أنه في حالة السرعة والحواف من ضياع الأدلة وبقرار معطل للمدعي العام يجوز استجواب المشتكى عليه قبل دعوة محاميه على أن يكون له الحق في الاطلاع على إعادة موكله حسب ما أوصحت الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٦٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. فإذا أدلى المتهم بإفادة يتم تدوينها وتلاوتها عليه ليوقعها، فإن امتنع يدون ذلك في المحضر مع بيان سبب الامتناع ويصادق عليها المدعي العام والكاتب وفق ما أوصحته الفقرة ٣ من ذات المادة، على أنه يترتب النطال إذا لم تراعى هذه الإجراءات في الاستجواب بصريح نص الفقرة الرابعة.

وإن كان قانون الأحداث لم ينص على الاستجواب وبالتالي وجوب تطبيق القواعد العامة المشار إليها، شأنه في ذلك شأن التشريعات المقارنة<sup>١٦٦</sup>، فإن ما يستفاد منصوص قانون الأحداث وكافة المواثيق الدولية المتعلقة بهم<sup>١٦٧</sup>، والتي سبق الإشارة إليها، أن استجواب

<sup>١٦٥</sup> انظر المواد ١٠٠/ب و ١١٢ و ١١٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

<sup>١٦٦</sup> انظر المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، والمادة ٦٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٠.

<sup>١٦٧</sup> أوجبت المادة ٣٧/ح من اتفاقية حقوق الطفل أن يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانيته واحترام للكرامة المتصلة في الإنساني وبطريقه تراعي احتياجات الدين بلغوا منه كما أكدت المادة ١/٤٠ من دساتير الاتفاقية أن كل طفل يدعى أنه استهلك قسوس العقوبات أو يتهم بذلك أو يشت عليه ذلك أن يعامل بطريقة تتفق

الحدث يفترض أن يكون بعد تهيئة الأجواء النفسية الملائمة له، وأن يبنى الاستجواب على أساس أنه طفل صحيحة وليس مجرماً.<sup>١٦٨</sup> فليس ثمة ما يمنع من أن يكون للمدعي العام سلطة تقديرية في بعض الإجراءات في أثناء التحقيق مع الحدث بما ينسجم مع سنه وببعض الوقت ليس بها مخالفة للقانون. فعلى سبيل المثال لا يوجد ما يمنع من أن يقوم المدعي العام بتوفير أكبر قدر من الطمأنينة للحدث من خلال اختيار الوقت المناسب للتحقيق وعدم إطالته، والمعاملة اللطيفة التي من شأنها بناء جسور الثقة بين الحدث والمدعي العام، واتخاذ كافة الوسائل التي من شأنها المحافظة على سرية الحدث وخصوصيته، والتأني قدر المستطاع عن تفعيل نص استجواب الحدث بمعدل عن حضور محاميه في حالة الاستعجال وحوفاً من ضياع الأدلة، واختيار المكان المناسب والمريح الذي يتم فيه الاستجواب، والابتعاد ما أمكن عن أماكن التحقيق مع البالغين لمنع الاختلاط.

### ثالثاً: سرية التحقيق للجمهور وعلاقته للخصوم

الأصل أن التحقيق أمام المدعي العام سري<sup>١٦٩</sup> بالنسبة للجمهور سواء كان المشتكى عليه حدثاً أم بالغا، إلا أنه علني بالنسبة للخصوم، وهذا للحكم مستفاد من فحوى نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية. فقد أوصحت الفقرة الأولى من المادة ٦٤ الأشخاص الذين يحق لهم حضور جميع إجراءات التحقيق ما عدا سماع الشهود وهم كل من المشتكى عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ووكلائهم، كما أجازت الفقرة الثانية من ذات المادة لهؤلاء الأشخاص أن يطلعوا على التحقيقات التي جرت في غيابهم. أما الفقرة الثالثة من ذات المادة فقد أعطت الحق للمدعي العام أن يقرر إجراء تحقيق بمعدل عن هؤلاء الأشخاص في حالة الاستعجال أو متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، وقراره بهذا الشأن لا يقبل للمراجعة، لما يجب عليه عند انتهائه من التحقيق المقرر على هذا الوجه أن يطلع عليه ذوو العلاقة.

ومما لا شك فيه أن إجراء التحقيق على الوجه المذكور، فيه صيانة مهمة للمشتكى عليه، من حيث الرقابة على إجراءات التحقيق بحيث تضمن سلامتها، وإن كان لنا ملاحظة

مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعى من الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.

<sup>١٦٨</sup> لقد جعلت بعض الدول دراسة شخصية الحدث وجوبية في مرحلة التحقيق، خصوصاً في الجنيات كم فعل المشرع العراقي في المادة ٥١ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، والتي سيشار إلى تجربتهم تفصيلاً في موضع لاحق من هذه الدراسة عند الحديث عن مكتب الدفاع الاجتماعي كأحد الأجهزة المساعدة، بالإضافة إلى مراقبة السلوك، لعمل المحكمة.

على نص الفقرة الثالثة اعلاه، والتمني على المشرع من استثناء تطبيقه في قضايا الأحداث، وإلى ذلك الحيز التمني على المدعي العام عدم تطبيقه، أو في الحد الأدنى عدم الإسراف في تطبيقه في قضايا الأحداث.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ١٣ من قانون الأحداث وفقاً لآخر تعديل لسنة ٢٠٠٧، أصابت حكماً يصب في حانة مصالح الحدث الفصلي، عندما أوجبت استدعاء ولي الحدث أو وصيه أو الشخص المسلم إليه ابتداءً من مرحلة التحقيق ولجلسة المحكمة على أن يتم إشعار مراقب السلوك بذلك بعد أن كان النص القديم يتكلم فقط عن مرحلة المحاكمة.<sup>١٦٩</sup> حيث يتضح من خلال هذه النصوص أن دعوة أحد هؤلاء الأشخاص هو أمر وجوبي تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها، وإلا كان حكمها حرياً بالنقض وهذا ما قرره محكمة التمييز الأردنية في العديد من قراراتها، عندما قررت أن هذا الإجراء أمر جوهري فيه حماية لمصلحة الحدث، وأن عدم مراعاته يجعل للحكم مستوجبا للنقض.<sup>١٧٠</sup>

ويرى الفقه الجنائي الأردني أن استدعاء هؤلاء الأشخاص يتعين أن يتم حسب الترتيب الوارد في النص، فيستدعى أولاً الولي، وإذا تعذر ذلك يتم استدعاء الوصي ثم بعد ذلك الشخص المسلم إليه الحدث.<sup>١٧١</sup>

وقد سار المشرعان المصري والسوري على ذات النهج تقريباً. فقد جعل المشرع المصري التحقيق علنياً بالسنة للخصوم وسرياً بالنسبة للجمهور، وذلك عندما سمح للبيان العامة والمتهم والمجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسؤول عنها ووكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق، على أن تحظر سلطة التحقيق هؤلاء بموعد التحقيق ومكانه ولا يحق لها إجراء التحقيق دون هذا الإجراء لافي حالة الضرورة والاستعجال.<sup>١٧٢</sup>

أما المشرع السوري فقد أجاز للمدعى عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ووكلائهم حضور جميع إجراءات التحقيق ما عدا سماع الشهود، ويحق أن يجري التحقيق

<sup>169</sup> وقد أكدت هذا الحكم المادة الخامسة عشرة من ذات القانون التي جاء بها:

<sup>١٧٠</sup> لا يجوز إجراء التحقيق مع الحدث إلا بحضور وليه أو وصيه أو الشخص المسلم إليه أو محاميه وفي حال تعذر حضور أي منهم يدعى مراقب السلوك لحضور جلسات التحقيق.

<sup>170</sup> تمييز جراء رقم ٣٠ / ٧٩ مجلة نقابة المحامين الأردنية ١٩٧٩، ص ٩٠٩ ومشورات مركز عداله.

<sup>١٧١</sup> المجالي، نظام، جوانب من الحماية للقانونية للأحداث، مرجع سابق، ص ١٤٦.

<sup>١٧٢</sup> أنظر المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.

معرول عنهم إذا تعدر حضورهم، ولا يحق لمن تغيب منهم رغم تبليغه أن يطلع على إجراءات التحقيق التي تمت في غيبته.<sup>١٧٣</sup>

ومما لا شك فيه أن السياسة التشريعية من وراء وجوب حضور ولي أمر الحدث أو وصيه أو محاميه، هو تنديد مخاوف الحدث ومنحه الشعور بالأمان وزيادة ثقته بنفسه وبالتالي تمكينه من الدفاع عن نفسه بالشكل اللازم مما يساعد في الوصول إلى الحقيقة بأقصر الطرق وبالتالي تحقيق العدالة الناجزة.

#### رابعاً: المساعدة القانونية

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز للمشتكى عليه إلا الاستعانة بمحام واحد أمام المدعي العام، ولا يحق للمحامي الكلام إلا بإذن المحقق، وإذا لم يؤذن له أشير إلى ذلك في المحضر على أن يبقى الحق للمحامي بتقديم مذكرات بملاحظاته. كما يحق للمدعي العام منع الاتصال بالمشتكى عليه الموقوف مدة عشرة أيام متصلة قابلة للتجديد ولا يشمل ذلك محامي المشتكى عليه الذي يمكنه أن يتصل بموكله في أي وقت وبمعزل عن أي رقيب.<sup>١٧٤</sup>

إن ما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو أن قانون الأحداث لم يأت على ذكر تقديم المساعدة القانونية المجانية للحدث في أثناء مرحلة التحقيق أو حتى في أثناء مرحلة المحاكمة، كما سبصار إلى توضيحه في حينه، على الرغم من أن المادة ٣٧/د من اتفاقية حقوق الطفل قد أوجبت أن يكون لجميع الأطفال المحرومين من حريتهم الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، وهي من الثغرات التي يتوجب الانتباه لمعالجتها في أقرب تعديل على هذا القانون على اعتبار أن النص الوحيد المتعلق بالمساعدة القانونية المجانية - وهو نص المادة ٢٠٨/١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية<sup>١٧٥</sup> لا

<sup>١٧٣</sup> انظر المادة ٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٠.

<sup>١٧٤</sup> انظر المادتين ٦٥ و٦٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته.

<sup>١٧٥</sup> المادة ٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية نصت على ما يلي:

١. بعد أن يودع المدعي العام أصبارة الدعوى إلى المحكمة، على رئيس المحكمة أو من يبيحه من قضاة المحكمة في الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو لإشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أن يحضر المتهم ويسأل منه هل احتاج محامياً للدفع عنه فإن لم يكن قد فعل وكانت حالته المالية لا تمسده على إقامة محام عين له الرئيس أو نائبه محامياً

٢. يدفع من حرية الحكومة للمحامي الذي عين بمقتضى الفقرة السابقة مبلغ عشرة دنانير عن كل جلسة يحضرها على أن لا تقل هذه الأجور عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.

تعديلات المادة:

- هكذا أصبحت هذه العادة بعد إلغاء عبارة ( اجر لا يتجاوز خمسة دنانير عن كل جلسة مع نفقات السفر الضرورية ) الواردة في آخر الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها بعبارة ( مبلغ عشرة دنانير عن كل جلسة



يمكن تطبيقه على الأحداث لستين: الأول أنه متعلق بمرحلة المحاكمة وليس بمرحلة التحقيق وفي الجنايات فقط، والثاني أنه مقرر في الجرائم المعاقب عليها بالإعدام والأشغال المؤبدة أو الاعتقال المؤبد، وهي عقوبات لا يجوز فرضها على الأحداث كما سيتم توصيحه في المبحث الثاني من الفصل الأخير من هذه الدراسة. وذلك بعكس موقف المشرع المصري الذي أوجب المساعدة القانونية للطفل في مواد الجنايات والجناح المعاقب عليها بالحبس بحيث يكون له محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فإذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة تدبه، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية،<sup>١٧٦</sup> وسار على ذات النهج المشرع السوري مع فرق بسيط وهو وجوب اتخاذ هذا الإجراء في الجناح حتى لو لم يكن معاقباً عليها بالحبس.<sup>١٧٧</sup>

#### خامساً: سماع الشهود

للمدعي العم أن يستمع إلى الأشخاص الواردة لهماؤهم في الشكوى أو لأي شخص يساعد في إظهار الحقيقة والأشخاص الذين يعينهم المشتكى عليه.<sup>١٧٨</sup> وهي ضمانات مهمة للمشتكى عليه أثناء هذه المرحلة بحيث لا يقتصر الأمر على سماع شهود المشتكى. حيث يستمع المدعي العم بحضور كتبه إلى كل شاهد على حدة وله أن يواجه الشهود بعصم بعضهم إذا اقتضى التحقيق ذلك.<sup>١٧٩</sup> ويتثبت المدعي العام من هوية كل شاهد ثم يسأله عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوي قرباء وعن درجة القرابة ويحلفه بأن يشهد بواقع الحال بدون ريادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في المحضر الذي يجب أن يتضمن الأسئلة الموجهة إلى كل شاهد وأحواله عليها. ثم تتلى على الشاهد إفادته فيصديق عليها ويوقع كل صفحة منها أو بصع بصمة إصبعه عليها أن كان أمياً وإذا تمتع أو تعذر الأمر عليه يشار إلى ذلك في المحضر، و يذكر في آخر المحضر عدد الصفحات التي تضمنت إفادة الشاهد ويوقع كل صفحة منها المدعي العم وكاتبه. وبعد انتهاء

بحصرها على أن لا تقل هذه لآحور عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار ( بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ .

<sup>١٧٦</sup> انظر المادة ١٢٥ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ( المستصلحة بالقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ).

<sup>١٧٧</sup> انظر المادة ٤٤/ب من قانون الأحداث المجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لآخر تعديلاته

<sup>١٧٨</sup> انظر المادة ٦٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته.

<sup>١٧٩</sup> انظر المادة ٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته

التحقيق ينظم المدعي العام جدولاً بأسماء الأشخاص المستمعين وتاريخ سماعهم وعدد صفحات محاضر إفاداتهم. ولا يجوز أن يحصل حك في محضر التحقيق، ولا أن يتدخل مسطوره تحشيه، وإذا اقتضى الأمر شطب كلمة أو ريبانها وجب على المدعي العام والكاتب والشخص المستحوب أن يوقعوا ويصادقوا على الشطب والإضافة في هامش المحضر، وبحيث تعتبر لاغية كل تحشيه أو شطب أو إضافة غير مصادق عليها.<sup>٨٠</sup>

لا احد منا يستطيع إنكار أن هذه الإجراءات تمثل ضماناً مهمة للبالغ أو للحدث الذي يجري معه التحقيق على حد سواء، فالتثبت من هوية الشاهد والتوير الكتاني لإفادته ومنع التحشيه والحك من شأنه ضمان عدم العتب بما ثون.

#### سابعاً: الضمانات الخاصة باعتراف للحدث

لقد أوصحت الفقرتان الثانية و الثالثة من المادة الخامسة عشرة من قانون الأحداث انه عند شروع المحكمة بإجراءات المحاكمة يجب أن تقوم بتلاوة التهمة على الحدث بلغة بسيطة يفهمها وسؤاله عنها وان تقوم بتسجيل اعترافه بكلمات اقرب ما تكون الى الألفاظ التي استعملها في اعترافه. وفي اعتقادي أن هذا يسري على مواجهة المدعي العام للحدث بالتهمة في أثناء التحقيق معه، كونه لا يوجد شيء يمنع من القياس في الأمور الجرائية متى كان ذلك في صالح المشتكى عليه، على اعتبار أن اتحاد العلة يوجب اتحاد الحكم.

#### سابعاً: افتراض قرينة البراءة والمساواة بين الأحداث

كذلك على أهمية هذا المبدأ، فقد تضمنته النصوص المحلية والدولية ذات الصلة بالأحداث. حيث نصت المادة ١/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجرائية على أن " المتهم بريء حتى تثبت إدانته". كما أوجبت المادة ١/٢/٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل افتراض براءة الطفل الى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون إضافة الى أن القاعدة السابعة من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث قد كفلت ضماناً افتراض البراءة في جميع الإجراءات الخاصة بالأحداث. فافتراض قرينة البراءة يجب أن تكون في كافة المراحل سواء مرحلة التحقيق أم المحاكمة، فالمدعي العام يجب في أثناء تحقيقه مع الحدث أن يعمل بهذه القرينة ويهتم بأدلة البراءة كاهتمامه بأدلة الإدانة.

كما وأن مبدأ المساواة لا يقل أهمية عن سابقه، ويجب أن يعمل به أثناء مرحلة التحقيق مع الحدث ومرحلة المحاكمة؛ فيكفي أن نقول أن هذا للمبدأ لكنته كافة القواعد الدولية الخاصة بالأحداث، وعلى الصعيد المحلي أكدته رأس هرم التشريعات الأردنية وهو الدستور،

<sup>٨٠</sup> انظر المواد ٧١-٧٢ من قانون أصول المحاكمات الجرائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته

عندما نص في المادة ١/٦ منه على ما يلي: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".

#### ثامناً: التوقيف والتقييد

لعل توقيف المشتكى عليه - كإجراء من إجراءات التحقيق - لا يقل أهمية عن إجراء استجوابه لكون التوقيف أكثر ما يمس بحرية الإنسان والتي تعتبر من أغلى حقوقه، وكونه يعارض أهم المبادئ في العلم الجنائي من المتهم بريء حتى تثبت إدانته . إلا أن اللجوء إلى هذا الإجراء قد يكون في مصلحة البحث المتهم<sup>٨١</sup>، حماية لما قد يتعرض له من أخطار فيما لو ترك حراً، أو قد يكون لمصلحة التحقيق من حيث ضمان عدم التأثير على الشهود أو العبث بالأدلة.<sup>٨٢</sup> وباتفاقاً من هذا المفهوم لولت كافة التشريعات العربية<sup>٨٣</sup> والعالمية اهتماماً بالعا بهذا الإجراء وإحاطته بكثير من الضمانات سواء للمشتكى عليه بشكل عام أم للحدث بشكل خاص.

فعلى الرغم من إجارة توقيف الأحداث، إلا أن المشرع في المادة الرابعة من قانون الأحداث جعلها في أصيق الحدود انسجاماً مع النصوص الدولية.<sup>٨٤</sup> فقد حصر سلطة توقيفهم في القضاء، وإن يتم توقيفهم فقط في دار تربية الأحداث وذلك بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، بعد أن كان يجوز توقيفهم في السجن في المكان المعد للأحداث إذا ثبت أن الموقوف فاسد الحلق أو متمرد لدرجة لا يؤمن معها بحالته إلى دار تربية الأحداث. كما أكدت المادة ٢٨ من قانون الأحداث، على أنه لا يجوز إدخال أي حدث إلى أي من الدور المنصوص عليها في هذا القانون إلا بموجب قرار من المحكمة.

<sup>٨١</sup> انظر المادة ١٠ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لأخر تعديلاته والتي اجرت للمحكمة أن تقرر توقيف الحدث توقيفاً احتياطياً لا تتجاوز مدته شهراً واحداً في مركز الملاحظة لا وجدت أن مصلحة الحدث تقتضي ذلك.

<sup>٨٢</sup> د. عبيد، رؤوف (١٩٧٨)، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة عين شمس، ص ٤٠٣ وما بعدها.

<sup>٨٣</sup> انظر المادة ٤٥ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ و المادة ١٤ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.

<sup>٨٤</sup> لقد أكدت المادة ٣٧/ب من اتفاقية حقوق الطفل على عدم حرمان أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، وإن يجري اعتقاله معط وفق القانون وكملجاً أخيراً ولاقصر فترة رعيته مناسبة.

وقد أوجبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ذات القانون، اتخاذ ما يلزم من تدابير لعزل الأحداث الجانحين عن المتهمين أو المحكومين البالغين، حيث أكدت هذا الحكم أيضاً المادة ٣٧/ح من اتفاقية حقوق الطفل . وبدات الاتجاه سرت أغلب التشريعات العربية.<sup>١٨٥</sup>

وتجدر الإشارة إلا أن المشرع المصري ذهب الى إبعاد من ذلك بموجب التعديل الأخير على قانون الطفل عندما لم يحر احتجاز الأطفال لو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد ، بحيث يراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة، وكل موظف عم أو مكلف بخدمة عامة حالف هذا الحكم يعاقب بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستين وبعمامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه لو بإحدى هاتين العقوبتين.<sup>١٨٦</sup>

السؤال الذي يثار في سياق حديثنا عن توقيف الأحداث، هل يجوز توقيف الحدث الذي يقل عمره عن اثني عشر عاماً، والذي أطلق عليه المشرع وصف "الولد" ؟

في حقيقة الأمر أننا لا نتردد في الإجابة على هذا السؤال بالنفي، لأنه ببساطة لا يجوز أن تعرض عليه عقوبة سالبة للحرية بل تدابير حماية بموجب المادة ٢١ من قانون الأحداث.

وريادة في الإفادة نقول انه إذا لم تختتم المحاكمة بعد، وتأجل نظر القضية لأي سبب بعد سؤال قاضي الصلح للحدث الولد عن التهمة - يتوجب في هذه الحالة على القاضي في قرار التأجيل أن يترك للحدث حراً دون توقيف أو لا يشير بهائياً الى التوقيف لا أن يقرر - كما شاهدت عملياً في بعض القضايا - توقيفه ومن ثم الموافقة على إخلاء سبيله.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السياق، الى أن المشرع المصري لا يحجر الحبس الاحتياطي للطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة، حيث لا عقوبة سالبة للحرية قبل هذا السن ، على انه يجوز للنيابة العامة إيداعه بحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على أسبوع ، وتقديمه عند كل طلب اذا كانت ظروف الدعوى تستدعي ذلك، بحيث لا تزيد مدة لإيداع على أسبوع م لم تأمر المحكمة بمداه وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. ويجوز بدلاً من الإيداع المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم

<sup>١٨٥</sup> انظر المادة ١٤٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لسنة ١٩٤٥ والمادة ٥٢ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.

<sup>١٨٦</sup> انظر المادة ١١٢ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (المستبدلة بالقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).

الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب، ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه.<sup>١٨٧</sup>

ومن المؤكد أن مرور المشرع المصري من هذا التوجه هو أن سلب الحرية قبل هذا السن من شأنه أن ينعكس سلباً على عملية إصلاح الحدث، إضافة إلى أن مبررات الحبس الاحتياطي تكون منتفية لهذا الطفل، إذ ليس من المحتمل أن يشوه أدلة الاتهام، كما أن احتمال هربه ضئيل.<sup>١٨٨</sup>

وفي الجهة المقابلة نجد أن المشرع الأردني فرص عقوبات مألوفة للحرية وبالتالي أجاز التوقيف لمن اكمل الثانية عشرة من العمر (العقوبات المقررة للمراهق والعقلى)،<sup>٨٩</sup> كما سيصار إلى التوضيح في مرحلة لاحقة من هذه الدراسة عدد حديثاً عن التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث.

السؤال الذي يثار في سياق حديثنا عن التوقيف، هل توجد مدد محددة للتوقيف؟ طالما أن المشرع الأردني لم ينص في قانون الأحداث على مدد توقيف الأحداث، فلا مفر بالنسبة من الاحتكام للقواعد العامة بهذا الخصوص.

وقد أجرى المشرع الأردني مؤخراً تعديلاً على نص المادة ١١٤ قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني المتعلقة بمدد التوقيف، بحيث وفر ضمانات مهمة للمشتكى عليه من حيث وضع للصوابط التي تضمن عدم الإصراف في إطالة مدة التوقيف وتقصير الحد الأقصى لها، وذلك عندما قام بالعاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القوانين المعدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩. فقد أجازت المادة المذكورة للمدعي العام بعد استجواب المشتكى عليه أن يصدر مذكرة توقيف بحقه لمدة لا تتجاوز سبعة أيام إذا كان الفعل الممسند إليه معاقباً عليه بالحبس مدة تزيد على سنتين ولمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً إذا كان الفعل معاقباً عليه بعقوبة جنائية وتوافرت الأدلة التي تربط للمشتكى عليه بالفعل على أنه يحور للمدعي العام تمديد مدد التوقيف المذكورة بحيث لا تتجاوز شهراً في الجرح، وثلاثة أشهر في الجنايات المعاقب عليها بعقوبة مؤقتة، وسنة أشهر في باقي الجنايات. كما نصري هذه المدد في الجرح المعاقب عليها بمدة لا تزيد على سنتين في حالة

<sup>١٨٧</sup> انظر المادة ١١٩ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>١٨٨</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٨٩)، شرح قانون العقوبات - للقسم العام، مرجع سابق، ص ٩٧٦.

<sup>٨٩</sup> انظر المادة ١٨ من قانون الأحداث الأردني وتعديلاته رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨.

كانت الجبحة هي الإيذاء المقصود أو غير المقصود أو السرقة أو إذا لم يكن للمشتكى عليه مكان إقامة ثابت ومعروف، على أنه إذا اقتضت مصلحة التحقيق الاستمرار في توقيف المشتكى عليه فيجب على المدعي العام قبل انتهاء المدد المشار إليها عرض ملف الدعوى على المحكمة المختصة بنظر الدعوى والتي لها - بعد الاطلاع على مطالعة المدعي العام وسماع أقوال المشتكى عليه أو وكيله حول مبررات التوقيف والاطلاع على كامل أوراق التحقيق وقبل انتهاء المدد المذكورة - تمديد مدة التوقيف لمدة لا تتجاوز شهراً في كل مرة في الجرح وثلاثة أشهر في الجنايات على أن لا يزيد مجموع التوقيف والتمديد في جميع الأحوال على أربعة أشهر في الجرح وعلى ربع الحد الأقصى للعقوبة في الجناية المعاقب عليها بعقوبة مؤقتة، أو أن تقرر الإفراج عن الموقوف بكفالة أو بدونها في أي من تلك الحالات.

وكم كان ينبغي على مشرعنا أن يفرد معاملة خاصة للأحداث فيما يتعلق بمدد توقيفهم، بحيث تكون أقصر من تلك المدد المطبقة على البالغين، ويتبع نفس النهج الذي اتبعه المشرع السوري عندما لم يحز توقيف الحدث إحتياطياً مدة تزيد على الشهر، وإذا رأى القاضي أن حالة الحدث الجسمية أو النفسية تستلزم دراسة وملاحظة واسعة جاز له أن يقرر وضعه مؤقت في مركز للملاحظة مدة لا تتجاوز ستة أشهر<sup>٩٠</sup>، فمما لا شك فيه أن تحديد مدة التوقيف بوصف حد أقصى لها من شأنه أن يعكس إيجاباً على مصلحة الحدث، حيث أنه يحمل الجهات المسؤولة على الاستعجال بإجراءات التحقيق أو المحاكمة، والتي هي غاية رئيسه تهدف إلى تحقيقها العدالة على وجه العموم وعدالة الأحداث على وجه الخصوص.

بقي أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية تصاف إلى خصوصية التحقيق مع الحدث وفيها مراعاة لمصالحه الفضلى، ألا وهي ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الأحداث في فقرتها الأولى المتضمنة عدم جواز تقييد الحدث بأي قيد إلا في الحالات التي يبدي فيها من التمرد والشراسة ما يستوجب ذلك. لما في التقييد من التأثير على نفسية الحدث وخلق الشعور لديه بأنه مجرم، وهذا ما لا يهدف إليه في مجال بحثنا عن كل ما يوفر عدالة للحدث تساهم في إصلاحه.

<sup>٩٠</sup> انظر المادتين ١٠ و ٤٧ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وهما لأحر تعديلته.

### تاسعاً: الطعن في شرعية حرمانه من الحرية

لقد أكدت المواثيق الدولية على حق الطفل أو الحدث بالطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة.<sup>٩١</sup> وطالب أن قانون الأحداث الأردني لم يأت على ذكر هذا الموضوع أيضاً فإن القواعد العامة هي الواجبة للتطبيق، حيث أجاز قانون أصول المحاكمات الجزائية للمشتكى عليه الطعن لدى محكمة البداية المختصة في قرار رفض إخلاء سبيله بالكفالة الصادر عن المدعي العام خلال ثلاثة أيام من تاريخ تليعه إليه.<sup>٩٢</sup>

يشار في هذا السياق إلى أن المشرع الأردني أوجب عدم التشدد بإخلاء سبيل الحدث بالكفالة، حيث جعل الأصل وجوب إخلاء السبيل في الجرائم الجنحوية إلا إذا كان ذلك يخل بصير العدالة، وفق ما أوصحته الفقرة ١/١ من المادة ١٦ من قانون الأحداث وأجارت الفقرة ب من ذات المادة إخلاء سبيل الحدث الموقوف بجريمة جنائية إذا وجدت المحكمة في الدعوى ظروفاً خاصة.

وحسباً فعل المشرع الأردني مؤجراً بتعديل نص المادة ١٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي كانت لا تحجر إخلاء سبيل المشتكى عليه الذي أسندت إليه أو حكم عليه بجريمة تستوجب عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد، فيموجب التعديل فأصبح من الممكن للمحكمة إخلاء سبيل من أسندت إليه أية جريمة جنائية إذا وجدت أن ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يخل بالأمن العام.<sup>٩٣</sup>

<sup>٩١</sup> انظر المادة ٣٧/د من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

<sup>٩٢</sup> انظر المادة ١٢٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

<sup>٩٣</sup> نصت المادة ١٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني على ما يلي  
يجوز للمحكمة إخلاء سبيل من أسندت إليه جريمة جنائية إذا وجدت أن ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يخل بالأمن العام ويقدم طلب التحلية إلى....  
تعديلات المادة ١

هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ وتم إلغاء نص الفقرة (ج) والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ وكان قد تم إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ حيث كان نصها السابق كما يلي :

١. لا يحل بالكفالة سبيل من أسندت إليه أو حكم عليه بجريمة تستوجب لإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد.

٢. مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى لا يحل بالكفالة سبيل أي شخص أسندت إليه جريمة جنائية غير أنه يجوز للمحكمة أن تقبل في ظروف خاصة التحلية بالكفالة إذا رأت أن ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يخل بالأمن العام وفي مثل هذه الحالة يقدم طلب التحلية إلى.....

والحقيقة الجلية أن المشرع أعطى محكمة الموضوع صلاحية واسعة في تقدير ظروف الإخلاء بحيث تكون واضعه نصب عينيها مصلحة الحدث عند إقرارها بإخلاء السبيل أو الرض.

#### عاشراً: استرداد مذكرة التوقيف

يجوز للمدعي العام في أثناء التحقيق في جنائية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة مؤقتة أن يقرر استرداد مذكرة التوقيف على أن يكون للمشتكى عليه محل إقامة ثابت في الأرض لتبليغه جميع المعاملات المتعلقة بالتحقيق وإنفاذ الحكم<sup>١٩٤</sup> فمما لا شك فيه أن هذا التوجه يصب في حانة تقديم أكبر قدر من العدالة للمشتكى عليه البالغ على وجه العموم أو الحدث على وجه الخصوص، حيث يمنح المدعي العام العطاء الشرعي لتلافي تنفيذ قرار توقيف يجد أنه لم يكن هناك لزوم لإصداره.

#### إحدى عشر: الفصل بقضايا الأحداث بصفة مستعجلة

لقد أوجب قانون الأحداث<sup>١٩٥</sup> مسائراً بذلك القواعد الدولية<sup>١٩٦</sup>، اعتبار قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة، وينبغي أن يكون مفهوم أن تطبيق هذا المبدأ لا يقتصر على مرحلة للمحاكمة بل مرحلة التحقيق أيضاً، على اعتبار أن النص جاء مطلقاً والمطلق يجري على إطلاقه. وإن من شأن عدم اعتبار قضايا الأحداث بهذه الصفة، إطالة أمد المحاكمة والذي يتناقض مع أبسط مقتضيات العدالة.

ولا بديع سراً إن قلت أن هذا المبدأ غير مطبق من الناحية العملية على الشكل المرجو لعدة أسباب منها الضغط الهائل على القضاة أو المدعين العامين، وعدم وجود النيابة العامة المتخصصة والقضاء المتخصص بشكل كامل في قضايا الأحداث والذي يعتبر سبباً رئيساً لذلك، مما يشجعنا على تكرار المطالبة بقضاء الأحداث المتخصص بشكل كامل وإلى ذلك الحين قد يكون فرص فترة زمنية محددة للفصل بقضايا الأحداث وإعطاء فترات زمنية محددة للأطراف لتقديم بياناتهم في مرحلة المحاكمة على غرار الدعاوى المدنية - حلاً مقبولاً يساهم في تفعيل هذا المبدأ.

<sup>١٩٤</sup> انظر المادة ١١٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأردني.

<sup>١٩٥</sup> انظر المادة الخامسة من قانون الأحداث الأردني.

<sup>١٩٦</sup> انظر القاعدة ٢٠ من قواعد بكين، والمادة ٤٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩



يشار إلى أن المشرع المصري وفي سبيل تحقيق العاية أعلاه، أوجب إتباع القواعد والإجراءات المقررة في مواد الحرج، في جميع الأحوال أمام محكمة الأحداث ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.<sup>١٩٧</sup>

#### اثنا عشر: الدفوع أمام المدعي العام

يستطيع الحدث أو من يمثله استناداً إلى القواعد العامة في قانون أصول المحاكمات الجرائية أن يدفع بعدم اختصاص المدعي العام الذي يجري التحقيق معه أو بعدم سماع الدعوى أو بسقوطها أو بأن الفعل لا يستوجب عقاباً، ويجب على المدعي العام في هذه الحالة أن يعرض بالدفع خلال أسبوع من تاريخ إثباته، ويكون قراره بهذا الخصوص قابلاً للاستئناف لدى النائب العام خلال يومين من تبليغه للمشتكى عليه.<sup>١٩٨</sup> فمع لا شك فيه أن في ذلك صمانة مهمة للحدث في أثناء مرحلة التحقيق.

#### ثالث عشر: الحصول على مترجم

لقد أكدت القواعد العامة في قانون أصول المحاكمات الجرائية على حق المشتكى عليه حدثاً أم بالغا في الحصول على مترجم متى كان لا يحسن التكلم باللغة العربية وذلك تحت طائلة البطلان ويحق للمشتكى عليه أن يطلب رد الترجمان إذا أدى أسباباً موجبة لذلك. حيث لا يسوغ انتخاب الترجمان من الشهود أو أعضاء المحكمة ناطرة الدعوى ولو رضي المتهم أو ممثل النيابة العامة تحت طائلة البطلان. وفي حالة أن كان المشتكى عليه أكم أصم ولا يعرف الكتابة فيجب أن يعبر مترجماً من اعتاد محاطيته أو أمثاله بالإشارة أو بالوسائل الغبية الأخرى وإذا كان يعرف الكتابة فيجب على الأسئلة الخطية الموجهة إليه خطياً.<sup>١٩٩</sup> وبطبيعة الحال لا يوجد هناك ما يمنع من تطبيق هذه الأحكام أمام المدعي العام في أثناء إجراءات التحقيق لاتحاد اللغة.

يشار إلى أن النصوص الدولية أقرت هذا التوجه عندما أقرت ضمانة للطفل تتمثل بحقه في الحصول على مترجم شفوي مجانياً إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو للنطق بها.<sup>٢٠٠</sup>

<sup>١٩٧</sup> انظر المادة ١٢٤ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وهما لآخر تعديلاته

<sup>١٩٨</sup> انظر المادة ١٦٧/٢، من قانون أصول المحاكمات الجرائية الأردني.

<sup>١٩٩</sup> انظر المادة ١٢٧/٢، و ٢٢٨ إلى ٢٣١ من قانون أصول المحاكمات الجرائية الأردني.

<sup>٢٠٠</sup> انظر المادة ٤١/ب/٦ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

### رابع عشر: الاتصال بأسرته

لقد أكدت القواعد الدولية على حق الطفل في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات إلا في ظروف استثنائية.<sup>201</sup>

### خامس عشر: الرقابة الطبية للمصاب بمرض عقلي أو نفسي

لإيماني بأهمية هذا الموضوع كونه يمثل ضمانه مهمة للمتهم سواء أثناء مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة أو حتى مرحلة تنفيذ الحكم، فقد سبق أن أفردت بحثاً مستقلاً لحرص تفاصيله، وذلك ضمن المبحث الثاني من هذا الفصل. ههنا للاطالة والتكرار نحيل من يرغب إليه.

### سادس عشر: قرارات المدعي العام بعد انتهاء التحقيق

لا مفر من تطبيق القواعد العامة في هذا السياق أيضاً، على اعتبار أن المشرع لم ينص على قرارات معينة يتوجب على المدعي العام اتخاذها عند الانتهاء من التحقيق مع الأحداث.

فابتداءً نقول أن القواعد العامة في قانون أصول المحاكمات الجزائية أوصحت أنه إذا كان الفعل جدياً أو جحة من اختصاص محكمة البداية، فعلى المدعي العام إتمام التحقيقات التي أجراها أو التي أحال إليه أوراها موظفو الضابطة العدلية ويصدر قراره المقتضى،<sup>202</sup>

<sup>201</sup> أنظر المادة ٣٧/ج من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

<sup>202</sup> هي حقيقة الأمر على المواد ١٣٠-١٣٣ من ذات القانون فصلت بالقرارات التي يصدرها المدعي العام بعد انتهاء التحقيق على نحو رافع وبالفصل التالي:

١- تبين للمدعي العام أن الفعل الذي قام به المشتكى عليه لا يؤلف جرماً أو أنه لم يقع الليل على ارتكابه من قبل المشتكى عليه أو أن الجرم سقط بالتقادم أو الوفاة أو العفو انعام يقرر في الحالتين الأولى والثانية مع محكمة المشتكى عليه وفي باقي الحالات يسقط الدعوى العامة ويرسل اصبارة الدعوى فوراً إلى النائب العام الذي له حلال ثلاثة أيام إما أن يصادق على هذا القرار ويطلق سراح المشتكى عليه إن كان موقوفاً أو يعيد اصبارة القضية إلى المدعي لإكمال النواقص التي يرى النائب العام وجوب إكمالها. وإما أن يقرر النائب العام صبح قرار المدعي العام القاضي بمنع المحاكمة ويقرر اتهام المشتكى عليه إن كان الجرم جدياً وإن كان جحه أو مخالفه يقرر لزوم محاكمته أمام المحكمة المختصة. أما إذا وجد المدعي العام أن الفعل يشكل مخالفه فعليه أن يحيل المشتكى عليه إلى المحكمة المختصة ويأمر بطلاق مراحه ما لم يكن موقوفاً على سمة قصايا أخرى وكذلك الأمر إذا تبين للمدعي العام أن الجرم المنسوب للمشتكى عليه يشكل جحه صلحية، أما إن كان يشكل جحه يدانيه فيقرر الطر على المشتكى عليه ويحيله إلى المحكمة المختصة بمحاكمته وعيونه إلى القواعد العامة بقول، أنه إذا تبين للمدعي العام أن الفعل يؤلف جرماً جنائياً وهناك أدلة كنهه لإحالة المشتكى عليه للمحاكمة فيقرر المدعي العام الطر عليه ويرفع الأوراق إلى النائب العام والذي له عادة لأوراق إلى المدعي العام لإكمال النواقص أو أن يوافق على قرار المدعي العام ويقرر اتهام المشتكى عليه ويعيد الاصبارة إلى المدعي العام لإعداد لائحة الاتهام وإرسال الأوراق إلى المحكمة المختصة أو إذا وجد السبب العام أن الفعل لا يؤلف جرماً أو عدم قيام السليل أو عدم كفاية الأدلة أو أن الجرم سقط بالتقادم أو الوفاة أو العفو العام يقرر صبح قرار المدعي العام ومنع محاكمة المشتكى عليه في الثلاث حالات الأولى وبمقاطع الدعوى العامة في باقي الحالات ويأمر بإحالة سبيل المشتكى عليه إذا كان موقوفاً ما لم يكن موقوفاً على سمة

أما إذا كان الفعل جنحة من وظائف المحاكم الصلحية فله أن يحيل الأوراق إلى المحكمة المختصة مباشرة . وفي جميع هذه الأحوال يشفع الإحالة بادعائه ويطلب ما يراه لازماً.<sup>٢٠٣</sup>

وهنا يتميز قانون الأحداث أن جعل في مادته السابعة - متى كان المشتكى عليه حدثاً وليس بالاشتراك مع بالغ- أن تكون محكمة الصلح بصفاتها محكمة أحداث مختصة بمحاكمة المشتكى عليه عن جميع الجبج حتى البدائية منها، وبطبيعة الحال، ومن باب أولى، المخالفات وتدابير الحماية لو الرعاية، ومحكمة البدلية بصفاتها محكمة أحداث بالفصل بالجرائم الجنائية حتى تلك التي يعقد الاختصاص بها حصراً لمحكمة الجنايات الكبرى بموجب قانونها،<sup>٢٠٤</sup> ويمثل ذلك خروجاً عن القواعد العامة المشار إليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية، وهدف المشرع من ذلك تحقيق مصالح الحدث الفصلي. أما أن كان الحدث مشتركاً في ذات الجرم مع بالغ فتتم الإحالة إلى المحكمة المختصة بمحاكمة البالغ على أن يراعى بشأن الحدث

حيث الوصف ويظهر على المشتكى عليه بالجنحة ويعبد الإصبرة إلى المدعي العام لتقديمه إلى المحكمة المختصة.

<sup>203</sup> فطر المادة ٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

<sup>204</sup> نصت المادة الرابعة من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ على ما يلي

تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التالية حينما وقعت في المملكة :

١ - جرائم القتل المنصوص عليها في المواد (٢٢٦) و (٢٢٧) و (٢٢٨) و (٢٣٠) و (٣٣٨) من قانون العقوبات المعمول به.

٢ - جرائم الاغتصاب وهناك العرص والحطف الجنائي المنصوص عليها في المواد من (٢٩٢) إلى (٣٠٢) من قانون العقوبات المعمول به .

ج. الشروع في الجرائم المبيية في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

ويشار إلى أن القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ ( قانون معدل لقانون محكمة الجنايات الكبرى ) - الذي سبق الإشارة إليه - والذي صدر بعد اثناء مرحلة تنقيح هذه الرسالة قد أعي بموجب المادة الثالثة منه نص المادة (٤) أعلاه من القانون الأصلي واستعاض عنه بالنص التالي :-

١- تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التالية حينما وقعت في المملكة :

١ - جرائم القتل المنصوص عليها في المواد (٢٢٦) و (٢٢٧) و (٢٢٨) و (٣٣٨) من قانون العقوبات السابق .

٢ - الجنايات المنصوص عليها في المواد من (٢٩٢) إلى (٣٠٢) من قانون العقوبات السابق .

٣ - الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٢٢٣) وفي كل من المادتين (٢٣٠) و (٢٧٢) من قانون العقوبات السابق .

٤ - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٨٧) من قانون العقوبات السابق .

٥ - الشروع في الجرائم المذكورة في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة .

ب. يعتبر خاصاً بصلاحيات المحكمة التدخل في أي من الجرائم المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة والتحصص على ارتكابها .

ج - للمحكمة أن تحيل أي دعوى حق شخصي منطوية أمامها إلى المحكمة المدنية المختصة وفق أحكام التشريعات النافذة إذا وجدت أن البطر فيها سيؤجر الفصل في دعوى الحق العام ، ويكون قرار الإحالة غير قابل للطعن لدى أي محكمة أخرى .

الاصول المتبعة لدى محاكم الأحداث بما فيها تقديم تقرير مراقب السلوك استناداً للفقرة د من المادة السابعة من قانون الأحداث التي سبق الإشارة إليها في موضع سابق من هذه الدراسة.

ما ينبغي أن يكون مفهوماً، أن قرار منع المحاكمة الذي يتخذه المدعي العام ويصادق عليه النائب العام، يكون له حجية على كافة المتهمين حتى على الأشخاص الذين لم يتناولهم التحقيق بعد وأمام الكافة متى كان بسبب أن الفعل موضوع التحقيق لا يؤول جرماً، أما إن كان منع المحاكمة سبب شخصي متعلق بدات المشتكى عليه وهو عدم قيام الدليل على أن المشتكى عليه هو من ارتكب الجرم، فإن منع محاكمته عن هذا الجرم لا يكون له حجية على باقي المتهمين طالما لم يتوافر سبب المنع بحقهم أيضاً. مع وحيث الإشارة إلى أنه إذا ظهرت أدلة جديدة تؤيد التهمة بحق المشتكى عليه الذي منعت محاكمته، لعدم وجود أدلة أو لعدم كفايتها فعلى المدعي العام الذي أصدر قرار منع المحاكمة إجراء تحقيق جديد، كما أنه أن يصدر في أثناء التحقيق مذكرة توقيف بحق المشتكى عليه ولو كان قد أحل سبيله<sup>٢٠٥</sup>

نفي أن تشير إلى نفعه غاية في الأهمية، ألا وهي إذا تبين للمدعي العام أن المشتكى عليه لم يكمل السابعة من عمره، فهل يتقيد بالإجراءات أعلاه حتى لو كان هناك من الأدلة ما يكفي لمحاكمته ؟

من البديهي أن تكون الإجابة بالنفي، على اعتبار أن المادة ٣٦ من قانون الأحداث أكدت أن من لم يتم السابعة من عمره لا يجوز ملاحقته جزائياً. وبالتالي يفترض بالمدعي العام الذي تواجهه مثل هذه الحالة أن يقرر عدم الملاحقة ويرفع الأوراق للنائب العام للمصادقة على قراره. وهذا الحكم يتفق مع ما جاء بالمادة ٤٠/٣ أ من اتفاقية حقوق الطفل والتي أوجبت تحديد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات.

### المبحث الخامس العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة

#### تمهيد وتقسيم:

لا يبالغ إذا ما قلنا أن أهم مظاهر العدالة الجنائية المقدمة للأحداث تكون في مرحلة المحاكمة، والتي تعتبر مكملة للعدالة المقدمة في أثناء مرحلة التحقيق. فالباحث في هذه المظاهر

يقتضي مما التعرض لمحاكم الأحداث ضمن (مطلب أول) من حيث تعريفها وماهيتها واحتصاصها وتشكيلها ومكان انعقادها ومواصفات قصاتها. إضافة إلى التعرّيج على الأجهزة المساندة ضمن (مطلب ثانٍ) من حيث توصيف أهمية دور مراقب السلوك ومكتب الدفاع الاجتماعي. أما (المطلب الثالث) والأخير من هذا المبحث فهو ستعرض من خلاله الضمانات المقررة للحدث في أثناء مرحلة المحاكمة.

## المطلب الأول محاكم الأحداث

### تمهيد وتقسيم

كان القاضي الأردني وما يزال وسيبقى ، يتجوب مع كل ما هو جديد ومستحدث ومتطور، إيماناً بالرسالة الملقاة على عاتقه ، المتمثلة بضرورة إيصال لكل ذي حق حقه، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة، ومواكبة حركة التطور والإصلاح التي يشهدها العالم بأسره في ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا ، إيماناً من الجميع بضرورة الافتتاح على كل ما هو جديد ومتطور .

وفي مجال الأحداث تحديداً، فقد بدأ اهتمام القضاء الأردني مبكراً في مجال التعامل مع هذه الفئة، وذلك منذ صدور أول قانون خاص بالأحداث عام ١٩٥١ وتطبيق بصوصه على أرض الواقع. حيث تم إنشاء أول محكمة أحداث في الأردن عام ١٩٧٨م ، والتي لم تكن مستقلة تماماً في مبادئ وقصاتها وأجهزتها المساندة حتى عام ١٩٨٥ عندما شملت هذه المحاكم مداني مستقلة في ثلاث محافظات هي عمان والزرقاء وإربد، إلا أن هذه المحاكم بقي قصاتها تابعين للقضاء النظامي ولم يلحق بها نيابة عامة أو ضابطة عليّة متخصصة، وكانت تمثل المرحلة الصلحية فقط ، أي أن قصاتها قضاءً صلح وبالتالي لا تنظر إلا القضاة التي تدخل في اختصاصها بموجب الفقرة ب من المادة السابعة من قانون الأحداث، وهي المحلفات والجنح وتدابير الحماية والرعاية ولم تمر على نفس النهج محاكم البديلة التي تنظر قضايا الأحداث الجانبة بصفتها محاكم أحداث وفقاً للفقرة ج من ذات المادة، والتي ما زالت تنظر قضايا الأحداث بالإضافة إلى طرّها قضايا أخرى تخص البالغين وتنفذ في دت المباني الخاصة بالمحاكم العادية، وبالتالي يتعذر علينا القول في الأردن بوجود قضاء أحداث متخصص بشكل كامل وفقاً للمعايير العالمية.

أما على الصعيد العالمي، فقد أقرت أغلب التشريعات الجنائية مبدأ إنشاء محاكم جانبية خاصة بالأحداث، كما هو الحال في القانون الانجليزي والألماني والفرنسي والاسباني والبرتغالي والبلجيكي والأمريكي.<sup>٢٠٦</sup> حيث أنشأت أول محكمة أحداث في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٩، تلبية لنداء للفقهاء لإنشاء قضاء متخصص للأحداث. ويثير إعجابي في هذا السياق قول للفقير الدكتور فريدريك وايز عام ١٨٩٨ عندما قال (إننا نصنع المجرمين من أطفال، هم غير مجرمين، وذلك بمعاملتنا ونظرتنا لهم كأهم فعلا مجرمين، وإن ما يجب أن يهدف إليه نظامنا ويحققه، هو إيجاد محاكم جديدة للأولاد الذين يقترفون الإثم ويحالفون القسور، أنه يجب تعيين حكام للأحداث لا يمارسون أي عمل سوى القضاء بين صغار المجرمين، وإننا نطالب بإنشاء محلات خاصة لتوقيف الأولاد واعتقالهم، في غير السجون).<sup>٢٠٧</sup>

أما على صعيد الدول العربية، فيسجل لجمهورية مصر العربية أنها كانت في طليعة الدول العربية في إنشاء أول محكمة أحداث في مدينة الإسكندرية عام ١٩٤٦.<sup>٢٠٨</sup> تبعتها الجمهورية العربية السورية التي أنشأت محكمتين للأحداث في دمشق وحلب عام ١٩٥٣.<sup>٢٠٩</sup> إن توضيح هذا للمطلب يقتضي منا تقسيمه الى ثلاثة فروع :

#### الفرع الأول: تعريف محكمة الأحداث وماهيتها

#### الفرع الثاني: اختصاص محكمة الأحداث وتشكيلها ومكان وزمان انعقادها

#### الفرع الثالث: مواصفات قاضي الأحداث

#### الفرع الأول: تعريف محكمة الأحداث وماهيتها

لقد تطرقت المادة السابعة من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأحر تعديلاته الى التعريف بمحكمة الأحداث ، وذلك عندما اعتبرت في الفقرة (١) ان المحكمة التي تنظر في

<sup>206</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٨٩)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، مرجع السابق ص ٩٧٦.

<sup>207</sup> F S Gadlury " Young Offenders". London. 1953 P 71

ورنت في السلامات، ناصر (١٩٩٧)، قضاء الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، الأردن، ص ٢١

<sup>208</sup> العبدور، رحاب، الحماية الجنائية للأحداث بموجب قانون الأحداث الأردني، مرجع سابق، ص ١٩  
النص قال ان أول محكمة للأحداث في مصر كانت بتاريخ ١٩٠٥ ورت في د كامل، شريف سيد، الحماية الجنائية للأطفال، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

التهم المسندة إلى أي حدث محكمة أحداث. أما إذا كان الجرم المسند إلى الحدث بالاشتراك مع بالغ فتكون المحكمة المختصة ليست محكمة أحداث وإنما المحكمة المختصة بمحاكمة البالغ على أن تراعي هذه المحكمة بحق الحدث الأصول المتبعة لدى محاكم الأحداث بما فيها تقديم تقرير مراقب المملوك، وهذا ما أكدته الفقرة (د) من ذات المادة.

وقد أثارت ماهية محاكم الأحداث جدلاً فقهيًا كبيراً، فقسم من الفقهاء يرى أن محاكم الأحداث يفترض أن تكون عبارة عن هيئات اجتماعية صرفة تخلو من العناصر القانونية ويعيده عن شكليات القانون الجنائي، وذلك على غرار الدول الاسكندنافية،<sup>٢١٠</sup> وبعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن جنوب الأحداث ظاهرة اجتماعية تستند إلى الرعاية والوقاية من قبل المؤسسات الاجتماعية وبالتالي لا حاجة أو مبرر لتدخل القضاء. أما القسم الثاني من الفقهاء - وهو الأغلب - فيرى أن محاكم الأحداث يفترض أن تكون ذات طبيعة قانونية خالصة وأعضاؤها من العناصر القانونية البحتة وهم قضاة شأنهم شأن غيرها من المحاكم العادية يحدد القانون تشكيلها واحتصاصاتها بحيث ينفرد الاختصاص فيها للأحداث فقط. وأما عن القسم الأخير من الفقهاء فيرى أن محكمة الأحداث يجب أن تكون ذات طبيعة مزدوجة ( اجتماعية قانونية) بالنظر إلى أن معظم مشاكل الأحداث ذات طبيعة قانونية واجتماعية.<sup>٢١١</sup> ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن تشكيل محاكم الأحداث، من عناصر قانونية واجتماعية معاً من أجل أن تجتمع في هذه المحكمة مزايا الاتجاهين، وخير مثال على هذا النحو ما ذهب إليه المشرع الفرنسي.<sup>٢١٢</sup>

الأمانة هنا تقتضي من الإشارة إلى أن قضاء الأحداث وفقاً للنموذج الفرنسي يعتبر خير مثال يفترض أن يحتذى. فهو القضاء المتخصص في شؤون الأحداث فقط سواء المعرضون للانحراف أو الجانحون منهم، بما يكسب أعضاء المحكمة الخبرة اللازمة والكفاءة للتعامل مع الأحداث وفقاً لأرفع معايير العدالة. كما أنه القضاء الذي لحظ بنظم التعبد في تشكيل المحكمة التي يفترض أن تكون من بين أعضائها سيده يريد عمرها على الثلاثين.<sup>٢١٣</sup>

<sup>٢٠</sup> ومثال ذلك مجالس رعاية الطفولة في السويد

<sup>٢١</sup> د. فوده، عبد الحكيم، جرائم الأحداث، مرجع سابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.

<sup>٢٢</sup> د. الجوحدار، حسن، قانون الأحداث الجاهلين، مرجع سابق، ص ١١٨.

<sup>٢٣</sup> د. المجالي، نطم، جوانب من الحماية القانونية للأحداث، مرجع سابق، ص ١٤٢.

لما إن جار لي أن أدلي بدلوي فأقول أن سلطة الحكم يجب أن تكون بيد القضاة، كونه يمثل على مر التاريخ للضمانة الرئيسة للحقوق والحريات الفردية. وقد تأيد هذا المبدأ بنصر دستوري وجرى تطبيقه على أرض الواقع في الأردن، حيث أن محاكم الأحداث هي نوع من أنواع القضاء القانوني النظامي العادي ولكن من نوع خاص. فالمحاكم في الأردن إما محاكم نظامية أو غير نظامية أو خاصة، تختص بنظر جرائم معينة، أو محاكمة أشخاص معينين دون غيرهم، وتشكل بموجب قوانين خاصة بصفة دائمة لمواجهة ظروف استثنائية أو عادية.<sup>214</sup> فهي كذلك نظراً لأن من يتولاها قضاة نظاميون وقانونيون وبقتصر اختصاصها القضائي على نظر جرائم معينة يرتكبها الأحداث أو إذا ثبت وجودهم في إحدى حالات التعرض للانحراف (الاحتياج إلى الرعاية أو الحماية). فمحاكم الأحداث تهدف بالدرجة الأولى إلى الاهتمام بالحدث ورعيته وإصلاحه من خلال تفهم احتياجاته أكثر من الاهتمام بمجرد العقاب، وبالتالي هو قضاء خاص ليس له ولاية عامة على جميع الأشخاص، ويختص بنظر قضايا معينة بالنظر إلى شخص الجاني، أي نجد أن له دائية وخصوصية مستقلة عن القضاء العادي وإن كانت تشكيلته لا تختلف عن القضاء العادي، فهو مشكل من قضاة القضاء النظامي ولكن ينظرون قضايا الأحداث بصفتهم محاكم أحداث.

وأرجو أن لا يفهم من هذا الطرح أننا من المعارضين لأن تكون محكمة الأحداث مشكلة من أكثر من قاضٍ وأن نكون من يديهم سيده ووجوب استعانة المحكمة بالأخصائي النفسي أو الاجتماعي بحيث تعتبر إجراءات المحاكمة في غيابه باطلة، بل هو أمر صادق أن يتحقق ذلك عند إنشاء القضاء المتخصص بالشكل الكامل في جميع قضايا الأحداث ووفقاً لأحدث المعايير العالمية.

بقي أن أشير إلى أن قضاء الأحداث يتميز، كما سيتم بيانه، من حيث الإجراءات أيضاً، فالأصل في الجلسات السرية وليس العلانية بالإضافة إلى إمكانية إجراء المحاكمة في غيبة الحدث وضرورة الحصول على تقرير مراقب السلوك قبل النطق بالحكم، لنجد أن الخروج على الأصل العام المعمول به يهدف بالضرورة إلى تحقيق مصلحة الحدث.

<sup>214</sup> نصت المادة ١٠٢ من الدستور الأردني على أن "تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها باستثناء المواد التي قد يعوض فيها حق القضاء إلى محاكم منسوبة أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي قانون آخر نافذ". كما نصت المادة الثالثة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لعام ٢٠٠١ على ما يلي: "تمارس المحاكم النظامية حق القضاء على جميع المواد المدنية والجزائية باستثناء المواد التي نصت عليها القوانين الخاصة بمحاكمة الأحداث".



### الفرع الثاني: اختصاص محكمة الأحداث وتشكيلها ومكان وزمان انعقادها

لقد أجرى المشرع الأردني بموجب التعديل الأخير على قانون الأحداث (القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧) تعديلاً جوهرياً على اختصاص محاكم الأحداث، وذلك عندما منح في الفقرتين ب و ح من المادة السابعة من قانون الأحداث محكمة الصلح بصفتها محكمة أحداث اختصاص الفصل في المخالفات والجحج وتدابير الحماية أو الرعاية، وأما محاكم البدائية بصفتها محاكم أحداث فقد أصبحت مختصة بنظر الجرائم الجنائية الأخرى. وذلك بعد أن كانت محكمة الصلح بصفتها محكمة أحداث مختصة بنظر جميع الجرائم التي يرتكبها أحداث والتي تستوجب الحبس أو الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على سبع سنوات أما باقي الجرائم الجنائية فكانت تختص بنظرها المحكمة البدائية بصفتها محكمة أحداث.

وبذلك سلاحظ أن المشرع الأردني قد وفق في اتباعه المنهج الواسع وليس الضيق في مفهوم انحراف الأحداث، وذلك عندما عقد الاختصاص لمحاكم الأحداث في قضايا الأحداث المنحرفين وقضايا الأحداث المعرضين للانحراف (المحتجين إلى الحماية أو الرعاية) كما سبق التوضيح تفصيلاً في إطار حديث في الفصل الأول من هذه الدراسة عن العدالة الجنائية للأحداث في المرحلة السابقة على ارتكاب جرم، والتي شملت التطرق إلى الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية وتدابير الحماية والرعاية.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، -هـ- وعلى الرغم من أخذ المشرع الأردني بالمفهوم الواسع لانحراف الحدث وما انعكس بدوره على توسيع اختصاص قاضي الأحداث ليشمل الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف - قد تم سلب اختصاص مهم من قاضي الأحداث وهو حالة اشتراك الحدث مع بالغ في ارتكاب الجرم. ففي هذه الحالة تكون المحكمة العادية لمحاكمة البالغ وليس محكمة الأحداث هي المختصة بمحاكمة الجهتين، مع إقرار المشرع الأردني بضمانة للحدث في هذه الحالة وهي وجوب مراعاة الأصول الممنوعة لمحاكمة الأحداث بشأن الحدث بما في ذلك تقديم تقرير مراقب السلوك استناداً للفقرة د من المادة السابعة من قانون الأحداث. وفي اعتقادي أن هذه ضمانة ليست كافية للحدث الذي هو أحوج ما يكون للعناية والرعاية من الحدث الذي يرتكب الجرم وحده، ذلك لأن درجة خطورة الظروف التي وجد بها الأخير أقل من الأول الذي شترك مع بالغ في ارتكاب الجرم، والذي هو أحوج ما يكون إلى توفير كل ضمانة ممكنة لمنعه من الانزلاق إلى مهاوي الجريمة مرة أخرى، من خلال إبعاد تأثير البالغين المنحرفين عليه. إضافة إلى أن وجود الحدث في المحاكم العادية من شأنه التأثير سلباً على نفسيته من خلال اختلاطه بمجرمين عتاة ومن اقتضاح خصوصيته التي

هي أكثر ما تكون صوباً أمام قصة الأحداث. فالتنصي على مشرعنا الاستجابة لدعوتنا النابعة من وحي الصمير، وهي أن تتم معالجة هذه الحالة كمعالجتها المشرع الفرنسي، بمحاكمة الجهتين (البالغ و الحدث) أمام محكمة الأحداث،<sup>٢١٥</sup> مع عدم تأييدي لما نادى به البعض من أن يتم محاكمة كل جهة أمام المحكمة المختصة بمحاكمته، وذلك معاً لتضارب الأحكام. فالوقائع والأدلة المقدمة أمام الجهتين وإن كانت واحدة إلا أن تقدير هذه الأدلة والوقائع وطروفي القضية يختلف من محكمة لأخرى، لا بل من قاصر لآخر في المحكمة الواحدة، وفقاً لقاعته الشخصية،<sup>٢١٦</sup> وهذا ما أثبتته التجربة العملية.

وما ينبغي أن يكون معلوماً في سياق حديثنا عن اختصاص محكمة الأحداث، أن المشرع الأردني وبموجب المادة (٢٩) من قانون الأحداث، منح اختصاصاً مهماً لهذه المحكمة ألا وهو الحكم بالالتزامات المدنية وهي الرد والمصادرة والتفقات، والعقوبات التعديلية الأخيرة لسنة ٢٠٠٧ عبارة العطل والضرر التي كان يتضمنها النص للقديم وفي اعتقادي أن ذلك يمثل خطوه في الاتجاه الصحيح، بتقديم المرید من الصمات للحدث الجاص، ذلك أن المحاكم المدنية المختصة يفترض أن لديها من الحرية والدرية ما يؤهلها لأن تكون أكثر من محاكم الأحداث على الفصل بقضايا العطل والضرر، بضافة إلى أن من شأن نزاع هذا الاختصاص عن محاكم الأحداث تقصير أمد المحاكمة، والذي هو من أهم صمات المحاكمة العادلة، حيث أن الحكم بالعطل والضرر يحتاج إلى إجراءات طويلة نسبياً من حيث التحقق من عناصر الضرر وانتخاب خبراء لتقدير قيمة العطل والضرر واعتماد تقريرهم من عدمه أو إجراء خبرة جديدة.

أما ما يتعلق بمحاكمة الأحداث المختصة، وفي ظل الوضع القائم من عدم وجود قضاء أحداث متخصص بشكل كامل، وتم إسناد هذه المهمة إلى القضاة النظاميين بصفتهم قضاة أحداث، كما سبق لتوضيح فإنه لا مفر من تطبيق القواعد العامة للاختصاص في قانون أصول المحاكمات الجزائية لتحديد المحكمة المختصة بطرق قضايا الأحداث المنحرفين أو المعرضين للانحراف فكما سبقت الإشارة في موضع سابق من هذه الدراسة فإن دعوى الحق العام تقام على المشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى

<sup>215</sup> د. المجالي، نظام توقي، جوقب من الصمات القانونية للأحداث، مرجع سبق، ص ٣٥.

<sup>216</sup> نصت المادة ١٤٧/ ٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية على ما يلي: "تقام البينة في الجنايات

عليه أو مكان إلقاء القبض عليه ولا افضلية لمرجع على آخر إلا بالتاريخ الأسبق في إقامة الدعوى لديه.<sup>٢١٧</sup>

بناء على ما تقدم، يمكن لنا القول أن المشرع الأردني أحد بالمعيار الشخصي والتنوعي في تحديد المرجع القضائي المختص لنظر الجرم فيما إذا كان محكمة أحداث أم المحكمة العادية لمحكمة الدالعين، وذلك اعتماداً على من المتهم وقت ارتكاب الجريمة ونوع الجريمة المرتكبة والعقوبة المقررة لها. فإن كان حدثاً كانت المحكمة المختصة هي محكمة الأحداث التابع لها مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه، واعتماداً على نوع الجريمة والعقوبة المقررة لها يتم تحديد محكمة الأحداث المختصة إن كانت محكمة صلح أم محكمة بدلية.

ويشار إلى أن المشرع الأردني - وخروجاً على الأصل العام، ومراعاة لمصالح الحدث العفلى بالدرجة الأولى - قد منح اختصاصاً استثنائياً إلى قاضي الأحداث للنظر في قضايا البالغين في الحالات التالية:

- ١- متسلم الولد وفقاً لقانون الأحداث، إذا ما اقترف الولد جرماً جديداً بسبب إهماله في تربيته أو مراقبته.<sup>٢١٨</sup>

<sup>٢١٧</sup> نصت المادة الخامسة من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لأخر تعديلاته على ما يلي:

١. تقام دعوى الحق العام على المشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه ولا افضلية لمرجع على آخر إلا بالتاريخ الأسبق في إقامة الدعوى لديه .

٢. في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل مكان وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار. وفي جرائم الاعتياد والجرائم المتتالية يعتبر مكاناً للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الدخلة فيها

٣. إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسري عليها أحكام القانون الأردني ولم يكن لمرتكبها محل إقامة معروف في المملكة الأردنية الهاشمية ولم يلق القبض عليه فيها تقام دعوى الحق العام عليه أمام المراجع القضائي في العاصمة .

٤. يجوز إقامة دعوى الحق العام على المشتكى عليه أمام القضاء الأردني إذا ارتكبت الجريمة بوسائل الكترونية خارج المملكة وترتبت لثارت فيها ، كلياً أو جزئياً ، أو على أي من مواطنيها

تعديلات المادة

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديل الفقرة (١) منها بصيغة عبارة " ولا افضلية لمرجع على آخر إلا بالتاريخ الأسبق في إقامة الدعوى لديه" إلى آخرها ثم بصيغة الفقرة (٤) بالنص الحالي إليها بموجب القانون المعدل رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ .

<sup>٢١٨</sup> نصت المادة ٢٣ من قانون الأحداث على ما يلي:

'معاقبة متسلم الولد :

يعاقب بمرامة لا تتجاوز خمسين دينار كل شخص سلم إليه ولد، عملاً بأحكام هذا القانون، إذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب إهماله في تربيته أو مراقبته،'

٢- ولي أمر الحدث أو وصيه الذي يحالف أي شرط من شروط أمر المراقبة.<sup>٢١٩</sup>

٣- كل من ساعد أو اعزى ، مباشرة أو غير مباشرة حدث أو المحتاح للحماية أو الرعاية على الفرار من المؤسسة الذي عهد إليها أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو كل من أوى ، أو أخفى من فر على الوجه المذكور أو منعه من الرجوع إلى المؤسسة الموكول إليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك.<sup>٢٢٠</sup>

السؤال الذي يثور في هذا السياق، هل تنعقد محاكم الأحداث بنظر جرائم البالغين المشار إليها أعلاه؟

في حقيقة الأمر لا يمكن أن يفهم من النصوص أعلاه انفراد محاكم الأحداث بنظر هذه الجرائم، إذ لو أراد المشرع ذلك لما منعه شيء من النص على أن " محاكم الأحداث تختص دون غيرها..." كما فعل في العديد من المواضع ، إضافة إلى أن اختصاص محكمة الأحداث بنظر هذه الجرائم وهو اختصاص استثنائي لا يجوز تعميمه أو القياس عليه، ولا يجوز بالتالي أن ينزع أو يسلب اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في نظر كافة الجرائم، طالما أنه لم يرد نص صريح على انفراد المحاكم الخاصة أو الاستثنائية بنظر هذه الجرائم.<sup>٢٢١</sup>

هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء عبارة ( العشرة دنانير ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسين دينار ) بموجب القانون المعدل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧.

<sup>٢١٩</sup> نصت المادة ٣٠ من قانون الأحداث على ما يلي:

"تعريم للحدث أو وليه وإلغاء الأمر وتعديله :

١. للمحكمة أن تقرص على الحدث الذي يحالف أي شرط من شروط أمر المراقبة، أو على وليه أو وصيه، غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير مع المراقبة أو بدونها، و
٢. يجوز للمحكمة التي أصدرت أمر المراقبة، وبناء على طلب من مراقب الموكول، أو من الحدث، أو وليه، أن تلغي لأمر المذكور أو أن تعدله بعد أن تطلع على تقرير ومطالعة مراقب الموكول في هذا الشأن.
٣. إذ أدين الحدث بجرم أثناء تنفيذ أمر المراقبة الصادر في حقه، ألغى أمر المراقبة إلا إذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصادرات المحكمة، ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار العمل بأمر المراقبة".

<sup>٢٢٠</sup> نصت المادة ٣٥ من قانون الأحداث على ما يلي.

"عقوبة من يساعد الحدث أو المحتاح للحماية أو الرعاية على الفرار :

- أ. كل من ساعد أو اعزى ، مباشرة أو غير مباشرة حدث أو المحتاح للحماية أو الرعاية على الفرار من المؤسسة الذي عهد إليها أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو
  - ب. أوى ، أو أخفى من فر على الوجه المذكور أو منعه من الرجوع إلى المؤسسة الموكول إليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك .
- يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالسجن مدة لا تتجاوز شهرين.

ويشار إلى أن المشرعين المصري والسوري قد استهجا نهجاً أكثر عدالة في تحديد الاختصاص لمحكمة الأحداث، وقد يكون سندهما في ذلك أن لديهما قضاء متخصصاً بالأحداث.

فقد جعل المشرع السوري محكمة الأحداث المختصة، وحسب الأولوية في الترتيب، محكمه الأحداث التي يتبع لها مكان وقوع الجرم أو موطن الحدث أو أبيه أو وليه أو مكان معهد الإصلاح أو مركز الملاحظة الذي وضع فيه الحدث وبحيث تحتص محكمة الصلح بالنظر في المخالفات والجناح التي لا يعاقب عليها بأكثر من سنة حسب على أن تتولى محكمة الأحداث الحاصلة النظر في باقي الجرائم سواء جبايات أو جناح.<sup>٢٢٢</sup>

أما المشرع المصري فيحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للاحراف أو بالمكان الذي ضبط فيه الطفل أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال.<sup>٢٢٣</sup> ويكون لهذه المحكمة دور غيرها، النظر في أمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم أو تعرضه للاحراف. ويستثنى من ذلك نظر قضايا الجبايات التي يتهم فيها طفل جاوز سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل استثناء، ففي هذه الحالة ينعقد الاختصاص لمحكمة الجبايات أو محكمة أمن الدولة العليا بحسب الأحوال، على أنه يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه، ولها أن تمتنع في ذلك بمن تراه من الخبراء.<sup>٢٢٤</sup>

إضافة إلى اختصاصها المذكور، تحتص محكمة الأحداث بنظر بعض الجرائم التي يرتكبها بالعمد، مثل الإهمال في مراقبة حدث وترتب على ذلك تعرضه للخطر أو ارتكابه جرماً، أو من يحفى طفلاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو مساعدته على ذلك، وكل من بشر أو أذاع بأحد أجهزة الإعلام أي معلومات أو بيانات، أو نشر رسوماً أو صوراً تتعلق بهوية الطفل حال عرض أسرته على الجهات المعنية،

<sup>222</sup> انظر المادتين ٣٦ و ٣١ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وهذا لآخر تعديلاته.

<sup>223</sup> انظر المادة ١٢٣ من قانون حماية الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته

<sup>224</sup> انظر المادة ١٢٢ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته

بالأطفال المعرضين للخطر أو المحالين للقانون، وكل من تسلم ولدا للمحافظة عليه وأحل في واجباته.<sup>٢٢٥</sup>

السؤال الذي يثور في سبيل حديث عن محكمة الأحداث المختصة، ماذا لو كان الحدث المنحرف أو المعرض للانحراف عسكرياً ساعاً ارتكابه الجرم أو موحوداً بإحدى حالات التعرض للانحراف، فهل تكون المحكمة العسكرية هي المختصة بمحاكمته وفرض العقوبة أو التدبير عليه؟

لقد أضعفتنا محكمة التمييز الأردنية باجتهاداتها التي نصب في حانة مراعاة المصالح الفضلى للحدث، وذلك عندما قررت أن المحكمة العسكرية لا ينعقد لها الاختصاص بنظر قضية الحدث العسكري حتى لو كان مشتركاً في ارتكاب الجرم مع عسكري بالغ، وإنما ينعقد الاختصاص لمحكمة الأحداث المختصة ويكون للقانون الواجب التطبيق هو قانون العقوبات العسكري وقانون الأحداث ومكان التوقيف الاحتياطي أو تنفيذ العقوبة هو المكان المحدد بموجب قانون الأحداث.<sup>٢٢٦</sup>

لما المشرع المصري فقد ذهب بعكس هذا الاتجاه ، عندما قرر في المادة الثامنة (مكرر) من قانون الأحكام العسكرية أن المحاكم العسكرية تكون هي المختصة بنظر قضايا الأحداث العسكريين (مثل طلاب المدارس والمعاهد العسكرية) بحيث تطبق قانون الأحداث، عدا بعض الأحكام المتعلقة بإجراءات المحاكمة التي لا تتلاءم مع طبيعة الإجراءات المعمول بها أمام القضاء العسكري، وبما لا يمس جوهر الرعاية التي كفلها قانون الأحداث لهم. ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المحولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي. حيث أن هدف المشرع في هذا القانون حماية الأمن القومي والمحافظة على الأسرار العسكرية من خلال نقادي إقالة المتهم الحدث المتهم بقضية تتعلق بأسرار عسكرية إلى محكم الأحداث الأمر الذي يتعارض مع المصلحة القومية العليا.<sup>٢٢٧</sup>

أم بخصوص تشكيل محاكم الأحداث ، فإن قانون تشكيل المحاكم النظامية وتعديلاته رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ ، وأحراها التعديل رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ ، وفي الفقرة ب من المادة الثالثة

<sup>٢٢٥</sup> انظر المواد من ١١٣-١١٦ و ١١٩ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٢٢٦</sup> انظر تمييز جراء رقم ٧٩/١٤٧ لسنة ١٩٧٩ وتمييز جراء رقم ٨٥/٤٩ لسنة ١٩٨٥ ، مشورات مركز عدالة.

<sup>٢٢٧</sup> الشوريجي، المستشار الشرعي (١٩٨٥). رعاية الأحداث في الإسلام والقانون المصري ، الاسكندرية: منشأة المعارف ، ص ٧٣٥.

منه أوضح بأن محكمة الصلح تتعقد من قاص منفرد يعرف بفاصي الصلح، كما أوصحت للفقرة ب من العادة الحامسة من ذات القانون أن محكمة الداية تتعقد في للدعوى الجزائية من قاصيين عند النظر في القضايا الجنائية الخارجة عن صلاحية محكمة الجنايات الكبرى بموجب قانونها.

مما لا شك فيه أن التعديل الأخير على الاختصاص كان خطوة هي الاتجاه الصحيح، إن دلت على شيء فبما تدل على الاهتمام الذي يوليه المشرع في منح تكبر قدر من الحماية للجنائية لفئة الأحداث؛ وذلك من حيث عقد اختصاص الفصل في جميع الجرائم الجنائية التي يرتكبها أحداث إلى محكم أعلى درجة من محاكم الصلح، على اعتبار أن شاعلي هذه المحاكم هم قصاء أكثر خبرة من قصاة محكم الصلح الذين كانوا مخولين بالفصل في الجرائم الجنائية التي يرتكبها أحداث متى كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة الحبس أو الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على سبع سنوات. وقد تلافى المشرع الأردني في الوقت نفسه جدلاً فقهيّاً كان يثار على صوء النص القديم، حيث كان يرى الأستاذ الدكتور كامل السعيد أن المنطق السليم للنصوص القانونية يقتضي أن تتعقد محكمة الصلح من قاصيين عند النظر في جرائم الأحداث الجنائية التي كانت تدخل في اختصاصها، اسجماً مع نص الفقرة ب من المادة الحامسة من قانون تشكيل المحاكم النظامية المشار إليها أعلاه.<sup>228</sup>

وبمقارنة هذا الوضع بالوضع القائم في مصر، فإننا نجد أن قانون الطفل أوجب أن تشكل في مقر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث، ويجوز بقرار من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث في غير ذلك من الأماكن، بحيث يحدد اختصاصها في قرار إنشائها.<sup>229</sup> وبحيث تشكل المحكمة من ثلاثة قصاة، يعونها خبيران من الأحصائيين أحدهما على الأقل من النساء، ويكون حضورهما إجراءات للمحاكمة وجوباً، وعلى الحيرين أن يقدموا تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الطفل من جميع الوجوه، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها. ويعين الخبيران المشار إليهما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية، وتحدد الشروط الواجب توافرها في من يعين خبيراً بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية.<sup>230</sup>

<sup>228</sup> د. السعيد، كامل ( ١٩٩٦ ) ، مخلصات في قانون أصول المحاكمات الجزائية ورد في بالخاب، محمد سعيد مبارك، المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين، مرجع سابق، ص ١٠٩.

<sup>229</sup> أنظر المادة ١٢٠ من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته

<sup>230</sup> أنظر المادة ١٢١ من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته وبشار إلى أن قانون الأحداث المصري

على أن ما يستحق التوصيح، أن رأي الحبيرين المشار اليهما هو رأي استشاري لا يقيد المحكمة، وإن كان غياب أحدهما عن المحاكمة يبطلها على اعتبار أنهما جزء من تشكيل المحكمة،<sup>٢٣١</sup> ولا يفهم من ذلك أن لهما الحق في الاشتراك في المدولة وإصدار الحكم بل هو إجراء يفرد به القاضي.<sup>٢٣٢</sup>

وفي المقابل نجد أن المادة ١٣ من قانون الأحداث الأردني لم تجعل حضور مراقب السلوك وجوبياً وإنما يتم إشعاره بموعد التحقيق أو المحاكمة، وهو بالتالي ليس جزءاً من تشكيل هيئة المحكمة لا يترتب على غيبه البطلان. وبالتالي فإن النص المصري أكثر صرامة للحدث، متمنين على مشرعنا السير على ذات النهج، أو على الأقل جعل حضور مراقب السلوك الاجتماعي وجوبياً.

يشار إلى أن المشرع السوري اتبع أيضاً نهجاً متميزاً في تشكيل محاكم الأحداث عتمد فيه على أن تكون رئاسة المحكمة لقاضي الأحداث وعصوية خبراء في مجال التعامل مع الأحداث.<sup>٢٣٣</sup>

وطالما نحن نتحدث عن محاكم الأحداث، فهناك وجه آخر ينصوي تحت هذا العنوان، وينال على اهتمام المشرع بهذه الفئة وفيه أيضاً خروج عن القواعد العامة لمحاكمة البالغين إلا وهو المكان والزمان اللذان تتعقد فيهما محكمة لأحداث. فقد نصت المادة الثامنة من قانون الأحداث على أنه للمحكمة أن تتعقد أيام العطل الأسبوعية والرسومية والفترات المسائية إذا اقتضت الضرورة ومصلحة الحدث ذلك. أما المشرع المصري فقد ذهب إلى بعد من ذلك عندما أجاز للمحكمة عند الاقتضاء أن تتعقد في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال التي يودع فيها الطفل.<sup>٢٣٤</sup> وهو النص الذي يشابه إلى حد بعيد نص المادة الثامنة الذي تم

الاستثنائية، وهو الحكم الذي أكدته محكمة القصر المصرية في العديد من أحكامها، منها على سبيل المثال لا الحصر نقص ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٢، مجموعة أحكام النقص من ٣٢، رقم ١٥٣، ص ٧٤٧.

<sup>231</sup> د. عبد الستار، فورية (١٩٨٦)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، (دط)، القاهرة دار النهضة العربية، ص ٤١٦ وما بعدها.

<sup>232</sup> د. عبد التواب، معوص (١٩٩٥)، المرجع في شرح قانون الأحداث، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ص ١٧٤ وما بعدها.

<sup>233</sup> أوضحت المادة ٣٢/أ من قانون الأحداث السوري على أن محكمة الأحداث، سواء أكانت مفرغة لم غير مفرغة، تشكل برئاسة قاضي لأحداث، وعصوية اثنين من حملة الشهادة العالية ينقيهم وزير العدل، مع عصوين احتياطيين من بين العاملين في الدولة، الذين ترشحهم وزارات التعليم العالي والزربية، والشؤون الاجتماعية والعمل، ومنظمة الاتحاد النسائي، وتجري تسميتهم بمرسوم يده على اقتراح من وزير العدل.

<sup>234</sup> ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٢، مجموعة أحكام النقص من ٣٢، رقم ١٥٣، ص ٧٤٧.



تعديله بموجب قانون الأحداث الأردني رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، والذي كان يجيز للمحكمة أن تتعقد في غير المكان والزمان اللذان تنعقد فيهما جلسات المحاكمة العادية. وفي اعتقادي أن المشرع كان سيكون أكثر توفيقاً فيما لو أجرى التعديل بالصيغة التالية " لمحكمة الأحداث أن تتعقد في غير المكان والزمان اللذان تنعقد فيهما جلسات المحاكمة الاعتيادية إذا اقتضت المصلحة ذلك". على اعتبار أن النص الحالي وإن كان يغطي الشق المتعلق بالزمان إلا أنه لا يعطي الشق المتعلق بالمكان.

على أية حال، فإن المشرع الأردني كان هدفه المصالح الفضلى للحدث من حيث جواز انعقاد محكمة الأحداث في غير أوقات المحاكمات العادية، وذلك حتى يبعد الحدث عن لجوء المحاكمة العادية التي تسودها في أغلب الأحيان الرهبة والروتين وقضول الآخرين، مما يعكس سلباً على نفسيته. إلا أن الحقيقة المرة أن هذا النص معطل من الناحية العملية لعدة أسباب، منها عدم إلزامية الإجراء وعدم توفر الإمكانيات اللوجستية بالإضافة إلى أن جميع الأطراف الذين لهم علاقة بقضية الحدث يفصلون نظرها خلال ساعات الدوام الرسمي. بقي أن أشير إلى أن قواعد الاختصاص في المواد الجزائية، بما في ذلك قواعد الاختصاص المكاني، وحسب ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض المصرية تعد من النظام العام يحق إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أن ذلك لا يحتاج إلى تحقيق موضوعي، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، ذلك أن المشرع قد قررها لاعتبارات تتعلق بحسن سير العدالة الجنائية،<sup>٢٥</sup> والتي هي موضوع دراستنا.

### الفرع الثالث: مواصفات قضي الأحداث

الأصل أن يتولى قضاء الأحداث قضاة مدربون على التعامل مع الأحداث وعلى تطبيق معايير المحاكمة العادلة التي تخصهم، من خلال ضرورة إلمامهم بالعلوم الجنائية والاجتماعية والنفسية على غرار ما هو متبع في دول العالم المتقدم. فعلى سبيل المثال في ألمانيا يتوجب على قاضي الأحداث أن يتلقى دراسات في علم النفس والاجتماع إضافة إلى العلوم القانونية، وهو ملزم بحضور الدورات والبرامج التدريبية وحلقات تدريبية خاصة تنظمها وزارة العدل، وكل قاض ملزم بقضاء دورة تدريبية لمدة عامين، حتى يطلع على الجوانب العملية في قضاء الأحداث ويستمتع إلى محاضرات نظرية في فن المعاملة العقابية،

<sup>25</sup> نقض ٣ مايو سنة ١٩٩٠، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٤١، رقم ١١٧، ص ٦٨١. وبغض المعنى نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٠، رقم ١٧٢، ص ٥٠٨/ وردت في د. كامل، شريف سيد، العملية الجنائية للأطفال، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

وعلم النفس الجنائي، و لأساليب الحديثة في معاملة الأحداث الجانحين، وذلك قبل أن يتولى مسؤولية قاضي أحداث، وهذا الأمر ليس مقصوراً على الفصاة وإنما يحصع له جميع مساعديهم.<sup>٢٣٦</sup>

ويكاد يجمع الفقهاء على أن القاضي الجزائي عموماً وقاصي الأحداث على وجه الخصوص يجب أن لا يطبق العدالة مجردة، تركز على أدلة الإدانة دون النظر الى دوافع ارتكاب الجريمة، بل لا بد أن يبحث الدوافع وراء السلوك المخالف للقانون والطروف الشخصية للجاني، حتى يكون اختيار العقوبة أو التدبير أكثر ملائمة لطروفه وتطلعات المجتمع. وعليه يجب أن يكون القاضي ملماً بمجموعة من الدراسات المساعدة، كعلم الإجرام والعقاب وعلم الاجتماع وعلم النفس الجنائي.<sup>٢٣٧</sup>

ولأسف فإن المشرع الأردني لم يتطلب مواصفات خاصة في قاضي الأحداث ، وما هو جار عمليا انه بصر الى تكليف احد قصة الصلح واحد الهيئات الجنائية في محكمة البداية بنظر القضايا الخاصة بالأحداث ، وهذا الإجراء متبع فقط في العاصمة عمان دون باقي المحافظات، مع الإشارة الى انه بدأ مؤخراً يُراعى - ما أمكن - في أن يكون قاصي الأحداث من العصر النسائي لموائمة التركيب الفسيولوجي والنفسى للأنثى أكثر من الذكر في التعامل مع الأحداث وتفهم احتياجاتهم .

ولعل الامانة تقتضي ما التنكير بأن المشاركة القصائية في مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث كانت مشاركته لا بأس به، والتي تأتي امجماً مع النظرة الجديدة الحارمة إلى التعامل مع قضايا الأحداث بما يتفق مع فلسفة العقاب الحديثة التي تقوم على ملاحقة الحدث الحاص ومحاولة اصلاحه وتأهيله واعادة دمج في المجتمع مجدداً وتعويض الصحية ماديا او معنويا، وتوفير بعض الجوانب الإرشادية له مثل الدعم النفسي وتعويض المجتمع عن الضرر الذي لحق به من خلال العمل السافع للمجتمع كتدبير بديل للعقوبة المالية للحرية . حيث تمثلت المشاركة القصائية في عضوية اللجنة التوجيهية للمشرفة على المشروع والمشاركة في عضوية اللجنة التنفيذية المشرفة على تنفيذ البرامج والأنشطة المستتقة عن مشروع العدالة الإصلاحية وتسمية صابط ارتباط المجلس القصائي لدى مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث وتسمية الفريق المركزي من القضاة المشرف على التدريب . وقد ترشح

236 السلامات، ناصر ، قضاء الأحداث، مرجع سبق، الهامش ص ٣٣ .

237 د حسني، محمود نجيب (١٩٨٨)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة

عدد من القضاة للمشاركة في الدورات التدريبية التي نفذت في إطار مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث سواء في إطار التدريب المتخصص بالقضاة أم في إطار التدريب المشترك مع الشركاء الآخرين ، بعد تقسيم المملكة إلى قطاعات ( شمال ، وسط ، جنوب ) حيث بلغ عدد القضاة والمدعين العامين الذين شاركوا في الدورات للتدريبية التي نفذها المشروع أكثر من (٢٠٠) قاضي ومدعي عام.<sup>٢٣٨</sup>

وفي إطار تعزيز القدرة المؤسسية للجهاز القضائي في مجال العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحي فقد تم إيجاد فريق تدريب مركزي (TOT) في كافة محاكم المملكة وخلق قنوات التنسيق والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من (شرطة ، مراقبي السلوك ، منظمات المجتمع المدني ) إضافة إلى المشاركة القضائية في المراجعة الشاملة للتشريعات الوطنية الخاصة بالأحداث للهانة إلى إدخال بعض المفاهيم الإصلاحية والتي تتسجم مع مبادئ ومراكز العدالة الإصلاحية . كما تم إعداد عدد من القضاة في زيارات ميدانية للاطلاع على تجارب الآخرين في مجال العدالة الإصلاحية (محلياً وعربياً ودولياً ) وتبادل الخبرات والتجارب مع الآخرين في مجال العدالة الإصلاحية للأحداث . إضافة إلى استقدام قضاة من الخارج بقوا بعض البرامج التدريبية مع قضاة أردنيين في المعهد القضائي الأردني حول منادئ و أسس العدالة الإصلاحية . علاوة على أنه تم تدريب بعض القضاة على استخدام التقنيات الحديثة مثل التلفاز (CCTV) عند أخذ إقادات الأطفال في نزاع مع القانون بما يضمن السرية والحصوية عند التعامل معهم .<sup>٢٣٩</sup> كما تم المشروع في إنشاء قاعدة بيانات في محاكم الأحداث تعمل على تصنيف هذه القضايا حسب العمر والجريمة والسر وعلاقة الحدث بالضحية وغيره من البيانات التي تساعد في الحصول على إحصائيات دقيقة بخصوص الأحداث وظاهرة انحرافهم وأسبابها لإيجاد أفضل السبل لمعالجتها. كما تم افتتاح مكاتب للدفاع الاجتماعي في بعض المحاكم، كما سيتم الإشارة في المطلب التالي.

وفي نهاية هذا المطلب أود الإشارة إلى أنه ورغم كل ما تم إنجازه إلا أننا لا نستطيع أن ندعي أن لدينا في الأردن قضاء أحداث مستقلاً بشكل كامل، كما سبق التوصيح، وما هو موجود لا يمثل أقصى طموحنا. فعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في المملكة

<sup>٢٣٨</sup> د. الطراونة، محمد (٢٠٠٧)، نور القضاء في مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث، محكمة استئناف عمان، ص ٢ وما بعده.

<sup>٢٣٩</sup> د. الطراونة، محمد، نور القضاء في مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث، المرجع السابق، ص ٣ وما بعده.

وأولها شح الإمكانيات المادية، إلا أن ذلك لن يثيب عن المطالبة بقضاء أحداث مستقل وبشكل كامل، من حيث للمبنى والقضاء والبيئة العامة والصابطة العدلية والأجهزة الإدارية للمساعدة، ووجود العنصر البشري وتعدد القصص المدربين الذين يطورون كافة قصصا الأحداث، ومشاركة فاعله لمراقب السلوك، وذلك على غرار دول كثيرة سبقتنا في هذا المضمهر، كما سيتم توضيحه في مواضع ذات صلة من هذه الدراسة.

## المطلب الثاني الأجهزة المساعدة

إن البحث في الأجهزة المساعدة كأحد الأدوات الرئيسية لتقديم العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة المحاكمة يقتضي ما تعرض لحهازين رئيسيين وهما مراقب السلوك (الفرع الأول) ومكتب الدفاع الاجتماعي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مراقب السلوك

لعله من نافلة القول أن من أهم الأجهزة المساعدة لعمل محكمة الأحداث تحديدا هو مراقب السلوك، والذي عرفته المادة الثانية من قانون الأحداث بقولها هو "الشخص المعين مراقبا للسلوك".

أما الفقه الجنائي فعرفه بأنه "الموظف الذي تكلفه وزارة الشؤون الاجتماعية، بمراقبة تربية الحدث وتقديم التوجيهات والإرشادات له وللقائمين على تربيته".<sup>240</sup>

وكدليل على أهمية الدور الذي يقوم به في قصصا الأحداث، لا تملك المحكمة الفصل في قصية الحدث، حتى لو كانت المحكمة المختصة بالمحاكمة هي محكمة النالغ في حالة اشتراك الحدث مع بالغ في الجرم، إلا بعد ورود تقرير مراقب السلوك وذلك استنادا للمادتين ٧/د و ١١ من قانون الأحداث، حيث أوصحت المادة الأخيرة أن هذا التقرير يجب أن يحوي جميع المعلومات المتعلقة بأحوال نوي للحدث المادية والاجتماعية وأخلاقه ودرجة ذكائه وبالنسبة التي نشأ وترسى فيها، وبمدرسته وتحصيله العلمي ومكان العمل وحالته الصحية ومخالفاته السابقة للقانون، وبالتدابير المقترحة لإصلاحه.<sup>241</sup> وتجدر الإشارة إلى أن مضمون

<sup>240</sup> د. حسن الجوخدار، قانون الأحداث الجاهرين، مرجع سابق، ص ١٨٣.

<sup>241</sup> وتجدر الإشارة إلى أن مراقب السلوك يختلف عن لجنة مراقبة السلوك والتي نص على تشكيلها بطام لجان مراقبة سلوك الأحداث رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٧ والصادر استنادا للمادة ٦ من قانون مراقبة سلوك الأحداث

عمل مراقب السلوك في اغلب التشريعات المقارنة واحد وان اختلفت تسميته بين مراقب سلوك أو بحث اجتماعي أو مراقب اجتماعي.<sup>٢٢</sup> وان كنا نميل الى التسمية التي اعتمدها المشرع الأردني لأنها تتسجم الى حد بعيد مع المهام الملقاة على عاتقه.

والماتمل لمن النصوص أعلاه يدرك أن إلزامية تقديم تقرير مراقب السلوك يكون في مرحلة المحاكمة فقط. ولعلني انهم قصد المشرع من ذلك، وهو أن تقديم هذا التقرير لن يكون منه أية فائدة في مرحلة التحقيق، على اعتبار أن المدعي للعام جهة لا تملك وزن الية. على عكس القرار الذي تتخذه المحكمة، التي يفترض أن يكون للمعلومات الواردة بهذا التقرير اعتبار عدد فرصها العقوبة أو التدبير متى كان مبنياً على أسس سليمة ويعكس الواقع الحقيقي لظروف الحدث.

السؤال الذي يثار في هذا السياق، طالما منح المشرع هذه الاهمية لتقرير مراقب السلوك، ومنع المحكمة من الفصل في قضية الحدث قبل وروده، فما مدى إلزامية ما جاء به بالنسبة للمحكمة؟

على ما يلي، "تشكل في كل محافظة لجنة أو أكثر تسمى ( لجنة مراقبة سلوك الاحداث ) برئاسة حاكم اداري برتبة متصرف أو مدير قضاء يسميه المحافظ وعضوية كل من:

١. ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية يسميه مدير التنمية الاجتماعية في المحافظة.
٢. ممثل عن وزارة السياحة يسميه مدير السياحة في المحافظة.
٣. ممثل عن مديرية الأمن العام يسميه مدير الشرطة في المحافظة.
٤. ممثل عن امانة عمان الكبرى أو بلدية مركز المحافظة أو أي بلدية اخرى يسميه امين عمان أو رئيس البلدية حسب مقتضى الحال
- ب يكون مقر اللجنة في مبنى المحافظة أو في مكان آخر يعتمد المحافظ وتتولى المحافظة بالتنسيق مع امانة عمان الكبرى أو البلديات والدوائر الرسمية المعنية توفير الوسائل اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحفظ اللجنة بالسجلات اللازمة لأعمالها.
- ج تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة على الأقل في الشهر وكلما دعت الحاجة ويكون اجتماعها قانوني بحضور أغلبية أعضائها على الأقل وتتخذ توصياتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها على الأقل
- د. يسمى الحاكم الإداري حد موظفي المحافظة امين من اللجنة يتولى اعداد محاضر جلساتها وحفظ فيودها وسجلاتها.

وحددت المادة الرابعة من هذا النظم مهام اللجنة على النحو التالي:

تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :

- ١ المتابعة اليومية لأي مخالفة لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه
- ب القيام بحولات دورية على المحال وأماكن التسول المنصوص عليها في التعليمات التنفيذية لقانون التي يصدرها للوزير.
- ج. تحرير المضبوطات بحق المخالفين ورفعها للجهات القضائية المختصة .
- د. إعداد تقرير شهري بنتيجة أعمالها ورفعها الى المحافظ حسب مقتضى الحال.

<sup>242</sup> للتشريعات المنعقدة بالأحداث في الأردن وسوريا والعراق والكويت اسمته مراقب السلوك، وفي مصر والسودان مراقب اجتماعي، وفي اليمن يابحث اجتماعي.

قد يتبادر لذهن قارئ نص المادة ١١ من قانون الأحداث أن المحكمة ملزمة بالأخذ بما جاء بهذا التقرير من حيث تقرير مسؤولية الحدث والتدابير المقترحة لإصلاحه، إلا أن فهم النص بهذه الصورة من شأنه التدخل بعمل القاضي وصلاحيته في فرض العقوبة أو التدبير المناسب، واقتصار دور القاضي فقط على إسباغ الصفة الرسمية والإلزامية لم جاء بهذا التقرير، وهذا ما لا يقبله عاقل.

فهي حقيقة الأمر أنه وإن كان لهذا التقرير دور مهم في تقرير مسؤولية الحدث وفرض العقوبة أو التدبير المناسب عليه وصولاً إلى الهدف المنشود في إصلاحه وإعادة نمجه فرداً صالحاً ومنتجاً في المجتمع، وفقاً لما جاء به من دراسة لطروف الحدث المادية والاجتماعية والنفسية وغيرها من الظروف والتي شكلت عوامل مهمة لانحرافه، إلا أن هذا التقرير - شأنه شأن تقرير الخبرة الذي نصت عليه المادة ٨٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية - غير ملزم بالنتيجة للمحكمة، فهي تأخذ بما يتلاءم وظروف الحدث والدعوى وتحكم وفقاً لاعتبارها الشخصية.<sup>٢٤٣</sup> وهذا التوجه هو الذي أقرته محكمة التمييز الأردنية، حيث جاء بأحد قراراتها "تستأنس المحكمة بتقرير مراقب السلوك وتأخذ من رأيه ما وافق القانون وظروف الدعوى وهي ليست ملزمة في كل الأحوال بالأخذ برأيه".<sup>٢٤٤</sup>

النقطة المهمة التي أود الحديث عنها، من خلال خرتي العملية، والتي دار حولها نقاش مستفيض في أثناء إعداد مشروع قانون الأحداث لسنة ٢٠٠٧ هي أن مراقب السلوك لا يبدل في أعداده للتقرير الجهد اللازم ولا يطلع في حقيقة الأمر على الواقع المعيشي للحدث عن كثب ولا تتوافر في معظمهم الأهلية والخبرة والاحتصاص اللازم، حيث يتم في الأغلب الأعم من الأحوال كتابة التقرير في المحكمة دون إجراء للدراسة اللازمة، ولا ادع مسراً أن هذا يعد سبباً رئيسياً لعدم أحد المحكمة في أغلب الأحوال بكافة ما جاء في هذا التقرير. فهي مشكلة حقيقية بحاجة إلى دراسة واتحاد إجراءات عملية وتشريعية لتنظيم عمل مراقبي السلوك وتحديد شروط اختيارهم على غرار ما اتبعه المشرع المصري الذي أوجب أن يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية.<sup>٢٤٥</sup> وقد تكون حصوة في الاتجاه الصحيح إعطاء مراقب السلوك صفة الصابطة

<sup>٢٤٣</sup> المادة ١٤٧/٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي سبغت الإشارة إليها

<sup>٢٤٤</sup> تمييز جراء رقم ٧٧/٧٥، مجلة نقابة المحامين الأردنية ١٩٧٦، ص ٢٩٠ و منشورات مركز عدله

<sup>٢٤٥</sup> انظر المادة ١١٨ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته.

العنصرية، وبالتالي تطبيق الأحكام والشروط الواردة في المادتين ١٥٠ و ١٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية على التقرير الذي يقدمه من حيث الشكل والقوة في الإثبات.<sup>٢٤٦</sup>

وينبغي أن يكون معلوماً أن مهمة مراقب السلوك لا تقتصر على تقديم التقرير المشار إليه، فهناك مهام جلية أخرى لمراقب السلوك تم الإشارة إلى معظمها في موصع مختلفة من هذه الدراسة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه الدراع الرئيسي المساند لعمل المحكمة وتدل على أهمية الدور الذي يقوم به في مجال قضائ الأحدث وتقديم عدالة للمحرفين منهم أو المعرصين للإحراف. يذكر من هذه المهم حصوره إجراءات التحقيق أو المحاكمة، ووضع الحدث تحت إشرافه أو مراقبته بمقتضى أمر مرلفه- على أنه إذا كان من تقرر وضعه تحت الإشراف أنى يجب أن يكون مراقب السلوك المشرف أنى وتقديم الإرشادات للحدث والقائمين على تربيته وتقديمه المحتاح إلى الحماية أو الرعاية إلى المحكمة وظله تمديد المدة الواردة في قرار الحكم أو تدبير الحماية أو للرعاية وطلبه إلغاء أمر المراقبة.<sup>٢٤٧</sup>

بقي أن أشير إلا أن محكمة الأحداث تملك تعيين مراقب سلوك آخر لتفديد أمر المراقبة إذا تعذر على المراقب المذكور القيام بواجباته لاي سبب، أو إذا وجد مدير الدفاع الاجتماعي ذلك مناسباً. وإذا ما أخل مراقب السلوك بأي من الواجبات الموكولة إليه بموجب قرار المحكمة فلها مخاطبة وزير التنمية الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه.<sup>٢٤٨</sup>

### الفرع الثاني : مكتب الدفاع الاجتماعي

استناداً للمادة التاسعة من قانون الأحداث، يجوز إنشاء مكتب للدفاع الاجتماعي في كل محكمة يشتمل على مختصين في الطب الشرعي والإرشاد النفسي والاجتماعي حتى يتمكن

<sup>246</sup> نصت المادة ١٥٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية على ما يلي:  
يعمل بالصبط الذي ينظمه افراد الصابطة العنصرية في الجرح والمخالفات المكلفون بانتهاب بموجب احكام القوانين الخاصة وللمشككى عليه إثبات عكسها بجميع طرق الإثبات .  
كما نصت للمادة ١٥١ من ذات القانون على ما يلي:

لكي تكون للصبط قوة إثباتية يجب :

أ . أن يكون قد نظم ضمن حدود اختصاص للموظف وأثناء قيامه بمهام وطيفته .

ب. أن يكون الموظف قد شهد الواقعة بنفسه

ج. أن يكون الصبط صحيحاً في الشكل .

أما الصبوط الأخرى فتكون جميعها كمعلومات عادية .

<sup>247</sup> انظر المواد ١٥ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ من قانون الأحداث الأردني.

قاضي الأحداث من الاستعانة بهم إذا اقتضت مصلحة الحدث ومتطلبات العدالة ذلك. ولعل حير مثال يساق على ذلك مكتب النفاذ الاجتماعي الذي سعيته لإنشائه في محكمة شمال عمان الابتدائية بالتعاون مع مدير مديرية الطب الشرعي في الأردن ووزير التنمية الاجتماعية في أثناء أن كنت توليت منصب رئاسة هذه المحكمة. فقد سهل هذا المكتب نظر القضايا الصلحية والبدائية الجرفية عموماً وقضايا الأحداث على وجه الخصوص، وسهل على المشتكى عليهم ودوهم، وقصر من اطالة أمد التقاضي بشكل ملحوظ، وحقق بالنتيجة المصلحة الفصلية للحدث.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى التجربة العراقية في هذا السياق، فقد أثار إعجابي ما جاء بنصوص متعلقة بهذا الموضوع في قانون رعاية الأحداث. حيث لوجب هذا القانون تأليف مكتب لدراسة شخصية الحدث في كل محكمة أحداث يتكون من طبيب مختص أو ممارس في الأمراض العقلية أو العصبية أو طبيب أطفال عند الاقتضاء واختصاصي بالتحليل النفسي أو علم النفس وعدد من الباحثين الاجتماعيين، بالإضافة إلى جوار تقرير المكتب بعدد من الاختصاصيين في العلوم الجنائية أو العلوم الأخرى ذات الصلة بشؤون الأحداث بحيث يعين وزير العدل أعضاء المكتب ويكون الطبيب مديراً له.<sup>249</sup> وتكون مهمة المكتب دراسة شخصية الحدث وإجراء الفحص الطبي والنفسي أو البحث الاجتماعي وتنظيم تقرير مفصل عن حالة الحدث البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية ولأسباب التي دفعته لارتكاب الجريمة والتدبير المقترح لمعالجته. ولا تنتهي مهمة المكتب عند هذا الحد، بل تمتد إلى متابعة فحص الحدث بصورة دورية كل ثلاثة شهور وكلما دعت الحاجة لذلك حتى انتهاء مدة التدبير بحيث يجري إطلاع المحكمة على أي تغيير يطرأ على حالة الحدث.<sup>250</sup>

وما يستحق أن يشار إليه بالبنان أيضاً في هذه التجربة، أنها لم تقصر عمل هذا المكتب فقط على مرحلة المحاكمة، بل جعلت له ذات المهام التي تؤحد بعين الاعتبار في أثناء مرحلة التحقيق. بحيث تكون إحالة الحدث من قبل قاضي التحقيق إلى هذا المكتب وجوبية إذا كان متهماً بجناية وجواريه إن كان متهماً بصلحه، وكانت هناك أدلة كافية لإحالته إلى المحكمة لمحاكمته.<sup>251</sup> ومن هذا المنبر، هذه دعوة لمشروعاً للأحد بهذه التجربة المهمة والتي ستعكس

<sup>249</sup> انظر المادة ١٢ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.

<sup>250</sup> انظر المادة ١٤ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.

<sup>251</sup> انظر المادة ٥١ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.





### أولاً: اعتماد البينات

لا يجوز للقاضي الاعتماد إلا على البينات التي قدمت في أثناء المحاكمة وتناقش بها الخصوم بصورة علنية.<sup>٢٥٤</sup> ولا يجوز أن يفهم من ذلك أنه إذا تبينت الهيئة الحاكمة أنه يتوجب الاستماع مجدداً إلى البينات، بل تستطيع الهيئة الحاكمة الجديدة أن تعتمد الإجراءات التي قامت بها الهيئة السابقة وتبني عليها حكمها.<sup>٢٥٥</sup>

### ثانياً: الاعتراف غير القضائي

إن الإفادة التي يؤيدها المشتكى عليه في غير حضور المدعي العام والتي يعترف بها بارتكابه الجرم تقبل فقط إذا قدمت للنيابة العامة البينة على الظروف التي أنبت بها واقتضت المحكمة أنه أداها طوعاً وإحتياراً.<sup>٢٥٦</sup>

### ثالثاً: أمر المحكمة بتقديم أي دليل

للمحكمة ولو من تلقاء نفسها وفي أي دور من ادوار المحاكمة أن تأمر بتقديم أي دليل وبدعوة أي شاهد تراه لازماً لظهور الحقيقة، بالإضافة إلى حق المحكمة في الاستماع إلى شهادة أي إنسان حصر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى.<sup>٢٥٧</sup>

### رابعاً: حضور المشتكى عليه

لقد أحدث قانون أصول المحاكمات الجزائية المعدل رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ تعديلاً جوهرياً فيما يتعلق بحضور المشتكى عليه جلسات المحاكمة، وهو تعديل يصب في مصلحة المشتكى عليهم البالغين بشكل عام والأحداث منهم بشكل خاص. حيث تم إلغاء الفقرة الأولى من المادة ١٦٨ والاستعاضة عنها بالنص الحالي الذي لم يوجب حضور المشتكى عليه جلسات المحاكمة في قضايا الجرح باستثناء جلسة تلاوة التهمة عليه ومؤالاه عنها والجلسة المحصنة لإعطاء إفادته للدفاعية، ما لم تقرر المحكمة أن حضوره بالذات ضروري لتحقيق العدالة.

لما بخصوص حضور المشتكى عليه أو المتهم الحدث أمام محكمة الاستئناف، فقد أوضحت المادة ٢٦٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية أن استئناف الأحكام الصادرة عن

<sup>254</sup> انظر المادة ١٤٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦١.

<sup>255</sup> انظر تمييز جراء رقم ٦٧/٩٦ لسنة ١٩٦٧، مشورات مركز عدالة.

<sup>256</sup> انظر للمادة ١٥٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦١.

<sup>257</sup> انظر المائتين ١٦٢ و ٢٢٦/١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم ٩ لسنة

المحاكم الصلحية أو محاكم البداية ينظر تدقيقاً إلا إذا رأت المحكمة طرهما مراعاة أو طلب المحكوم عليه ذلك ووافقه المحكمة على ذلك، ولا يشترط سماع الدينات مجدداً إلا إذا رأت المحكمة لروماً لذلك، ولا يجوز فسخ الحكم القاضي ببراءة المتهم أو المشتكى عليه وادانته إلا بعد إجراء المحاكمة مراعاة وسماع الدينات. حيث أن هذه المادة أوجبت أن تكون المحاكمة الاستئنافية مراعاة في الأحكام التي لا يجوز فرصها على حدث ألا وهي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد. كما أشارت الفقرة الثامنة من المادة العاشرة من قانون محاكم الصلح المعدل إلى ذات المصموم عندما أقرت أنه لا يكلف الطرفان بالحضور أمام محكمة الاستئناف ما لم تقرر المحكمة أن حضورهما ضروري لتحقيق العدالة.

وفي هذا السياق قد يثار السؤال التالي ، ماذا لو كان الحكم بعدم المسؤولية وانجهدت محكمة الاستئناف إلى فسخه والإدانة، فهل يتوجب في هذه الحالة بطل الاستئناف مراعاة قياساً على الحكم بالبراءة؟

في اعتقادي أنه لا إجتهد في مورد النص ، فطالما لم حالة عدم المسؤولية ليست من ضمن الحالات الواردة في المادة ٢٦٤ أعلاه، فتكون محكمة الاستئناف والحالة هذه غير ملزمة بإجراء المحاكمة مراعاة إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك، تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة أعلاه. وعلى هذا النحو ذهبت محكمة التمييز الأردنية.<sup>٢٥٨</sup>

يتوجب الإشارة في هذا السياق إلى أن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية تنظر الاستئناف تدقيقاً إلا إذا أمرت بخلاف ذلك أو طلب أحد الفريقين ووافقت المحكمة على ذلك.<sup>٢٥٩</sup>

فما لا شك فيه أن تطبيق هذه النصوص على المشتكى عليهم أو المتهمين الأحداث فيه مراعاة لمصالحهم الفضلى، على اعتبار أن إبعادهم عن جو المحاكمة فيه مراعاة لنفسيتهم وإبعادهم عن الاختلاط بمجرمين عتة، خاصة إذا ما علمنا أن التمكن من حضور الجلسة في بعض الأحيان يأخذ ساعات طويلة طرأ للضغط الهائل على الفصاة في عدد الفصايب المنظورة في اليوم الواحد.

ونجد الإشارة إلى أن القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ٢٠٠٩ أصاب حكماً يعد غاية في الجراءة، إن جار لي التعبير، عندما تصدى لحل مشكله عمليه كثيراً ما واجهت المحاكم وشكلت عائقاً أمام تقديم العدالة المطلوبة للمشتكى عليه في

<sup>٢٥٨</sup> تمييز جراء رقم ٦٥/١٢٨ لسنة ١٩٦٥ ، منشورات مركز عدله.

<sup>٢٥٩</sup> أنظر المادة ٢٥٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأردني وهما لآخر تعديلاته.

مرحلة المحاكمة، وهي مثول المشتكى عليه أمام المحكمة لسنوات طويلة دون إجراء بمصتب  
عدم جدية المشتكى بمتابعة شكواه، فقد اوجب التعديل للذي تم على المادة الثالثة من قانون  
أصول المحاكمات الجزائية على قاضي الصلح إذا لم يقم المشتكى بمتابعة شكواه لمدة تزيد  
على ستة أشهر أن يقوم بإسقاط دعوى الحق العام.

وعلى الرغم من هذه التعديلات والتي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح إلا أنها لم تست  
بمستوى طموحنا على الأقل بالنسبة لتطبيقها على قضايا الأحداث، فالنمى على المشرع  
مسايرة التشريعات المقارنة،<sup>٢٦٠</sup> بأن تشمل هذه التعديلات القضايا الجنائية، وعدم الرامية  
حضور الحدث أمام المحكمة في كافة الإجراءات ما لم تر ضرورة لذلك، والاكتفاء بحضور  
وليّه أو وصيه أو محاميه، واعتبار المحكمة على هذا النحو وجاهيه بحقه.

#### خامساً: حق للمشتكى عليه في استجواب شهود النيابة

هناك واجب على المحكمة أن تسأل المتهم بعد الانتهاء من سماع شهادة شاهد النيابة  
إن كان له طعن بالشاهد أو له اعتراض على شهادته. كما للمتهم أو لمحاميه أن يوجه بواسطة  
المحكمة أي سؤال لشهود الإثبات بما في ذلك المشتكى إذا دعي كشاهد.<sup>٢٦١</sup> وقد أقرت الفقرة  
الرابعة من المادة أربعين من اتفاقية حقوق الطفل حق الطفل في استجواب الشهود المماهضين.

#### سادساً: حق الدفاع

إذا تقرر للمحكمة لدى الانتهاء من سماع البيانات المفصلة من النيابة وجود قصية ضد  
المتهم سألته عما إذا كان يرغب في إعطاء إفادة دفاعاً عن نفسه، فإذا أعطى مثل هذه الإفادة  
يجوز للمدعي العام أو ممثله مناقشة المتهم. وبعد أن يعطي المتهم الإفادة الدفاعية تسامه  
المحكمة إذا كان لديه شهود أو بيعة أخرى يعزز بها دفاعه فإذا نكر أن لديه شهوداً تسمع  
المحكمة شهادتهم إن كانوا حاضرين وإلا أجلت المحاكمة، وأصدرت لهم مذكرة حضور. ويتم  
دعوة شهود الدفاع على نفقة المتهم، ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك.<sup>٢٦٢</sup>

ولا نبالغ إن قلنا أن هذا الحق، يعتبر من أهم الضمانات لعدليته. وتجدر الإشارة إلى  
أن الإفادة الدفاعية قد تكون شعوية أو خطية.

<sup>260</sup> انظر المادة ١٢٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته والمادة ٤٨ من  
قانون الأحداث السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لأحر تعديلاته.

<sup>261</sup> انظر المادتين ٢٢٠، ٢٢١/١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وفقاً لأحر تعديلاته

<sup>262</sup> انظر المادة ٢٣٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأرسي وتعديلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦١

هناك نقطة هي غاية الأهمية، سبق الإشارة إليها ولا صير من التذكير به في هذا المقام، وهي في حقيقة الأمر تعتبر ثغرة تشريعية؛ فعلى الرغم من أن المادة ٢/٤٠/ب/٢ من اتفاقية حقوق الطفل قد أقرت حق الطفل في الحصول على مساعدة قانونية، وأكدت هذا الحق المؤتمرات الدولية واعتبرته واجباً على الدولة،<sup>٢٦٢</sup> إلا أن قانون الأحداث قد حلا من النص على تقديم المساعدة القانونية المجانية، سواء في مرحلة التحقيق أم مرحلة المحاكمة، في حالة أن الحدث لم يوكل أحدا للدفاع عنه، أو كانت حالته المادية لا تسمح بذلك.

فمما لا شك فيه أن وجوب تقديم المساعدة القانونية للحدث من شأنه مساعدة المحكمة على التعرف على شخصيته وعوامل إجرامه وظروف الوقوع المسندة إليه، مما يساهم بالنتيجة في حال الإدانة بعرض التدبير أو العقوبة المناسبة،<sup>٢٦٣</sup> خاصة إذا كانت القضية المتهم بها الحدث على درجة من الخطورة، وتحتاج إلى المتمكن قانوناً للدفاع عنه، وإلا سيتعرض الحدث لعقوبة عن جرم وهو بريء منه أو لعقوبة قاسية، ولو تم الدفاع المناسب عنه وتوضيح بعض الظروف التي دفعته لارتكاب الجرم لتم إعلان عدم مسؤوليته أو على الأقل تخفيف العقوبة عنه، مع الإشارة إلى أن النص على تقديم المساعدة المجانية الوارد في المادة ١/٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا يمكن تطبيقه على الأحداث للأسباب التي سبق ذكرها في معرض الحديث عن الضمانات المقدمة للحدث في أثناء مرحلة التحقيق. فهي دعوه مره أخرى لمشروعنا لتتلاقى هذه الثغرة والنص على وجوب تقديم المساعدة القانونية المجانية للحدث في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى التجربة العراقية في هذا المصمار. فقد أجاز المشرع العراقي في قانون الأحداث لمحكمة الأحداث قبول أن يدافع عن الحدث وليه أو أحد أقربه أو أحد ممثلي المؤسسات الاجتماعية؛ وذلك دون الحاجة إلى وكالة خاصة. كما أوجب ذات المشرع في قانون أصول المحاكمات الجزائية حضور محام مع كل متهم بجناية تنظرها محكمة الجبايات، فإن لم يتم توكيل محام للدفاع عنه، وجب على رئيس محكمة الجبايات أن ينتدب محامياً للدفاع عن المتهم على أن تتحمل حريته الدولة أتعانه، وبحيث يسري ذلك على

<sup>261</sup> د. الشاذلي، فتوح (١٩٨٦)، المصاولة في الإجراءات الجنائية، مطبوعات البحوث بكلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٦٩.

<sup>264</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٨٩)، شرح قانون العقوبات القسم العلم، مرجع سابق، ص ٩٨٠.

محكمة الأحداث عند نظرها جاية.<sup>٢٦٥</sup> مذكّرين بتحرية المشرعين المصري والسوري في هذا السياق، محيلين من يرغب إليها.

#### سابعاً: تقيد المحكمة بالحدود العينية والشخصية للدعوى

من المستقر عليه فقهاً<sup>٢٦٦</sup>، واجتهاداً<sup>٢٦٧</sup> أن محكمة الموضوع تتقيد بالحدود العينية والشخصية لادعاء النيابة العامة بحيث لا تملك أن تصيف وقائع جديدة أو متهمين آخرين غير وارده اسماءهم في لائحة الاتهام. وإنما جُل ما تملكه تعديل وصف التهمة، والذي لا يعتبر تعدياً على الحدود العينية للدعوى، كون المحكمة لا تصيف وقائع جديدة وإنما تغير الوصف الجرمي على ضوء الوقائع الثابتة، أي الوقائع التي تشملها البيئة المقدمة، وإذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة اشد، فعلى المحكمة أن تؤجل القضية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة.<sup>٢٦٨</sup>

#### ثامناً: مشتملات الحكم

يجب أن يشتمل قرار التجريم على ملخص الوقائع الواردة في قرار الاتهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعي العام ودفاع المتهم، وعلى الأدلة والأسباب الموجبة للتجريم، أما قرار الحكم فيجب أن يشتمل على المادة القانونية المطبقة على الفعل وعلى تحديد العقوبة، كما يجب إيفاء المتهم بأن له الحق باستئناف الحكم خلال خمسة عشر يوماً بعد أن تنقضي عليه النصائح اللازمة. وهل هو قابل للاستئناف أو لا.<sup>٢٦٩</sup>

كما أكد قانون محاكم الصلح المعدل أن من واجب قاضي الصلح أن يفهم المشتكى عليه أن له الحق في أن يستأنف الحكم خلال عشرة أيام من اليوم التالي للتعظيم.<sup>٢٧٠</sup>

<sup>265</sup> أنظر المادة ٦٠ من قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٤٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي.

<sup>266</sup> د. صيد، رؤوف، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري مرجع سابق، ص ٦٠٩.

<sup>267</sup> أنظر قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم ٢٠٠٤/٨٧٠ (هيئة خمسية) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤، مشورات مركز عدالة والذي جاء به " لمحكمة الجبايات الكبرى كمحكمة موضوع وبما لها من صلاحية مستمدة من حكم المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية التي اجازت لها أن تعدل التهمة وفقاً للشروط التي تراها عادلة على أن يكون التعديل مبنياً على وقائع من البيئة المقدمة".

<sup>268</sup> أنظر المادة ٢٣٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦٦.

<sup>269</sup> أنظر المادة ٢٣٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦٦.

<sup>270</sup> أنظر المادة ١٧ من قانون محاكم الصلح الأردني وتعديلاته رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢.

تاسعاً: الحصول على تقرير مراقب السلوك وحق الحدث أو وليه أو وصيه أو محاميه أن يناقش مراقب السلوك حول ما جاء بتقريره

كما سبقت الإشارة، لا يمكن لمحكمة أن تصدر حكماً على حدث قبل الحصول على تقرير حطي من مراقب السلوك يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بأحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية، وأخلاقه ودرجة دكانته، وبالبيئة التي نشأ وتربى فيها، وبمدرسته وتحصيله العلمي ومكان العمل وحالته الصحية ومخالفاته السابقة للقانون، وبالتدابير المقترحة لإصلاحه. ومما لا شك فيه أن هذا التقرير، متى كان منبياً على أسس قانونية سليمة وتعكس الواقع الحقيقي للحدث، يجب أن يعتمد عليه القاضي بشكل أساسي في فرص العقوبة الملائمة، وبما يحقق المصلحة الفضلى للحدث التي تهدف إلى إعادة إصلاحه اعتماداً على ما جاء بهذا التقرير من وصف لظروف الحدث البيئية والمادية على اعتبار أن هذه الظروف لها المساهمة الكبرى في جنوحه. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك حقاً للمحكمة وللحدث أو وليه أو وصيه أو محاميه أن يناقش مراقب السلوك حول ما جاء بتقريره.<sup>٢٧١</sup>

بشار إلى أن تقسيم هذا التقرير ولجب مهما كان الجرم المسند للحدث سواء جناية أم جنحة أم مخالفة، حيث أن نص للمادتين ١١ و ١٥ من قانون الأحداث الأردني جاء مطلقاً والمطلق يحري على إطلاقه. وذلك على خلاف النهج الذي سلكه المشرع المصري الذي لم يوجب تقديم هذا التقرير في المخالفات لتفاهتها.<sup>٢٧٢</sup>

فقد أوجب المشرع المصري على المراقبين الاجتماعيين أن يقوموا بأنشاء ملف خاص لكل طفل متهم بجناية أو جنحة يتضمن فحصاً كاملاً لحالته التعليمية والنفسية والعقلية والبدنية والاجتماعية بحيث يتم التصرف في الدعوى على ضوء ما ورد فيه. وأوجب على المحكمة قبل الحكم في الدعوى أن تناقش واصعي تقرير الفحص فيما ورد فيها، كما لها أن تأمر بنحوص إضافية.<sup>٢٧٣</sup>

من الواضح مرة أخرى أن الهدف الذي رمى إليه المشرع من وراء هذا الإجراء هو احاطة محكمة الأحداث بكافة الظروف التي دفعت الحدث إلى ارتكاب الجرم، مما ينعكس

<sup>271</sup> أنظر المادتين ١١ و ٦/١٥ من قانون الأحداث الأردني وتعديلاته رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨.

<sup>272</sup> د. ربيع، حسن محمد (١٩٩١)، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف، (د.ط) القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٢٤٨.

<sup>273</sup> نصر المادة ١٢٧ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).

إيجاباً على تحقيق مبدأ تفريد العقاب من خلال احتيار التدبير أو العقوبة المناسبة للحدث بغية إصلاحه. فهو إجراء من الإجراءات الجوهرية<sup>٢٧٢</sup> التي قصد بها للشارع مصلحة الحدث المتهم والذي يؤدي القعود عنه إلى البطلان.<sup>٢٧٣</sup>

#### عاشراً: عدم اعتبار أدانة الحدث من الأسبقيات

وهذا ما أكدت عليه المادة السادسة من قانون الأحداث والتي تمثل خروجاً على القواعد العامة المتبعة بشأن البالغين. فمن الواضح أن هدف المشرع من وراء ذلك عدم وصم الحدث بأي فعل شائن يؤثر على مستقبله، وبالنتيجة على إصلاحه وإعادة دمجه في المجتمع ليصبح فرداً منتجاً، على اعتبار أنه ينظر إليه أنه كان صحيحة لطروف محيطته به أدت به إلى مهوي الجريمة. وحتى يتسجم مع هدف وحكمة المشرع من هذا النص، فإننا نقول أنه لا مجال لتطبيق أحكام عادة الاعتبار الواردة في المادتين ٦٤، ٦٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولا أحكام التكرار الواردة في المواد من ١٠١-١٠٤ من قانون العقوبات على الأحداث.<sup>٢٧٤</sup> ومن باب أولى عدم حوار تطبيق هذه الأحكام على الأحداث المعرّضين

<sup>274</sup> لم يعد حافياً على قانوني ما زال على مقاعد الدراسة، أنه لتحديد فيما إذا كان الإجراء جوهرياً أم لا، لا بد من الرجوع إلى الغلة التشريعية، فإن كان الغرض من الإجراء المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المصالح أو غير ذلك من المصالح فإن الإجراء يكون والحالة هذه جوهرياً بترتب البطلان على عدم مراعاته أم لا كان الغرض منه مجرد التوجيه والإرشاد، فلا يعد جوهرياً ولا يترتب البطلان على عدم مراعاته.

<sup>275</sup> د. كامل، شريف سيد، الحماية الجنائية للأطفال، مرجع سابق، ص ٣٠١.

<sup>276</sup> نصت المادة ٣٦٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية على ما يلي:

- ١ - باستثناء المحكومين بجرائم الحيانة والتجسس ومع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة يحوز إعادة الاعتبار إلى كل محكوم عليه بجناية أو جسيمة بقرار قضائي إذا توافرت الشروط التالية:
- أ - أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت كلياً أو صدر عنها عفو أو سقطت بالتقادم
- ب - أن يكون قد انقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور العفو للعام عنها مدة ست سنوات إذا كانت العقوبة جسيمة أو ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جسيمة ويؤخذ بمغلي هذه المدة لإعادة الاعتبار في الحائسين إذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني.
- ج - أن تكون الأوامر المنبثقة التي تطوى عليها الحكم قد تم الوفاء بها أو سقطت أو جرى عليها التعميم أو أن يشب للمحكوم عليه أنه كان ولا زال في حالة عجز لم يتمكن معها الوفاء بتلك الأوامر وبشروط في حالة الحكم بالإفلاس أن ثبت المجلس أنه قضى الدين أو أقرى منه.

- د - أن تبين للمحكمة أنه كان حسن السلوك وأن ثبت التحقيق في سيرته بعد الإفراج عنه أنه قد صلح فعلاً
- ٢ - إذا كان طالب إعادة الاعتبار قد صدر بحقه أكثر من حكم واحد فلا يحكم بإعادة الاعتبار له إلا إذا تحقت الشروط المبسوسة عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في كل حكم من تلك الأحكام، عني أن تحسب المدة اللازمة لإعادة الاعتبار للمحكوم عليه في هذه الحالة بانقضاء المدة المنصوص عليها في البند (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها في الحكم الأخير من تلك الأحكام.

٣. أ - كل محكوم عليه بعقوبة جسيمة بالحبس يعود اعتباره إليه حكماً إذا لم يحكم عليه خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ هذه العقوبة فيه بعقوبة أخرى بالحبس أو بعقوبة أشد.

- ب - كل محكوم عليه بالمرامة الجنسية يعود اعتباره إليه حكماً إذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات بعقوبة جسيمة أو بعقوبة أشد من تاريخ تنفيذ العقوبة المرامة تلك أو من تاريخ انتهاء مدة عقوبة الحبس التي



للإحراف كما سقت الإشارة في معرض حديثنا عن تدابير الرعاية والحماية. فأحكام إعادة الاعتبار وجدت لإعادة اعتبار المحكوم عليه الذي سلب لإدانته بجرائم معينة، وذلك حتى لا تشكل هذه الأحكام عائقاً له في مسيرة حياته. وهذا ما لا يحتاجه الحدث، لأن نص المادة السادسة المشار إليه، والذي انسجم مع المعايير الدولية المتعلقة بالأحداث، حسم الأمر بعدم اعتبار ادانة الحدث من الأسبقيات. ووفقاً لهذا النص أيضاً، فإنه من غير الجائر تطبيق أحكام

٤. أ. يلغى للحكم الصادر بإعادة الاعتبار إذا تبين أن المحكوم عليه كانت قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تعلم المحكمة بها عندما أصدرت حكمها بإعادة الاعتبار أو إذا حكم عليه بعد إعادة الاعتبار في جريمة وقعت قبل اعادته.

ب. يصدر الحكم بإلغاء إعادة الاعتبار من المحكمة التي كانت قد حكمت بإعادته وذلك بناء على طلب النيابة العامة.

كما نصت المادة ٣٦٥ على ما يلي:

١. يقدم طلب إعادة الاعتبار خطياً إلى المسمى العام في محكمة البداية المختصة متضمناً البيانات المتعلقة بشخصية الطالب ومكان إقامته وأن يرفق بالطلب ما يلي :

١. صورة مصدقة عن الحكم الصادر بحقه

ب. شهادة من النوازل الأمنية المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بحقه وسوابقه القضائية .

ج. تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

٢. يقدم المدعي العام الطلب مع الأوراق والبيانات المرفقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إليه مضموعاً برأيه فيه

٣. تخطر المحكمة في الطلب وتفصل فيه تنقيحاً على أنه يجوز لها سماع أقوال أي شخص تراها مناسبة وأن تطلب أي معلومات تراها ضرورية من أي جهة من الجهات ويكون قرارها في الطلب قبلاً للطلب فيه لدى محكمة الممييز لحظاً في تطبيق القانون أو تأويله ويحصر هذا الطلب للمواعيد والإجراءات المقررة للطلب في الأحكام بطريق التمييز .

٤. لا رفض طلب إعادة الاعتبار بسبب يرجع إلى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنين على صدور القرار وأما إذا رفض لأي سبب حر فيجوز تجديده في أي وقت متى توافرت الشروط القانونية لذلك .

٥. أن لا يتولى أي شخص أعيد اعتباره وكان محكوماً في أي من الجرائم التالية:

الاحتيال و الرشوة و سوء الائتمان وجميع الجرائم المحلة ( بالأخلاق والآداب والنقة العامة ) إلا من الوظائف التالية: القضاء أو عضوية مجلس الأمة أو للوزارات.

كما نصت المواد من ١٠١ إلى ١٠٤ من قانون العقوبات على ما يلي.

المادة ١٠١

من حكم عليه بإحدى العقوبات الجنائية حكماً مبرماً ثم ارتكب في أثناء مدة عقوبته أو في خلال عشر سنوات بعد أن قصها أو بعد سقوطها عنه بإحدى الأسباب القانونية جريمة تستلزم عقوبة الأشغال المؤقتة أو الاعتقال المؤقت حكم عليه مدة لا تتجاوز صغرى العقوبة التي تستلزمها جريمته الثانية على أن لا يتجاوز هذا التصعيف عشرين سنة .

المادة ١٠٢

من حكم عليه بالتحبس حكماً مبرماً ثم ارتكب قبل انقضاء هذه العقوبة جرمه أو في أثناء مدة عقوبته أو في خلال ثلاث سنوات بعد أن قصها أو بعد سقوطها عنه بحد لأسباب القانونية جنة مماثلة للجنة الأولى - حكم عليه بمدة لا تتجاوز صغرى العقوبة التي تستلزمها جريمته الثانية ، على أن لا يتجاوز هذا التصعيف خمس سنوات .

المادة ١٠٣

تعتبر السرقة والاحتيال وحبابة لامانة والتروير جنة مماثلة في التكرار، وكذلك يعتبر السب والقذف والدم جرائم مماثلة.

المادة ١٠٤

لا يعتبر الحكم السابق أساساً للتكرار ما لم يكن صادراً من المحاكم العنلية.

التكرار على الأحداث، لتعارضها مع حكمة المشرع وهدفه من إيجاد نص المادة السادسة المشار إليه. حيث أن أحكام التكرار وجدت لتعليط العقوبة على المكرر الذي يكرر ارتكاب الجرائم خلال مدة معينة وفقاً للشروط الموصحة بخصوص المولد الخاصة بالتكرار، كون العقوبة التي سبق فرضها لم تشكل رادعاً لمنع من معاودة الإجرام. بمعنى أن تعليط العقوبة في الجرم اللاحق يكون امتداداً إلى أدلة في حكم سابق ما زال المشرع يأخذه بعين الاعتبار ويقوم له الاوران و الانتقال، وهذا ما لا يصلح أن يطبق على الأحداث استناداً للعادة السادسة المذكورة من قانون الأحداث، والتي وجدت لتنشأ قاعدة تمثل خروجاً على القواعد العامة، مراعاة لمصالح الحدث الفصلي، وهي عدم اعتبار ما يدل على الحدث من الأسبقيات، وما ينشأ على هذه القاعدة أن الحكم السابق لا يفترض أن يكون له أي تأثير على تعليط عقوبة الحدث في الجرم اللاحق إلا بمقدار فرص التدبير المناسب لضمان عدم عودة للحدث إلى الانحراف.<sup>٢٧٧</sup>

أما المشرع المصري فقد حدد سناً معينة للحدث لا يجوز قبلها أن تطبق عليه أحكام التكرار أو العود. فقد أوضح قانون الأحداث المصري أن أحكام العود لا تسري على الحدث الذي لم يتجاوز سنه خمس عشرة سنة.<sup>٢٧٨</sup> وتأكد هذا الحكم أيضاً بقانون الطفل المصري والذي ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أضاف حكماً هدف منه مصلحة الطفل وهو أنه إذا ارتكب الطفل الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة جريمتين أو أكثر وجب الحكم بتدبير واحد مناسب،<sup>٢٧٩</sup> على اعتبار أن العاية من فرض عقوبة أو تدبير على الحدث هو تهديده وبصلاحه وهي تتحقق بمجرد فرض العقوبة أو التدبير المناسب

#### أحد عشر: انعقاد المحكمة

سبق أن تناولنا هذا الموضوع في المطلب الأول من المبحث الخامس من هذا الفصل في أثناء حديثنا عن محاكم الأحداث، فمعاً للتكرار والإطالة نحيل من يرغب إليها.

<sup>277</sup> د. محيسن، إبراهيم حرب (١٩٩٩)، إجراءات ملاحقة الأحداث الجانحين، الطبعة الأولى، عمان دار الثقافة، ص ٥٣.

<sup>278</sup> انظر المادة ١٧ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤.

<sup>279</sup> انظر المادة ١٠٩ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته.

### اثنا عشر: الاستعانة بمختصي مكتب الدفاع الاجتماعي

أيضاً سبق أن تناولنا هذا الموضوع في الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الخامس من هذا الفصل في معرض الحديث عن هذه المكاتب كأحد الأجهزة المساندة لتقديم عدالة جنائية للأحداث في مرحلة المحاكمة، فمعاً للتكرار نحيل إليها.

### ثالث عشر: سرية المحاكمة

خروجاً عن القاعدة العامة المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية،<sup>280</sup> أوجبت المادة العاشرة من قانون الأحداث نظراً قصايا الأحداث بصورة سرية بحيث لا يسمح لأحد بالدخول إلى قاعة المحكمة إلا مراقب الملوك ووالدي الحدث أو وصيه أو محاميه ومن كان من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالدعوى، واعتبر المشرع الأردني هذا الإجراء من النظم العام بحيث يجب على المحكمة التقيد به حتى لو لم يثره أي طرف. وقد أكدت محكمة التمييز الأردنية على ذلك بقولها " أن الإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٣ و ١٥ من قانون الأحداث هي من الإجراءات الواجب على المحكمة اتخاذها من تلقاء نفسها ولو لم يطلبها الحدث أو وكيله، وذلك حماية لمصلحة الحدث، وإن عدم مراعاتها تجعل الحكم مخالفاً للقانون وحرماً بالنقض"<sup>281</sup>

وتحذر الإشارة إلى أن المشرع الأردني في نص المادة العاشرة أعلاه لم يقتضه إلى إيراد كلمة "الولي" من ضمن الأشخاص الذين يحق لهم حضور المحاكمة، أسوة بما انتهجه بنص المادة الثالثة عشرة من ذات القانون والتي أوجبت دعوة للولي من ضمن الأشخاص الواجب دعوتهم لبدء من مرحلة التحقيق مع الحدث ولجلسة المحاكمة، ولأصاً أسوة بما انتهجه بنص المادة الخامسة عشرة من ذات القانون عندما أورد عبارة "الولي" من ضمن الأشخاص الذين يحق لهم حضور التحقيق مع الحدث على اعتبار أن ولي الحدث ليس بالضرورة أن يكون والد الذي نصت عليه المادة العاشرة المشار إليها، إذ أن الولي على نحو ما عرفته المادة ١٢٣ من القانون المدني الأردني هو والد للصغير ثم وصي أبيه ثم حده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة أو الوصي الذي نصته المحكمة. وبالتالي فهي دعوة لمشرعنا لتلافي هذه اللücke التشريعية من خلال إيراد كلمة "الولي" ضمن سياق نص المادة

<sup>280</sup> ينظر المادة ١٧١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني التي نصت على ما يلي "يجري المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة إجراء سراً يدعي المحافظة على النظام العام أو الأخلاق ويمكن في جميع الأحوال منع الأحداث أو فئة معينة من الناس من حضور المحاكمة".

<sup>281</sup> انظر تمييز جراء رقم ٧٧/١٣ لسنة ١٩٧٧، منشورات مركز عدالة.

العاشرة من قنوت الأحداث، حتى يتحقق الانسجام ما بين النصوص. مشيراً في هذا السياق أن المشرع الأردني عرف الوصي في المادة الثانية من قانون الأحداث بأنه "كل شخص خلاف الولي تعتبره المحكمة متولياً أمر العناية بالحدث أو الرقابة عليه". والتوجه الذي تويده الطرائق الأصولية في التفسير أنه يتوجب على المحكمة عدم دعوة أي من هؤلاء الأشخاص متى كانت مصلحة الحدث متعارضة مع مصالحهم، وحيثاً لو تنبه المشرع إلى هذه النقطة أيضاً ضمن سياق المادة العاشرة المشار إليها وأيضاً المادة الثالثة عشرة، كما تنبه إليها ضمن سياق المادة الخامسة عشرة من ذات القانون، عندما أورد عبارة "وفي حال تعدد حضور أي منهم يدعى مراقب المملوك..." إذ بالإمكان الاستناد إليها في عدم الدعوة لتعارض المصالح.

وينبغي أن يكون مفهوماً للجميع أن دعوة الأشخاص المشار إليهم يجب أن تتم بالترتيب الذي أورده المشرع، والذي روعي به الأكثر قرباً إلى الحدث بما يثبت في نفسه الطمأنينة والارتياح الذي هو غايتنا في توفير محاكمة عادلة له. وزيادة في التوضيح نقول أنه لا يجوز دعوة الوصي قبل دعوة الولي، بل لا يجوز دعوة الجد قبل دعوة والد الحدث. وهذا ما أكنته محكمة التمييز الأردنية واعتبرت أن هذا الإجراء مخالف للقانون وبالتالي فإن الحكم المترتب عليه حرياً بالفسخ.<sup>282</sup>

أم المشرع المصري فقد قصر حضور محاكمة الحدث أمام محكمة الحدث على أقاربه والشهود والمحامين والمراقبين الاجتماعيين ومن تجبر له المحكمة الحضور بإذن خاص. حتى أنه أجاز للمحكمة أن تأمر بإخراج الحدث من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد من المذكورين إذا رأت ضرورة لذلك، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الحدث أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي، كما لا يجوز الحكم بالإدانة إلا بعد إتمام الحدث بما تم في غيبته من إجراءات، وللمحكمة كما سبقت الإشارة في موضع سابق من هذه الدراسة - إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصالحته تتطلب ذلك، ويكتفى بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه. وفي هذه الحالة اعتبر المشرع المصري أن الحكم الصادر بحق الحدث حضورياً.<sup>283</sup> فمن الواضح أن المشرع المصري ذهب إلى أبعد مدى ممكن في توفير الحماية اللازمة للحدث في أثناء مرحلة المحاكمة، وأصعاً نصب عينيه مصلحة الحدث بالدرجة الأولى.

<sup>282</sup> انظر تمييز جزاء رقم ٧٦/٤٣ لسنة ١٩٧٦، منشورات مركز عدالة.

<sup>283</sup> انظر المادة ١٢٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

وإمعاناً من المشرع الأردني في المحافظة على سرية وخصوصية الحدث، فقد أكد في المادة ١٢ من ذات القانون خطر نشر وقائع المحاكمة، أو ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر، كالكتب والصحف والعيما، على أنه أجاز نشر الحكم بدور الإشارة لاسم الحدث أو لقبه. كما أكدت ذات المادة على خطر نشر اسم وصورة الحدث الجاني وتم تشديد العقوبة بحق المحالف، وذلك بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ لتصبح الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بكلتا العقوبتين، بعد أن كانت العقوبة بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن خمسة وعشرين ديناراً. وهذا إن دل على شيء فإبدي على أنه يؤكد اهتمام المشرع بالمحافظة على خصوصية الحدث وجعله بمنأى عن أية ظروف أو عوامل لا تساعد على إصلاحه وعودته فرداً منتجاً وصالحاً في المجتمع.

يشار إلى أن النصوص الدولية المتعلقة بالأحداث أكدت على هذا المبدأ. فقد أوجبت المادة ٧/٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل تأمين الاحترام التام للحياة الخاصة للطفل في أثناء جميع مراحل الدعوى. كما أكدت على هذا التوجه التشريعات المقارنة.<sup>٢٨٤</sup>

من الواضح أن الحكمة التشريعية من وراء جعل محاكمة الأحداث بصورة سرية هي الحرص على حماية حياته الخاصة وتقادي الآثار السلبية للعلنية على مستقبل الحدث من خلال النأي به عن أي تأثير خارجي يشوه نفسيته، مما قد يعوق في عملية إصلاحه وتأهيله إجتماعياً.<sup>٢٨٥</sup> وقد أكدت على ذلك محكمة التمييز لأردنية بقولها "إن المشرع حين أوجب في المادة العاشرة من قانون الأحداث إجراء محاكمة الحدث سراً إنما هدف إلى رعاية النظام العام والآداب حتى لا يتعرض الصغار إلى الوقوف أمام الجمهور بمظهر المجرمين المتهمين مما قد يؤثر في نفوسهم وأخلاقهم".<sup>٢٨٦</sup>

بقي أن أطرح السؤال التالي، هل تمتد صيانة السرية إلى جلسة النطق بالحكم؟

من الواضح أن قانون الأحداث لم يتطرق إلى هذه النقطة، حيث أن المادة العاشرة من قانون الأحداث تشير إلى جلسات المحاكمة فقط ولا يوحد بها أي إشارة إلى جلسة النطق بالحكم، وبالتالي فإنه لا مباح من الرجوع إلى لأحكام العامة، والتي نجدتها نصت على تلاوة الحكم

<sup>284</sup> انظر المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (المستبدلة بالقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).

<sup>285</sup> د. حسني، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات - القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٨٠.

<sup>286</sup> انظر تمييز جزاء رقم ٧٧/٢٥١ لسنة ١٩٧٧، منشورات مركز عداله.

من قبل رئيس المحكمة أو من ينيبه في جلسة علنية.<sup>٢٨٧</sup> وعلى ذات النهج سار المشرع المصري.<sup>٢٨٨</sup>

#### رابع عشر: تقدير سن الحدث

به لا شك فيه أنه مسألة في غاية الأهمية وضمانة مهمة للحدث في أثناء مرحلة المحاكمة، لكونه يحدد للمحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق والعقوبة أو التدبير الواجب فرضه. وبإطلاقاً من هذه الاعتبارات فقد أجرى المشرع الأردني تعديلاً في غاية الأهمية بهذا الخصوص،<sup>٢٨٩</sup> والذي كان لي شرف اقتراحه في أثناء أن كنت عضواً في اللجنة المشكلة لعلايات إعداد مشروع التعديل، وهو إلغاء عبارة سجل النفوس والاستعاضة عنه بعبارة قيد الأحوال المدنية، إضافة إلى أن وسيلة التأكد من تاريخ الميلاد هي حالة لم يكن المتهم مسجلاً في قيد الأحوال المدنية، الذي يعتبر محصراً رسمياً يعمل به إلى أن يثبت تزويره، إذا تعدر على المحكمة ذلك لا تكون إلا من خلال اللجنة الطبية لتقدير السن، حيث تملك المحكمة إثارة هذا الموضوع من تلقاء نفسها أو بناء على إثارتها من قبل المتهم على اعتبار أنه من المدفوع للحوارية. وبذلك انسجم مشرعنا مع موقف المشرعين المصري واللبناني إلى أبعد الحدود مع الفارق.<sup>٢٩٠</sup> بينما كان النص قبل التعديل لا يخول المحكمة إثارة هذا الموضوع من تلقاء نفسها

<sup>287</sup> انظر المادة ١٨٣/٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

<sup>288</sup> انظر المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

<sup>289</sup> نصت المادة ١٤ من قانون الأحداث المعدل بالقانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ على ما يلي  
من الحدث :

١. يعتبر قيد الأحوال المدنية بيّنة على تاريخ الميلاد إلى أن يثبت تزويره .  
٢. إذا ادعى أي منهم غير مسجل في قيد الأحوال المدنية أنه لا يزال حدثاً أو أنه أصغر مما يبدو ويؤثر ذلك في نتيجة الدعوى فعلى المحكمة أن تتأكد من تاريخ ميلاده وإذا تعدر ذلك فعليه أن تحيله إلى اللجنة الطبية لتقدير سنه وللمحكمة من تلقاء نفسها إثارة هذا الموضوع .

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء عبارة (سجل النفوس) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (قيد الأحوال المدنية) ثم بإلغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

حيث كان نص الفقرة (٢) السابق كما يلي :

٢. إذا ادعى منهم ، غير مسجل في سجلات النفوس ، أنه م زال حدثاً ، أو أنه أصغر مما يبدو ، وبحيث يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى ، فيجب على المحكمة أن تتأكد من تاريخ ميلاده وإذا تعدر ذلك تعدر المحكمة سعة ويعتبر تقديرها لسن الحقيقة للمتهم .

<sup>290</sup> انظر المادة الثانية من قانون الصلح المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والمادة ٤٨ من قانون الأحداث اللبناني رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣. فقد أصدر المشرع المصري بموجب القانون المعدل لقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٧ تعديلاً في غاية الأهمية بهذا الخصوص، والذي كان لي شرف اقتراحه في أثناء أن كنت عضواً في اللجنة المشكلة لعلايات إعداد مشروع التعديل، وهو إلغاء عبارة سجل النفوس والاستعاضة عنه بعبارة قيد الأحوال المدنية، إضافة إلى أن وسيلة التأكد من تاريخ الميلاد هي حالة لم يكن المتهم مسجلاً في قيد الأحوال المدنية، الذي يعتبر محصراً رسمياً يعمل به إلى أن يثبت تزويره، إذا تعدر على المحكمة ذلك لا تكون إلا من خلال اللجنة الطبية لتقدير السن، حيث تملك المحكمة إثارة هذا الموضوع من تلقاء نفسها أو بناء على إثارتها من قبل المتهم على اعتبار أنه من المدفوع للحوارية. وبذلك انسجم مشرعنا مع موقف المشرعين المصري واللبناني إلى أبعد الحدود مع الفارق.

وكانت تلك المحكمة تقدير السن للمتهم ويعتبر تقديرها على هذا النحو هو التقدير الحقيقي، فكيف يكون للمحكمة ذلك وهي ليست خبيرة في هذا الشأن؟<sup>٢٩١</sup>

فما لا شك فيه أن المشرع الأردني كان موفقاً في التعديل الأخير من حيث إعطاء المحكمة حق إثارة هذا الدفع من تلقاء نفسها، على اعتبار أنه من الدفوع الجوهرية التي تؤثر في العقوبة الواجبة للتطبيق، نظراً لتقسيم المشرع الأردني العقوبة حسب الفئات العمرية كما سيتم توصيحه في موضع لاحق من هذه الدراسة - علاوة على أن موضوع سن المتهم يؤثر على اختصاص المحكمة فيما إذا ثبت أن للمتهم بالغ وليس حدثاً، بالإضافة إلى أن المشرع أحسن صنعا عندما أوجب جعل الجهة المختصة بتقدير السن هي اللجنة الطبية التي عرفتها المادة الثانية من قانون الأحداث بأنها اللجنة المشكلة لتقدير السن وفقاً لنظام اللجان الطبية المعمول به<sup>٢٩٢</sup> فهي لجنة حكومية مشكلة من أكثر من طبيب حبير، وبالتالي سمية حطنها أقل من رأي خبير واحد، وبالتالي فإن لجنة حكومية تكون أكثر قدرة على أداء مهمتها وأكثر ضماناً للبرهنة، فهي التي تصلح أن تكون خبيرة في هذه المهمة وليست المحكمة كما الحال في النص القديم، على اعتبار أنها مهمة فنية وليست قانونية، وبالتالي فإن هذه صمامة مهمة أضيفت للحدث الذي كان وفق النص القديم من الممكن أن يتعرض لظلم كبير في حال تقدير سنه على نحو غير حقيقي قد يخرج من فئة الأحداث أو من فئة أحداث إلى أخرى تعرضه لعقوبة أشد.

وحسباً فعل المشرع المصري مؤخراً باتباع النهج الذي اتبعه المشرع الأردني عندما استبدل المادة الثانية من قانون الطفل بموجب التعديل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، والنص على أنه إذا لم يوجد المستند الرسمي، قدرت السن بمعرفة إحدى الجهات التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة، بعد أن كانت النص القديم والمادة ٢٢ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ توجب تحديد السن، في حال عدم وجود المستند الرسمي، من قبل حبير لا شيء يمنع من أن يكون من القطاع الحاص بحيث يسهل التأثير على نزاهته.

لم يوجد للمستند الرسمي أصلاً قدرت السن بمعرفة إحدى الجهات التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة.<sup>٢٩٣</sup>

<sup>٢٩١</sup> نصت المادة ٢/٦ من نظام اللجان الطبية وتعديله رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ على ما يلي "تشكل اللجنة الطبية اللوائية من طبيبين وتعد برنامجاً لأهمهم في الدرجة ونختص بالأمور التالية بـ تقدير السن".

وفي سياق حديثنا عن سن الحدث، تجدر الإشارة إلى الس المعبر لتحديد فيما إذا كان المتهم حدثاً أم لا هو الس وقت ارتكاب الجريمة وكذلك الحال، فالوقت المعبر لتحديد فيما إذا كان الحدث معرضاً للإحراق أم لا هو وقت وجوده في إحدى حالات التعرض للإحراق،<sup>٢٩٢</sup> على اعتبار أنه الوقت الذي اتجهت فيه الإرادة إلى ارتكاب الجرم أو التعرض للإحراق، وبالتالي إذا بلغ الحدث سن الرشد في أثناء المحاكمة فتبقى محكمة الأحداث مختصة بنظر الجرم، وفي اعتقادي أن ذلك يشكل أبسط مقتضيات العدالة. وهو الدج الذي اتبعته غالبية التشريعات،<sup>٢٩٣</sup> مع أن بعضاً من الفقهاء نادى بأن للوقت المعبر هو وقت رفع الدعوى، وحثهم في ذلك أن قانون الأحداث أقر لمراعاة احتياجات الحدث ومعاملته الخاصة في أثناء المحاكمة، على أنه إذا كان المتهم حدثاً وقت رفع الدعوى وبلغ سن الرشد في أثناء المحاكمة فلا ضير من أن تستمر محكمة الأحداث في المحاكمة.<sup>٢٩٤</sup> إلا أن غالبية التشريعات أحدثت بوقت ارتكاب الفعل أو وقت الوجود في إحدى حالات التعرض للإحراق وليس وقت رفع الدعوى أو حتى وقت صدور الحكم.<sup>٢٩٥</sup>

بقي أن اطرح السؤال التالي الذي أجده = وبكل توضع - في غاية الأهمية، ماذا لو بعد تقدير الس من اللجة الطبية ظهرت الوثائق الرسمية التي تثبت الس الحقيقي للمتهم؟ إن الإجابة على هذا السؤال لا تخرج عن أحد فرضيتين:

<sup>292</sup> قررت محكمة التمييز الأردنية في قرارها رقم ٢٠٠٤/٥٤٨، منشورات مركز عدله (إذا كان المتهم من مواليد ١٩٨١/١١/٢١ وأن الجرم الممسد إليه وقع بتاريخ ١٩٩٩/٩/٨، وعليه يكون عمر المتهم بتاريخ ارتكاب الجرم المسد إليه ١٧ عاماً وتسعة أشهر و ١٧ يوماً، وبالتالي يكون من هة العى وفقاً لأحكام المادة الثانية من قانون الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته الأمر للذي كان بدو جب معه على محكمة جنابات السلط أن تراعي ذلك وتطبق قانون الأحداث سواء في محاكمة المتهم المذكور أو فرض العوبة عليه). د. حسي، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات - القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٥٤.

<sup>293</sup> المصري والعوري والإماراتي والأرمني. قد نصت صراحة المادة ٩٥ من قانون الطفل المصري وهما لأخر تعديلاته بالقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ على "مع مراعاة حكم المادة (١١١) من هذا القانون، تسرى الأحكام الواردة في هذا الباب على من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للخطر".

<sup>294</sup> د. المرصفاوي، صاى حس (١٩٦٤)، أصول المحاكمات الجزائية، بنون طبعه، منشأة المعارف، القاهرة ص ٥٥٠.

<sup>295</sup> د. عبد الستار، هوريه (١٩٩٧)، المعاملة الجنائية للأطفال، مرجع سابق، ص ١٠١.



الأولى: انه لم يصدر بعد حكم بات في هذه القضية، فالمنطق القانوني السليم أن تأخذ المحكمة بعين الاعتبار المس الورد في الوثيقة الرسمية وتطرح جانباً ما جاء بتقرير اللجنة.<sup>٢٩٦</sup>

الثانية: عالجها المشرع المصري في قانون الطفل على الشكل التالي:

١- إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سبه بلغت الحامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لم يبلغها، رفع المحامي العام الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون ، وإذا حكم على المتهم باعتبار أن سبه بلغت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لم يبلغها رفع للمحامي العام الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق الى النيابة العامة للتصرف .

٢- في الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ١١٩<sup>٢٩٧</sup> من هذا القانون. ٣- وإذا حكم على متهم باعتباره طفلاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية انه بلغ الثامنة عشرة بجور للمحامي العام أن يرفع الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين.<sup>٢٩٨</sup>

ويلاحظ هنا أن المشرع المصري أوجب رفع الأمر من قبل المحامي العام الى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر لخطورة الآثار المترتبة على الحكم ، إما لأنه توقع عقوبة على الطفل في حين أن القانون لا يجبر توقيع إلا تدبير، وإما لأنه يحكم على الأطفال بالعقوبات المقررة للبالغين. أما الحالة التي جعل المشرع المصري فيها رفع الامر جورياً فهي الحكم على طفل ثم ثبت أنه بالغ، وذلك حتى لا يعرض المتهم لعقوبة أشد، وهو في جرمي حس مرهف للعدالة.

وفي الحقيقة، فإنه من غير المتصور مواجهة هذه الحالة في الأردن، وهي بالمساسبة نقطة تسجيل لمشروعنا، وذلك لمسب بسيط أن مشروعنا الأردني ، كما سبق التوضيح، اعتبر قيد الأحوال المدنية هو البينة الوحيدة على إثبات تاريخ الميلاد، وبالتالي لا يمكن للمحكمة أن تحيل للجنة الطبية المذكورة المتهم لتقدير سبه قبل أن نحاطب دائرة الأحوال المدنية للتأكد من

<sup>296</sup> د. سلامة، مأمون، قانون العقوبات - القسم العلم، مرجع سابق، ص ٣٠٦

<sup>297</sup> الإيداع في إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد عن اسبوع ما لم تقرر المحكمة تمديد هذه المدة أو الامر بتسليم الطفل الى حد والديه أو لمر له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب.

<sup>298</sup> انظر المادة ١٣٣ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

عدم وجود قيد له، والذي لا يتصور ظهوره لاحقاً بعد رد الجهة المعنية بعدم وجود هذا القيد. يعكس المشرع المصري الذي اعتمد أكثر من وسيلة لإثبات السن وليس فقط شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم الوطني بل توسع في ذلك ليشمل عبارة "أي مستند رسمي آخر".

#### خامس عشر: نقل الحدث ومتابعة تحصيله العلمي أو المهني

يجوز لوزير التنمية الاجتماعية بناء على تنسيب مدير الدفاع الاجتماعي نقل الحدث الموقوف - أثناء فترة التحقيق أو للمحاكمة - في إحدى دور التربية التابعة للوزارة إلى دار أخرى تابعة للوزارة أو حتى إلى مؤسسة أهلية تشرف عليها الوزارة. كما يجوز لمدير الدار بموافقة مدير الدفاع الاجتماعي أن يدخل أي حدث موضوع في الدار إلى أية مؤسسة عامة أو خاصة لتتابع تحصيله العلمي أو المهني على أن يعود يومياً إلى الدار بعد الانتهاء من هذا النشاط.<sup>299</sup>

هذا التوجه من المشرع أن دل على شيء فإبما يدل على اهتمام المشرع بمراعاة مصالح الحدث ووضعها على سلم الأولويات وبحيث لا يؤثر ما أقدم عليه على حياته وتعليمه ومهنته ومستقبله بما يسهل إعادة دمجه في المجتمع.

#### سادس عشر: عدم قبول دعوى الحق الشخصي

حسباً فعل المشرع الأردني مؤحراً عندما لم يجز إقامة دعوى الحق الشخصي أمام محكمة الأحداث، ونفس الوقت لم يمنع المتصرر من اللجوء إلى المحاكم المدنية المختصة استناداً للمادة ٣/٣٦ من قانون الأحداث للمطالبة المدنية. وحكمة المشرع من ذلك عدم إطالة أمد المحكمة الجزائية بحق الحدث لما لذلك من تعارض مع مصالحه الفصلية ومعايير المحاكمة العادلة ومع المادة الحامضة من دلت القانون التي سبق الإشارة إليها، والتي أوجبت اعتبار قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة.

يشار إلى أن المشرع المصري سار على ذات النهج، فلم يجز قبول الدعوى المدنية أمام محاكم الأحداث.<sup>300</sup>

#### سابع عشر: اشتراك الحدث مع بالغ

حتى لو كان الحدث مشتركاً مع بالغ - كما سقت الإشارة في موضع سابق من هذه الدراسة - فعلى المحكمة المختصة لمحاكمة النالغ والتي تنظر الجرم أن تراعي بشأن الحدث

<sup>299</sup> انظر المادة ١/٢٦، ٢ من قانون الأحداث الأردني وتعديلاته رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨.

<sup>300</sup> انظر المادة ٣٧ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والمادة ١٢٩ من قانون الطفل المصري وفقاً لأخر تعديلاته

الأصول المتممة لمحاكمة الأحداث بما في ذلك تقديم تقرير مراقب السلوك استناداً للفقرة د من المادة السابعة من قانون الأحداث، وبما في ذلك طبيعة الحال سرية المحاكمة بالنسبة للجمهور وعلاقتها بالنسبة للأطراف.

مشيراً بهذا السياق أن النهج السابق للمشرع المصري كان بقرار إبقاء محكمة الأحداث مختصة في نظر قضية الحدث على أن يحاكم البالغون أمام المحكمة العادية المختصة بمحاكمتهم.<sup>301</sup> ثم عاد في قانون الطفل - كما سقت الإشارة في معرض حديثنا عن محكم الأحداث - واستثنى من اختصاص محكمة الأحداث نظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل جاور سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل، ولقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل، فعند الاختصاص في هذه الحالة لمحكمة الجنايات أو محكمة من الدولة العليا بحسب الأحوال، وبحيث يتوجب على محكمة البالغ قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه، ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء.<sup>302</sup>

وإذا ما جار لنا إبداء رأي في هذا الموضوع فإني نميل إلى الأحكام بمحاكمة الحدث وبالبع أمام محكمة الأحداث، لأن في ذلك صوناً لحقوق الحدث الأولى بالرعاية دون الإخلال بحقوق البالغ، وإيضاً منعا لتضارب الأحكام.

#### ثامن عشر: صلاحية القاضي

لقد أضافت المادة ٢٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية صيانة للمشتكى عليه البالغ عموماً وللحدث خصوصاً إلا وهي أنه لا يجوز لقاص أن يحكم بالدعوى التي تولى وطبيعة النيابة العامة فيها، وإنما يجوز لقاضي صلح النظر في دعوى قام بالتحقيق فيها كمدعي عام، بشرط أن لا يكون اتخذ قرار ظن فيها. فالحكمة التشريعية من وراء ذلك هي عدم الإخلال بمبدأ براءة القاضي ووجوب حيائيته. فمن غير المنطوق أن يكون من يحكم بالقضية سبق له أن أبدى رأياً بها من خلال تقديم المشتكى عليه للمحاكمة لوجود أدلة كافية في نظره لمحاكمته.<sup>303</sup>

<sup>301</sup> أنظر المادة ٢٩ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤.

<sup>302</sup> المادة ١٢٢ من قانون الطفل المصري وفقاً لأحر تعديلاته، والتي سقت الإشارة إليها.

<sup>303</sup> كم سبقت الإشارة، في المادة ٣٨/٢ من قانون النيابة العامة المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ والذي صر أثناء مرحلة تنقيح هذه الرماله قامت بإلغاء المادة ٢٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. إلا أن المادة ٣١ من هذا القانون المؤقت قد جاءت بدلت المصموم تقريباً عندما نصت على أنه لا يجوز لقاص أن

### الفصل الثالث

## العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية وتنفيذ التدابير والعقوبات

### تمهيد وتقسيم:

لا احد منا يشكك في أن منح فرصة للأحداث للطعن بالحكم الصادر بحقه عن محكمة الدرجة الأولى هو نوع من أنواع العدالة الجنائية التي تقدم لهذه الفئة في هذه المرحلة. فالقاضي بشر وليس منزهاً عن الخطأ، إضافة إلى أن احد الحصوم قد لا يرتاح للحكم الذي جاء في غير مصلحته، فليس من العدل في شيء أن يتم سد الطريق في وجهه باعتبار حكم محكمة الدرجة الأولى قطعياً لا يقبل أي طريق من طرق الطعن، وبالتالي يكون له قوة القضية المقضية.

فعلى الرغم من أن معظم التشريعات لم تحص فئة الأحداث بإجراءات معينة تسلكها للطعن، إلا أننا نكاد نجد في القواعد العامة الواجبة التطبيق وما أقرته من إجراءات، ملامح عدالة جنائية تقدم للطاعن في أثناء هذه المرحلة.

ايضاً لا احد منا ينكر أن هناك عدالة جنائية واضحة تقدم لفئة الأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحقهم. فهناك ملامح رئيسية تحصر الأحداث في أثناء تنفيذ هذه المرحلة لا تنطبق بأي حال على البالغين.

ولأهمية هذين الموضوعين، سوف نتناولهما في المبحثين التاليين، بحيث يخصص المبحث الأول للعدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية ويخصص المبحث الثاني للعدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث.

### المبحث الأول

## العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية

### تمهيد وتقسيم:

من حسن الحظ أن مشرعنا الأردني أجر الطعن بالأحكام الصادرة بحق الأحداث وإن كان لم يحدد إجراءات خاصة لهذا الطعن، إلا أنه يكفي أنه أجاز الطعن بكافة الأحكام الصادرة بمقتضى قانون الأحداث دون تحديد لدرجة المحكمة التي أصدرتها، وزاد على ذلك حكماً في غاية الأهمية وهو ما لورده في المادة السابعة عشرة من قانون الأحداث عندما احصى كافة

هذه الأحكام للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية. فمما لا شك فيه أن هدف المشرع من وراء ذلك مراعاة المصالح الفضلى للحدث وتوفير أكبر قدر من الضمانات له من خلال تعدد درجات التقاضي المتاحة للطعن بالحكم الصادر بحقه.

ولاتساع هذا الموضوع، سوف نقصر بحثنا على الطرق العادية للطعن وهي الاعتراض والاستئناف، من خلال إبراز العدالة الجنائية المقدمة للأحداث في سياق الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة بحقهم عن محاكم الصلح ضمن (مطلب أول) وعن محاكم البداية صم (مطلب ثان)، مع الإشارة إلى أن الأولى سيكون لها الاهتمام الأكبر للأسباب التالية:

١- إن الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح لها بصيب الأسد من حجم الطعون التي تقدم بالأحكام الصادرة بحق الأحداث، على اعتبار أن محاكم الصلح لها الاحتصاص لأوسع لنظر قضايا الأحداث كما تم توصيحه في موضع سابق من هذه الدراسة.

٢- إن قانون محاكم الصلح وفقاً لأخر تعديلاته، وهو القانون المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ والذي بدأ مرياته بتاريخ ١/١١/٢٠٠٨،<sup>٤</sup> بحاجة إلى توصيح كثير من النقاط الجوهرية التي أحدثها التعديل والتي لم يتناولها أحد من الباحثين حتى ساعة إعداد هذه الدراسة.

٣- إن الكثير من النقاط التي سيتم توصيحها في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الصلح تنطبق على مرحلة الطعن بالأحكام الصادرة عن محاكم البداية، فمنعا للتكرار والإطالة يتم الإحالة إليها.

### المطلب الأول

#### العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الصلح

تمهيد:

لقد أدرك المشرع الأردني أخيراً حجم المشاكل التي تعاني منها محاكم الاستئناف نتيجة الضغط الهائل على قصاتها من حيث عدد القضايا المسافعة، والذي بات يشكل عائقاً حقيقياً أمام مجرى العدالة، والتي من أهم متطلباتها سرعة الفصل وجودة قرار الحكم وصولاً إلى عدالة نجرة.

لقد كن التعديل الأخير طراً على قانون محاكم الصلح من أهم التشريعات التي سنت في هذا الإطار، ولذلك أثرت التركيز على موضوع الطعن في الأحكام الجزائية الصادرة

عن محاكم الصلح وما طرأ عليها من تعديل وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك لعدة أسباب، وهي أن الفواعد المقررة في هذا القانون تسري في أغلبها على الأحكام الجزائية الصادرة بحسب الأحداث المنحرفين والمنهمين البالغين على حد سواء مع مراعاة ما جاء بقانون الأحداث ، إضافة إلى أهمية هذا الموضوع من الناحية النظرية والعملية على حد سواء لكل من القاضي والنيابة العامة والمحامي وأطراف القضية سواء كان مشتكياً أم مشتكى عليه . أيضاً حدثت هذه التعديلات وما يحتاج إليه من توعية، لأن عدم مراعاة التعديلات التي طرأت من شأنها أن تفقد صاحب الحق حقه في الطعن، وأخيراً لإبداء الملاحظات على هذا القانون من حيث عدم معالجته للعديد من التساؤلات التي تثير إشكالات عملية، وهذا الرئيس من كل ذلك الوصول إلى تقديم عدالة جنائية وصحة المعالم للأحداث المحكومين في المرحلة الصلحية.

لقد تناولت هذه الموضوع ضمن ثلاثة فروع أوضحت في (الفرع الأول) الأحكام غير القابلة للطعن، وفي (الفرع الثاني) ميعاد وجوب الطعن، وفي (الفرع الثالث) جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي.

### الفرع الأول الأحكام غير القابلة للطعن

قد يكون من المفيد في البداية الإشارة إلى تعريف الطعن في الأحكام ، فهو مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إعادة طرح موضوع القضية على القضاء أو تستهدف تقدير قيمة الحكم في ذاته وذلك ابتغاء إلغائه أو تعديله.<sup>309</sup>

ومما لا شك فيه أن المشرع في التعديل مدار البحث أولى القضايا الجزائية الداخلية ضمن اختصاص قاضي الصلح والمعاقب عليها بالفرامة فقط، أهمية خاصة على اعتبار أنها تأخذ حيزاً لا بأس به من حجم القضايا الصلحية، فتتجيباً للمشتكى عليه في إيهاء مثل هكذا قضايا بسرعة واحتصاراً للوقت الذي تستغرقه إجراءات المحاكمة والاعتراض والاستئناف فقد أضاف المشرع للفقرة (د) للمادة الخامسة من قانون محاكم الصلح والتي أعيد ترفيمها إلى المادة الرابعة في القانون المعدل، والتي أوحيت وقف ملاحقة المشتكى عليه في القضية الجزائية الداخلية ضمن اختصاص قاضي الصلح متى توفّر الشرطان التاليان مجتمعين:

١- أن تكون العقوبة موضوع القضية الصلحية الجزائية معاقباً عليها بالفرامة فقط.

<sup>309</sup> د حسي، محمود نجيب (١٩٨٨)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية،

٢ - أن يكون المشتكى عليه قد قام بدفع الحد الأدنى للعرامة قبل إصدار قاضي الصلح لأي حكم في الدعوى .

وباعتقادي أن المشرع حسناً فعل بملوك هذه الطريق توفيراً لوقت وجهد المحاكم والخصوم ومالهم ومال الحرية، وتخفيفاً للأعباء التي تقع على كاهل المحاكم في إجراءات المحاكمة أو حتى في تنفيذ أحكام الغرامات. فمن شأن هذا التعديل تشجيع المشتكى عليهم على دفع الحد الأدنى للعرامة لوقف ملاحقتهم تلافياً للحكم بغرامة لكر، وتلافياً لإجراءات المحاكمة أو التنفيذ التي تهدر وقت وجهد المحاكم والمشتكى عليه ومالهما. إلا أن ذلك لا يمنع من إيداء للملاحظتين الناليتين على هذه المادة :

الأولى : حداً لو نص للمشرع على عبارة " متى كانت الجنية أو المخالفة موضوع القضية الجزائية معاقب " عوضاً عن عبارة " والمعاقب " على اعتبار أن المعاقب عليها ليست الدعوى الجزائية بحد ذاتها وإنما الجنية أو المخالفة موضوع القضية الصلحية الجزائية.

الثانية : إن غاية المشرع من هذا التعديل تشجيع المشتكى عليه على دفع الحد الأدنى من العرامة لوقف ملاحقته، تلافياً لإجراءات المحاكمة أو التنفيذ التي تصيب الكثير من وقت وجهد المحاكم ومال الحرية، ويمكن لهذه العاية أن تتحقق بشكل أفضل لو تم النص على عبارة " قبل صيرورة الحكم في موضوع النزاع قطعياً " بدلاً من عبارة " قبل إصدار قاضي الصلح لأي حكم في الدعوى " والتي وردت في آخر الفقرة (د) ، وذلك لإعطاء فرصة أكثر للمشتكى عليه وتشجيعه حتى آخر لحظة لدفع الحد الأدنى من العرامة لوقف ملاحقته.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن قانون الأحداث الأردني وفقاً لأحر تعديلاته قد حدد في الفقرة (هـ) من المادة ١٨ أن القنى إذا اقترف مخالفة أو جنية تستلزم عقوبة للعرامة، فيجب على المحكمة في هذه الحالة أن تنزل العقوبة إلى نصفها، ويجوز للمحكمة استناداً للفقرة (و) من ذات المادة أن تستبدلها بأحدى العقوبات المنصوص عليها بالبند (د) من المادة ١٩ من ذات القانون وهي العقوبات المتعلقة باقتراء المراهق جنية أو مخالفة ، والتي تتلخص بالحكم عليه أو على والده أو وصيه بدفع غرامه أو بدل عطل وضرب أو مصاريف المحاكمة أو تقديم كفالة مالية على حسن سيرته أو بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يصمم حسن سيرته وسلوكه أو بوضعه تحت إشراف مراقب السلوك من سنة إلى ثلاث سنوات أو بوضعه في دار تربية الأحداث مدة لا تزيد على سنتين، أو بإرساله إلى دار تأهيل الأحداث أو لية مؤسسة أخرى مناسبة يعتمد عليها ورير التنمية الاجتماعية من سنة إلى خمس سنوات على أنه يجوز أن تفرن هذه الحالة الأخيرة بما سبق بيانه من عقوبات. وأود هنا أن أشير إلى أن

عبارة " بدل عطل وضرر " الواردة في البند د/١ من المادة ١٩ يفترض إلغاؤها انسجاماً مع المادة ٢٩ من ذات القانون المتعلقة بالحكم بالالتزامات المدنية والتي تم إلغاء عبارة " العطل والضرر " منها بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧. كما أنني أرى إلغاء مصطلح " المصاريف " الواردة في نفس البند د/١ والاستعاضة عنه بمصطلح " النفقات " الواردة بالمادة ٢٩ المشار إليها تحقيقاً للانسجام ما بين النصوص. أما ما يتعلق بالعقوبة المفروضة على الولد، فقد منعت المادة ٢١ من قانون الأحداث إيقاع عقاب على الولد من أجل الأفعال التي يرتكبها إلا أنه تفرص عليه تدابير الحماية من المحكمة، كما سيتم الإشارة لاحقاً. وما يهمنا من خلال هذه النصوص أن عقوبة العرامة لا تفرص على الأحداث إلا في نطاق صيق - وفق ما بينا - فهي لا تعرض على المراهق وإنما على والده أو وصيه وإن فرصت على الفتى عن مخالفة أو جنحة عقوبتها العرامة فتتزل إلى نصفها، وهي لا تعرض على الولد نهائياً.

أجد لزماً عليّ أيضاً الإشارة إلى نص الفقرة ١/١ من المادة ٢٨ من قانون محاكم الصلح والتي أعيد ترقيمها للمادة العاشرة بموجب القانون المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨، والتي تعتبر الحكم للعياني بالعرامة في المحالقات قطعياً مع مراعاة حق الاعتراض. ولعلني أنهم قصد المشرع في جعل أحكام العرامة الصادرة في المحالقات قطعياً مع مراعاة حق الاعتراض، ذلك أنها لا تمثل عقوبات أو قيماً تستحق الجهد والوقت والإجراءات والنفقات التي ستبذل فيما لو فتح الباب لاستئناف مثل هكذا نوع من الأحكام. إضافة إلى أن أحكاماً أخرى تمثل عقوبات أشد جساماً وقيماً مادية أكبر هي لحدوث بتوفير سبل الطعن لها.

ألا أن النقطة المهمة في إطار موضوع الدراسة، والتي أرى من واجبي التأكيد عليها، هي أن قانون الأحداث في المادة ١٧ منه اخضع الأحكام الصادرة بموجب قانون الأحداث للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية. وطالما أن هذا النص جاء مطلقاً فإن المطلق يجري على إطلاقه، ولعلني اتفق تماماً مع نهج المشرع الأردني فيما ذهب إليه، لأن من شأن ذلك توفير أكبر قدر من الحماية للحدث بما يعكس إيجاباً في تقديم عدالة جنائية مكتملة، مشيراً في هذا السياق إلى أن المشرع الأردني كان يعتبر بموجب قانون إصلاح الأحداث الملعي رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ أحكام محكمة الاستئناف قطعية لا تقبل الطعن بالتمييز.

وعلى الرغم من أن غالبية التشريعات المقارنة أتحت للحدث أو من يمثلها الطعن بالأحكام الصادرة بحق الأحداث، إلا أن بعض التشريعات كالتشريع العراقي مثلاً جعل



الأحكام الصادرة عن محكمة الأحداث قطعية غير جائز الطعن بها أمام أي مرجع،<sup>٣٠٦</sup> والبعض الآخر من التشريعات كالمصري أجاز الطعن بالاستئناف في كافة الأحكام الصادرة عن محكمة الأحداث ولم يستثن إلا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه، فلا يجوز استئنافها إلا لحظاً في تطبيق القانون أو بطلان الحكم أو الإجراءات.<sup>٣٠٧</sup> أما عن موقف المشرع السوري، فإنه لم يحز استئناف الأحكام الصادرة بحق الأحداث إلا أنه أجاز الطعن فيها مباشرة بطريق النقض، أما القرارات الصادرة في طلبات إخلاء السبيل فمبرمة إلا إذا كانت صادرة عن محكمة الصلح بوصفها محكمة أحداث فتقبل الطعن بطريق الاستئناف وفق لأحكام الفقرة (٣) من المادة (١٦٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.<sup>٣٠٨</sup>

وهناك موضوع آخر لا يقل أهمية عما سبقه جرى التعرض إليه ضمن التعديل الأخير على قانون محاكم الصلح، ألا وهو عدم جواز استئناف<sup>٣٠٩</sup> للحكم الصلحي الجزائي العيالي إلا أنه يجوز الاعتراض<sup>٣١٠</sup> عليه خلال مدة عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ التبليغ، وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١٢) من القانون المعدل. على أن للحكم الصادر نتيجة الاعتراض هو الحكم القابل للطعن به عن طريق الاستئناف حسب ما أوضح نص الفقرة الحامسة من ذات المادة المعدلة .

والسؤال الذي يثور في هذا السياق هو : هل يتبع المشرع الأردني بهج التدرج في الطعن بالأحكام ؟ بمعنى هل ألزم سلوك طريق معين للطعن قبل سلوك طريق آخر للطعن ؟ من الواضح أن المشرع الأردني لم يتبع طريق التدرج للطعن بالأحكام الصادرة عن محكمة البداية بصفتها الجدحوية ، على اعتبار أن هذه الأحكام متى كانت غيابية تفصل الطعن

<sup>306</sup> د. ربيع، حسن محمد، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٤.

<sup>307</sup> انظر المادة ١٣٢ من قانون قطل المصري وفقاً لأحر تعديلاته.

<sup>308</sup> انظر المادة ٥٠ من قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقاً لأحر تعديلاته.

<sup>309</sup> الاستئناف هو طريق طعن عادي يطرح موضوع الدعوى أمام محكمة أعلى درجة تطبيقاً لمبدأ التقاضي على درجتين

<sup>310</sup> الاعتراض هو طريق طعن عادي ينظم بموجبه المحكوم عليه غيابياً إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، وذلك بقصد إلغائه أو تعديله. ورد في : د. عبد السار هوريه، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٦٧٩.

بالاعتراض أو الاستئناف، وذلك كما هو واضح من خلال نصوص المادتين ١٨٤ و ٢٥٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث أن صاحب الحق بالطعن هو بالخيار في سلوك أحد هذين الطريقتين .

أما قانون محاكم الصلح المعدل ، فقد اتبع نهج التدرج في الأحكام الصادرة عن المحاكم الصلحية بموجب نص المادة ٢/١٢، ٥ المشار إليها وهو موقف المشرع المصري دلت عليه قبل تعديل قانون الإجراءات،<sup>٣١١</sup>

وقد يكون من المفيد ذكره أن المشرع الأردني اتبع كذلك نهج التدرج في الأحكام القابلة للطعن بالتمييز حيث لم يجر المشرع بموجب نص المادة ٢٧٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اتباع طريق الطعن بالتمييز ما دام الحكم قابلاً للاعتراض أو الاستئناف . يتضح أن المشرع انتهج نهجاً جديداً فيما يتعلق بالأحكام الصلحية الجزائية العيانية، فبينما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون محاكم الصلح ( المعدلة ) تتيح المجال لصاحب الحق في تقديم الطعن في الاعتراض على الحكم العياني أو استئنافه، جاءت الفقرة الثانية المعدلة المشار إليها أعلاه لتعطي هذا الخيار، وتلزم صاحب حق الطعن بسلوك طريق واحد لا غير وهو تقديم الاعتراض على الحكم العياني إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، ولم تسد الفقرة الخامسة الطريق أمام صاحب حق الطعن في اللجوء إلى المحكمة الأعلى درجة للطعن في الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض ( أي استئنافه ) . ولعلني اتفق تماماً مع ما انتهجه المشرع، ذلك أن علة الاعتراض على الحكم العياني أنه من أصعب الأحكام دلالة على صحة ما قضى به لأن المحكوم عليه لم يقدم دفعه والذي لو قدمه لكان له تأثير على نتيجة الحكم ، على اعتبار أن المحكمة لم تسمع إلا من طرف واحد وهناك إمكانية كبيرة لفسخ أو تعديل الحكم المعترض عليه بما يرضي المحكوم عليه وهذا ما أثبتته التطبيق العملي، وبالتالي لا يرهق كاهل محاكم الاستئناف ويوفر الوقت والجهد والمال والتي تعتبر عناصر أساسية في متطلبات العدالة الساجزة.

طالما أن تركيز دراسة على الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة بحق الأحداث، فهل ينسحب الحكم السابق على هذه الأحكام؟

اعتقد جازماً أنه ينسحب لاتحاد العلل والأسباب، فاتحاد العلة يوجب اتحاد الحكم . وبناء عليه لا يستطيع الحدث المحكوم غيابياً استئناف الحكم الصادر بحقه قبل أن يعترض

<sup>311</sup> بموجب القانون المعدل رقم ١٧٠/١٩٨١ جرى تعديل نص المادة ٤٠٦ إجراءات، حيث كان النص قبل التعديل يمنع الطعن بالاستئناف في الحكم العياني ما دام أنه لا يزال قابلاً للطعن بالاعتراض . إلا أنه بعد التعديل أصبح الطعن بالاستئناف في الحكم العياني ممكناً ما دام أنه لا يزال قابلاً للطعن بالاعتراض .

عليه. على أن الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض هو الحكم القابل للطعن به عن طريق الاستئناف حسب ما أوضحت نص الفقرة الخامسة من ذات المادة المعدلة المشار إليها. بقي أن أوضح أن الحكم يكون غائباً عندما لا يحصر المشتكى عليه المبلغ أو وكيله موعد المحاكمة فيقرر القاضي إجراء محاكمته غائباً أما إذا حضر هو أو وكيله ولو جلسة واحدة وتحلف بعد ذلك عن الحضور فإن المحاكمة تجري بحقه بمثابة الوجيهي ويكون الحكم بهذه الصفة قابلاً للاستئناف لا للاعتراض.<sup>312</sup>

## الفرع الثاني ميعاد وحق الطعن

### أولاً: ميعاد الطعن

إن عدم التقيد بميعاد الطعن - وهي المدة التي ضربها المشرع للمحكوم عليه للتظلم من هذا الحكم أمام المحكمة التي أصدرت الحكم أو أمام المحكمة الأعلى درجة - من شأنه أن يفقد المحكوم عليه فرصته في نقض الحكم ويرد طعنه شكلاً لعدم تقديمه ضمن المهلة القانونية. وهذه المدة التي ضربها المشرع للطعن في الأحكام هي مدة متعلقة بالنظام العام، بحيث لا يجوز لأطراف القضية الاتفاق على خلافها، ولا يحور للمحكمة تجاوزها مهما كانت الأسباب، ولا عبرة لتنازل المحكوم عليه، حيث يحق له الطعن خلال المهلة القانونية حتى لو تنازل أو نفذ الحكم اختيارياً. وكذلك الحال بالنسبة للنيابة العامة، حيث قررت محكمة التمييز في أحد أحكامها أنه لا يجوز للنيابة العامة التنازل عن الطعن على «عندار أنها مجرد ممثلة لحق المجتمع وليست صاحبة الدعوى الجزائية، وبالتالي فإن مشروعات مساعد النائب العام على الطلب المقدم من المشتكين لاستئناف الحكم الصلحي والتي تفيد أنه لا يوجد مبرر للاستئناف لا تمنع النائب العام من الاستئناف طالما أن المدة القانونية ما زالت سارية».<sup>313</sup>

وعندما نتحدث عن ميعاد الطعن في الأحكام الصلحية يجدر بنا الإشارة إلى نص المادة (١٠) بند (٤) من القانون المعدل، والتي نصت على أن ميعاد الطعن بالأحكام الصلحية عشرة أيام. حيث لكانت المدة نفسها التي جاءت في المادة ٢٨ فقره (٣) الملغاة من قانون محاكم الصلح، إلا أن ما هو جديد في الأمر أن القانون المعدل تلاقى ثغرة في النص الملغى عندما نص على أن مدة الطعن تبدأ من اليوم التالي لتفهم للحكم إذا كان وجاهياً، وإلا من

<sup>312</sup> انظر المولد ١٦٩، ١٧٠، ١٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لارديني وتعديلاته.

<sup>313</sup> تمييز جزاء ٦١/٢٥، منشورات مركز عداله.

اليوم التالي لتاريخ التبليغ. حيث أن نص الفقرة الملعي ذكر أن مدة الطعن تبدأ من تاريخ التبليغ وهذا لم يكن يتسجم مع بدء مواعيد الطعن في النصوص الأخرى.<sup>٢١٤</sup>

وطالم نحن في صدد الحديث عن ميعاد الطعن، فمن المهم الإشارة إلى أن الميعاد الذي يحدده المشرع للطعن ينقضي بانقضاء اليوم الأخير منه وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعده، وهذا ما أكدته المواد المشار إليها في الهامش السابق.

وقد يكون من المفيد طرح السؤال التالي:

هل مدة عشرة الأيام المحددة للطعن كافية لاعداد المحكوم عليه لائحة استئنافه؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب توضيح أن المشرع كان قد حدد هذه المدة واعتبرها في نظره كافية على اعتبار أن الجرم الذي يدخل في اختصاص قاضي الصلح ليس بالجسامة أو الخطورة التي تحتلها للجرائم التي يدخل اختصاص النظر بها إلى المحاكم الأعلى درجة، وبالتالي فإن المشرع وجد أن هذه المدة كافية لاعداد المحكوم عليه لائحة طعنه.

إلا أنني أتحجج فأقول أن هذه المدة غير كافية وذلك للمسببين التاليين:

١- أن تعقيدات وأساليب ارتكاب الجرائم التي بات يشهدها عصرنا الحالي، تحتاج إلى درجة كبيرة من الوعي والدقة والحساسية، حيث تحتاج معها المحكمة للكثير من الحصة والموضوعية والناية للبت بها، وكذلك معها يحتاج المحكوم عليه لفرصة كافية للاطلاع في قرار المحكمة وتفحص حيثياته حتى يتمكن من إعداد لائحة طعنه بشكل كافٍ وواعٍ ومقنع.

٢- إن المدة الممنوحة للنيابة وهي الخصم للشريف - أكبر بكثير من المدة الممنوحة للمحكوم عليه، فهذه المدة هي ثلاثون يوماً للمدعي العم وستون يوماً للنائب العام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور القرار استناداً للمادة ١٧ من قانون محاكم الصلح المعدل. والعدالة تقضي المساواة بين الخصمين في كل شيء، ومنها مدد الطعن. وفي الحد الأدنى عدم الفارق الكبير بين المدتين إذا ما أردنا مراعاة ظروف عمل النيابة. مثبناً إلى أن المشرع السوري حدد مدة الطعن لكافة الحصوم بعشرة أيام. أما المشرع المصري فقد جعلها عشرة أيام لكافة الحصوم

<sup>٢١٤</sup> سواء كانت هي نفس قانون محاكم الصلح (م ٤٢) والتي أعيد ترقيمتها في القانون المعدل لتصبح (١٩)، أو في القوانين الأخرى والتي تستند إلى القاعدة العامة المتعلقة بحساب المواعيد والتي ورد النص عليها في المادة ٣٦٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمدة ٢٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته والذي نظم القواعد العامة للتبليغ حيث أوصحت هذه المادة الأخيرة أنه وعلى الرغم مما ورد في أي قانون آخر، سواء كان الميعاد مقرر بالأيام أو بالشهور أو بالسنين، فلا يجوز أن يحسب ضمن هذا الميعاد اليوم الذي وقع فيه التبليغ أو اليوم الذي حدث فيه لأمر المعتبر في نظر القائلون مجرياً للميعاد.

باستثناء النيابة العامة التي جعل مدتها للطعن ثلاثين يوماً.<sup>٢١٥</sup>

لعل ما يعوي عرماً على هذا الطرح أن موضوع دراستك هو توفير أكبر قدر من العدالة الجنائية للأحداث في كافة المراحل ومن ضمنها مرحلة الطعن بالأحكام التي نحن في صدد الحديث عنها. فمعاً لا شك فيه أن هذه الفئة تحتاج إلى أكبر قدر من الرعاية والحماية، ولعلنا لا نديع سراً إذا ما قلنا أن تمديد مهل الطعن بالأحكام للصلحية الصادرة بحق الأحداث من شأنه أن يضيف إصافة نوعية إلى العدالة التي نقم إليهم في هذه المرحلة.

من المهم الإشارة إلى أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ من القانون المعدل والتي أعيد ترقيمها لتصبح البند الخامس من المادة العاشرة من القانون المعدل، قد أوصحت حكماً في غاية الأهمية، عندما أعطت محكمة الاستئناف المختصة صلاحية منح للمستأنف مهلة إضافية معادلة لمدة الاستئناف الأصلية وهي عشرة أيام وذلك إذا ما توافر الشرطان التاليان :-

١ - أن يقدم المستأنف طلب منحه مدة استئناف إضافية خلال فترة معينة وهي عشرة أيام تبدأ من تاريخ انقضاء مدة الاستئناف الأصلية .

٢ - أن يقدم المستأنف سبباً مشروعاً لتأخره عن تقديم استئنافه خلال مدة الاستئناف الأصلية.

ألا أن ذلك لن يغير رأينا عن المطالبة بتمديد مدة الطعن لأن تقدير مشروعية سبب التأخير من عدمه يعود إلى محكمة الاستئناف، حتى وإن كان السبب الذي يبيح للمستأنف مشروعاً، فقد اعتبر المشرع الأمر جوارياً وليس وجوبياً، بمعنى أن محكمة الاستئناف مخيرة في منح أو عدم منح مدة الاستئناف الإضافية، على الرغم من أن التطبيق العملي أثبت أن محاكم الاستئناف درجت على منح مدة الاستئناف الإضافية.

على أية حال، هذا النص فيه من العدالة الشيء الكثير، على اعتبار أنه وإن كان الكثيرون يلجأون إلى استخدامه في سبيل المماطلة والتسويق - من الممكن أن يستفيد منه المحكوم عليه الذي منعه سبباً مشروعاً من تقديم استئنافه خلال المهلة الأصلية، مما يتحقق معه العدالة، فإفلات ألف مجرم من العقاب ولا إدانة مظلوم .

قد يكون من المفيد الإشارة أن تقديم الاستئناف ضمن الميعاد المقرر لا يكفي لقبول الاستئناف شكلاً، بل لا بد من توافر شرط مهم آخر وهو استيفاء الرسم القانوني المقرر. وقد تنبه المشرع إلى هذه النقطة وما يمكن أن يعترضها من إشكاليات وذلك من خلال ما جاء في نص البند الخامس من المادة العاشرة من القانون المعدل، عندما منح محكمة الاستئناف

صلاحية تكاليف المستأنف بكمال الرسم للقانوني إذا ما تبين لها أن الرسم كان ناقصاً ولكن بشرط قبل أن تدقق في القضية، والنتيجة المنطقية لعدم تنفيذ المستأنف لهذا التكليف أن استئنافه سيرد شكلاً . ومما لا شك فيه أن في هذا النص تحقيقاً لأعلى درجات العدالة ومصححاً للمستأنف حتى أحر فرصة تقديم استئنافه بما يتفق وأحكام القانون . إلا أن هذا النص في رأيي لا يسحب إلى حالة إذا لم يقع الرسم نهائياً، حيث يتوجب والحالة هذه رد الاستئناف شكلاً دون حاجة للتكليف.<sup>٣١٦</sup>

وطالما نحن نتحدث عن ميعاد الطعن في الأحكام الصلحية، وطالما أن الاعتراض هو طريق من طرق الطعن في الأحكام الصلحية متى كانت هذه الأحكام عيانية فمن المهم الإشارة إلى أن مدة الطعن في الأحكام العيانية الصلحية هي عشرة أيام من اليوم التالي لتبليغها، وذلك وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١٢) من القانون المعدل لقانون محاكم الصلح والتي حلت محل الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون محاكم الصلح المعدل، والتي كانت تشير إلى أن مدة الطعن هي خمسة أيام من اليوم التالي للتبليغ. وحسناً فعل المشرع بتمديد هذه المدة بالرغم من أنني أجدها غير كافية للأسباب التي سبق توصيحتها.

والنتيجة المنطقية لعدم تقديم الاعتراض خلال المهلة القانونية هي عدم قبوله ورده حسب ما أوضحت الفقرة الرابعة من المادة (١٢) من القانون المعدل .

وطالما نحن نتحدث عن المعذرة المشروعة فمن المفيد التساؤل في إمكانية قبولها لعدم

تقديم الطعن خلال المهلة القانونية ؟

الحقيقة أن المشرع الأردني - بعكس المصري - لم يصر لا في قانون محاكم الصلح - باستثناء منحه المهلة الإضافية إذا ما تبين سبب مشروع للتأخير عن تقديم الاستئناف خلال المدة الأصلية وفق الشروط المحددة في المادة ٥/١٠ من قانون محاكم الصلح التي سبق الإشارة إليها - ولا حتى في قانون أصول المحاكمات الجزائية على قبول المعذرة المشروعة. لكن من حسن الطالع أن قضاء محكمة التمييز قد استقر على قبول القوة القاهرة كمعذرة مشروعة لعدم تقديم الاستئناف ضمن المهلة القانونية، حيث أنها لم تعتبر المرص قوة قاهرة.<sup>٣١٧</sup> وبمفهوم المحالفة لهذا القرار فإنه إن توفرت القوة القاهرة فإنها تعتبر معذرة

<sup>٣١٦</sup> ولعل ما يؤيد رأينا مضمون نص المادة للسلامة من نظام رسوم المحاكم وتعديلاته رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ و نص المادة ١٢٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية وهو القانون الواجب العمل به فيما لم يرد عليه نص في قانون محاكم الصلح وبالقدر الذي يتفق مع أحكامه استناداً للمادة ٢٠ من قانون محاكم الصلح المعدل

مشروعة لعدم تقديم الاستئناف ضمن المهلة القانونية. وفي قرار آخر اعتبرت ذات المحكمة وجود المستأنفين في سجن قفقا قوة قاهرة منعتهم من الطعن خلال المدة القانونية.<sup>318</sup> على أنه يتوجب على الطاعن إثبات القوة القاهرة. كما قررت ذات المحكمة في حكم آخر أنه لا يرد الادعاء بالقوة القاهرة بسبب العاصفة الثلجية دون تقديم دليل لذلك.<sup>319</sup> مع الإشارة إلى أن القوة القاهرة ليست المعذرة الوحيدة المشروعة وإن كانت أقوىها.

إن النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها هي أن المشرع الأردني لم ينص على موضوع المعذرة التي تسببت بالغياب عن المحاكمة بعد الاعتراض أو عدم تقديم الاعتراض ضمن المهلة القانونية بعكس القانون المصري. إلا أنه ومن حسن الطالع أن محكمة التمييز الأردنية أيدت بنظرية الأعداء وقررت أنه أن ثبت أن غياب المعارض عن الجلسة الأولى للمحاكمة الاعتراضية كان معذراً مشروعاً تقرر للمحكمة الأعلى درجة المستأنف لديها الحكم إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في الاعتراض كي لا تفقد درجة من درجات التقاضي.<sup>320</sup>

يشار في هذا السياق إلى أنه يبقى الحق للمحكوم عليه أن يعترض على الحكم العياني حتى سقوط العقوبة بالتقادم طالما لم يثبت أنه ترفع بالذات أو لم يستدل من معاملات إبعاد الحكم أن المحكوم عليه علم بصنوره.<sup>321</sup>

وها قد يتبادر للذهن السؤال التالي، هل يحق للمحكوم عليه بعد سقوط العقوبة بالتقادم أن يطلب من المحكمة إبطال محكمته العيانية ورؤية الدعوى مجدداً ؟

في حقيقة الأمر أن المشرع الأردني لم يحز ذلك،<sup>322</sup> ولعلني اتفق مع هذا التوجه طالما أن العقوبة انقضت بالتقادم، وذلك منعا للإحلال بأوضاع مستقرة.

بقي أن أشير، وطالما نحن نتحدث عن ميعاد الطعن، إلى أن هناك واجبا على قاضي الصلح أن يقوم إذا لم يقدم طعن من قبل المحكوم عليه بإرسال إصبارة القضية بلا تأخير إلى المدعي العام الذي له الصلاحية في الطعن بالحكم خلال المدة التي عينها له القانون. كما أن

<sup>318</sup> تمييز جزاء ٩٣/٢٤٢، منشورات مركز عدالة .

<sup>319</sup> تمييز جزاء ٩٢/١١٢، منشورات مركز عدالة .

<sup>320</sup> تمييز جزاء ٩١/١٣٥، ٩١/١٩٦، منشورات مركز عدالة .

<sup>321</sup> انظر المادة ٢/١٨٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>322</sup> انظر المادة ٣٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

هناك واجباً بالمقابل على المدعي العام أن يحذر قاضي الصلح بلا تأخير بما قرر إجراءاته من المعاملات بعد تدقيقه الدقيق في القضية، وقبل ذلك هناك واجب على قاضي الصلح في إقناع المحكوم عليه أن له أن يستأنف الحكم خلال عشرة أيام من اليوم التالي للتقويم.<sup>٣٢٣</sup>

كنت أتمنى على المشرع أن لا يترك موضوع إرسال إضمار القضية إلى المدعي العام أو إخبار المدعي العام قاضي الصلح بما قرر إجراءاته من المعاملات بعد تدقيقه الدقيق في القضية، دون تحديد مدة معينة يكون واجب اتخاذ هذا الإجراء فيها، على اعتبار أن عبارة "بلا تأخير" عبارة فضفاضة لا تصبغ الأمور على نحو ما يتمنى، خاصة إذا ما علم أن ما يجري من الناحية العملية في المحاكم، وفي كثير من الأحيان، ولأسباب عديدة لا يتم التنفيذ بهذا الإجراء وغالباً ما يتم تأخير إرسال الإضمار أو إخبار قاضي الصلح أو حتى عدم إخباره.

### ثانياً: حق الطعن

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية ما يترتب عليه من نتائج . فالنتيجة الحتمية أيضاً لتقديم الطعن من شخص أو جهة لا تملك قانوناً حق تقديمه هي الالتفات عن هذا الطعن ورده شكلاً قبل الخوض في موضوعه. فقد حددت الفقرة السادسة من المادة (١٢) من قانون محاكم الصلح الجهات التي تملك حق تقديم الطعن في الحكم الصادر عن محكمة الصلح في القضايا الجزائية، وذلك عندما نصت على أن الاستئناف يكون من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال. وكما سبق التوصيح فإنه لا مجال للحديث عن الادعاء بالحق الشخصي في قضايا الأحداث الجرائية على اعتبار أنه لا يجوز قبول دعوى الحق الشخصي أمام محكمة الأحداث، وللمتضرر حق اللجوء إلى المحاكم المدنية المختصة وفقاً للمادة ٣/٣٦ من قانون الأحداث ، وبالتالي فإن الجهات التي لها حق الطعن بحكم محكمة الصلح المتعلقة بالحدث هم فقط النيابة العامة والمحكوم عليه الحدث أو وليه أو وصيه، حيث إن الأخيرين لهما أن ينوبوا عن الحدث المحكوم عليه بصريح نص المادة ١٧ من قانون الأحداث، وبطبيعة الحال الممثل القانوني عن هذه الجهات. أما المشرع المصري فقد منح حق الطعن في الحكم الصادر بحق الحدث لأحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسؤول عنه.<sup>٣٢٤</sup>

<sup>٣٢٣</sup> انظر المادة ١٧ من قانون محاكم الصلح الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>٣٢٤</sup> انظر المادة ١٣١ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته.



من الواضح أن هذا التحديد جاء على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال. ولعلنا نتفق على أن هذا التحديد منطقي ويستند إلى فكرة المصلحة. فأشخاص النيابة العامة يمثلون الحق العام ومصلحة المجتمع، وطالما هم كذلك فإنه من الطبيعي إعطاؤهم حق الطعن في الحكم الذي يرون فيه مخالفة قانونية.

واستكمالاً لفكرة المصلحة، فليس مثاراً للخلاف أن باقي أصحاب حق الطعن هم أصحاب مصلحة أيضاً في الطعن بالحكم الذي يرون فيه ضرراً بمصالحهم أو مصالح من يمثلونهم، سواء أكان الحدث المحكوم عليه أم وليه أم وصيه والذي يفترض به أن يكون حريصاً ولدينا على مصلحة الحدث الذي يمثلته.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الطعن المقدم من النائب العام أو المدعي العام يشتر الدعوى بجميع جهاتها أمام محكمة الاستئناف بحيث يكون لها حق الحكم بما ترى أنه كس على المحكمة الأدنى درجة أن تحكم به حتى لو كان في ذلك الحكم تشديد العقوبة.<sup>٣٢٥</sup> أما طعن المحكوم عليه فلا يجوز أن يؤدي إلى تشديد العقوبة تطبيقاً للمبدأ العائل بأنه لا يجوز أن ينقلب تطالم المرء وبالأعلى عليه.<sup>٣٢٦</sup>

ومن باب القياس الجائز في الأمور الجزائية، وبالرغم من عدم نص المشرع الأردني على ذلك، فإنه لا يحوز أن يضار المعارض باعتراضه قياساً بعدم جوار أن يضار المستأنف باستئنافه أيضاً، لاتحاد العلة التي توجب اتحاد الحكم. وحذا لو سار المشرع الأردني في هذه النقطة على ذات النهج الذي اتبعه المشرع المصري عندما نص صراحة على هذا الحكم.<sup>٣٢٧</sup> بعكس المشرع السوري الذي لم يورد حكماً لذلك، إلا أن محكمة النقض السورية أقرت مبدأ أن لا يضار المعارض باعتراضه.<sup>٣٢٨</sup>

لكن السؤال المثار في هذا السياق، ماذا لو اعترض المحكوم عليه أو من يمثلته على الحكم الصلحي الذي لفتت به النيابة ولم تطعن به، فهل يحق لها بعد ذلك استئناف الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض حتى لو بعد فوات ميعاد طعنها ؟

<sup>٣٢٥</sup> انظر المادة ٢٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتحليلاته رقم ٩ لسنة ١٩٦١.

<sup>٣٢٦</sup> انظر المادة ٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة ٢٠ من قانون محاكم الصلح المعدل

<sup>٣٢٧</sup> نصت المادة ٤٠ من قانون لإجراءات الجنائية المصري لسنة ١٩٥٠ على ما يلي: "لا يجوز بأي حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه".

<sup>٣٢٨</sup> نقص سوري رقم ٢٢/١٠/١٩٦٧، مجموعة الفوائد، رقم ٣٢٣، ص ١٥٥، وردت في "السلامات، ناصر، قضايا الأحداث، مرجع سابق، ص ١٢٥.

للإجابة عن ذلك يجب أن نفرق بين حالتين:

الأولى : إذا كان الحكم الصادر نتيجة الاعتراض لم يعدل في الحكم المعارض عليه وأكده ورد الاعتراض موضوعاً، ففي هذه الحالة لا يجوز للنيابة العامة أن تستأنف هذا الحكم لأنه ما هو إلا تأييد للحكم المعارض عليه والذي قبلته النيابة العامة من حلال عدم طعنها به خلال المهلة القانونية وأصبح قطعياً بحقها.

الثانية: إذا ما عدلت المحكمة بالحكم المعارض عليه أو فصحته وأبطلته وحكمت بعقوبة أخرى أقل، فهذا يشأ حق جديد للنيابة للطعن في هذا الحكم تبدأ منته من يوم صدور. على أن المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة لا يجوز لها أن تتجاوز في العقوبة الجديدة - إذ ما قررت ادانة المحكوم عليه - مقدرة العقوبة الذي كان مقرراً في الحكم المعارض عليه، والذي كان نهائياً بمواجهة النيابة، ولم يشأ حقها في الاستئناف إلا بسبب اعتراض المحكوم عليه على هذا الحكم.<sup>329</sup>

في إطار حديثنا عن أصحاب حق الطعن، كنت أتمنى على المشرع أن يحسم الجدل في الكثير من الأسئلة التي تثار من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال : ماذا لو تم تقديم اعتراض من المحكوم عليه وبدايات الوقت تقديم استئناف من محكوم عليه وجاهياً، فهل يتم البت بالاعتراض أولاً أم بالاستئناف ؟

في اعتقادي هنا أن منطق الأمور يتطلب أن يتم إرجاء البت بالاستئناف إلى حين البت بالاعتراض على اعتبار أن ترتيب الأخير بين طرق الطعن أسبق.<sup>330</sup>

### الفرع الثالث

#### جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي

##### أولاً: جهة الطعن

من الواضح أن القانون المعدل لقانون محاكم الصلح لسنة ٢٠٠٨ قد أدخل تعديلات جوهرية على الجهة المختصة بطر الطعن في الأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الصلح، بحيث وسع من اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية وذلك بهدف تخفيف العبء على محاكم الاستئناف.

<sup>329</sup> د السعيد، كامل (٢٠٠٦)، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية نظرياً وأحكام وطرق الطعن فيها، عن مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى، ص ٢٧٥-٢٧٦.

<sup>330</sup> د السعيد، كامل، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية نظرياً وأحكام وطرق الطعن فيها، المرجع

والحقيقة الجلية أن هذا التعديل يستند إلى اعتبار عملي وهو سهولة توفير واستقطاب أعداد كافية من القضاة الذين يشغلون الدرجات القضائية المؤهلة لقضاة محاكم البداية أكثر من سهولة توفير واستقطاب أعداد كافية من قضاة الاستئناف والذين يقرص بهم أن يكسوا يشغلون درجات قضائية متقدمة، خاصة إذ، ما علمنا أن أغلبية القضاة في الجهاز القضائي الأردني في المرحلة الحالية هم ممن يشغلون الدرجات القضائية السادسة والسابعة والرابعة.

لقد أوضحت المادة العاشرة، البند الأول، فقره (أ) من القانون المعدل أن جميع الأحكام الصادرة في المحاكمات تستأنف إلى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية ما لم يكن الحكم صادراً بالبراءة فيعتبر - والحالة هذه - قطعياً مع حفظ حق المشتكى عليه في تقديم الاعتراض. كما أوضحت الفقرة الثانية من هذا البند أن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية هي الجهة المختصة بالنظر في الطعون التي تقدم في الأحكام الصادرة في الجناح المنصوص عليها في المادة ٤٢١ من قانون العقوبات وهي الجناح المتعلقة بالشيكات. كما أضافت للفقرة الثالثة إلى اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية الطعون في الأحكام الصلحية التي تكون العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولو اقترنت بغرامة مهما كان مقدارها، إضافة إلى الأحكام الصادرة في الجناح متى كانت العقوبة المحكوم بها للبراءة مهما بلغ مقدارها وفق ما نصت عليه الفقرة الرابعة. وفي ما عدا هذه الأحكام تكون الجهة المختصة محكمة الاستئناف.

وبلاحظ أن المشرع أبقى ذات الحكم للوارد في المادة ٢٨ من قانون محاكم الصلح ( المعدلة) فيما يتعلق بأحكام محاكم الصلح في المحاكمات إلا أنه فصل في الجرائم الأخرى ووسع اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية في نظر الجرائم الجنحية لتصبح مختصة بنظر الطعون المقدمة في الأحكام الصلحية التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة ثلاثة أشهر ولو اقترنت ببراءة مهما كان مقدارها بعد أن كان حد اختصاصها فقط إذا كانت العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز الشهر والغرامة ثلاثين ديناراً وفق ما كانت تنص عليه المادة ٢٨/ب المعدلة ، بالإضافة إلى اختصاصها بنظر كافة الأحكام المتعلقة بجرائم الشيكات والمنصوص عليها في المادة (٤٢١) من قانون العقوبات، وكذلك أحكام العرامات في الجناح مهما بلغ مقدارها.

مما لا شك فيه أن هذه الجهات التي حددها قانون محاكم الصلح المعدل لنظر الطعون المشار إليها تنطبق أيضاً على الأحكام الصادرة بحق الأحداث مع ضرورة مراعاة الفارق الذي أحدثه المشرع في المادتين ٧ و ١٧ من قانون الأحداث، والتي سبق الإشارة إليهما.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع المصري أفرد حكماً معيارياً لما انتهجه المشرع الأردني، وذلك عندما نص على أن استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث دون أن يحدد شروط خاصة، حيث أن المطلق والحالة هذه يجري على إطلاقه طالما لم يأت نص ويقيد به. يكون أمام محكمة استئنافية تشكل في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة قضاة، اثنين منهما على الأقل بدرجة رئيس محكمة، ويراعى في تشكيل هذه المحكمة ما هو متبع في تشكيل محكمة الحدث، والذي سبق الإشارة إليه، من وحيث معاونتي خبيرين من الإحصائيين أحدهما على الأقل من النساء.<sup>331</sup> فهذا التوجه من المشرع المصري أن دل على شيء فاما يدل على الاهتمام السالط الذي أولاه إلى فئة الأحداث من خلال القضاء المتخصص حتى على مستوى الاستئناف، وهي دعوة لمشرعنا أن ينهج هذا النهج المتقدم في التخصص ليس فقط على مستوى الصابغة العدلية و السيادة العامة ومحاكم الدرجة الأولى، بل على كافة درجات المستويات القضائية المختصة بنظر الطعون في الأحكام الصادرة بحق الأحداث؛ لأن ذلك من شأنه تقديم عدالة جنائية لهذه الفئة وفقاً لأرفع المعايير.

وهنا لا بد لي من الإشارة إلى أنني كنت أتمنى على المشرع إيضاح نقطة خلافية حسمتها محكمة التمييز في العديد من قراراتها، وهي إذا ما اقترن الحكم الذي يدخل النظر في الطعن المقدم عليه ضمن اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية على حكم بالبراءة أو عدم المسؤولية أو إسقاط دعوى الحق العام فقد استقر اجتهاد محكمة التمييز على أن محكمة الاستئناف تعتبر هي المرجع المختص بنظر هذا الطعن، وذلك في معرض تفسيرها لنص المادة ٢٨/١ ج المعدلة والتي أعيد ترقيمها لتصبح الفقرة ب من النند الأول من المادة العاشرة من القانون المعدل، مؤسسة اجتهادها على سبيل من القول أن الحكم الذي يبطوي على إحدى الحالات أعلاه يكون اختصاص النظر بطعنه منعقداً لمحكمة الاستئناف حتى لو كان الطعن موعداً فقط صد فقرة الحكم الذي مرجعه الاستئنافي محكمة البداية بصفتها الاستئنافية، حيث أن يكون والحالة هذه أمام حالة تعدد مرجع استئنافي مما يقتضي أن تكون محكمة الاستئناف هي المحكمة المختصة بنظر مثل هذه الطعون.<sup>332</sup> كما قررت ذات المحكمة أنه في حالة تعدد المرجع الاستئنافي لتعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة يكون المرجع المختص محكمة الاستئناف بعرض النظر عمّ إذا كانت التهمة الأشد قد أدب عليها المحكوم عليه أو

<sup>331</sup> أنظر المادة ١٢١ من قانون الطفل المصري وهذا لأحر تعديلاته.

<sup>332</sup> تمير جراء ٢٠٠٦/٤٢٨ و ٢٠٠٥/١٥٢٩ و ٢٠٠٤/٢٥٧ و ٢٠٠٣/٤٩٤ و ١٩٨١/١٥١، منشورات مركز عدالة

برئ منها، وبعض النظر عما إذا كان الاستئناف مقدماً ضد الحكم الصادر في الفقرة الأحف.<sup>٣٣٣</sup> فكان الأحدي بالمشروع أن يحسم هذا الموضوع بالنص التشريعي الواضح والصريح، حيث إنني أرى - مع الاحترام الشديد لاجتهاد محكمة التمييز - أن عبارة "تعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة" الواردة بنص المادة مدار البحث لا يشمل حالة ما إذا كان الحكم منظوياً على حكم بالبراءة أو عدم المسؤولية أو إسقاط دعوى الحق العام طالما أن المشروع لم يحدد جهة لاستئناف هذه الأحكام.

كذلك الحال إذا ما انطوى الحكم على إرالة التعدي أو إعادة الحال إلى ما كان عليه أو إرالة البناء أو إغلاق المحل أو المصادرة أو أي عقوبة تكميلية أخرى أو تفسير احترازي فإن محكمة الاستئناف والحالة هذه تعتبر المرجع المختص بنظر هذا الطعن . وهذا ما استقر عليه القضاء المصري والأردني.<sup>٣٣٤</sup>

وكم كنت أتمنى أيضاً على المشروع إيضاح نقطة خلافية، وهي إذا كان الاستئناف الأول مقدماً أمام محكمة الاستئناف قبل نفاذ أحكام القانون المعدل ونظر الاستئناف الثاني أصبح من اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية بعد النفاذ، فهل تكون الأخيرة هي المختصة بنظر الاستئناف بالرغم من أن الاستئناف الأول لذات القضية نظر من محكمة أعلى درجة وهي محكمة الاستئناف ؟

في اعتقادي أن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية لا تملك في هذه الحالة بنظر الاستئناف الثاني طالما أن محكمة أعلى منها درجة سبق لها أن نظرت الاستئناف الأول، وذلك منعاً لتضارب الأحكام واحتراماً لقاعدة التعلُّس القضائي قياماً بقاعدة التعلُّس الإداري. قد يكون من المفيد طرح السؤال التالي، هل يستوجب في لائحة الطعن المقدمة على الحكم الصلحي أن تكون موقعة من الطاعن، أو من وكيله، أو من وكيله القانوني ؟

لقد أوضحت الفقرة (٢) من المادة ٢٧٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الخاصة بالشرائط الشكلية للطعن بالتمييز أن يكون استدعاء التمييز موقعاً من المميز بالذات أو من وكيله القانوني وأن يحتوي على أسباب القفز تحت طائلة الرد، وسكنت عن ذلك الفقرة (١) من المادة ٢٦١ من الأصول الجزائية المتعلقة بالطعن بالاستئناف وكذلك قانون

<sup>٣٣٣</sup> تمييز جزاء ٨١/١٥١ ، مشورات مركز عداله .

<sup>٣٣٤</sup> د عبيد ، رؤوف ، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري طبعة معدلة ومصححة ، القاهرة : دار الحيل الجديد للطباعة ، ص ٧٧٥ و د حسني ، محمود حبيب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سبق ، ص ١٠٤٨ ، و تمييز جزاء ٧٣/١٧ ، مشورات مركز عداله .

محاكم الصلح المعدل. إلا أن محكمة التمييز أجابت عن ذلك بقولها أن عدم توقيع لائحة الاستئناف من المستأنف لا يبطلها، ولا يستلزم رد الاستئناف شكلاً، ما دامت المسفروحات التي دونها قاضي الصلح على لائحة الاستئناف تفيد أن المستأنف بالذات هو الذي قدمها.<sup>٣٣٥</sup> ومن الواضح أن هذا القرار تأييد وتطبيق لقاعدة ( إن أراد الشارع قال وإن سكت أئى ) حيث لو أراد الشارع وجوب توقيع لائحة الطعن من الطاعن أو وكيله القانوني لوصح ذلك كما فعل في الطعن بالتمييز. على أن ذلك لا يمنعنا من القول أن هذه التفرقة من قبل الشارع لا مبرر لها، ووجوب انسجام النصوص أصبح ضرورة ملحة لا مفر منها.

بقي أن نشير إلى أن المشرع حسم نقطة غاية في الأهمية فيما يتعلق بجهة الطعن، وذلك عندما نص في المادة (٢١) على أن الطعون المقدمة قبل نفاذ أحكام القانون المعدل في تاريخ ٢٠٠٨/١١/١، تستمر الجهة القضائية المقدم إليها الطعن بالنظر فيها. ومن الواضح أن حكمة المشرع في ذلك المحافظة على استقرار الأوضاع وتلافياً للإشكاليات والتعطيل الذي كان سيحصل من ناحية عملية فيما لو تم نقل القضايا موضوع الطعون إلى جهة الطعن الجديدة. بالإضافة إلى هدف المشرع في المحافظة على سلامة الإجراءات التي اتخذتها الجهة التي تنظر في الطعن واحتصاراً وتوفيراً لوقت جميع الأطراف وجهدهم ومالهم.

إلا أن لإشكالية العملية التي ظهرت كانت بالنسبة للطعون المقدمة بعد تاريخ النفاذ على قرارات تريح صدورها قبل النفاذ، حيث تسميت على المشرع لو حسم هذه الإشكالية تشريعياً، فهل المرجع المختص والحالة هذه يتحدد طبقاً لتاريخ تقديم الاستئناف أم تاريخ صدور القرار المطعون فيه ؟

لقد حسمت محكمة التمييز هذه الإشكالية عندما قضت أن المرجع الاستئنافي يتحدد طبقاً لتاريخ صدور القرار.<sup>٣٣٦</sup> وهو الاتجاه الذي أؤيده على اعتبار أنه يتسجم والمنطوق القانوني وفيه ما هو ادعى للعدالة. بالإضافة إلى أنه أرجأ إنقال كاهل محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في نظر القضايا المستأنفة بعد تاريخ نفاذ القانون، بالرغم من أن صدور قراراتها كان قبل ذلك، وهي أعداد هائلة تتطلب استعداداً قضائياً وكادراً إدارياً مسانداً حتى يتم الفصل بها وفق مقتضيات العدالة الناجزة.

#### ثانياً: تعدد المرجع الاستئنافي

المقصود بتعدد المرجع الاستئنافي أن تكون هناك أكثر من جهة استئنافية مختصة

<sup>335</sup> تمييز جزاء ٦٤/١٨، منشورات مركز عدالة

بالنظر في الطعن المقدم على الحكم الطعين، كما هو الحال في تعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة . بمعنى أن يكون نظر الطعن بإحدى التهم الموجه للمحكوم عليه والتي أدین عليها- من اختصاص محكمة، ونظر الطعن بتهمة أخرى موجه لذات المحكوم عليه في القضية الواحدة من اختصاص محكمة أخرى. لو الحالة الثانية أن يكون نظر الطعن في الحكم الصادر بحق أحد المتهمين من اختصاص محكمة ونظر الطعن في تهمة أخرى موجه لمتهم آخر في ذات القضية من اختصاص محكمة أخرى. وفي هذه الحالة أكد المشرع في الفقرة (ب) من البند الأول من المادة العاشرة من القانون المعدل ذات حكم للفقرة (ج) من المادة (٢٨) من القانون المعدل أن الاختصاص في هذه الحالة ينعقد إلى محكمة الاستئناف كجهة مختصة للنظر في الطعين، وذلك لتوحيد الجهة التي تنظر الطعون طالما أنها مقدمة في ذات القضية التي تعدت بها التهم أو تعدد بها المتهمون، تيسيراً و تسهيلاً للإجراءات ومنعاً لتعارض الأحكام، وتجديراً لمبدأ من يملك الأكثر يملك الأقل، على اعتبار أن محكمة الاستئناف - وهي محكمة للدرجة الثانية - أقدر على نظر الطعون والفصل بها . وليس من المطلق أو العدل أن يرسل ذات ملف القضية إلى جهتين استئنائيتين لكي تقوم كل جهة بنظر الطعن الذي يدخل في اختصاصها.

وقد يكون من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه إذا قدم للطعن إلى محكمة استئنافية غير مختصة بنظر الطعن فإنه يتوجب على هذه المحكمة أن تحيل القضية بما قدم عليها من طعن إلى المحكمة الاستئنافية المختصة بنظر الطعن، وفي ذلك تطبيق لنص البند السادس من المادة العاشرة من القانون المعدل . حيث أن في ذلك تسهيلاً وتيسيراً للإجراءات وتحقيقاً للعدالة وحفظاً للوقت والجهد والمال. فلا يكفي المحكمة الاستئنافية غير المختصة أن تقرر رد الاستئناف لعدم الاختصاص، بل يجب عليها أن تقرر إحالة الاستئناف إلى المحكمة الاستئنافية المختصة بالنظر فيه.

وطالما نحن نتحدث عن جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي فمن المفيد التعرض للإجراءات المتبعة من تاريخ صدور القرار الطعين وحتى الفصل به من الجهة الاستئنافية المختصة. وفي هذا السياق فإن المادة ١٧ من قانون محاكم الصلح المعدل والتي حلت محل المادة (٤٠) من قانون محاكم الصلح المعدل قد عالجت ثغرة تشريعية كانت موجودة في المادة المعدلة، هي أن المحكوم عليه إذا أظهر لقاضي الصلح عزمه على الاستئناف- ولم يكن موقوفاً- فلقاضي عوضاً عن حبسه أو التشديد عليه بدفع الغرامة أن يطلق سراحه بالكفالة ريثما يقرر الحكم في الاستئناف. ولم يكن المشرع قد تنبه في النص القديم إلى الحالة التي

يكون بها المحكوم عليه موقوفا ساعة للنطق بالحكم، فجاءت المادة (١٧) المعدلة لتتلافى هذه الثغرة عندما ربطت صلاحية القاضي بإطلاق سراح المحكوم عليه بالكفالة إذا أظهر عزمه على الاستئناف في حال كان المحكوم عليه ساعة النطق بالحكم غير موقوف على نعمة هذه العضية.

ويتوجب التذكير في هذا السياق أن توقيف الأحداث له الكثير من المحاذير، مما حدا بالمشرع بموجب المادة ١٦ من قانون الأحداث - كما سبق التوصيح في أثناء الحديث عن الصمبات المقنعة للحديث في مرحلة المحاكمة كوسيلة من وسائل العدالة الجنائية المقدمة لهم أثناء هذه المرحلة- أن يمنح مساحة واسعة لإخلاء سبيل الأحداث، غاية في تلك توفير أكبر قدر من الحماية لهذه الفئة، والسأي بها ما أمكن عن أي سبيل للانحراف لو الظروف التي تساعد على ذلك ومن ضمنها الاستمرار في توقيف الحدث.

أعود فأقول أنه عندما يقوم قاضي الصلح بإصدار قراره، فيجب عليه كما أثرنا أن يقوم بإفهام المحكوم عليه أن له أن يطعن بالقرار خلال المدة التي عينها له القانون، كما أن هناك واجبا على المحكمة بتصميم إرسال ملف القضية إلى المدعي العم بلا تأخير لتدقيق الملف فيما إذا رغب بالطعن بالقرار خلال المدة التي عينها له القانون. وبعد ذلك يجب أن ترسل إصبارة القضية إلى المحكمة المختصة بنظر الطعن، ولكن بعد أن تكون لائحة الطعن قد نلعت إلى العريق الآخر في القضية الذي له أن يقدم لائحة بدفاعه خلال مدة عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبليغه اللائحة. وهذا ما أكدته نص البند السابع من المادة العاشرة من قانون محاكم الصلح المعدل، حيث تم تلافي مخالفة تشريعية كانت موجودة بنص الفقرة الحامسة من المادة (٢٨) من قانون محاكم الصلح المعدل، والتي كانت تنص على أن المدة تبدأ من تاريخ تبليغه اللائحة وليس من اليوم التالي لتاريخ التبليغ حتى تكون منسجمة مع نص المادة (١٩) من القانون المعدل -التي سبق الإشارة إليها- والتي اعتبرت مهل تقديم اللوائح غير شاملة لليوم الذي وقع فيه التبليغ.

وما جرى عليه التطبيق العملي أن تبليغ للحكم المستأنف يجري من خلال المحكمة التي أصدرته، وغالبا ما يتأخر رفع القضية إلى محكمة الاستئناف نظرا لتعثر أو تأخر إجراء التبليغ بواسطة المحصرين بسبب عدم وضوح عنوان المطلوب تبليغه، أو لإهمال من قبل المحضرين لسبب أو لآخر لأى عن ذكرها في هذا المقام .

ولا بد لي من الإشارة هنا أن محكمة التمييز لم تجز تقديم الاستئناف التبعي لكون



قانون الاصول الجرائية لم يصر على ذلك وأوجبت رده شكلاً.<sup>٣٣٧</sup> مع أن قانون اصول المحاكمات المدنية اجاز ذلك في الدعاوى المدنية بموجب المادة ١٧٩/١. فطالما أن هذا القانون هو القانون العام الواجب اللجوء إليه فيما لم يصر عليه قانون اصول المحاكمات الجرائية وما لا يتعارض مع أحكامه فقد رأى النقص أنه من الأولى إجازة هذا الاستئناف، مع الإشارة إلى أن القانون السوري جعله اختيارياً لصاحب الحق ووجوباً بالنسبة للبيان العامة حتى لا ينفرد المستأنف وحيداً أمام محكمة الاستئناف.<sup>٣٣٨</sup>

وعند رفع القضية إلى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وتسجيلها حسب الاصول وقبل أن تنتقل هذه المحكمة للنظر في موضوع الاستئناف يجب أن تتأكد من كون الحكم المستأنف قابلاً للاستئناف أم لا ومن شروط قبوله من حيث حق الطاعن ومصلحته وميعاد الطعن وسلامة إجراءاته ودفع الرسوم الواجبة. والتأكد من سلامة الشكل من النظام العام تأثيره المحكمة من تلقاء نفسها وفي أية مرحلة، ولا يجوز الاتفاق على خلافه.

و يتوجب على سبيل المثال - وكما اشربا في موقع سابق من هذه الدراسة - أن ترد المحكمة المختصة بالاستئناف شكلاً إذا لم تكن الرسوم لقانونية قد دفعت عنه، وهذا ما قضت به محكمة التمييز.<sup>٣٣٩</sup> والحال مختلف بطبيعة الحال إذا ما كان الرسم المدفوع ناقصاً حيث أوضحت المادة ٥/١٠ من قانون محاكم الصلح المعدل أن للمحكمة أن تسمح بإكمال الرسم القانوني إذا ظهر لها عند انقضاء مدة الاستئناف الأصلية أو المدة المحددة وقبل التدقيق في القضية أن ذلك الرسم كان ناقصاً. وعند التأكد من سلامة الشكل والإجراءات تنتقل المحكمة لنظر الموضوع .

وقد يكون من المفيد ذكره أن المادة ١١/ب/١ من قانون محاكم الصلح أوضحت أن محكمة الاستئناف إذا ما وجدت الحكم المستأنف مستوفياً لشروطه وأنه موافق للأصول والقانون تفصل في الاستئناف موضوعاً، والمقصود بالقانون هنا القانون بمعناه العام بجانبه الموضوعي أو الإجرائي . على أن الفقرة الثانية من ذات المادة أوضحت أن الخطأ في الإجراءات أو النقص في الشكل أو الموضوع مما يمكن تداركه بحيز لمحكمة الاستئناف

<sup>٣٣٧</sup> تعبير جراء ٩٢/١٢٨، منشورات مركز عداله.

<sup>٣٣٨</sup> انظر المادة ٢٥٠ اصول محاكمات جرائية سوري و د. المعيد، كامل، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية نظرياً واحكام وطرق الطعن فيها، مرجع سابق ص ٢٠٥.

<sup>٣٣٩</sup> انظر تعبير جراء رقم ٩٢/١١٢، منشورات مركز عداله.

الحكم في الموضوع وبخلاف ذلك فإنه يجب على محكمة الاستئناف إعادة القضية إلى محكمة الصلح . فمناط التفرقة إذن في وجوب إعادة القضية إلى محكمة الصلح أو الحكم في الدعوى هو ما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد فصلت في الموضوع أم أنها اقتصررت حكمها على دفع سابق قبل التعرض للموضوع، مثل الدفع بعدم الاختصاص أو التقادم أو كون القضية مفضية على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى - والحالة هذه - لا تكون قد استنفذت سلطاتها للبت بالموضوع، وحتى لا يخل ذلك بمبدأ التقاضي على درجتين.<sup>٢٤٠</sup>

أما بالنسبة إلى حضور المشتكى عليه أمام محكمة الاستئناف وبطر القضية مرافعة، فقد سبق لنا أن أوضحنا هذا تفصيلاً في البند المتعلق بحضور المشتكى عليه كأحد الضمانات المقررة للحدث في أثناء مرحلة المحاكمة، فمعاً للتكرار والإطالة نحيل من يرغب إليها.

من الواضح أن المادة (١١) من القانون المعدل لقانون محاكم الصلح أدخلت أحكاماً غاية في الروعة وفصلت في النصوص المتعلقة بالطعن بالأحكام الصلحية سواء الحقوقية منها أم الجزائية، وكان هدف المشرع استيعاب مشكلة قائمة والحد من آثارها، وهي مشكلة إعادة القضية من محكمة الاستئناف إلى محاكم الصلح للبت في نقطة معينة كالأجر بالمحكمة الأعلى درجة البت بها حفاظاً على الوقت والجهد والمال، والتي تعتبر عناصر أساسية لضمان تحقيق عدالة نازحه، بينما كانت المادة (٢٩) الملغاة مقتضية وغير معضلة بما يكفي لتواجه الكثير من العوائق التي تواجه المحاكم اليوم، جاءت المادة (١١) من القانون المعدل لتفصل بشكل كافٍ إجراءات الطعن وتحد إلى أكبر مدى من المماطلة والتسويف، إضافة إلى إقرار العدالة وضمان نظر موضوع الدعوى دون إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى لسبب كان لمحكمة الاستئناف أن تبت فيه. فقد كانت المادة (٢٩) الملغاة تشير فقط إلى أن محكمة الاستئناف ملزمة بالبت في الدعوى إذا كان الخطأ فقط وقع في الحكم، أما إذا كان الخطأ قد وقع في الإجراءات فقد كان المشرع بموجب هذه المادة يمنح المحكمة صلاحية الحكم في القضية لو إعادتها إلى محكمة الصلح لسماعها مجدداً . وفي حقيقة الأمر أن الواقع العملي أثبت أن محكمة الاستئناف درجت على استعمال الخيار الثاني بإعادة القضية إلى محكمة الصلح لسماعها مجدداً مما يتسبب في إطالة أمد التقاضي، وقد يكون عدها في ذلك الأعباء الكبيرة التي تقع على عاتقها، والتي كانت سبباً رئيساً لهذا التعديل، والتي لا تمكنها

من سماع الدعوى بنفسها والعصل فيها موضوعاً بعد سماعها مرافعة . على أية حال جاءت المادة (١١) من القانون المعدل لتفصل في الفقرة (أ) إجراءات استئناف الدعوى الصلحية الحقيقية. وما يعين في هذه الدراسة الإجراءات المتعلقة باستئناف القضايا الصلحية الجزائية. فقد أوضحت الفقرة (ب) أن محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في الاستئناف موضوعاً إذا ما تبين لها أن الحكم المستأنف مستوفٍ لشروطه القانونية وموافق للأصول والقانون. أما إن كان هناك خطأ في الإجراءات أو نقص في الشكل أو الموضوع مما يمكن تداركه فقد منح المشرع محكمة الاستئناف صلاحية الحكم بالدعوى أو إعادتها إلى محكمة الصلح، أما إذا كان للحكم قد صدر بمثابة الوجيه، فللمحكمة الاستئناف إعادة القضية إلى محكمة الصلح.

وفي اعتقادي أن المشرع لم يحالفه التوفيق بصياغة هذه المادة على النحو الأمثل، إذ أنه قد يفهم منها ميل المشرع إلى إعادة القضية إلى محكمة الصلح في حالة أن كان الحكم المستأنف بمثابة الوجيه، بنيل أن المشرع كان بإمكانه أن يضيف حالة كون الحكم بمثابة الوجيه إلى حالة الخطأ في الإجراءات أو النقص في الشكل أو الموضوع مما يمكن تداركه، والتي أعطى بها المشرع الخيار للمحكمة أيضاً في الحكم بالدعوى أو إعادتها إلى محكمة الصلح، ويحدث يكون نص المادة ١١/ب/٢ على الوجه التالي:

"إذا وجدت محكمة الاستئناف أن هناك خطأ في الإجراءات أو نقصاً في الشكل أو الموضوع مما يمكن تداركه - حتى ولو كان الحكم قد صدر بمثابة الوجيه - فلها الحكم بالدعوى وبخلاف ذلك يتعين عليها إعادتها إلى محكمة الصلح". فالنص بصيغته الحالية يشجع محكمة الاستئناف متى كان الحكم المستأنف قد صدر بمثابة الوجيه على إعادة القضية إلى محكمة الصلح، مما يطيل أمد المحاكمة .

لعل الأمانة تقتضي مني الإشارة إلى أن نص البند الثالث من الفقرة (ب) من المادة ١١ من القانون المعدل، أصاب حكماً في غاية الأهمية ولا أبالغ إن قلت أنها من أهم بنود التعديل، ذلك عند نص المشرع في هذا البند على أنه - وعلى الرغم مما ورد في البند الثاني من الفقرة (ب) من المادة (١١) من القانون المعدل - تلزم محكمة الاستئناف بالنظر بالاستئناف والتي فيه وليس لها إعادتها إلى محكمة الصلح متى كان الاستئناف مقدماً للمرة الثانية. مما لا شك فيه أن هذا التعديل سيمنع بصورة فاعلة إطالة أمد التقاضي مما يتحقق معه عدالة نجره وخاصة بالنسبة إلى أولئك الأشخاص الذين يعصرون إلى تقديم الاستئناف أكثر من مره والفرع بأكثر من حجه، غايتهم في ذلك إطالة أمد التقاضي والمماطلة وهم يطمون بقرارة أنفسهم أي ذنب اقترفوه.

وطالما أن الاعتراض هو أسلوب من أساليب الطعن في الأحكام الصلحية الجزائية العيانية فانهي أحد لزاما علي أن أشير إلى ما أكدته الفقرتان ٣ و ٤ من المادة (٣١) من قانون محاكم الصلح والتي أعيد ترقيمها لتصبح المادة (١٢) من قانون محاكم الصلح المعدل ، حيث اوضحت الفقرتان المذكورتان أن تحلف المعتراض عن حضور المحاكمة الاعتراضية يوجب على المحكمة رد الاعتراض شكلا، أما في حالة حضوره فتقرر المحكمة قبول الاعتراض شكلا متى تبين لها تقديمه ضمن المهلة القانونية، وتنظر في أسباب الاعتراض وتصدر بالنتيجة قرارها أما برد الاعتراض أو فسخ الحكم العيبي وإبطاله أو تعديله على أن الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض - كما سبق أن أوضحنا - قابل للاستئناف وفق ما أوصحته الفقرة الخامسة من المادة (١٢) من القانون المعدل.

### المطلب الثاني

#### العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة الطعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم البداية

#### تمهيد وتقسيم:

سبق لنا أن أوضحنا أن محكمة البداية بصفتها محكمة أحداث تختص بالفصل في جميع الجرائم الجنائية التي يرتكبها الحدث، وذلك استنادا للفقرة ج من المادة السابعة من قانون الأحداث وفقا لأخر تعديلاته. كما سبق أن أوضحنا أن التركيز في مرحلة الطعن بالأحكام الصادرة بحق الأحداث سيكون على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح للأسباب اذفة الذكر. إلا أن ذلك لا يعفينا من توصيح بعض الجوانب الخاصة بالأحكام الصادرة عن المحاكم البدائية بصفتها محاكم أحداث.

سيصار الى توصيح هذا المطلب ضمن ثلاثة فروع، يشتمل الاول منها على الأحكام عبر القنلة للطعن و الثاني على ميعاد وحق الطعن وفي الفرع الثالث والأخير على جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي.

### الفرع الأول

#### الأحكام غير القابلة للطعن

طالما أن محكمة البداية تختص بصفتها محكمة أحداث بالفصل بجميع الجرائم الجنائية

استنادا للفقرة ج من المادة السابعة من قانون الأحداث، وطالما أن نص المادة ٢٦ من قانون

أصول المحاكمات الجزائية لجار استئناف جميع الأحكام الجنائية الصادرة عن المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف، فإن ما ينبغي على ذلك أنه لا يوجد لأحكام صادرة عن محكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث لا تقبل الطعن بها استثناء، بل أن الحكم على الحدث بعقوبة جنائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات تابع للاستئناف حتماً ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك استناداً للمادة ٢/٢٦١ من ذات القانون. وقد تأكد هذا الحكم بما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الأحداث، التي سبق الإشارة إليها، والتي أخصت جميع الأحكام الصادرة بموجب قانون الأحداث للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وقد يكون من المفيد التذكير في هذا السياق أن المشرع الأساسي اتبع نهج التدرج في الطعن بالأحكام المشار إليها، حيث لم يجر المشرع بموجب نص المادة ٢٧٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إتباع طريق الطعن بالتمييز ما دام الحكم قابلاً للاستئناف.

يمكن للمرء أن يتساءل عن إمكانية الطعن بالاعتراض بالأحكام الجنائية العيانية؟<sup>٤١</sup> من الواضح أن التطبيق القانوني السليم لا يجيز ذلك، على اعتبار أن الحكم العياني وكذلك سائر المعاملات للجارية اعتباراً من صدور مذكرة إلقاء القبض أو قرار الإمهال ملعة حكماً وتعاد المحاكمة وفقاً للأصول العادية بمجرد تسليم المتهم للعائب نفسه إلى الحكومة أو إلقاء القبض عليه ( المادة ٢٥٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأرنبي). وقد أيد هذا الحكم جانب من الفقهاء وعارضه جانب آخر. وكان حجة الرأي المعارض أن جميع الأحكام الصادرة عن محاكم الأحداث قابله للطعن باعتراضاً واستئنافاً وتمييزاً، مهما كان نوع الجريمة. وذلك من مطلق التمييز والتسليم.<sup>٤٢</sup> إلا أنني أستمح لأصحاب هذا الرأي عدراً في معارضتهم بما ذهبوا إليه، وارى أن تطبيق القواعد الخاصة بالطعن بالأحكام الصادرة بحق الأحداث يجب أن ينسجم إلى أبعد مدى مع القواعد المقررة في الأحكام العامة للطعن، وليس أدل على ذلك مما جاء بصص المادة ١٧ من قانون الأحداث المشار إليها، والتي أكدت أن الطعون التي أشارت إليها، ومن ضمنها الطعن بالاعتراض، يجب أن تكون وفق الأحكام المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به. مشيراً ومذكراً في هذا السياق أن هذا الحكم وأحب التطبيق طالما أن العقوبة المحكوم بها لم تسقط بالنقادم، فإن سقطت فلا يمولع في مطلق الأحوال إبطال المحاكمة العيانية ورؤية للدعوى مجدداً استناداً للمادة ٣٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي سبق الإشارة إليها.

<sup>٤١</sup> د. ربيع، حسن محمد، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف، مرجع سابق،

## الفرع الثاني ميعاد وحق الطعن

### أولاً: ميعاد الطعن

الحقيقة التي لا تحتاج الى توضيح أن الطعن يرد شكلاً إذا لم يقدم ضمن المهلة القانونية استناداً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، وهذه المدة- كما سبق أن أوضحنا- متعلقة بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على خلافها، ولا يجوز للمحكمة تجاوزها مهما كانت الأسباب، ولا عبرة لتنازل المحكوم عليه، حيث يحق له الطعن خلال المهلة القانونية حتى ولو تدخل أو بعد الحكم اختيارياً. وكذلك الحال بالنسبة للنيابة العامة، فمشاهدة للقضية من قبل النائب العام لا تمنع من استئناف الحكم طالما أن مدة الطعن قائمة.

لقد أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٦١ المذكورة تقديم الاستئناف في ميعاد خمسة عشر يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ صدوره إن كان وجاهياً، وتاريخ تبليغه إن كان غيبياً أو بحكم الوجاهي. أما بخصوص النائب العام والمدعي العام أو من يقوم مقامهما، ووفقاً للفقرة الثانية من ذات المادة فإن لهما استئناف القرار الذي تصدره محكمة الداية سواء أكان بالحكم أم بالبراءة أم بعدم المسؤولية أم بكف التعقيبات أم بإسقاط الدعوى للعامة في ميعاد ستين يوماً للنائب العام وثلاثين يوماً للمدعي العام، وتبتدئ هذه المدة من تاريخ صدور القرار.

وطالما نحن في صدد الحديث عن ميعاد الطعن، فلا صير من التذكير بأنه لا تحسب أيام العطل من ضمن مدة الطعن إذا جاءت في نهاية المدة استناداً للفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من ذات القانون.

وفي هذا المقام أجد نفسي مضطراً للحديث مرة أخرى عن وجوب مساواة مدة الطعن لكافة أطراف القضية، واعني بذلك مدة الطعن المقررة للنيابة العامة مع المدة المقررة لباقي الأطراف، للفارق الشاسع بين المنتار. حيث أن أبسط مقتضيات العدالة المساواة بين الخصوم- والنيابة هي الخصم الشريف- في كل شيء حتى في مدة الطعن. فمما لا شك فيه أن تمديد مهل الطعن بالأحكام البدائية الصادرة بحق الأحداث لتتساوى مع مهل طعن النيابة أو جعلها قريبة منها من شأنه أن يصيف إصافة نوعيه الى العدالة التي تقدم إليهم هي هذه المرحلة.

ولا يفوتنا أن نذكر بضرورة توافر شرط مهم آخر لقبول الاستئناف شكلاً الا وهو

استيفاء الرسم القانوني المقرر . كما لا يصيرنا في شيء التأكيد على ما استقر عليه الاجتهاد القضائي من قبول المعذرة المشروعة لعدم تقديم الطعن ضمن المدة المحددة، بالإضافة الى عدم اكتساب الحكم الدرجة القطعية وبالتالي عدم قابليته للتبديد قبل انقضاء ميعاد الطعن الممنوح لجميع الأشخاص المقرر لمصلحتهم الطعن ومن ضمنهم النائب العام و المدعي العام. لعله من المفيد الإشارة طالما نحن نتحدث عن مدد - إلى أنه في حال تقديم الاستئناف الى المحكمة التي أصدرت الحكم، فهناك يتوجب عليها أن ترسله مع أوراق الدعوى الى المدعي العام ليتولى إرسالها الى محكمة الاستئناف بواسطة النائب العام خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، وعلى النائب العام أن يقدم أوراق الدعوى الى محكمة الاستئناف مشفوعة بمطالعة. أما إذا كان الحكم تابعاً للاستئناف حتماً - على ما هو مبين في المادة ٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي يطبق منها على الأحداث فقط العقوبة الجنائية التي لا تقل عن خمس سنوات على اعتبار أن عقوبة الإعدام لا يجوز الحكم بها على حدث استناداً للمادة ٢/٣٦ من قانون الأحداث - فهي هذه الحالة يجب أن ترسل محكمة البداية من تلقاء نفسها أوراق القضية إلى محكمة الاستئناف بواسطة المدعي العام والنائب العام.<sup>٢٤٢</sup>

### ثانياً: حق الطعن

لقد حددت المادة ٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الجهات التي تملك حق تقديم الطعن بالحكم الصادر عن محكمة البداية، وهي ذات الجهات التي لها الحق بالطعن بالحكم الصادر عن محاكم الصلح حسب ما سبق بيانه، ومنعاً للتكرار نحيل من رغب بالاستفادة إليها، مع باقي المواضيع والتساؤلات التي تم توضيحها هناك، والمتعلقة بالطعن المقدم من النائب العام أو المدعي العام وبشره للدعوى بجميع جهاتها لدى محكمة الاستئناف وطعن المحكوم عليه أو من يمثله والذي لا يجوز أن يؤدي إلى تشديد للعقوبة.

### الفرع الثالث

### جهة الطعن وتعدد المرجع الاستئنافي

#### أولاً: جهة الطعن

لقد حصرت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الجهة التي يقدم إليها الطعن في الأحكام الجنائية عموماً بمحكمة الاستئناف، ومنها بطبيعة

### الحال الأحكام الجنائية الصادرة بحق الأحداث.

فقد أوصحت الفقرة الأولى من المادة ٢٦١ من ذات القانون أن الاستئناف يرفع بموجب استدعاء إلى محكمة الاستئناف المختصة إما مباشرة أو بواسطة المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف، ووفق الآلية والميعاد التي سبق توضيحها في الفرع السابق. وكما سبق الإشارة، فإن محكمة التمييز الأردنية حسمت موضوع عدم توقيع لائحة لاستئناف من المستأنف عندما قررت أن ذلك لا يبطئها ولا يستلزم رد الاستئناف شكلاً طالما من الثابت أنه هو من قدمها، إذ لو أراد الشارع لقال، كما فعل في وجوب توقيع استدعاء التمييز بالذات من المميز بموجب المادة ٢/٢٧٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

#### ثانياً: تعدد المرجع الاستئنافي

من الواضح أنه لا مجال للحديث عن تعدد المرجع الاستئنافي في الأحكام الصادرة بحق الأحداث عن المحاكم البدائية. على اعتبار أن للجهة الوحيدة المختصة بنظر الطعون في هذه الأحكام هي محكمة الاستئناف نصريح نص المادة ١/٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي سبق الإشارة إليها.

تجدر الإشارة إلى أنه توجد ثلاث محاكم إستئنافية في كل من عمان واربد ومعار، حيث تختص كل من هذه المحاكم بالطعون المقدمة إليها على الأحكام الصادرة عن محاكم البداية وبعض أحكام محاكم الصلح، التي تقع ضمن دائرة اختصاصها المكاني.<sup>٢٣</sup> ولا صير من التأكيد - في هذا المقام - على أهمية أن يحذو مشرعنا حذو المشرع السوري بإجازة الاستئناف التنعي في القضايا الجزائية للأسباب التي سبق توضيحها.

وقد يكون من المفيد التنويه هنا بالإجراءات المتبعة أمام محاكم الاستئناف. فقد رفع القضية إلى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وتسجيلها حسب الأصول وقبل أن تنتقل المحكمة المختصة للنظر في موضوع الاستئناف، يجب عليها أن تتأكد من الأمور الشكلية التي سبق الحديث عنها. بعد ذلك تنظر الاستئناف تدقيقاً إلا إذا رأت المحكمة اجراء المحاكمة مراعاة أو إذا طلب المحكوم عليه ذلك ووافقت على الطلب أو طلب النائب العام، على اعتبار أن الأحكام التي توجب نظر الاستئناف مراعاة، وهي الحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد، لا يجوز أن توقع على حدث، كما سبق بيانه في أكثر من موقع من هذه الدراسة، وحتى لو قررت محكمة لاستئناف نظر استئناف الحدث أو من يمثلته أو النيابة العامة - باعتبارهم أصحاب الحق الوحيدين بالطعن بالحكم الصادر عن محكمة البداية



بصفته محكمة أحداث هي ظل عدم جوار تقديم الادعاء بالحق الشخصي في قصاص الأحداث  
مرافعة فانه لا يشترط سماع البيئات محدداً إلا إذا رأت المحكمة لزوماً لذلك. ولا يعوتنا  
التنويه في هذا المقام أنه لا يجوز لمحكمة الاستئناف فسخ الحكم القاضي ببراءة الحدث وإدانته  
إلا بعد إجراء المحاكمة مرافعة وسماع البيئات. وبذا ظهر لمحكمة الاستئناف أن الحكم  
المستأنف موافق لأصول والقانون لقانون بمعناه العام بجانبه الموضوعي أو الإجرائي  
قصت بتأييده، أما إذا قصت المحكمة بفسخ الحكم المستأنف بسبب أن الفعل لا يؤلف جرماً أو  
لا يستوجب عفواً أو أنه لا يوجد دينة كافية للحكم تقرر في الحالة الأولى والثانية عدم  
مسؤولية المحكوم عليه وفي الحالة الثالثة براءته. وأخيراً إذا تم هسخ الحكم لمحالفة القانون  
لو لأي سبب آخر تقصي المحكمة في أساس الدعوى، أو تعيدها إلى المحكمة التي أصدرت  
ذلك الحكم بتعليمات للسير بموجبها.<sup>٣٤٤</sup> مع التنكير في هذا المقام أن مناط التفرقة في وجوب  
إعادة القضية إلى محكمة البداية من الحكم في الدعوى، هو ما إذا كانت محكمة الدرجة  
الأولى قد استندت سلطتها للبت بالموضوع أم لا وذلك حتى لا يحل بمبدأ التقاضي على  
درجتين.

قبل أن احتم هذا المبحث، يشادر إلى ذهني السؤال التالي، لقد نصت المادة ١٧ من  
قانون الأحداث على أن جميع الأحكام الصادرة بحق الأحداث تكون خاضعة للاعتراض  
والاستئناف والتمييز، ولم تأت هذه المادة على ذكر إعادة المحاكمة،<sup>٣٤٥</sup> فهل يعني ذلك أن هذه  
الأحكام لا تخضع لإعادة المحاكمة؟

بالرغم من أن الطرق غير العادية للطعن وهي التمييز وإعادة المحاكمة، ليست  
موضع بحث في هذه الدراسة -كما سقت الإشارة- إلا أن طرح هذا الموضوع بالذات كان  
لعدم نص المادة ١٧ عليه، وبالتالي قد يفهم كثيرون<sup>٣٤٦</sup> أن هذا الطريق من طرق الطعن  
ممنوع على الأحكام الصادرة بموجب قانون الأحداث، عملاً بقعدة إذا أراد المشرع قال واد،  
رفض لي. لكن إن بحثنا عن الحكمة التشريعية من وراء اجارة المشرع لهذا الطريق، فهي  
تتمثل بأنه وعلى الرغم من أن الأحكام الباتة تصبح عنواناً للحقيقة ولا يجوز الممس بها-

<sup>٣٤٤</sup> انظر المواد ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

<sup>٣٤٥</sup> إعادة المحاكمة هو طريق غير عادي من طرق الطعن، يلتزم فيه المحكوم عليه إعادة النظر في الأحكام  
الباتة الصادرة بعقوبة جنائية أو جنحية ورد في د مصطفى محمود محمود (١٩٩٣)، شرح قانون  
الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، الإسكندرية: مطبعة دار نشر الثقافة، ص ٥٦٢.

<sup>٣٤٦</sup> السلامات، ناصر، قضاء الأحداث، المرجع السابق، ص ١٤١.

قد ينطوي الحكم البات على خطأ جسيم متعلق بوقائع (خطأ في تقدير الوقائع) أدى إلى إدانة بريء، وبالتالي فإنه ليس من العدل في شيء عدم تصحيح هذا الخطأ الجسيم. وهذه الحكمة مستفادة من حالات إعادة المحاكمة التي نصت عليها حصراً المادة ٢٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.<sup>٣٤٧</sup>

وأمام هذه الحكمة - وإن كان واجباً تطبيقها على البالغين متى توافرت بحقهم إحدى حالات إعادة المحاكمة - فإبني لري أنه من باب أولى تطبيقها على الأحداث متى توافرت بحقهم إحدى هذه الحالات، على اعتبار أنهم لفئة الأولى بالعناية والرعاية. فليس من المنطق أو العدل القول ببقاء حدث يقضي عقوبة على جناية أو جنحة اكتسب الحكم بها الدرجة القطعية، بالرغم من ظهور أدلة تثبت براءته. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أوجبت الفقرة السابعة من المادة ٣٦ من قانون الأحداث الأردني تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به في غير الحالات المخصوص عليها في قانون الأحداث، مما يؤيد توجهها.

وبالرغم من قناعتنا بهذه الحجج، وإن نص المادة ٢٩٢ المذكورة واجب التطبيق على الأحداث متى توافرت شروطه إلا أن ذلك لن يثني عن مطالبة المشرع بالنص صراحة على حالة إعادة المحاكمة في سياق المادة ١٧ من قانون الأحداث حتى نقطع الطريق عن كل مجتهد له رأي مخالف، وحتى نحقق أكبر قدر من العدالة للجنائية لهذه الفئة، والتي هي مسعاة وهدفنا من هذه الدراسة.

<sup>٣٤٧</sup> نصت المادة ٢٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني على ما يلي:

يجوز طلب إعادة المحاكمة في دعاوى الجناية والجنحة أي كانت للمحكمة التي حكمت بها والعقوبة التي قصت بها وذلك في الأحوال التالية

١. إذا حكم على شخص بجريمة القتل وقامت بعد ذلك أدلة كافية تثبت أن المدعى قتله هو حي.
- ب. إذا حكم على شخص بجناية أو جنحة وحكم فيما بعد على شخص آخر بالجرم نفسه وكان الحكمين لا يمكن التوفيق بينهما وينتج عن ذلك ما يؤيد براءة أحد المحكوم عليهما.
- ج. إذا حكم على شخص وبعد صدور الحكم قصي بالشهادة الكاذبة على من كان قد شهد عليه بالمحاكمة فلا تقبل شهادة هذا الشاهد في المحاكمة الجديدة.
- د. وقع أو ظهر بعد الحكم حدث جديد أو برزت مستندات كانت مجهولة حين المحاكمة وكان مسر شال ذلك إثبات براءة المحكوم عليه

## المبحث الثاني العدالة الجنائية للأحداث في مرحلة تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث

### تمهيد وتقسيم:

من الواضح أن السياسة الجنائية في معاملة الأحداث والتي تهدف إلى تقديم عدالة جنائية لهم في كافة المراحل، هدفها الإصلاح وإعادة الدمج في المجتمع، قد امتدت إلى مرحلة فرض العقوبات والتدابير عليهم عندما يثبت ارتكابهم للجرم المسند إليهم، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أحد المشرع بالمبدأ الهام ألا وهو اعطاه أولوية دوماً لمصالح الطفل الفضلى. حيث نلاحظ المعاملة التفصيلية للحدث في هذه المرحلة وتميز عقوبته أو التدبير الصادر بحقه عن عقوبة البالغ الذي يرتكب ذات الجرم، إضافة إلى تميز تنفيذ هذه العقوبة أو هذا التدبير، وهذا ما سيصار إلى توضيحه ضمن المطلبين التاليين.

### المطلب الأول التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث المنحرفين

عندما نتحدث عن المعاملة التفصيلية للحدث في مرحلة التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث المنحرفين، فمن أولى الأمور الواجب التأكيد عليها عدم اجارة فرض عقوبة الإعدام على الحدث أو الطفل أو السجين مدى الحياة، وهو ما أكدته المشرع الأردني والمواثيق الدولية.<sup>٣٤٨</sup> وتطبيقاً لذلك إذا ما ارتكب الحدث جريمة تستلزم عقوبة الإعدام، أو ارتكب جريمة تستلزم عقوبة الأشغال المؤبدة، أو ارتكب جريمة تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيحكم على العتي بالاعتقال مدة تتراوح بين ٦-١٢ سنة فيما يتعلق بالأولى ومن ٥ ١٠ سنوات بالنسبة للثانية ومن ٢ ٥ بالنسبة للثالثة وذلك استناداً للمادة ١٨/أ، ح من قانون الأحداث، أما بالنسبة للمراهق فيحكم بالاعتقال من ٤ ١٠ بالنسبة للأولى ومن ٣-٩ بالنسبة للثانية ومن ١-٣ بالنسبة للثالثة وذلك استناداً للمادة ١٩/أ، ب، ح من ذات القانون. أما بالنسبة للولد، فلا عقاب عليه من أجل الأفعال التي ارتكبها إلا أنه تفرض عليه تدابير الحماية وفقاً للمادة ٢١ من ذات القانون وهي التسليم إلى أحد والديه أو إلى وليه الشرعي أو إلى أحد

<sup>٣٤٨</sup> فقد أقر هذا المبدأ في المادة ٢/٣٦ من قانون الأحداث الأردني والمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة

أفراد أسرته أو إلى غير ذويه، ومع مراعاة هذه التدابير يجوز لقاضي الأحداث أن يضع الولد تحت إشراف مراقب السلوك مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. ولا صير من التذكير بأن الفقه والقضاء الأردني يرى ضرورة تقيد محكمة الأحداث في إنشاء فرضها التدابير على الولد بالتسلسل والترتيب الذي أوردته للمشرع. وفي هذا السياق يتوجب الإشارة إلى أنه لا يجوز للنيابة العامة أو المدعي العام - وفق ما جاء في أحد قرارات محكمة التمييز - تقرير عدم مسؤولية الولد، بل يتوجب إحالته إلى محكمة الأحداث ليكون لها الرأي الفصل في هذا الشأن وإيقاع التنبير الذي نص عليه القانون.<sup>٣٤٩</sup> وإن كان لي رأي في هذا الموضوع؛ فأقول: إن ذلك يتعارض مع ما نص عليه المشرع في المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي سبق الإشارة إليها، فعند المسؤولية تتقرر متى كان الفعل لا يؤلف جرماً، وفي هذه الحالة يجب على المدعي العام أن يقرر استناداً إلى العادة المذكورة منع محاكمة المشتكى عليه ويرفع الأوراق إلى النائب العام، فإن صدق الأخير على قرار المدعي العام إكتسب والحالة هذه حجية الأمر المقضي به.

يلاحظ أن المشرع الأردني ذهب إلى أن عدد مدي في مجال حمايته ورعايته للأحداث وتقديم مصالحهم الفصل على عدد فرض العقوبة عليهم، بأن فصل العقوبات حسب المراحل العمرية للحدث في مرحلة الحداثة، على اعتبار أن مرحلة الحداثة يمر بها الحدث بتطور تدريجي من النمو والاكتمال العقلي، فقسم المشرع هذه المرحلة، كما سبق التوصيح في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة في معرض حديثنا عن مفهوم الحدث، من سنس ١٥-١٨ وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة "الفتى" ومن ١٢-١٥ وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة "المراهق" ومن ٧-١٢ وأسمى الحدث أثناء هذه المرحلة "الولد" وفرض عليهم التدابير والعقوبات التي تتناسب ومنهم بما يضمن إصلاحتهم وإعادة دمجهم في المجتمع.<sup>٣٥٠</sup>

<sup>349</sup> تعبير جراه رقم ٧١/٦٢ لسنة ١٩٧١، مشورات مركز عدالة.

<sup>٣٥٠</sup> نصت المادتين ١٨ و ١٩ من قانون الأحداث الأردني على العقوبات والتدابير التالية

المادة ١٨

عقوبة الفتى .

أ. إذا اقتراف الفتى جريمة تستلزم عقوبة الإعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٦-١٢ سنة  
ب. إذا اقتراف الفتى جريمة تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين (٥-١٠) سنوات.

ج. إذا اقتراف الفتى جريمة تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تتراوح بين سدين إلى خمس سنوات .

وفي حالة أحد المحكمة بالأسباب المحيطة للتفكيرية يجوز لها استبدال هذه العقوبة بعد الحكم بها بأحدى

والمستعرض لما جاء بنصوص المواد ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون الأحداث يجد أن الملامح الرئيسية التي اعتمدها المشرع الأردني في التدابير والعقوبات المحففة المفروضة على الأحداث أو أوليائهم أو أوصيائهم تراوحت ما بين الاعتقال والحرمان والكفالة المالية والتعهد الشخصي والوصع تحت إشراف مراقب السلوك، أو إرساله إلى دار تربية الأحداث لمدة محددة، أو تسليمه إلى أحد والديه، أو وليه الشرعي أو أحد أفراد أسرته، أو إلى غير ذويه. بحيث راعى المشرع في فرض هذه العقوبات والتدابير الفئات العمرية للحدث، وفرض ما يتلاءم وفتته، وهي من وجهة نظري استجابة نابعة من وحي الصمير لمشرعنا الأردني لبعض مبادئ السياسة العقابية الواجبة في معاملة الأحداث. ويسمي أن يكون معهوداً أن أول ما يهدف إليه تدبير الحماية هو تحقيق الردع الخاص لدى الحدث وإن كان له تأثير بسيط في تحقيق

د. إذا اقتراف الفتى جناية تستلزم الحبس يوصع في دار تربية الأحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون .

هـ. إذا اقتراف الفتى مخالفة أو جناية تستلزم عقوبة الحرمان فتتروى العقوبة إلى نصفها

و. يجوز للمحكمة، إذا وجدت أسباباً محففة تقديرية، أن تستبدل أية عقوبة منصوص عليها في القوانين (د)،

هـ (ب) بإحدى العقوبات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (١٩) من هذا القانون

المادة ١٩

عقوبة المراهق:

أ. إذا اقتراف المراهق جناية تستلزم عقوبة الإعدام، فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات.

ب. إذا اقتراف المراهق جناية تستلزم الأشغال الشاقة المؤبدية فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٣ و ٩

سنوات

ج. إذا اقتراف المراهق جناية تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل من سبه إلى ثلاث سنوات، ويجوز للمحكمة أن تستبدل هذه العقوبة بعد الحكم بها بإحدى العقوبات المنصوص عليها في البنود

(٤) و (٥) و (٦) من الفقرة (د) من هذه المادة

د. إذا اقتراف المراهق جناية أو مخالفة جاز للمحكمة أن تفصل في الدعوى على الوجه الآتي:

١. بالحكم عليه أو على والده أو وصيه بدفع غرامة أو بدل عطل وصرر أو مصاريف المحاكمة .

٢. بالحكم عليه أو على والده أو وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .

٣. بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي بصحبه حسن سيرته وسلوكه .

٤. بوصعه تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سبه ولا تزيد على ثلاث

سنوات.

٥. بوصعه في دار تربية الأحداث مدة لا تزيد على سنتين.

٦. بإرساله إلى دار تأهيل الأحداث أو أية مؤسسة أخرى مناسبة يعتمد عليها الوكيل لهذه المهمة وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد على خمس سنوات . ويجوز في الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) أن يقرر الحكم المقرر فيها بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة.

كما نصت المادة ٢١ من قانون الأحداث على ما يلي:

تدابير حماية الولد :

١. لا عيب على الولد من أجل الأعمال التي يقرها إلا أنه تعرض عليه تدابير الحماية من قبل المحكمة على

الوجه التالي:

أ. تسليمه إلى أحد والديه أو إلى وليه الشرعي ، أو

ب. تسليمه إلى أحد أفراد أسرته ، أو

ج. تسليمه إلى غير ذويه ، أو

٢. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة للفصلي أن يصع الولد تحت إشراف مراقب السلوك مدة

لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.

الردع العام، أم العقوبة المحففة، وكوبها أوضح في سننها لحرية الحدث، فهي تهدف إلى تحقيق الردع بشقيه الخاص والعام.

وللملاحظ أن التشريعات المقارنة اتبعت نهجا مقاربا في فرض تدبيري الإيداع والتسليم، بل وفصلت فيهما بطريقه تتم عن المعاملة التفصيلية للحدث، بما يعكس الاهتمام بأن يحقق التدبير بالدرجة الأولى الهدف المرجو منه في إصلاح الحدث.<sup>٣٥</sup>

وفي هذا السياق نود الإشارة إلى أن المشرع الأردني لم ينص على مدة معينة لبقاء الولد تحت عناية ورعاية مُسلمه إذ كن من احد أفراد أسرته، بحيث يستطيع أن يفهم من ذلك أن هذه المدة تمتد إلى حين بلوغ الحدث من الرشد. لما إذا ما تم التسليم لأحد أهل النـر، أو الوصع في مؤسسة معترف بها فالوصع مختلف، حيث تكون المدة من سنة إلى خمس سنوات.<sup>٣٥٢</sup> أما المشرع المصري فإوجب أن لا تزيد مدة للتسليم إلى غير المعتزم بالإيفاق على الحدث على ثلاث سنوات، وفي كل الأحوال ينهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه للوحدة والعشرين من العمر.<sup>٣٥٣</sup>

<sup>٣٥١</sup> نصت المادة ١/١٠٣ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته على "يسلم الطفل إلى أحد ذوي أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه، وإذا لم تتوفر في أيهم الصلاحية للقيم بتربيته سلم إلى شخص موثوق يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسر موثوق بها يتعهد عنها بذلك" كما نصت المادة ١٠٧ من ذات القانون على أنه "يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة للوزارة المختصة بالشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها، فإذا كن الطفل معاقا يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير نفسه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدبير فوراً أو إيداعه حسب الاقتضاء على أن تراعى أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة، وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضي المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير وفي جميع الأحوال، يجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجرح". أم المادتين ١٠ و ١١ من قانون الأحداث السوري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ وهذا لأخر تعديلاته فقد اوضحت الأحكام الخاصة بتوقيف الأحداث احتياطياً في مركز الملاحظة والحكم بوصعهم في مركز الإصلاح. كما وصحت المواد ٦٠٧، ٨ من ذات القانون الأحكام الخاصة بتسليم الحدث

<sup>352</sup> نصت المادة ٢٢ من قانون الأحداث الأردني على ما يلي:

تسليم الولد لمن هو أهل لتربيته :

أ . إذا لم تتوفر في والديه ، أو في وليه الشرعي ، الصماتات الأخلاقية ، أو لم يكن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم إلى أحد أفراد أسرته .

ب. على الشخص الذي سلم إليه الولد أن يتعهد باتخاذ إجراءات مراقب السلوك.

ج . إذا لم يكن في ذوي الولد من هو أهل لتربيته يمكن تسليمه إلى أحد أهل النـر ، أو وصعه في مؤسسة معترف بها صلاحية لهذا الغرض ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ،

د . على مراقب السلوك أن يرأب تربية الولد مع تقديم الإرشادات له وللقائمين على تربيته

تعديلات المادة :

هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء عبارة ( ثلاث سنوات ) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمس سنوات ) بموجب القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

والملاحظ أن المشرع الأردني في قانون الأحداث المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ اتجه إلى مسايرة المعايير العالمية لمعاقبة الأحداث من حيث شطب عبارة "المسح" أيما وردت واستبدالها بعبارة "الاعتقال". وفي اعتقادي أنه لصاب صحيح القانون، على اعتبار أن مصموم عقوبة الحدث السالبة للحرية تتفق مع معنى الاعتقال - مع العارق من حيث مكان التوقيف - أكثر من اتفاقها مع معنى المسح. فقد عرفت المادة ١٩ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الاعتقال بأنه " وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة للمدة المحكوم بها عليه مع صحه معاملة خاصة وعدم الزامه برتداء ري السجناء وعدم تشييله ناي عمل داخل السجن أو خارجه إلا برضاء".

تجدر الإشارة إلى أن التشريعات المقارنة منها ما أجاز فرص عفووات مقيدة للحرية على فئة عمرية معينة من الأحداث، ومنها ما لم يجر ذلك وإنما اكتفى بفرص التدابير الاحترازية مهما كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث.<sup>٣٥٤</sup>

وهي حقيقة الأمر فإنني اتجه إلى تأييد النهج الذي سار عليه المشرع الأردني في فرضه العقوبات المحففة متى بلغ الحدث سناً معينة، هي في اعتقادي كافية لفرص عفووة مقيدة لحرية، لخطورة ما أقدم عليه، ولكونها تشكل مؤشراً خطيراً لانحرافه، وفرص مجرد تسير احترازي عليه في هذه المرحلة ولهذه الجريمة اعتقد جازماً أنه غير كاف لإصلاح الحدث، ومبعضه من معاودة فعلته.

يشار إلى أن الفقهاء اختلفوا فيما إذا كانت المرحلة التي يجوز فيها فرص تدبير فقط على الحدث تعني عدم مسؤوليته الجرائية، وهي فترة ما قبل ١٥ سنة في التشريع المصري (٧ إلى ١٢ سنة في التشريع الأردني). فذهب قسم منهم إلى القول أن ذلك يعني رفع سن

<sup>٣٥٤</sup> المشرع المصري أجاز فرص عفووة مقيدة للحرية في سن معينة والمشرعين اللبناني والعراقي لم يجبرا ذلك واكتفيا بفرص التدابير الاحترازية مهما كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث، فعلى سبيل المثال لم يجر المشرع المصري في المادة ١١١ من قانون العقوبات المصري وفقاً لأخر تعديلاته الحكم بالإعدام ولا بالسجن المؤبد ولا بالسجن المشدد على المتهم الذي لم يجاور سنة الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقبل ارتكاب الجريمة ومع عدم الإحلال بحكم المادة (١٧) من قانون العقوبات، إذا ارتكب الطفل الذي تجاوزت سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشدد بحكم عليه بالسجن، وإذا كانت الجريمة عقوبتها السجن بحكم عليه بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بعقوبة الحس أن تحكم عليه بالتدبير المنصوص عليه في البند (٨) من المادة (١٠١) من هذا القانون، أما إذا ارتكب الطفل الذي تجاوزت سنه خمس عشرة سنة جرحاً معاقب عليها بالحس جاز للمحكمة، بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها، أن تحكم بأحد التدابير المنصوص عليها في البنود (٥) و (٦) و (٨) من المادة (١٠١) من هذا القانون. أما الطفل الذي لم تجاور سنه خمس عشرة سنة ميلادية كاملة، إذا ارتكب جرمه، فيحكم عليه بأحد التدابير التي يوردها المادة ١٠١ من ذات القانون والتي سبق الإشارة إليها في موضع سابق من هذه الدراسة أثناء حديثنا عن تدابير الحماية والرعاية للأحداث.

المسؤولية الجزائية الى ١٥ سنة في المصري (١٢ سنة في الأردني) ومقتصراً بقاء على قربة قانونية قطعية انه قبل تجاوز هذا السن لا يتمتع الحدث بالأهلية الجنائية.<sup>٣٥٥</sup> وهو امر في نظرهم يتفق والنظرية العلمية، وهي أن هذا الشخص ما زالت شخصيته في مرحلة التكوين وليس لديه القدرة الكاملة على الاختيار والإدراك، وإن من شأن إيقاع عقوبة عليه جلب مصر أكثر من منافع، ولا تحقق العقوبة وظيفتها في الردع والزجر. أما القسم الآخر من الفقهاء، وهو الأقرب للصواب من وجهة نظري فيرى أن الحدث يتمتع بمسؤولية جنائية خلال هذه الفترة، إلا انه لنقص ادراكه تكون مسؤوليته الجنائية ناقصة، فيعرض عليه التدبير والذي يكون له الصفة التهديبية والعلاجية لمواجهة الخطورة فقط اذا كان دون السابعة من عمره، والذي اعتبرته الفقرة ١٤ من المادة ٩٦ من قانون الطفل المصري التي سبق الإشارة اليها معرضاً للخطر، ولمواجهة الخطيئة والخطورة الإجرامية معا من سن ٧ الى ١٥ سنة في التشريع المصري (٧ الى ١٢ سنة في الأردني).<sup>٣٥٦</sup>

لعلنا لا نذبح سراً اذا ما قلنا ان اهتمام المجتمع الدولي بالعدالة الجنائية هي مرحلة فرض التدابير والعقوبات بدأ منذ زمن، حيث كان ذلك الاهتمام يصب في معظم جوانبه على معاقبة المنسبين - بالعين أو أحداث - ولم تكن تلك الجهود تعطي الجوانب الإصلاحية والتأهيلية والتهديبية العناية اللازمة، الى أن توصل علماء لإجرام الى نتيجة معدها بشأن العدالة التقليدية لم تحقق اهم الأهداف المرجوة منها والمتصلة بمنع الجريمة، والدليل على ذلك تزايد معدلات الجريمة، كما أنها لم تحقق الردع المطلوب بشقيه العام والخاص. وأمام هذا الواقع يرى البعض أنه أصبح من الضروري العمل على فهم مشكلة الجريمة ومسابيها ودوافعها أولاً، قبل الحوص في الخطط والسياسات الجنائية، الامر الذي يتطلب بالضرورة إجراء العديد من الإصلاحات في مجال العدالة الجنائية حتى يتجنب للمساوئ الناجمة عن الأخذ بنظام العدالة التقليدية.<sup>٣٥٧</sup>

وبطبيعة الحال الأمر يسحب على الأحداث، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الأحداث تشير الى أن وضعهم في مؤسسات الرعاية امر في غاية الألم لما ينطوي

<sup>٣٥٥</sup> د. رمضان، عمر السعيد (١٩٩٠-١٩٩١)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٢٢١.

<sup>٣٥٦</sup> د. حسني، محمود نجيب (١٩٨٩)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

<sup>٣٥٧</sup> د. الطرلوة، محمد (٢٠٠٣)، ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص ٨٨.



عليه من مشاعر الحوب والفقدان والعزلة التي ترافق الطفل الحدث منذ سن مبكرة. كما أن تعامل الطفل مع أشكال من السلطة التي لم يألفها من قبل قد لا تؤدي إلى تعديل سلوكه بمقدار اكسابه مشاعر الغضب والعنوان تجاه جميع أشكال السلطة.<sup>٢٥٨</sup>

والحقيقة الجلية أن مشكلة جنوح الأحداث من للمشاكل التي تسترعي اهتمام الباحثين في المجال الاجتماعي والقانوني، حيث أن الحلول العلاجية لهذه المشكلة يجب أن تأخذ الجانب الاجتماعي والقانوني معاً. فالمعاداة بالعدالة الجنائية والعدالة الإصلاحية هي نتاج لدمج السياقين معاً- كما سبق التوضيح في الفصل التمهيدي عند حديثنا عن للعدالة الجنائية للأحداث في الوثائق الدولية والإشارة إلى أهمية الدراسة- فقد جاءت المعايير الدولية التي تنادي بالحد من حرمان الأحداث من حرياتهم. ووضع العديد من الخيارات أمامهم من أجل التوصل إلى إعادة بناء علاقة ايجابية بين المعتدي والصحية من جهة وبين المعتدي والمجتمع من جهة أخرى. ومن هنا ظهرت في البداية فكرة إعادة التأهيل، تلك الفكرة التي تقوم على النظر إلى المجرم على أنه إنسان مريض يحتاج إلى علاج لكونه ارتكب فعلاً صارماً لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية يمكن تشخيصها وتحديدها، وأن العقوبة بمنزلة الردعية والردعية أو التعفيرية لا تحقق للعلاج الساجح ولا تخدم مصلحة المجتمع، وبهذا المجال بدأ أنصار نظرية إعادة التأهيل ومنذ عام ١٩٢٠ المحاولات لإصلاح السجون، حيث نجحوا في إدخال بعض برامج العلاج والتدريب والتعليم.<sup>٢٥٩</sup>

كما ظهرت مبكراً فكرة اعتبار العقوبة وسيلة من وسائل الإصلاح والتهذيب، وقد اكدت نظريات الإصلاح التطورات التي شملت أسس وقواعد إعادة التأهيل، حيث أصبحت التدابير الوقائية والتقويمية تشكل أهم خطوط السياسة الجنائية الحديثة التي يملكها المجتمع ضد الخارجين عليه من الأفراد، وإذا كان لما إيجاز مراحل تعامل المجتمع مع الجريمة والعقوبة نجد أنها تتمثل بما يلي:<sup>٢٦٠</sup>

<sup>٢٥٨</sup> مهنار، هشام احمد ، تقرير تقييم مكاتب الأحداث في المراكز الامنية، مرجع سابق ، ص ١٤

<sup>٢٥٩</sup> د الطراويه، محمد ، دراسات في مجال عدالة الأحداث، مرجع سابق، الدراسة الثانية بعنوان "الأطر الاستراتيجية للتطبيق الفعال للإصلاح في مجال عدالة الأحداث بما يتماشى مع المعايير الدولية ويتناسب مع الاحتياجات الوطنية والإقليمية في الدول العربية، مقدمه للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) في إطار تفعيل برنامج هذه المنظمة في مجال عدالة الأحداث في العالم العربي والممول من طرف الهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، عمان: محكمة استئناف عمان ، ص ٣٨.

<sup>٢٦٠</sup> د. الطراويه، محمد، دراسات في مجال عدالة الأحداث المرجع السابق، ص ٣٨

مرحلة الاتجاه الإستثنائي.

مرحلة التركيز على الجريمة بوصفها كياناً قانونياً مجرداً.

مرحلة الاهتمام بشخص المجرم.

مرحلة التوفيق بين مسؤولية الشخص المجرم ومسؤولية المجتمع في خلق المجرم.

وقد ظهر العديد من البرامج التي هدفت لتحقيق فلسفة العدالة الإصلاحية، ولسك ستجب الآثار المدمرة لحجز الحريات ووضع بدائل يشارك بها المجتمع. حيث تتركز فكرة العدالة الجذنية على إصلاح الصرر الذي وقع اضافة الى رآب الصدع الذي وقع بين الطفل والمجتمع، ومن أشكال هذه البرامج<sup>٣٦١</sup>:-

أولاً: الوساطة بين الجاني والضحية ( Victim offender mediation: (Mediation) )

ظهر هذا البرنامج في السبعينيات من القرن الماضي وكان محركاً أساسياً لتبني الحكومات المنهج الإصلاحي. وتقوم فكرته على إعطاء الفرصة للجاني والضحية بأن يلتقيا بمساعدة وسيط مدرب ومؤهل للتحدث عن الحزم والاتفاق على خطوات نحو تحقيق العدالة وكيف يمكن للمعتدي أن يصلح ما أفسده، وتمكين المشاركين في العملية لحل الخلاف بأنفسهم وصمن جو من اللارسمية. ودور الوسيط الذي يحضر الوساطة لا يشمل فرض أي إجراء على أي من الطرفين.

أما نتائج الوساطة فيمكن أن تتضمن أحد الأحكام التالية:

١. تعويض مالي مناسب.
٢. أن يقوم الجاني بالعمل لدى الضحية.
٣. أن يقوم الجاني بأعمال لخدمة المجتمع يختارها الضحية.
٤. أن يقوم الجاني بمهام خاصة (كأن يقوم بحضور برنامج إرشادي).
٥. خليط مما سبق.

(Conferencing)

ثانياً: برنامج عقد المؤتمرات

تم استحداث هذا البرنامج في نيوزيلنده عام ١٩٨٩ وتم تعديله في استراليا وهو الآن يعد في الولايات المتحدة وأوروبا. وغالباً ما يستحسن هذا البرنامج وبشكل كبير في قضايا الاحداث.

<sup>361</sup> Marshall, supra, note 6

Van ness, D & strong, K (2002) Restoring justice. 2<sup>nd</sup> edition Anderson publishing company Cincinnati.

Graham Waite (2003) D VERSION SCHEME A PREVENTATIVE AND RESTORATIVE

ويختلف عن برنامج الوساطة في أن من يكون حاضراً ليس المعتدي والضحية فقط بل يحضر الأهل وأناس داعمون لهؤلاء الأفراد وقد يصل معدل عدد أفراد الجلسة اثني عشر شخصاً. ولقد أظهرت الدراسات أن الرضا الذي يتحقق للصحاب من خلال تطبيق هذا البرنامج قد يصل إلى (٩٠%) بالإضافة إلى أن معدل الاعتداءات قد انخفض. ومن أساليب هذا البرنامج:

#### • أسلوب الدوائر (Circles)

وهو أسلوب مبني على قرار المجتمع وقد استحدث هذا النظام من خليط من برنامج الوساطة وصناعة السلام في أمريكا الشمالية. وتتكون لجنة الاجتماع من الضحية والمعتدي والأصدقاء والعائلة وممثلين عن النظام الجنائي وممثلين من المجتمع ويدير العملية شخص من المجتمع المدني يسمى المحافظ (keeper)، ووظيفته حفظ نظام الجلسة. وناقش المشاركون القضية وما انعكست عليه في المجتمع، وما الذي حدث وما الذي يجب أن يحدث. ولا يتم التركيز على الوساطة بمقدار إيجاد بيئة احترام لجميع الأطراف المشاركين من أصدقاء وداعمين ورجال شرطة وموظفي محكمة يقومون خلالها بإبداء آرائهم بصراحة لمحاولة فهم الحدث وتحديد الحل الذي سببه ورسم خطة والتزام للمعتدي وربما للأهل والداعمين له للمساعدة في إصلاح ما تضرر.

#### • هيئة تقصي الأثر (Impact panel)

هيئة تقصي الأثر هي لجنة مكونة من مجموعة من الصحايا والجناة الذين يشتركون ببوعية معينة من الجرائم، ولكنهم جناة وصحايا ليسوا لنفس القضايا. وقد كان لهذه اللجان الأثر الكبير، في العشرين سنة الماضية، في إثارة موضوع حقوق الضحايا خاصة في الحملة ضد قيادة السيارة في حالة السكر. حيث تم تشكيل هذه اللجان كوميثلة لجعل السائقين السكارى يقدرون مدى التكلفة الإنسانية التي تسببها القيادة في أثناء السكر على الصحايا والذين نجوا من هذه الحوادث، وقد ساهم ذلك في خفض احتمالية تكرارهم لمثل هذه الجريمة. كما أن هذه اللجان وفرت للصحايا الناجين المكان الملائم للتعبير عن تجاربهم مما يعطي بعض الشعور بالقوة للضحايا الآخرين.

#### • مبدأ تحويل الحدث في مرحلة ما قبل المحكمة (Juvenile Pre-court)

##### (Diversion Scheme)

يهدف هذا المبدأ إلى إبعاد الحدث عن الدخول في نظم عدالة الأحداث والمحكمة، إن لمكر، حيث يتم اللجوء للمحكمة تبعاً لهذا المبدأ في الجرائم الخطيرة في طبيعتها أو عندما تفشل خيارات التحويل في إصلاح الحدث.

## وأهداف هذا المبدأ:

- توهير بدائل فعالة، للنظام القضائي الرسمي، للدعاء والحكم على المعتدين الأطفال ومتابعتها.
- تشجيع المعتدين الأطفال لأن يكونوا أفراداً مسؤولين في المجتمع من خلال الفرص التي توفرها لهم أنشطة التحويل لتعديل سلوكهم بشكل إيجابي وتحسين مهارات حياتهم.
- بدء علاقات وشركات عمل بين جهاز الشرطة والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع وذلك لضمان الشمولية في تناول قضايا الشباب في المجتمع.
- وتوفير عمليات التحويل في قضايا الأحداث عدداً من الإجراءات تشمل:
  - الإنذار الشعبي أو الخطي.
  - مؤتمرات عائلية و/ أو تعهدات رسمية.
  - مؤتمرات بين الصحية والجاني.
  - شروط محددة برامج مجتمعية رسمية أو غير رسمية (والتي قد تشمل مهارات الحياة، برامج لمكافحة إدمان الكحول أو العقاقير والمخدرات).
- ويجب أن لا ينظر لعملية التحويل على أنها "إفلات" من قبضة القانون للأحداث، لأن الأحداث الذين يفشلون في تعديل سلوكهم من خلال التحويل سيتم اعادتهم للنقصاء ومعاقبتهم بناء على القانون، لذا فإن على الحدث والديه أو من يقوم مقامه الالتزام الكامل بتعبد التحويل وبالشكل المناسب.
- ولا ضير من التنكير في هذا المعام أن اتفاقية حقوق الطفل والتي أصبحت جزءاً من النظام القانوني الداخلي للمملكة، فرصت التزاماً على الدول الأطراف هي أن تسعى لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات، منطبقة حصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات، أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وبخاصة إتاحة ترتيبات مختلفة مثل أوامر الرعاية والإرشاد، والإشراف والمشورة والاختبار والحضانة وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيره، من بدائل الرعاية المؤسسية لغاية معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.<sup>362</sup>

وكندليل على سعي الجهات الرسمية في الأردن لمواكبة السياسة العقابية الحديثة، استذكر هنا ما جاء على لسان وزير العدل في كلمته التي ألقاها خلال افتتاح المؤتمر القصائي الثاني الذي جرى خلاله إطلاق إستراتيجية تطوير القضاء للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢، وذلك في معرض الحديث عن العهد المترابيد أمام المحاكم وبحث أسباب المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث قال: "... عدم تطور نظام العدالة الجزائية الذي لم يعد قادراً على التعامل مع التغيرات الاجتماعية خلال العقود الخمسة الماضية بحاجة إلى معالجة شمولية ليواكب السياسة الجنائية الحديثة وإدخال العقوبات البديلة..."<sup>٦٦٣</sup>

يستطيع أن نحصل مما تقدم إلى أن التدابير و لإجراءات البديلة للعقوبة السالبة للحرية بدأت تأخذ حيزاً لا بأس به من تفكير مشرعنا الأردني، وأغلب الظن أننا سرى في القريب العاجل نظاماً متكاملًا لتدابير تتناسب إلى أبعد الحدود مع السياسة الجنائية الحديثة وتقاليد مجتمعنا التي لا نستطيع التغاضي عنها.

وعلى أية حال ثمة شيء لا يمنع من استنتاج الملامح الرئيسة لهذه التدابير من خلال تجارب دول سقتنا في هذا المضمار، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من المشرع الأردني عند اعتماد جدول بالعقوبات البديلة من خلال تعديل على قانون الأحداث أو إصدار نظام مستقل بها مستقداً إلى قانون الأحداث، وهذه الملامح هي:-

#### أولاً: التوبيخ

عرفته المادة الثامنة من قانون الأحداث المصري بما يلي " التوبيخ هو توجيه اللوم والتأنيب إلى الحدث على ما صدر منه، وتحريره بالآل يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى".<sup>٦٦٤</sup> ولم يأخذ مشرع حتى الآن بهذا الإجراء، وإن كنا نرى أنه من المستحسن الأخذ به عند وضع نظام للتدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية ووفق ضوابط معينة منها ألا تنص عبارات اللوم والتأنيب من القصصي أي معنى للقسوة أو الإهانة، وأن يقتصر تطبيق هذا التدبير على الجرائم البسيطة.

#### ثانياً: الإلزام بواجبات معينة لمدة معينة

وهذا مثل حظر ارتياد الحدث أماكن محدده وفترات محددة، أو فرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة، أو المواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية، أو

<sup>٦٦٣</sup> المؤتمر القصائي الثاني، مركز الملك حسين للمؤتمرات، البحر الميت، الأردن، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٥

<sup>٦٦٤</sup> ذات التعريف أورده المادة ١٠٢ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته مع اختلاف وحيد هو كلمة الطفل بدل كلمة للحدث.

غير ذلك من القيود .<sup>٣٦٥</sup> كما يدخل ضمن هذا المفهوم الطلب من الحدث القيام بعمل نافع للمجتمع أو الاشتراك في بعض الدورات التدريبية لدى بعض المعاهد الحرفية أو المهية، أو مساعدة المرحسى والمسنين ومن في حكمهم لمدة معينة، أو المشاركة في أعمال الإغاثة في أثناء الأزمات وأعمال الدفاع المدني، أو المشاركة في حملات بظافة البيئة أو عدم محالطة بعض الأشخاص أو وقف تعاطي المهنة أو النشاط الاجتماعي.

ويشترط في العمل للمصلحة العامة أن يكون مما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته، وتحدد اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري أنواع هذا العمل وصورتها .<sup>٣٦٦</sup>

ويشار إلى أن مشرعنا الأردني قد أخذ ببعض التيسير من هذه الواجبات وفرصها على الحدث، ولكن ليس بموجب قانون الأحداث وإنما بموجب قانون مراقبة سلوك الأحداث الذي حظر على الحدث شراء مواد معينة أو القيام بأفعال محددة أو ارتداد لماكن محددة، ولكن ما هو ملاحظ أن ما جاء بهذا القانون كان من جانب وقائي قبل الانحراف ولم يأت من جانب علاجي بعد الانحراف، أي لم يأت كتدبير بديل لعقوبة سالبه للحرية، بدليل ما رتبته المشرع من عقوبة إذا ما حالف الحدث أي حكم من أحكام هذا القانون، حيث حرج المشرع في المادة السابعة من هذا القانون عن المندأ العام الذي سبق الإشارة إليه المتضمن عدم جوار تطبيق أحكام التكرار على الحدث على اعتار أن ما يذان به من جرم لا يعتبر من قبيل الأسبقية استناداً للمادة السادسة من قانون الأحداث، وذلك عندما ضاعف عقوبة العرامة في حال تكراره للمخالفة .<sup>٣٦٧</sup>

<sup>٣٦٥</sup> انظر المادة ١٠٥ من قانون الطفل المصري التي نصت على الحكم بهذا السير لمدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على ثلاثة سنوات. يلاحظ أن المشرع المصري في قانون الأحداث لسنة ١٩٧٤ حدد هذه الواجبات في المادة ١١ على سبيل الحصر.

<sup>٣٦٦</sup> انظر الفقرة السادسة من المادة ١٠١ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٣٦٧</sup> نصت المادة الثالثة من قانون مراقبة سلوك الأحداث رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦ على ما يلي.

١- مع مراعاة أحكام أي تشريع حر يفرض العقول وخاصة قانون العقوبات وقانون المحذرات والمؤثرات العقلية يحظر على الحدث ما يلي:

١- شراء التبغ أو المسكرات أو المواد المحذرة والمؤثرات العقلية أو المواد الخطيرة من أي جهة سواء له أو لغيره.

٢- تدخين التبغ أو الترجية أو تعاطي المسكرات أو المواد المحذرة والمؤثرات العقلية أو المواد الخطيرة

٣- ارتياد الملاهي أو الحانات.

٤- التسول.

ب- يحظر على أي شخص تكليف أي حدث بشراء التبغ أو المسكرات أو بصرف وصقة ضمنية خاصة بمواد مخدرة ومؤثرات عقلية سواء له أو لغيره أو استغلال أي حدث باستغلاله في التسول.

كما نصت المادة السابعة فقرة ١ من ذات القانون على ما يلي: " يعاقب الحدث الذي يخالف أي حكم من أحكام

وتجدر الإشارة الى أن بعضا من الفقهاء قد اشترط لتكليف الحدث بأداء خدمة اجتماعية لصالح المسوعة العامة أن يتم ذلك بما يتناسب مع إمكانيات الحدث الجسمانية، كما يجب أن يكون بدون مقابل حتى يحقق العاية منه وفق الفلسفة الإصلاحية الحديثة في العقاب.<sup>٣٦٨</sup> وأضيف الى ذلك أنه يجب أخذ موافقة الحدث على القيام بهذا للعمل أو الخدمة، ومبرري في ذلك حتى لا يفهم منها الحدث أنها أسلوب قهر وإذلال، وإلا لن يتحقق الإصلاح المنشود الذي هو غايتنا من فرض هذا التدبير الذي يفترض أن يكون بعيداً عن معنى العقوبة وما تحمله في طياتها من معنى الزجر والإيلاء.

### ثانياً: الاختبار القضائي (امر المراقبة)

وقد عرفه المشرع المصري بقوله " يكون الاختبار للقضائي بوصف الطفل في بيئته الطبيعية، تحت التوجيه والإشراف، ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار للقضائي على ثلاث سنوات، فإذا فشل الطفل في الاختبار عرّض الأمر على المحكمة، لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة في المادة ١٠١ من هذا القانون".<sup>٣٦٩</sup> ويلاحظ من خلال هذا النص أن هذا التدبير ينطوي على تقييد لحرية الحدث من خلال إخضاعه للتوجيه والإشراف الذي يفترض أن يكون من خلال مراقب السلوك، بالإضافة الى فرص بعض الواجبات التي سبق الإشارة إليها. إلا أن ما يميز به هذا النظام أن هناك مهمة جليلة تقع على كاهل مراقب السلوك تتمثل في استكشاف الخصائص الدلالية للحدث وتنمية الإيجابي منها والقضاء على السلبي، من خلال التعايش مع المعايير الإيجابية للمجتمع الذي يعيش فيه الحدث.<sup>٣٧٠</sup>

والأمانة تقتضي هنا التنويه أن مشروع أحد بهذا التدبير بما اصطلح على تسميته بأمر المراقبة والذي يفضل إدراج أحكامه تحت مسمى الاختبار القضائي عند إصدار جدول بالتدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية. فكما سبق الإشارة أجازت الفقرة (و) من المادة ١٨ من قانون الأحداث للمحكمة إذا وجدت أسباباً محققة تقديرية أن تستبدل أية عقوبة مقررة للفتى منصوص عليها في الفقرتين (د ، هـ ) بإحدى العقوبات المقررة للمراهق

<sup>٣٦٨</sup> د جعفر، علي محمد (٢٠٠٤)، حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف، الطبعة الأولى، بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٣٥٦.

<sup>٣٦٩</sup> لنظر المادة ١٠٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لأحر تعديلاته.

<sup>٣٧٠</sup> د. محمود، محمد حفي (١٩٩٣)، التطبيق على قانون الأحداث في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء.

والمبصوص عليها في البند (د) من المادة (١٩) من هذ القانون، والتي من صميمها وضع الحدث تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات إضافة الى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من ذات القانون والمتضمنة وضع الولد تحت إشراف مراقب السلوك مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. وقد أوضحت المادة الخامسة والعشرون من ذات القانون بعض الأحكام الخاصة بامر المراقبة وهي وجوب تسليم المحكمة نسخة من امر المراقبة الى مراقب السلوك الذي سيتولى الإشراف على الحدث ونسخة أخرى الى الحدث لو وصيه ، وتكلف المحكمة الحدث ضرورة الخضوع لإشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة. كما يتوجب على المحكمة التي تصدر امر المراقبة تعيين مراقب السلوك الذي سيشرف على الحدث في أثناء فترة المراقبة ، وإذا تعذر على المراقب المذكور القيام بواجباته لأي سبب لو إذا وجد منير الدفاع الاجتماعي ذلك مناسباً تعيين المحكمة مراقب سلوك اخر لتنفيذ أمر المراقبة، على انه إذا تقرر وصع أنشئ تحت إشراف مراقب السلوك وجب أن يكون مراقب السلوك امرأة.

كما أجاز المشرع الأردني للمحكمة التي أصدرت أمر للمراقبة، وبهاء على طلب من مراقب السلوك، أو من الحدث، أو وليه، أن تلغي الأمر المذكور أو أن تعدله بعد أن تطلع على تقرير ومطالعة مراقب السلوك في هذا الشأن. على انه إذا أُبين الحدث بجرم في أثناء نفاذ أمر المراقبة الصادر في حقه العمي أمر المراقبة، إلا إذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصاريف المحاكمة، ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار العمل بأمر المراقبة، كما أجاز المشرع للمحكمة أن تقرص على الحدث الذي يخالف أي شرط من شروط أمر المراقبة أو على وليه أو وصيه غرامة عشرة دنائير مع المراقبة أو بدونها.<sup>٣٧</sup>

### ثالثاً: برامج التحويل

وهي البرامج التي سبق لنا توصيحتها قبل قليل ، والتي تتلخص فكرتها بتحويل مرتكب الجرم من قبل الشرطة أو مراقب السلوك للقيام بالعمل السامع للمجتمع المشار إليه ، بدور اللجوء إلى المحاكم، مع وجوب مراعاة بعض المعايير المتعلقة بالعمر وعدد ساعات العمل وعدم التأثير على البرنامج التعليمي أو التدريسي للحدث، وفي حالة فشل البرنامج يصار إلى تحويل للحدث الى الجهة القضائية المختصة.

<sup>37</sup> لنظر المادة ٣٠ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.



رابعاً: ادوار أكبر لتضابطة العدلية وللتبابة العامة (الإنذار أو التحذير الشرطي، مبدأ الملاءمة)

وبذلك من حلال إعطاء الأجهزة الشرطية بعض الصلاحيات للقانونية التي تتطوي على نوع من المرونة والهادفة إلى منحها سلطات أوسع لعدم ملاحقة بعض الجرائم البسيطة، والأحد باليات الإنذار أو التحذير الشرطي. وكذلك تفعيل دور النيابة العامة المتمثل بإعطائها الحق بالأحد بمبدأ الملاءمة ما بين ملاحقة الحدث قضائياً وإحالة إلى أساليب العدالة الإصلاحية.<sup>٣٧٢</sup>

خامساً: التوسع في الأخذ ببعض الأنظمة العقابية والرقابية واعتماد الجديد منها وهذا مثل للتوسع في الأحد بنظام العرامات المالية ونظام التعهد والأحد بنظام الإبعاد بالنسبة للأجانب ونظام التسوية القضائية والصلح بين الأطراف (الوساطة الجرائية) ونظام وقف تنفيذ العقوبة، والإحالة إلى مراكز علاج المدميين وخصوصاً في ما يتعلق بمدمني الكحول أو للعقابر الخطرة ونظام الرقابة الإلكترونية<sup>٣٧٣</sup>

#### سابعاً: الإيداع بأحد للمستشفيات المتخصصة

عالم هذا الموضوع قانون الطفل المصري عندما أوجب أن يودع الطفل بأحد المستشفيات المتخصصة متى تطلبت حالته ذلك - وبحيث تتولى المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا تزيد أية فترة منها على سنة، يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء، وتقرر المحكمة إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك ، أما إذا بلغ الطفل سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات المتخصصة لعلاج الكبار.<sup>٣٧٤</sup>

بقي أن اطرح السؤال التالي، هل يجوز فرض أكثر من تدبير على الحدث في آن واحد؟

في حقيقة الأمر أن المشرع الأردني أجاز ذلك في المادة ١٩/د/٦ من قانون الأحداث عندما ذكر أنه يجوز في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من ذات المادة أن يقتصر الحكم المقرر فيها بأي حكم آخر مما هو مذكور في ذات المادة. وهو النهج الذي أكدته المشرع السوري بصريح نص

<sup>٣٧٢</sup> د. الطر بونه، محمد ، دراسات في مجال عدالة الأحداث، الدراسة الثانية ، مرجع سابق، ص ٦٠ ٦٢.

<sup>٣٧٣</sup> د. الطر بونه، محمد ، دراسات في مجال عدالة الأحداث، الدراسة الثانية، المرجع السابق، ص ٦٠ ٦٢.

<sup>٣٧٤</sup> لنظر المادة ١٠٨ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

الفقرة أ من المادة الثالثة من قانون الأحداث الجانحين عندما اجاز الجمع بين عدة تدابير  
إصلاحية. هذا على عكس ما سار عليه المشرع المصري في قانون الطفل كما سنت  
الإشارة - عندما أوجب الحكم بتدبير واحد مناسب حتى لو ارتكب الحدث أكثر من جرم  
وحتى لو كان مكرراً.<sup>٣٧٥</sup> مبدأ قساعتي بما انتهجه المشرعين الأردني والسوري على اعتبار  
أن الحدث قد يحتاج الى عرض أكثر من تدبير إصلاحي يتناسب وشخصيته وظروفه لعايات  
تحقيق هدف تأهيله وإصلاحه.

### المطلب الثاني تنفيذ العقوبات والتدابير

كما سبق أن اشردنا، فإن المشرع أولى الحدث في هذه المرحلة عناية خاصة وخرج  
في كثير من النصوص التي تنظم هذه المرحلة عن القواعد العامة التي توجب رفع يد المحكمة  
عن القضية فور صدور الحكم النهائي وكانت غاية المشرع في ذلك مراعاة هذه الفئة، وتقديم  
أقصى حماية وعدالة لها حتى في مرحلة تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.  
هذه العدالة التي تقدم لهذه الفئة في هذه المرحلة يتم توضيحها من خلال النقاط التالية:

أولاً: أماكن التوقيف

لعله من الأمور الهامة التي يتوجب التذكير بها في هذا المقام أن قانون الأحداث  
حصر - بموجب التعديل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، في المادة الرابعة - توقيف الأحداث في دار  
تربية الأحداث، مما يعزز اندماجهم ويمنع اختلاطهم بالكبار ويحفظ من إمكانية تأثرهم بعنوى  
الجريمة أو تعرضهم للاستغلال، بعد أن كانت هذه المادة قبل أن يصيها تعديل تسمح بتوقيفهم  
في السجن في المكان المعد للأحداث إذا ثبت أن الموقوف فاسد الخلق أو متعرد لدرجه لا  
يؤمن معها إحالته الى الدار المذكورة.

ولقد أولى المشرع الأردني اهتماماً خاصاً بمكان توقيف الأحداث الموقوفين  
والمحكومين والمحتاجين الى الحماية أو الرعاية، وذلك عندما قسمها في المادة الثانية من  
قانون الأحداث على النحو التالي:

دار تربية الأحداث: أية مؤسسة إصلاحية حكومية أو أهلية يعتمدها الوزير لاعتقال  
الأحداث وتوقيفهم.

دار تاهيل الأحداث: أية مؤسسة إصلاحية حكومية أو أهلية يعتمد عليها الوزير لإصلاح الأحداث وتعليمهم تعليماً عملياً ومهنياً.

دار الرعاية : أية مؤسسة حكومية أو أهلية يعتمد عليها الوزير لإيواء المحتاجين إلى الحماية أو الرعاية.

من خلال هذا التقسيم وإطلاعي على الواقع العملي ، أجد أن هذه الدور أنشئت لتعامل الحدث على أساس احترام إنسانيته وكرامته وتراعي الاحتياجات الملئمة له، وتقدم له الخدمات الأساسية من مأكـل وملبس وإيواء، والاهتمام بصحته ، كما تقدم الخدمات التعليمية والمهنية الترفيهية، وصمـل إتصال الأحداث بدويهم من خلال زيارة ذويهم لهم في المؤسسات أو من خلال الإجازات التي تمنح لهم لزيارة ذويهم والسماح لهم بالاتصالات الهاتفية إضافة إلى خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي.

وما تجدر الإشارة إليه أنه لم يرد نص يوجب على هذه النور تقديم أية مساعدة قانونية للأحداث الموجودين فيها، والوسيلة الوحيدة للحصول على هذه المساعدة هي من خلال توكيل الحدث بواسطة دويه محامياً للدفاع عنه. مع التنويه أن بعض مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتقديم المشورة القانونية.

وبالمجمل توجب التشريعات الوطنية الخاصة بالأحداث، على المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث مراعاة مصالح الطفل الفضلى وتقديم كافة الخدمات الأساسية والترفيهية والتربوية والبرامج النفسية الاجتماعية التي تعمل على إعادة تكيف الحدث وتيسير اندماجه في بيئته الاجتماعية، وبما يضمن نموه بشكل سليم.

وفيما يتعلق بالمشروع المصري فقد أولى اهتماماً خاصاً بالمؤسسات الاجتماعية والعقابية الخاصة بالأطفال. فقد قسم مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث المجرمين والمعرضين للانحراف إلى خمسة أنواع هي: مركز التصنيف والتوجيه، مركز الوحدة الشاملة، مؤسسات الإيداع، مؤسسات الفئات المعرضات للخطر أو الانحراف، ودور صنيعة الحريجين.<sup>376</sup> ثم قسم المشروع المصري هذه المؤسسات حسب الفئات العمرية، فجعل قسماً للذين لم يبلغوا الثانية عشرة وقسماً آخر من ١٢ إلى ١٥ سنة، والقسـم الأخير للذين جاوزوا الخامسة عشرة.<sup>377</sup>

<sup>376</sup> انظر المادة ٢٠٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وبها لآخر تعديلاته.

<sup>377</sup> انظر المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وبها لآخر تعديلاته.

أما المؤسسات العقابية، فإنها تهدف إلى تلافي الآثار الصادرة لاحتلال الأحداث بالبالغين، إضافة إلى اختلاف أساليب المعاملة العقابية. ففي هذا الصدد أوجب المشرع المصري أن يكون تنفيذ العقوبات المفيدة للحرية المحكوم بها على حدث في مؤسسات عقابية خاصة يصدر تنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية.<sup>٣٧٨</sup>

#### ثانياً: تمديد العقوبة أو التدبير

خروجاً عن القواعد العامة، مراعاة لمصالح الحدث، أجاز المشرع الأردني لمراقب السلوك بموافقة وزير التنمية الاجتماعية أن يحصر أمام المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث أي حدث حكم بإرساله إلى أية مؤسسة معينة من قبل ذات الوزير، وأوشك أن يهيئ المدة المقررة في الحكم، إذا وجد أن مصلحة الحدث تستوجب ذلك، ولو كان قد أفرج عنه، وذلك لو اُخذ من السببين التاليين :

أ . اعتياد اُحد والديه أو وصيه، الإجرام أو السكر أو فساد الخلق.

ب . عدم اتمام مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها.

وإذا ما اقتضت هذه المحكمة بصحة ذلك، يجوز أن تصدر قراراً بتمديد المدة الواردة في قرار الحكم إلى أن يبلغ المحكوم عليه العشرين من عمره.<sup>٣٧٩</sup>

هذا بخصوص الحدث للمحكوم بعقوبة سائلة للحرية، أما بخصوص الحدث المحتاح إلى الحماية أو الرعاية فقد أجاز المشرع الأردني لمراقب السلوك بموافقة وزير التنمية الاجتماعية أن يحصر أمام المحكمة التي أصدرت أمر الرعاية أو الحماية أي محتاح للحماية أو الرعاية يوشك أن ينهي المدة التي صدر الأمر بأن يقصدها في أية مؤسسة عملاً بالمادة (٣٢) من قانون الأحداث، إذا وجد مراقب السلوك بأنه سيال هذا الحدث صرر فيما لو أفرج عنه حين انتهاء مدة بقائه في المؤسسة، وذلك لو اُخذ من الأسباب التالية :

أ . اعتياد اُحد والديه أو وصيه الإجرام أو السكر أو فساد الخلق.

ب. عدم وجود من يعنى به عناية كافية أو عجزه عن العناية بنفسه.

ج. عدم اتمام مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة. ويجوز للمحكمة، إذا اقتضت بما سبق أن تصدر قراراً بتمديد المدة، وذلك إلى أن يبلغ ذلك المحتاح للحماية أو الرعاية العشرين من عمره أو أقل من ذلك.<sup>٣٨٠</sup>

<sup>٣٧٨</sup> انظر المادة ١٤٦ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأخر تعديلاته

<sup>٣٧٩</sup> انظر المادة ٣/٢٧ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.

والذي يدعو للاطمئنان في هذا الخروج الصارح عن القواعد العامة سببان:

١- إن الأمر في نهايته متروك للقضاء وفقاً لقناعة القاضي الشخصية المنبثقة على المبررات التي يسوقها مراقب السلوك الموافق عليها من قبل وزير التنمية الاجتماعية.

٢- إن الأمر برمته يجب أن يقرر مع ما تتطلبه مصلحة الحدث، فلا تمديد في حال التعارض مع هذه المصلحة.

فلقد اطمأن غالبية الفقهاء إلى أهمية الإشراف القضائي على مرحلة التنفيذ، والذي اعتبروه صامداً مهما لحماية حقوق ومصالح الأفراد وحرياتهم،<sup>٣٨١</sup> خاصة كما سبق أن اشردا أن الفلسفة الجنائية الحديثة تقوم على الإصلاح بالدرجة الأولى.

### ثالثاً: نقل الحدث وتعليمه وتدريبه وزيارته أهله

سمح قانون الأحداث لوزير التنمية الاجتماعية بناءً على تنسيب مدير الدفاع الاجتماعي نقل الحدث الموقوف في إحدى دور لتربية والحدث الذي يقضي المدة التي حكم بها في إحدى دور التأهيل من مؤسسة رسمية إلى أخرى تابعة للوزارة أو إلى مؤسسة أهلية تشرف عليها الوزارة.<sup>٣٨٢</sup>

والسؤال الذي يثار في سياق حديثنا عن نقل للمحكوم عليه، ماذا لو أتم الحدث الثامنة عشرة من عمره قبل إتمام مدة العقوبة المحكوم بها؟

لقد أجاب المشرع الأردني عن ذلك عندما أوجب أن ينقل الحدث إلى السجن المحصن للبالغين لإتمام بقية عقوبته، وذلك بقرار من المحكمة التي اصدرت الحكم، على أنه يجوز لتلك المحكمة بناءً على طلب خطي من مدير الدفاع الاجتماعي أن تمدد بقاء الحدث في دار تأهيل الأحداث إلى أن يكمل العشرين من عمره لإتمام تعليمه وتأهيله الذي بدأه في تلك الدار.<sup>٣٨٣</sup>

<sup>380</sup> انظر المادة ٢/٣٤ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>381</sup> د. رزق، بحاشية فنييل، ذاتية الإجراءات الجنائية بالنسبة للأحداث "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٤٤٩، ٤٥٠.

<sup>382</sup> انظر المادة ١/٢٦ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.

<sup>383</sup> انظر للمادة ٢٠ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته.

يشار إلى أن المشرع المصري عالج هذه الحالة في قانون الطفل عندما أوجب نقل الطفل إذا بلغ واحدًا وعشرين عامًا إلى أحد للسجون العمومية لتنفيذ العقوبة أو المدة الباقية منها ، على أنه أجاز الاستمرار في التنفيذ في ذات المؤسسة العقابية إذا لم يكن هناك خطورة من ذلك وكانت مدة العقوبة المتبقية لا تتجاوز ستة أشهر .<sup>٣٨٤</sup>

وكتليل أيضاً على اهتمام المشرع الأردني بهذه المرحلة، فقد أولى اهتماماً خاصاً بموضوع التعليم والتدريب المهني، ونذكر ابتداءً بما جاء في المادة الثانية من قانون الأحداث، التي سبق الإشارة إليها من أن دار تأهيل الأحداث هي أية مؤسسة إصلحية حكومية أو أهلية يعتمدها الوزير لإصلاح الأحداث وتعليمهم تعليماً عملياً ومهياً. وإطلاقاً من هذا المفهوم فقد سمح ذات القانون لمدير الدار بموافقة مدير الدفاع الاجتماعي بإخراج أي حدث من الدار وإدخاله أية مؤسسة عامة أو خاصة لمتابعة تحصيله الأكاديمي أو المهني شريطة عودته إلى الدار يومياً بعد الانتهاء من نشاطه للمدرسي أو للمهني.<sup>٣٨٥</sup>

ومن المفيد نكره أن المشرع المصري أولى اهتماماً أكثر تفصيلاً بموضوع التدريب المهني للأحداث والتأهيل، وذلك عندما أوضح أن تدريب الطفل وتأهيله يكون بأن تعهد به محكمة الأحداث إلى أحد المراكز المخصصة لذلك أو أحد للمصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تدريبه، لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبما يتناسب مع ظروف الطفل ولا يعيق انتظامه بالتعليم الأساسي.<sup>٣٨٦</sup>

ولا اعتقد أن أحداً ما يشكك بجدوى هذا التدبير والعائدة الجمة التي يعود بها على الحدث؛ فهو من جهة يساهم في إشغال الحدث في قضاء قصائه لمدة محكوميتها، ومن جهة أخرى يساهم في إصلاح الحدث وتأهيله من خلال رفع مستواه التعليمي والثقافي ويوفر له مهنة يستطيع أن يعتاش منها بكرامة.

بقي أن نشير إلى أنه وإمعاناً من المشرع الأردني في توفير أكبر قدر من العدالة للحدث في هذه المرحلة، فقد سمح للأحداث المحكومين للممتربين في سلوكهم بالتعريب عن المؤسسة الإصلاحية لزيارة أهلهم لمدة لا تزيد على أسبوع في الأعياد أو المناسبات

<sup>384</sup> انظر المادة ١٤١ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>385</sup> انظر للمادة ٢٦/٢ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>386</sup> انظر للمادة ١٠٤ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

الضرورية وذلك بقرار من مدير المؤسسة بموافقة مدير الدفاع الاجتماعي.<sup>٢٨٧</sup> فمما لا شك فيه أن هذا الحكم يسهم في تعزيز ثقة الحدث بنفسه، وبوفر له الأحواء المناسبة للعودة إلى بيئته الطبيعية والحظيرة الاجتماعية تدريجياً.

#### رابعاً: التفتيش القضائي

لصماح تقديم عدالة جنائية للحدث في هذه المرحلة الهامة أوجد المشرع في المادة ٤/٣٦ من قانون الأحداث نوعاً من الرقابة أو التفتيش القضائي على دور الأحداث المنصوص عليها في هذا القانون عندما أوجب على قاضي الأحداث زيارة أي من هذه الدور كل ثلاثة أشهر على الأقل، وبطبيعة الحال فإن هدف الزيارة هو تفقد أوضاع هذه الدور وحالة الأحداث الموقوفين أو المحكومين، والاطمئنان على الخدمات التي تقدم لهم ومدى توافقها مع بنصوص القانون والمعايير العادلة. وكم كنت أتمنى أن تكون فترات الزيارة أقرب من المدة المشار إليها، وإن يكون هناك إرغام للقاضي بتقديم تقرير مفصل عما رآه وسمعه يرسل نسخاً عنه إلى وزير التنمية الاجتماعية والعدل والنائب العام.

وريادة في التوصيح أجد أن هناك جوانب متعلقة بمفهوم الرقابة أو التفتيش القضائي على دور الأحداث يتوجب تحديدها على نحو دقيق، مثل ليصاح مفهوم هذه الرقابة وبيان نطاق سلطة قاضي الأحداث، والتي يفترض أن تتمثل في التأكد من تنفيذ الحكم الصادر بحق الحدث في الأماكن الخاصة بذلك ووفقاً للمعايير المتبعة، وصلاحيته في الملاحقة القضائية للمشرهين على إدارة الدور إذا وُجد أي نوع من القصور أو الحلل أو حتى توجيه العقوبات التأديبية.

ويشار هنا إلى أن المشرع المصري عالج هذا الموضوع بطريقة تثير الإعجاب. فقد أخذ بالاتجاه الحديث في علم العقاب الذي ينظم للجهات القائمة على التنفيذ العقابي ويؤمن بضرورة الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات المحكوم بها. بينما المشرع الأردني - وإن أوجب الزيارات الدورية للمشار إليها، واعترف بدور محدود للقضاء في الإشراف على السجون - إلا أنه ما زال يأخذ بالاتجاه التقليدي في تنفيذ التدابير والعقوبات الذي يجعل الإدارة العقابية هي المختصة وحدها بهذا الإشراف.<sup>٢٨٨</sup>

<sup>387</sup> ليطر المادة ٤/٢٧ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٢٨٨</sup> نصت المادة ١٠٦ من قانون أصول المحاكمات الجرائم الأردني على ما يلي:  
١. لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام وروساء المحاكم الابتدائية والاستئنافية تفقد المجرور العينة ومراكز التوقيف الموجودة في مراكز احتصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس أو موقوف أو محبوس بصعوبة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على بيانات مراكز الإصلاح وعلى لوائح التوقيف والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي موقوف أو محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبيها لهم وعلى مدير

وقد ألوجب المشرع المصري على رئيس محكمة الأحداث أو من يندبه من قضاة المحكمة أو حبيب فيها برعاية دور الملاحظة ومراكز التدريب والتأهيل ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستشفيات المتخصصة والمؤسسات العقابية وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الطفل والواقعة في دائرة اختصاصها، وذلك مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، للتحقق من قيامها بواجباتها في إعادة تأهيل الطفل ومساعدته لإعادة إدماجه في المجتمع ، ولرئيس المحكمة إرسال تقرير بملاحظاته إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة.<sup>٢٨٩</sup>

ومما لا شك فيه أن الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث يعد ضمانة أساسية لكي تحقق هذه التدابير والعقوبات هدفها وهو إصلاح الحدث وتأهيله اجتماعياً.

من هنا فهي دعوة لمشرعنا للأخذ بالاتجاه الحديث في علم العقاب الذي ينظم الجهات القائمة على التنفيذ العقابي، ويؤمن بضرورة الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات المحكوم بها.

#### خامساً: إعالة الحدث والاشتراك في إعالته

أوضح المشرع الأردني أنه يكون لكل مؤسسة عهد إليها امر العناية بالمحتاج للحماية أو الرعاية حق الإشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول ، ونكون مسؤولة عن إعالته وعيادته ولو طلب والده أو أي شخص آخر استرداده. أما إذا ظهر أن والده أو الشخص المسؤول عن إعالته في وسعه أن يقدم نفقة إعالته كلياً أو جزئياً فيجب على المحكمة أن تصدر قراراً تكلف فيه ذلك الوالد أو الشخص المسؤول بالاشتراك في نفقة إعالته بالمبلغ الذي ترى أنه قادر على دفعه ضمن الحد المعقول، وتأمّر بدفعه للمؤسسة لإعاقه في إعالة هذا الحدث. مع التنويه أن كل مبلغ مستحق الدفع ولم يدفع يمكن تحصيله وفقاً لأحكام قانون الإجراءات، وكل تغيير يحدث في مكان إقامة الشخص الذي قررت المحكمة إشراكه في نفقات الإعالة يجب إبلاغه للمحكمة تحت طائلة التجريم.<sup>٢٩٠</sup>

٢ على المدعي العام أو قاضي الصلح في الأمكنة التي ليس فيها مدعي عام أن يتفقد المسجون الموجودة في دائرة اختصاصه في كل شهر مرة على الأقل للعيادات المبيّنة في الفقرة السابقة.

٣ لروضاء المحاكم الجزائية والمدعين للعاملين وقضاة الصلح ( في الأمكنة التي ليس فيها مدعي عام ) أن يأمرؤ، مديري التوقيف والمسجون التابعين لمحكمتهم بإجراء التدابير التي يقتضيها التحقيق والمحاكمة

<sup>٢٨٩</sup> انظر المادة ١٣٤ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (المستبدلة بقانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).

<sup>٢٩٠</sup> انظر المادة ٣٣ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لأخر تعديلاته



ويلاحظ أن هذا الحكم يتعلق بالحدث المحتاح الى الحماية والرعاية ولا يعطي حالة إشراك المسؤول عن إعاقة الحدث المنحرف في نفقة إعالته كلياً أو جزئياً عندما يتم تسليم هذا الحدث الى غير المسؤول عن إعالته. فهي دعوة لمشرع للتنبه لهذه النقطة والسير على ما سار عليه المشرع المصري الذي تنبه الى هذه الحالة ولوجب على القاضي أن يعير في قرار التسليم مبلغ النفقة، ومواعيد أدائها، وذلك بناءً على طلب متسلم الحدث إذا كان الحدث ذا مال أو كان له من يلزم بالإعاق عليه قانوناً وتحصل عن طريق الحجز الإداري.<sup>391</sup>

### سادساً: المساعدة على الفرار

لمنحت حماية الحدث الى معاقبة كل من يقوم بمساعدته أو إغرائه سواء بطريق مباشر أم غير مباشر على الفرار من المؤسسة التي عهد إليها امر العناية به وهو عالم بذلك ، أو يقوم بإيوائه أو إحصائه أو منعه من الرجوع إليها أو يساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك، بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين.<sup>392</sup>

أما المشرع المصري فقد أورد حكماً أكثر تفصيلاً وجدياً عندما ذكر أنه عدا الابوين والأجداد والزوج والروجة، يعاقب بالحبس وغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أحصى ضللاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبق لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعده على ذلك.<sup>393</sup> بل ذهب المشرع المصري الى ابعاد من تلك في مجال توفير كلفة سبل الحماية للحدث. فمع عدم الإحلال بأحكام المساهمة الجائية ، عاقب كل بالغ حرص طفلاً على ارتكاب جنحة أو اعدده لذلك أو ساعده عليها أو سهلها له بأي وجه ولم يبلغ مقصده من ذلك، بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لتلك الجريمة، بحيث تشدد العقوبة لتصح الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر إذا استعمل الجاني مع الطفل وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسؤولين عن تربيته أو ملاحظته أو كان مسلم اليه بمقتضى القانون، أو كان حانداً عدد أي ممن تقدم ذكرهم، وفي جميع الأحوال اذا وقعت الجريمة على

<sup>391</sup> انظر المادة ٩ من قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والمادة ١٠٣ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>392</sup> انظر المادة ٣٥ من قانون الأحداث الأريسي وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>393</sup> انظر المادة ١١٥ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

أكثر من طفل ، ولو في أوقات مختلفة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات .<sup>٣٩٤</sup>

ويلاحظ هنا أن المشرع المصري شدد عقوبة مرتكب الجرائم أعلاه، وكانت غايته من تلك حماية الطفل بالدرجة الأولى، وهي دعوة لمشرعنا الأردني لتشديد العقوبة الممثلة إليها؛ لأنها بالتأكيد لا تعد عقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه القيام بالأفعال المذكورة، إضافة إلى ضرورة النص صراحة في قانون الأحداث على الحالات التي عالجها المشرع المصري وعدم الارتكان إلى القواعد العامة للعصل بها.

### سابعاً: الإفراج المشروط

يفترض أن تأخذ هذه المواضيع حيزاً مهماً عند حديثنا عن مرحلة تنعبد العقوبة بحق الأحداث، لما تعكسه من اهتمام واضح لولاء المشرع للمصالح الفضلى للأحداث حتى في هذه المرحلة. فقد أجاز المشرع الأردني لمحكمة الأحداث بناء على طلب وزير التنمية الاجتماعية، أن تستعمل صلاحيتها في الإفراج المشروط<sup>٣٩٥</sup> عن أي حدث أرسل إلى أية مؤسسة إصلاحية إذا وجدت مبرراً لذلك ، وبحسب الشروط التالية محتمة:

أ . أن لا تقل المدة التي قصاها الحدث في المؤسسة عن ثلث مدة العقوبة المحكوم بها.

ب. أن يكون الحدث قد سلك سلوكاً حسناً خلال إقامته في المؤسسة.

ج. أن لا يؤدي الإفراج عن الحدث إلى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سيئة.

د. أن لا يكون محكوماً بجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة لمدة (١٥) سنة أو أكثر.

هـ. أن يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث تربيته والإشراف عليه طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بحقه.

إلا أن هذا الإفراج ليس نهائياً، إذ يجوز للمحكمة أن تأمر بإعادة الحدث إلى المؤسسة لإكمال مدة الحكم فيها في الحالتين التاليتين معاً:

أ . بناء على طلب وزير التنمية الاجتماعية.

ب. إذا خالف أيّاً من الشروط التي أفرح عنه بموجبها، أو إذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة.

<sup>٣٩٤</sup> انظر المادة ١١٦ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته (المستندة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ )

<sup>٣٩٥</sup> انظر المادة ٢٧ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

أما بخصوص الحدث المحتاح للحماية أو الرعاية، فقد أجاز المشرع الأردني للمحكمة التي أصدرت قرار الرعاية أو الحماية، بدءاً على طلب وزير التنمية الاجتماعية، أن تخرج عن هذا الحدث الذي عهد به إلى أية مؤسسة وذلك بالشروط التي تراها مناسبة، إذا رأت أن مصلحته تتطلب ذلك.<sup>396</sup>

وهي اعتقادي أن في هذا للتوجه للكثير من مقتضيات العدالة. ولأصل أن تكون تدابير التهذيب والإصلاح والتأهيل بشكل عام وليس فقط التدابير التي تتخذ بحق الحدث المحتاح إلى الحماية أو الرعاية، غير محددة المدة، ذلك أنها مرتبطة بمقتضيات تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه وروال الخطورة المتوافرة فيه لو عليه، وهو بالتأكيد ما لا تستطيع المحكمة أن تحدد المدة المطلوبة لتحقيقه،<sup>397</sup> فقد تتحقق العناية المرجوة قبل انتهاء المدة المحددة وبالتالي لا يمرر لبقاء الحدث قيد هذا التدبير، وقد لا تتحقق حتى بعد انتهاء مدة التدبير، مما يعني عجز التدبير عن تحقيق غرضه. وبالتالي فهي دعوة لمشرعنا أن تكون جميع التدابير المتحدة بشأن الأحداث المخرفين أو المعرضين للإحراق غير محددة المدة، تنتهي متى تحققت العناية المرجوة من التدبير.

والملاحظ أن المشرع المصري وفق ما أمكن بين مقتضيات تأهيل المحكوم عليه واحترام الحرية الفردية عندما وصع لبعض التدابير حداً أدنى وحداً أقصى<sup>398</sup> وفي حالات أخرى اكتفى بوضع الحد الأقصى.<sup>399</sup> وفي الوقت نفسه منح محكمة الأحداث صلاحية إنهاء التدبير أو تعديله أو إبداله، ما عدا تدبير التوبيخ، عندما أجاز أن تأمر المحكمة بعد اطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بدءاً على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن.<sup>400</sup> ويتوجب الإشارة إلى أن هذا التدبير ينتهي حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين، على أنه يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناءً على

<sup>396</sup> انظر المادة ١/٣٤ من قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>397</sup> د.حسي، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات-تقسيم العلم، مرجع سابق، ص ٩٦٧

<sup>398</sup> انظر المادة ١٠٥ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>399</sup> انظر المواد ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠ من قانون الطفل المصري وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>400</sup> انظر المادة ١٣٧ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته

طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاحتبار القضائي لمدة لا تزيد على سنتين، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التي تناسب حالته.<sup>٤١</sup>

### ثامناً: الاستبدال بالعرامة

أجد لزاماً على الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية طالما واجهت القضاء واختلاف بها الاجتهاد وكانت مثار جدل، وهي جوار استبدال الحكم الصادر بحق الحدث بالعرامة وفقاً للشروط المحددة في المادة ٢٧ من قانون العقوبات. طالما درجت المحاكم على رفض استبدال الأحكام الصادرة بحق الأحداث على اعتبار أن المادة ٢٧ المذكورة أجازت استبدال عقوبة الحبس المحكوم بها على شخص إذا كانت هذه المدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وتحويلها إلى العرامة على أساس ديناريين عن كل يوم، وذلك إذا اقتنعت المحكمة بأن العرامة عقوبة كافية للجريمة التي أدين بها ذلك الشخص. ومبرر الرفض لدى المحاكم في استبدال عقوبة الحدث أنها ليس عقوبة حبس كما أشارت المادة المذكورة وإنما هي عقوبة اعتقال أو وضع في إحدى الدور، وفقاً لما نص عليه قانون الأحداث.

وبحسب نرى أنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات في الأحكام الصادرة بحق الأحداث متى توافرت الشروط الواردة في نص هذه المادة، ومسنداً في ذلك أن للحكمة التشريعية من وراء هذا النص تتمثل بإيجاد أفضل السبل لإصلاح المحكوم عليه وتحقيق الردع بشقيه العام والخاص متى كان ذلك ممكناً تحقيقه بوسيلة أخرى غير وسيلة سلب أو حجز الحرية، وفي اعتقادي أن مبرر تطبيق هذه الحكمة أكثر ما يكون مجدياً ومفعلاً في قضايا الأحداث منه في قضايا البالغين. ولا يفترض أن نقف المسميات التي أطلقها المشرع عائقاً أمام تطبيق نص المادة ٢٧ المشار إليها على الأحكام الصادرة بحق الأحداث فقط لاختلاف مسميات العقوبة بين حبس واعتقال أو وضع، فالعبرة هي مصموم العقوبة والمتمثلة بكل الأحوال بحجز الحرية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أجازت المادة ١٨/ب من قانون الأحداث، التي سبق الإشارة إليها، والمتعلقة بالعقوبات التي تفرض على القتي، للمحكمة إذا وجدت أسباباً محففة تقديرية، أن تستبدل عقوبة وضع القتي في دار تربية الأحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون للجنة التي ارتكبها والتي تستلزم الحبس، بإحدى

<sup>٤١</sup> انظر المادة ١١٠ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وهما آخر تعديلاته.

العقوبات المصوص عليها في النبد (د) من المادة (١٩) من ذات القانون، والمقررة للمراقب الذي يرتكب جنحة أو مخالفة، والتي من ضمنها الحكم على الحدث أو على والده أو وصيه بدفع غرامة.

حيث يتضح هنا أن المشرع نص على عقوبة الحبس التي استعصى عنها بالوصع في در تربية الأحداث والتي أجاز المشرع استبدالها بدفع غرامة على الوجه المذكور. كما أجازت المادة ١٩/ج من ذات القانون لمحكمة الموضوع استبدال العقوبة التي تقرصها بموجب هذه المادة وهي الاعتقال من سنة إلى ثلاث سنوات بعد الحكم بها بإحدى العقوبات المصوص عليها في البود ٤ و ٥ و ٦ من الفقرة د من ذات المادة، والتي من ضمنها حسب ما جاء في البند ٤ وضع الحدث تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات. وبالرغم من أن العقوبة المفروضة هي عقوبة اقسى من تلك التي أجازت المادة ٢٧ من قانون العقوبات استبدالها، إلا أن المشرع في قانون الأحداث أجاز استبدالها بعقوبة غير سالبة للحرية وهي الوصع تحت إشراف مراقب السلوك بموجب أمر مراقبه، هدف المشرع من ذلك تحقيق المصلحة الفضلى للحدث من خلال إبعاده ما أمكن عن عقوبة تُسلب بها الحرية.

وما ينبغي على ذلك تعزيز وجهة نظرنا بإجازة تطبيق المادة ٢٧ للمذكورة على الأحكام الصادرة بحق الأحداث ولو من باب القياس الذي لا يوجد ما يمتعه في الأمور الجزائية متى كان في ذلك تحقيق لمصلحة المشتكى عليه وتقديم أفضل سبل العدالة له والتي هي مطلبنا ومسعانا في هذه الدراسة.

#### تاسعاً: إيقاف تنفيذ الحكم

من الأمور الهامة الأخرى التي يتوجب الحديث عنها في سياق بحث مفهوم العدالة الجنائية في أثناء مرحلة تنفيذ العقوبة أن المشرع الأردني أجاز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالسجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة وفقاً لأحكام وشروط معينة<sup>٤٠٢</sup> إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو مبنه أو

<sup>٤٠٢</sup> نصت المادة ٥٤ مكررة من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وفقاً لآخر تعديلاته على ما يلي:

١ يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالسجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة وفق لأحكام والشروط المصوص عليها في هذا القانون إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ، ويجوز أن تجعل لإيقاف شاملاً لأية

الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما ينعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون، ويجب أن تنبئ في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ، ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية، ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم. ولذات العلة والأسباب التي تسم توصيحتها أعلاه في معرض حديثنا عن جوار استبدال عقوبة الحدث بالحرمان، نرى أنه لا يوجد ما يمنع من وقف تنفيذ الأحكام الصادرة بحق الأحداث في حال انطباق الشروط الواردة بنص المادة ٥٤ مكررة من قانون العقوبات، على أن لا يسري هذا الحكم على تدابير الرعاية والحماية المفروضة بموجب المادة ٣٢ من قانون الأحداث على الأحداث المحتاجين للحماية والرعاية؛ لأن مصموم هذه التدابير وقائي تهديبي لمصلحة الحدث بالدرجة الأولى وللمجتمع بالدرجة الثانية، كما سقت الإشارة.<sup>٤٠٢</sup>

والأمر ينسحب على كافة التدابير الواردة في قانون الأحداث حتى تلك المقررة للأحداث المنحرفين لأن مصمومها تقويمي إصلاحي، بحيث يقتصر جوار الحكم بوقف التنفيذ على الأحكام المتضمنة معنى العقوبة السالبة للحرية، وهو النهج الذي سار عليه المشرع الكويتي.<sup>٤٠٣</sup> فعصا من الفقهاء يرى أن مبررات تطبيق حكم وقف التنفيذ على الأحداث، أكثر ما تكون وجهة من تطبيقها على البالغين.<sup>٤٠٤</sup> وهو ما زانني حماسة للانضمام لهذا التوجه.

٢. يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم قطعياً وبحوزة الغلوة في أي من الحالتين التاليتين:

أ. إذا صدر على المحكوم عليه خلال هذه المدة حكم بالحبس لمدة تزيد على شهر واحد عن فعل ارتكبه قبل صدور أمر إيقاف التنفيذ أو بعد صدوره.

ب. إذا ظهر خلال هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الأمر بإيقاف التنفيذ حكم كالمنصوص عليه في البند (أ) من هذه الفقرة ولم تكن المحكمة قد علمت به.

٣. يصدر الحكم بالبراءة ووقف التنفيذ من المحكمة التي كانت قد قررت براءه على طلب النيابة العامة بعد تبليغ المحكوم عليه بالحضور وإذا كانت العقوبة التي بني عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أن يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة.

٤. يترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى التي كان قد أوقف تنفيذها.

٥. إذا انقضت مدة إيقاف التنفيذ ولم يصدر خلالها حكم بالبراءة تنسقط العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن.

<sup>٤٠٢</sup> سقت الإشارة لمصموم هذه التدابير أثناء حديثنا عن عدم جوار الحكم بوقف تنفيذ هذه التدابير أو خصاعها للأغراض القانونية أو الظروف المحيطة أو إسقاطها بالعفو في المبحث الثاني المحصص لتدابير الحماية أو الرعاية من الفصل الأول من هذه الدراسة.

<sup>٤٠٤</sup> انظر المادة ٢٤ من قانون الأحداث الكويتي والتي نصت صراحة على عدم شمول نظام وقف التنفيذ للتدابير.

### عاشراً: الأسباب المخففة والأعذار الفتوتية والعفو

لا مفر من تأييد ما ذهب إليه البعض،<sup>٤٠٦</sup> من جوار استعمال الأسباب المخففة الواردة  
بص المادة ٩٩ عقوبات<sup>٤٠٧</sup> على العقوبات التي تفرص على الأحداث، وإن كنت أرى أن  
الفائدة العملية لاستعمال الأسباب المخففة استناداً إلى المادة المذكورة ينحصر في فرص  
العقوبات على الفتى استناداً للفقرتين أ و ب من المادة ١٨ من قانون الأحداث وفي فرص  
العقوبات على المراهق استناداً للفقرتين أ و ب من المادة ١٩ من ذات القانون، أما باقي  
العقوبات فإنه لا فائدة عملية ترجى من تطبيق هذا النص، على اعتبار أن التدبير المفروضة  
بموجب قانون الأحداث هي بالتأكيد أصلح للحدث. فاشد العقوبات التي توقع على الأحداث بعد  
استثناء الفقرات اعلاه هي المفروضة على الفتى بموجب الفقرة ج من المادة ١٨ المذكورة من  
قانون الأحداث حيث يجوز للمحكمة استناداً لنص هذه الفقرة - إذا ما أحدثت بالأسباب المخففة  
التقديرية أن تقوم باستبدالها بأحدى العقوبتين الواردتين بالبندين ٤ و ٥ من الفقرة د من المادة  
١٩ من ذات القانون - كما سبقت الإشارة - وهي الوصع تحت اشراف مراقب السلوك  
مقتضى أمر مراقبه من سنة إلى ثلاث سنوات أو بوضعه في دار تربية الأحداث مدة لا تزيد

<sup>406</sup> العنبر، رحاب، الحماية الجنائية لأحداث بموجب قانون الأحداث الأردني، مرجع سابق، ص ١٠٦

<sup>407</sup> نصت المادة ٩٩ من قانون العقوبات على ما يلي:

إذا وجدت في قضية أسباب مخففة قصت المحكمة .

١. بدلاً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة  
٢. بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات وبدلاً من الاعتقال المؤبد  
بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن ثماني سنوات.  
٣. ولها أن تحبس كل عقوبة جنائية أخرى إلى النصف .  
٤. ولها أيضاً ما حلا حالة التكرار ، أن تحبس بية عقوبة لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات إلى الحبس  
سنة على الأقل.

يشير إلى أن قانون العقوبات المعدل المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ - الذي سبق الإشارة إليه والذي صدر  
أنشاء تلقى هذه الرسالة، قد عدل المادة ٩٩ اعلاه على النحو التالي  
المادة ٣١ تعدل المادة (٩٩) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً: بإلغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي :-

( إذا وجدت في قضية أسباب مخففة يجوز للمحكمة أن تقضي ) .

ثانياً: بإلغاء عبارة (المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها  
بعبارة (من خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين سنة) .  
ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد بالعقوبة داتها من خمس عشرة سنة إلى عشرين  
سنة

ب - بدلاً من الأشغال الشاقة أو الاعتقال عشرين سنة بالعقوبة داتها من اثني عشرة سنة إلى خمس عشرة  
سنة .

على سنتين، وهي عقوبة أخف من العقوبة التي ستفرضها المحكمة فيما لو استعملت الأسباب المحففة التقديرية استناداً لنص المادة ٩٩ من قانون العقوبات.

أما بخصوص الأعداء القانونية أو الشمول بالعفو، فإننا لا نجد ثمة ما يمنع من تطبيقها على العقوبات والتدابير المشار إليها في المواد ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون الأحداث، فهي إن طال الأمر أو قصر عقوبة يسري عليها ما يسري على سائر العقوبات.

والشخص منا لا يحتاج إلى عبقرية أفلاطون ليدرك هنا أن الأمر مختلف عن تدابير الحماية والرعاية كما سبق التوصيح في معرض الحديث عنها إذ إن مصموم هذه التدابير يوحى - بم لا يدع مجالاً للشك - إلى أنها فرصت لحماية الحدث المعرض للانحراف؛ والهدف منها مواجهة خطورته الإجرامية ومنعه من الانحراف لأنها إجراءات وقائية أو تهييبية يعود تطبيقها بالفائدة على الحدث والمجتمع في آن واحد، وبالتالي فهي تختلف عن العقوبة التي تهدف إلى معاقبة الفاعل وفق المنظور الإصلاحى بالنسبة للأحداث، وبناء عليه نعيد التأكيد على وجهة نظرنا من أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ هذه التدابير أو إخضاعها للأعداء القانونية أو الظروف المخففة لو حتى إسقاطها بالعفو.

#### أحد عشر: وقت تنفيذ الحكم

طالما أن قانون الأحداث لم يعالج هذه النقطة، فالعودة إلى الأحكام العامة تكون واجبة. والقاعدة العامة المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية أنه لا ينفذ للحكم قبل انقضاء ميعاد الاستئناف ولا قبل البت في الاستئناف عند وقوعه.<sup>٤٠٨</sup> فالحكم لا يكتسب الدرجة القطعية ويصبح قابلاً للتنفيذ كما سبقت الإشارة. ما لم يستنفذ جميع طرق الطعن لجميع الأشخاص المقرر لمصلحتهم الطعن والذين منهم بطبيعة الحال النيابة العامة ( النائب العام، المدعي العام). ولا يتم تنفيذ الحكم الجزائي إلا بعد مضي فترة الستين يوماً المقررة كمدة طعن للنيابة حتى ولو تمت مشاهدة الحكم من المدعي العام، مع ضرورة التنويه إلى أن الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح تكون واحدة للنفاذ في الحال، على أنه إذا أظهر المحكوم عليه عزمه على الاستئناف ولم يكن موقوفاً فعلى قاضي الصلح عوضاً عن حبسه أن يطلق سراحه بالكفالة ريثما يقرر الحكم في الاستئناف.<sup>٤٠٩</sup>

<sup>٤٠٨</sup> انظر المادة ١٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لآخر تعديلاته. ويشير إلى أن المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري نصت على أنه لا تنفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية إلا إذا صارت نهائية، ما لم يوجد في القانون نص على خلاف ذلك.

<sup>٤٠٩</sup> المادة ١٧ من قانون محاكم الصلح الأردني وفقاً لآخر تعديلاته، التي سبق الإشارة إليها.



والنقطة المهمة هنا، أنه وإن كانت هذه النصوص تنطبق على العقوبات الصادرة بحق الأحداث، فإنه لا يجوز لنا أن نجتهد ونقول أنها تنطبق على التدابير الصادرة بحق الأحداث المنحرفين أو المعرضين للانحراف. ذلك أن مصلحة المجتمع ومصلحة الحدث تقتضيان التنفيذ العوري للتدبير على اعتبار أنه يعد من الأحكام التي تخضع لها التدابير الاحترازية بصفه عامة.<sup>٤١٠</sup> وحيداً لو نص المشرع الأردني صراحة على هذه النقطة كما فعل المشرع المصري في قانون الطفل عندما لوجب تنفيذ الحكم الصادر على الطفل بالتدبير حتى ولو كان قابلاً للاستئناف.<sup>٤١١</sup>

### ثانياً عشر: مراقبة مراقب السلوك

كما تم التوصيح في معرض الحديث عن مراقب السلوك كأحد الأجهزة المساعدة لعمل المحكمة، فقد منح المشرع الأردني قاصي الأحداث، سلطة مخاطبة وزير التنمية الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحق مراقب السلوك إذا ما لجل بأي من الواجبات الموكولة إليه بموجب قرار المحكمة.<sup>٤١٢</sup> وهي بالتأكيد صلاحية تصيف ضمامه أخرى للأحداث في أثناء مرحلة التنفيذ وتدفع بمراقب السلوك أن يكون أكثر دقة والتزاماً في تنفيذه واجباته.

### ثالثاً عشر: مصاريف المحكمة والنفقات

لقد أجاز قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته الحكم بمصاريف المحكمة والنفقات على الحدث وذلك بموجب المادتين ١٩/د/١ و ٢٩، كما تم الإشارة الى مصاريف المحاكمة في المادة ٣٠ من ذات القانون، على الرغم من أن معايير المحاكمة للعادلة للأحداث لم تجز أن يفرض أية رسوم أو مصاريف على الأحداث. فعلى سبيل المثال لم يجز المشرع المصري إلزام الأبطال بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بالباب الثامن من قانون الطفل.<sup>٤١٣</sup>

<sup>٤١٠</sup> د. كامل، شريف سيد (١٩٩٥)، علم العقاب، الطبعة الأولى، الدهره- دار النهضة العربية، ص ١٠٣ و د. حسني، محمود نجيب (١٩٧٣)، علم العقاب، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٤١١.

<sup>٤١١</sup> انظر المادة ١٣٠ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفيها لآخر تعديلاته.

<sup>٤١٢</sup> المادة ٥/٣٦ من قانون الأحداث الأردني، التي سبقت الإشارة إليها

<sup>٤١٣</sup> انظر المادة ١٤٠ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفيها لآخر تعديلاته.

### رابع عشر: معاقبة متسلم الحدث

رفع المشرع الأردني بموجب التعديل الأخير على قانون الأحداث عقوبة متسلم الولد بموجب أحكام هذا القانون،<sup>٤١٤</sup> إذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب إهماله في تربيته أو مراقبته لتصل في حدها الأقصى إلى خمسين ديناراً. وكم كنا نتمنى على المشرع تشديد هذه العقوبة على نحو جدي لخطورة مهمة متسلم الحدث، وحتى تكون دافعاً جدياً له لبذل أقصى درجات الحيلة والحذر في مراقبة الولد والعناية اللائقة به بما يحول بينه وبين الوقوع في مهاوي الجريمة مرة أخرى، ولا صير من أن تشمل هذه العقوبة الحبس كما فعل المشرع المصري.<sup>٤١٥</sup>

### خامس عشر: الإشكال في التنفيذ

الحقيقة الجلية، أن قانون الأحداث الأردني لم يعالج موضوعاً في غاية الأهمية وهو الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر بحق الحدث سواء كان بعقوبة أم بتدبير، وبالتالي لا مناص من تطبيق القواعد العامة بهذا الخصوص.

فقد أوجب قانون أصول المحاكمات الجزائية رفع كل نزاع من محكوم عليه في التنفيذ إلى المحكمة التي أصدرت الحكم. بحيث يقدم النزاع إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلن نوب الشاغل بالجلسة التي تحدد لنظره، وتفصل المحكمة فيه بعد سماع النيابة العامة ونوبي الشاغل، وللمحكمة أن تجري التحقيقات التي ترى لزمها، ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع. وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتاً. وينطبق ذلك على النزاع في شخصية المحكوم عليه، بحيث يكون للقرار الصادر من المحكمة بشأن الإشكال نهائياً.<sup>٤١٦</sup>

<sup>٤١٤</sup> نصت المادة ٢٣ من قانون الأحداث على ما يلي: "يعاقب بمرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً كل شخص سلم إليه ولد، عملاً بأحكام هذا القانون، إذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب إهماله في تربيته أو مراقبته".

تعديلات المادة: هكذا أصبحت هذه المادة بعد العام عبارة ( العشرة دنانير ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسين ديناراً ) بموجب القانون المحل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

<sup>٤١٥</sup> نصت المادة ١١٤ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ( المستبدلة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ) على ما يلي: " يعاقب بمرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألف جنيه من سم إليه طفل وإهمال في أداء أحد واجباته إذا تربس على ذلك ارتكاب الفعل جريمة أو تعرضه للخطر في إحدى الحالات المبينة في هذا القانون . فإذا كان ذلك ناشئاً عن جلال جسمه بواجباته تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين".

<sup>٤١٦</sup> انظر المادة ٣٦٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وهذا لأمر تعديلاته.

أما المشرع المصري فقد عالج هذا الموضوع في القانون الحاص بالطفل الذي أوجب ابتداءً إنشاء ملف تنفيذ لكل طفل محكوم عليه، يضم جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر بحقه، بحيث يعرض هذا الملف على المحكمة قبل اتخاذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الطفل<sup>٤٧</sup> وينعقد الاختصاص لرئيس محكمة الأحداث التي يجرى التنفيذ في دائرتها دون غيره للفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة، على أن يتقيد بالفصل في إشكال التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات<sup>٤٨</sup>، كما أكدت اللائحة التنفيذية لدات القانون هذا الاتجاه<sup>٤٩</sup>.

#### سادس عشر: سقوط العقوبة بالتقادم

لم ينص قانون الأحداث على مدة معينة لسقوط العقوبة بالتقادم، وبالتالي فإن الأحكام العامة بهذا الخصوص، والولادة في قانون أصول المحاكمات الجزائية، هي الواجبة التطبيق. فقد أوضحت هذه الأحكام أن مدة التقادم لعقوبة المخالفة مستأن، ولعقوبة الحصة ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها للمحكمة على أن لا تتجاوز عشر سنوات وتتنقص عن خمس سنوات، ولعقوبة الجباية المؤقتة ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها للمحكمة على أن لا تتجاوز عشرين سنة أو تنقص عن عشر سنين، وعلى أية عقوبة جنائية أخرى عشر سنين<sup>٥٠</sup>. كما لو صحت هذه الأحكام أن التقادم يحول دون تنفيذ العقوبة وتدابير الاحتراز على أنه لا يسري على العقوبات والتدابير الاحترازية<sup>٥١</sup> المانعة من الحقوق أو على منع الإقامة والمصادرة العينية<sup>٥٢</sup> بحيث تكون مدة تقادم التدابير الاحترازية ثلاث سنوات لا تبدأ إلا منذ

<sup>٤٧</sup> أنظر المادة ١٤٢ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٤٨</sup> أنظر المادة ١٣٤ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته (القرة الثانية من المادة مستبذلة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).

<sup>٤٩</sup> أنظر المادة ٢١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٥٠</sup> أنظر المواد ٣/٣٤٢، ٣ و ٣/٤٤٤ أو ٣/٤٦٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأساسي رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>٥١</sup> نصت المادة ٢٨ من قانون العقوبات على أن التدابير الاحترازية هي:

١. المانعة للحرية

٢. المصادرة العينية .

٣. الكفالة الاحتياطية.

٤. إقفال المحل

٥. وقف هيئة معنوية عن العمل أو حطبها .

اليوم الذي أصبح فيه التدبير الاحترازي نافذاً أو بعد تقادم العقوبة التي تلاحم هذا التدبير بشرط أن لا يصدر عن القاضي قبل انقضاء سبع سنوات قرار يثبت أن المحكوم عليه لا يزال خطراً على السلامة العامة ، ففي هذه الحالة يأمر أن يصار الى تنفيذ التدبير الاحترازي.<sup>423</sup> والنقطة المهمة التي هي أكثر ما تعيننا في هذه الدراسة هي أن هذه الأحكام لوضحت أن لا بعدد أي تدبير اصلاحي اغفل تنفيذه مدة كاملة إلا بقرار يصدر عن محكمة الأحداث بناء على طلب النيابة العامة.<sup>424</sup>

أما ما يتعلق بالمشروع المصري فقد جاء أيضاً بنص صريح في قانون الطفل يوجب عدم تنفيذ أي تدبير اغفل تنفيذه مدة كاملة من يوم النطق به إلا بقرار من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي.<sup>425</sup>

وفي اعتقادي أن أخذ رأي المراقب الاجتماعي ( مراقب السلوك ) ضروري في تكوين قناعة المحكمة بجدوى التدبير المهمل كل هذه الفترة، من حيث التعيرات التي طرأت على الحدث من كافة النواحي، ومن هنا فهي دعوة لمشروع لال يحدد المشرع للمصري بهذا الخصوص.

<sup>423</sup> انظر المادة ٣٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الارسي رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لآخر تعديلاته.

<sup>424</sup> انظر للمادة ٣٤٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأرسى رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لآخر تعديلاته

<sup>425</sup> انظر المادة ١٣٨ من قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

### الخلاصة:

يسغي أن يكون مفهومنا للجميع أن الأخذ بأساليب العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحي، يترتب عليه إحداث تغيير ونقله نوعية في المفاهيم الاجتماعية المستقرة، الأمر الذي يفرص معه بالضرورة إحداث تغيير في السلوكيات والتشريعات، وذلك لا يتأتى إلا من خلال عملية نوعية إعلامية شاملة منروسة بعناية، وصمم خطط إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، حتى لا يصبح الانطباع أن هذه الأفكار معروضة أو مقولة من الغرب كما جرت عليه العادة عند إدخال أي مفهوم إصلاحي جديد بكافة الميادين.

إن أي مجتمع يضع الخطط والإستراتيجيات اللازمة للإصلاح في شتى مدحي حياته وخصوصاً المتعلقة منها بالعدالة بشكل عام والجنائية فيها بشكل خاص والمتعلقة بالأحداث بشكل خاص هو المجتمع الذي يحرص على استمراره واستقراره، وضمان التقدم والرفاهية لأفراده، علماً أن الإصلاح والتطوير والتحديث أصبح في عالم اليوم ضرورة ملحة وليست ترفاً أو من قبيل الاستعراض، وهذا ما يفسر سر تقدم المجتمعات العربية عموماً في العديد من نواحي الحياة، لأنها أدركت ذلك مبكراً، بحيث وصغت الإستراتيجيات المختلفة مكرراً، وطبقتها على أرض الواقع لا سيما إذا أدركنا أن حدث اليوم هو رجل المستقبل.

لقد كشفت هذه الدراسة أن التشريعات الجنائية الحديثة والنصوص والمواثيق الدولية تعمل على تدعيم العدالة الجنائية للأحداث. وأن قانون الأحداث الأردني وفقاً لآخر تعديلاته ما زال يعبر بهذا الاتجاه، فهو وإن كان يعتبر نقلة نوعية في مجال عدالة الأحداث، إلا أنه لا يحقق العرص المنشود منه، ولا يصل إلى الأهداف المرجوة من النظام الفعال للعدالة الجنائية المتفق مع الفلسفة الجنائية الحديثة، إلا بعد اجراء التعديلات المناسبة عليه وعلى الأنظمة المعمول بها حالياً، واقتراح أنظمة جديدة بما يتفق مع الأهداف المرجوة من نظام العدالة الجنائية للأحداث، وفي مقدمة هذه التعديلات تدعيم مبدأ التخصص في قضايا الأحداث من جهة الضابطة العنلية والنسبة العامة والقضاء، بحيث يتم اختيار الأعضاء وفقاً لشروط خاصة تستند ليس فقط إلى الكفاءة القانونية العالية، بل إلى الخبرة والإلمام بالعلوم ذات الصلة مثل علم النفس والاجتماع والتربية والإجرام.

وبالمحصلة، نجد أنه إذا وجدت الرغبة الصادقة لدى جميع الأطراف المعنية، فإن للتطبيق الفعال لأطر الإصلاح في مجال العدالة الجنائية سيحقق في أقصر الطرق وأقلها كلفة، بغض النظر عن آلية تنفيذ ذلك، سواء من خلال إجراءات إدارية أم تشريعية، وإن كنا

نرى أن المزج بين الأسلوبين حقق نتائج ومعطيات أفضل في البلدان التي أخذت بتلك الأساليب.<sup>١٦</sup>

لقد تم التركيز من ضمن ما تم التركيز عليه أثناء رحلت الطويلة في هذه الدراسة، على موضوع الدفع بالجنون والتعديلات التي تمت مؤخراً على قانون محاكم الصلح، لإيماننا بأهمية هذين الموضوعين، وحتى تكون هذه الدراسة متميزة عما سبقتها في ذات المجال تقريباً، بالإضافة إلى تميزها عما سبقها بمعالجة العدالة للجانبية في المواثيق الدولية والعدالة المقدمة للفئة المستهدفة في كافة المراحل سواء قبل وقوع الجرم (الحدث المعرض للانحراف أو الحدث المحتاح إلى الحماية والرعاية) أم بعد وقوعه في أثناء التحقيق والمحاكمة، والطعن بالاعتراض والاستئناف في أحكام محكمة الصلح وأحكام محكمة البداية بصفتها محاكم أحداث، وحتى في أثناء مرحلة تنفيذ العقوبة.

وفيما يتعلق بدفع الجنون فقد تمت الإشارة إلى أنه يتوجب عدم الارتكان فقط إلى الأسباب المخففة في إنفاذ المسؤولية وبالتالي تحفيص العقوبة بل لا بد من مساهمة التشريعات الحديثة التي تأخذ بانقصاص العقوبة بمقدار انقصاص المسؤولية، كالتشريع السوري، فالقصر في قوة الوعي والإدراك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير المسؤولية وإيقاع العقوبة، ومن غير المنطوق ولا العدل أن يعامل معاملة كامل الوعي والإدراك. حيث تمت الإشارة أيضاً إلى مواطن أخرى للخلل في التشريع الأردني وعدم التامسك بينصوص القوانين المختلفة، حتى في إيراد معنى الجنون كما سبق التوضيح، إضافة إلى الثغرات التشريعية التي لم تعالج مواضيع مهمة في القوانين المختصة مثل ظهور حالة الجنون بعد صدور الحكم واكتسابه الدرجة القطعية قبل التنفيذ أو خلال تنفيذ العقوبة. وحلصنا إلى نتيجة معدها أن كل جنون في القوانين العربية المشار إليها ليس بالضرورة أن يعد جنونا في القانون الأردني والعكس صحيح حيث أن المشرع الأردني اتبع كما تم التوضيح - نهجا أصيق للجنون عن سائر القوانين العربية الأخرى.

كما أن التعديل الأخير على قانون محاكم الصلح بموجب القانون المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨، الذي بدأ نفاذه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١، سيكون له أثر لا بأس به على المدى الطويل في تخفيف الأعباء على محاكم الاستئناف وبالمقابل ريانها على محاكم البداية بصفتها الاستئنافية بالدرجة الأولى وعلى محاكم الصلح بالدرجة الثانية. حيث اثرب إلى

أهم بنود التعديل وإبرازها إيجابياته وسلبياته. فقد سبنا أن إلزام محكمة الاستئناف بنظر الطعون - التي تقدم إليها للمرة الثانية - وعدم إمكانية إعادتها إلى قاضي الصلح قد يكون من أهم بنود التعديل التي تهدف إلى منع المماطلة والتسويف، إضافة إلى أن وقف ملاحقة المشتكى عليه إذا ما قام بدفع للحد الأدنى من الغرامة في القضية الصلحية للمعاقب عليها بالعرامة فقط، قبل صدور الحكم، من شأنه تشجيع المشتكى عليه على دفع الحد الأدنى من العرامة، مما يشكل رهبا لحزينة الدولة وتجذب إجراءات المحاكمة أو إجراءات التقيد، والتي تستند وقتاً وجهداً ومالاً لا بأس به . كما أن فتح طريق الاعتراض ابتداءً فقط أمام المحكوم عليه للطعن في الحكم الصلحي الغيابي من شأنه المساهمة بشكل فاعل في إنهاء مثل هذه القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى، وعدم شغل محاكم الاستئناف بها، على أن المشرع لم يُصِغ فرصة المحكوم عليه في الطعن استئنافاً بالحكم الصادر بنتيجة المحاكمة الاعتراضية. وببنا أن توسيع صلاحيات محكمة البداية بصفتها الاستئنافية في نظر الأحكام الجزائية المستأنفة، يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة سواء قضاء أم كوادر إدارية مساعدة.

أم عن العدالة الجنائية المقدمة للفئة المستهدفة في أثناء المراحل المختلفة المشار إليها، فقد تم إبرارها بوضوح ومقارنتها - ما أمكن - بتجارب دول سبقتنا في هذا المصمر، ولشرت إلى مواطن القوة والضعف، وتوصلنا إلى نتيجة معادها لنا ما زلنا بحاجة إلى المزيد من النوعية لتعبير النظرة إلى معاملة الحدث، وذلك لن يتأتى إلا من خلال تكوين القناعة لدى جميع أطراف المجتمع، وأهمهم المتعاملون مع الأحداث، أن الهدف الأساسي من تقديم العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحية لهذا الحدث هو إعادة دمجه في المجتمع فرداً صالحاً ومنتحاً، وتمييزنا على مشرعنا في كثير من المواقع إجراء التعديلات اللازمة التي وجدنا أن من شأنها المساهمة في توهير أكثر قدر من العدالة بمفهومها الإصلاحية لفئة الأحداث، فإن أصبنا فلنا أجرين وإن لم نفعل فحسبنا اجرٌ واحد.

وكنتيجة حتمية لهذه الدراسة ، فقد ثبت لنا المعوقات والتحديات التالية لإطهار العدالة

الجنائية المقدمة للأحداث على النحو الذي نتمنى:

#### المعوقات والتحديات :

١ - أن التعامل مع التعديل التشريعي بخصوص الأحداث كان يتم على فترات زمنية

متباعدة وبطريقة مجترأة وبدون مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة.

٢ - عدم وجود قضاء الأحداث المتخصص بشكل كامل وفقاً لأحدث المعايير العالمية.

٣- شح الإمكانيات المادية تقف عاملاً مهماً ورئيساً في اعاقه تنفيذ العديد من جوانب العملية الإصلاحية الخاصة بالأحداث.

٤- الثقافة المجتمعية التي ما زالت تنظر الى دور تربية الاحداث على انها مسجون و الى الحدث المنحرف على انه مجرم.

٥- التطور السريع والمتلاحق لاستخدام التقنيات الحديثة مثل الانترنت والعصائيات ووسائل الاتصال التي انعكست سلباً في بعض جوانبها على الأحداث، الأمر الذي لم يواكبه تطور تشريعي بنفس الوتيرة، حتى أصبحنا نلاحظ في بعض الأحيان وجود فجوة كبيرة ما بين تطور المجتمع والتشريعات الناضجة لحركة تطوره.

٦- مبدأ الفصل التام بين قضايا البالغين والأحداث، لم يتحقق بشكل تام، من ناحية اشتراك الحدث مع بالغ في الجرم، حيث أن المحكمة المختصة بمحاكمة الحدث هي المحكمة المختصة بمحاكمة البالغ، وذلك يتطلب من الحدث الحضور الى محكمة البالغ والاختلاط بالمجرمين أثناء حضوره جلسات المحاكمة مما يؤثر على نفسيته وسلوكه.

٧- سين المسؤولية الجزائية الوارد في قانون الأحداث المعمول به حالياً، لا يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن المسؤولية الجزائية.

٨- عدم اعتبار بعض الحالات، التي اذا ما ثبت تواجد الطفل الذي نقل سنه عن السابعة فيها، كحالات تحتاج الى الحماية أو الرعاية، مثل ارتكابه جنابة أو جنحه أو وجوده بإحدى الحالات التي نصت عليها المادة ٣١ من قانون الأحداث أو ثبوت إصابته بمرض عقلي أو نفسي حتى ولو لم يرتكب جرماً.

٩- عدم إدراج المشرع الأردني في قانون الأحداث لعدد من الحالات التي يقتصرص لى يعتبر الحدث المتواجد بها حدثاً محتاجاً الى الحماية أو للرعاية، مثل ثبوت إصابته بمرض عقلي أو نفسي حتى لو لم يرتكب جرماً وحتى لو لم يوجد في إحدى حالات التعرض للإيذاء التي عدها المادة ٣١ المذكورة. وكذلك حالة التسرب من المدارس.

١٠- عدم نص المشرع الأردني على بعض تدابير الحماية والرعاية التي نصت عليها تشريعات أخرى، والتي يجد أن لها أثراً فعالاً في حماية ورعاية الحدث المعرض للإيذاء.

١١- عدم معالجة المشرع الأردني، على خلاف المشرع المصري، من يعرض طفلاً للإيذاء أو للتواجد بإحدى حالات التعرض للإيذاء التي نصت عليها المادة ٣١ من



قانون الأحداث، وذلك بإعداد الطفل أو مساعدته أو تحريضه على سلوك إحدى هذه الحالات ، أو تسهيله له بأي وجه حتى ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف.

١٢- حلو قانون الأحداث الأردني من نص يعاقب والد الحدث أو وصيه إذا أهمل في تربيته، وكان سبباً في تعريضه لإحدى حالات الانحراف مرة أخرى بعد أن كانت المحكمة قد أمرته بالعناية به بصورة لائقة، حيث أن نص المادة ٢٣ من قانون الأحداث اقتصر على معاقبة متسلم الولد، وفقاً لأحكام هذا القانون إذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب الإهمال في تربيته أو مراقبته.

١٣- عدم وجوب تقديم تقرير من مراقب السلوك لقاضي الأحداث قبل الفصل في قضية للرعاية والحماية.

١٤- عدم الحدية والنفاة للالزمة في إعداد تقرير مراقب السلوك وبالتالي عدم ركوز المحكمة الى كل ما جاء فيه.

١٥- عدم وجود نظام يحدد مواصفات مراقب السلوك ونأهيله وواجباته والعقوبات التي توقع عليه إذا ما أهمل في أدائها.

١٦- عدم تفعيل نص المادة الخامسة من قانون الأحداث على الشكل المرجو من الناحية العملية، والمتعلق باعتبار قصاص الأحداث من القصاص المستعجلة.

١٧- عدم تعطية حالة إشراك المسؤول عن إعالة الولد في نفقة اعالته كلياً أو جزئياً عندما يتم تسليمه الى غير المسؤول عن إعالته كتدبير حماية نتيجة ارتكابه جرماً، على غرار ما اتبعه المشرع بالنسبة للحدث المحتاح الى الحماية أو الرعاية في المادة ٢٣ من قانون الأحداث.

١٨- عدم النص في قانون الأحداث على حد أقصى لتوقيف الأحداث وترك ذلك للفواعد العامة المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تنطبق على البالغين.

١٩- حلو قانون لأحداث من النص الذي يجيز تقديم المساعدة القانونية المجانية للحدث المعرض للانحراف أو للحدث المنحرف، أسوة بما فتتهجه تشريعات مقربة، خاصة إذا ما علمنا أن نص المادة ٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا يطبق على الأحداث ، كما سبق التوضيح.

٢٠- عدم النص في سياق المادة ١٧ من قانون الأحداث على حالة إعادة المحاكمة كأحدى طرق الطعن التي تحصص لها الأحكام الصادرة بموجب هذا القانون.

٢١- عدم النص في قانون الأحداث على وجوب التعيد الفوري للتدبير الصادر بحق الحدث المنحرف أو المعرض للانحراف، حتى ولو كان قبلاً للطعن به استئنافاً كما فعل المشرع المصري في المادة ١٣٠ من قانون الطفل.

٢٢ إجازة قانون الأحداث الأردني - وفقاً لآخر تعديلاته الحكم بمصاريف المحاكمة والتفقات على الحدث، وذلك بموجب المادتين ١٩/د/١ و ٢٩، على الرغم من أن معايير المحكمة للعائلة للأحداث لم تجيز أن يفرض أية رسوم أو مصاريف على الأحداث.

٢٣- ترك نظام التدبير لمتخذ بشأن الحدث للقواعد العامة في قانون أصول المحاكمات الجزائية التي لا توجب أخذ رأي مراقب السلوك في قرارها المتعلق بتعيد التدبير الإصلاحي المهمل تنفيذه مدة كاملة كما فعل المشرع المصري في المادة ١٣٨ من قانون الطفل.

٢٤ النص على مدد محددة لتدابير الإصلاح والتأهيل سواء للأحداث المنحرفين أم المعرضين للانحراف.

٢٥ عدم الأحاد بالاتجاه الحديث في علم العقاب الذي يطمح الجهات القائمة على التعيد العقابي ويؤمن بضرورة الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات المحكوم بها، والارتكاز إلى الاتجاه التقليدي الذي يجعل الإدارة العقابية هي المختصة وحدها بهذا الإشراف، والاعتراف فقط بدور محدود للقضاء في إشراف على السجون من خلال الحق في الريات التعقيدية.

٢٦ عدم منح الصلاحية للمحكمة في تغيير أو تبديل أي تدبير إذا اقتضت الضرورة ومصلحة الحدث ذلك كما فعل المشرع المصري.

#### التوصيات:

وامام هذه المعوقات والتحديات، نورد التوصيات التالية، التي نتمنى ان تلقى استجابة دابعة من وحي الضمير، وذلك حتى نحني الفائدة المرجوة من هذه الدراسة:

١- انشاء قضاء متخصص للأحداث بشكل كامل ووفقاً لأحدث المعايير العالمية بما في ذلك مراعاة تمثيل العنصر النسائي، ابتداءً من الضابطة العدلية المتخصصة والنيابة العامة المتخصصة، مروراً بالمحكمة المتخصصة سواء على مستوى الدرجة الأولى أم الدرجة الثانية التي تنظر الطعون المقدمة بالأحكام الصادرة بحق الأحداث وانتهاءً بالفائمين على تعيد هذه الأحكام. بحيث يصار إلى وضع الشروط المناسبة لمن يتولى هذه الوظائف من حيث المستوى التعليمي والتأهيل والتدريب المتخصص سواء الإعدادي أو التدريب المستمر.

٢- إيجاد تخصص فرعي داخل محاكم الأحداث لنظر القضايا الأسرية.

٣- إشراك كافة الجهات ذات العلاقة - ما أمكن، حسب نوع وظروف كل دعوى

في مرحلتها التحقيق والمحاكمة مثل مراقب السلوك والأخصائي الاجتماعي والنفسى والمرشد التربوي والطب الشرعي.

٤ إيجاد السند التشريعي الذي يحول لقاضي الأحكام بالتدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية، ويقترح بهذا الصدد أن يتم إصدار نظام مستقل بموجب المادة ٣٧ من قانون الأحداث يحدد فيه أسس وقواعد هذه التدابير وشروط الأخذ بها بما يتفق مع المعايير الدولية، على أن يتم إعداد هذا النظام بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة ووفق منهجية علمية مدروسة والاستفادة - ما أمكن من تجارب دول سبقتنا في هذا المصمار بما يتناسب مع بيئتنا وعاداتنا وتقاليدنا، وأن يتضمن هذا النظام إيجاد نوع من التسوية ما بين الحدث وذويه من جهة وبين من يمثل المجتمع كالنيابة العامة في القضايا قليلة الأهمية مقابل ضمانات معينة وبما يحقق التوازن ما بين المصالح الفصلى للحدث الجاني وبين مصالح المجتمع. إضافة إلى الأخذ بمبدأ الملاءمة في الدعوى الجزائية، ومقتضاه إعطاء النيابة العامة سلطة تقدير مصلحة الجماعة وبالتالي سلطة عدم تحريك دعوى الحق العام في أنواع معينة من الجرائم إذا كان في ذلك تحقيق لمصلحة الجماعة وللحدث أكثر مما لو قامت بتحريك الدعوى. وضمن إطار العقوبات البديلة يرى ضرورة التنسيق مع بعض الجهات بخصوص تنفيذ التدابير الاحتجازية وفق منظور اصلاحي، كأن يتم إبرام مذكرات تفاهم وتعاون مع تلك الجهات لقيام الحدث الجاني بعمل نافع للمجتمع كبديل للعقوبة المفروضة. ومن ضمن المقترحات المطروحة بهذا الصدد أن يتم التنسيق مع مؤسسة التدريب المهني أو للمراكز الحرفية أو البلديات أو بعض مؤسسات القطاع الخاص كالأندية الرياضية، على أن يتم ذلك تحت إشراف مراقب السلوك ومقابل ضمانات تؤخذ على ذوي الحدث الجاني الأمر الذي يهدف إلى تحقيق مصلحة مزدوجة تتمثل في المحاولة الحادة لإصلاح الحدث ونفس الوقت جبر الضرر الذي لحق بالمجتمع. على أن يجد ضرورة لأحد بعين الاعتبار عند فرض التدابير البديلة ضرورة اعتراف الحدث بالأصرار التي ارتكبها، لكون هذا الاعتراف يؤكد قناعة الحدث بأنه أخطأ. كما يجب أحد موافقة الحدث على القيام بعمل للمصلحة العامة، أو بالعمل تعويضاً للضحية على اعتبار أنه لا يجوز إجبار الحدث على عمل شيء عن غير قناعة ولا ستكون النتائج غير مرضية. إضافة إلى أن موافقة الحدث على هذا العمل تنمي إحساسه بالمسؤولية القانونية والاجتماعية تجاه للجرم الذي تسبب به للغير ويؤكد بينه بالإصلاح والتعويض.

٥- تفعيل أساليب حديثة للرقابة السابقة (الوقائية) بما يصمم الحد من ميل الأحداث إلى الجنوح، على أن يتم ذلك من خلال بعض الأطر التشريعية التي تعطى للجهات ذات العلاقة التدخل في الوقت المناسب، وأهمها التركيز على دور المدرسة والأسرة ومحيط العمل.

٦- تفعيل أساليب الرعاية اللاحقة للأحداث بما يصمم تنفيذ أوامر المراقبة وضرورة تقديم تقارير دورية من مراقب السلوك عن وضع الحدث وسير عملية إصلاحه حتى يصدر إلى تعديل أمر المراقبة إذا اقتضت المصلحة ذلك.

٧- يجب أن يرافق العملية التشريعية لتحقيق الأهداف العشار إليها أعلاه دراسة أسباب ظاهرة جنوح الأحداث من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ضمن إستراتيجية وطنية تخصص للمراجعة الدورية على ضوء التطورات التي يشهدها المجتمع، بحيث تستند هذه الدراسة إلى قاعدة بيانات وطنية يتم إنشاؤها تشمل كافة المعلومات عن ظاهرة الجنوح.

٨- يتوجب تأهيل الأجهزة الإدارية المساعدة لعمل القاضي، كالكتبة وموظفي الأقاليم، وتدريبهم على أحدث المعايير الخاصة بالتعامل مع الأحداث وفقاً لمفهوم العدالة الجنائية بمفهومها الإصلاحي.

٩- ضرورة العمل على إصدار نظام المساعدات للأحداث سواء المساعدة النقدية أم العينية أم القانونية، بحيث يتضمن شروط تقديم المساعدة وآلية مشاركة منظمات المجتمع المدني.

١٠- ضرورة العمل على إصدار نظام لمراقبي السلوك يركز على تفعيل دور مراقب السلوك، ووضع معايير وشروط واضحة لمن يتم اختياره كمراقب للسلوك وإعطاء تقرير مراقب السلوك للقوة القانونية لدى المحاكم.

١١- ضرورة العمل على إصدار نظام لتدوير رعاية وتربية وتأهيل الأحداث أو تعديل النظام القائم بحيث يتضمن وجوب توافر معايير وشروط في تدوير الأحداث بما يتفق مع المعايير الدولية المعمول بها، ومن حيث وجوب توفير الرعاية الصحية والتعليمية والتأهيلية للأحداث، وكذلك وجوب توافر شروط محددة بالجهة المشرفة على إدارة الدار المعية.

١٢- ضرورة إلمام كافة المعنيين بقضايا الأحداث، بمبادئ العلوم التي لها علاقة بجنوح الأحداث مثل علم النفس الجنائي والإرشاد التربوي.

١٣- يتمنى على المشرع الأردني إضافة تدابير حماية ورعاية في قانون الأحداث نصت عليها تشريعات أخرى وأثبتت فعاليتها، مثل التوبيخ وإلزام بواجبات معينة.

١٤ - إيجاد حكم شبيه لما جاء به المشرع المصري في المادة ١١٦ من قانون الطفل وذلك بتجريم كل من يعرض طفلاً للانحراف أو لإحدى الحالات المشار إليها في المادة ٣١ من قانون الأحداث بأعداد الطفل أو مساعدته أو تحريضه على سلوك إحدى هذه الحالات ، أو تسهيلها له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة للتعرض للانحراف.

١٥ - إدراج نص في قانون الأحداث الأردني يعاقب والد الحدث أو وصيه إذا أهمل في تربيته وكان سبباً في تعريضه لإحدى حالات الانحراف مرة أخرى بعد أن كانت المحكمة قد أمرته بالعناية به بصورة لائقة، وذلك كما فعل المشرع المصري.

١٦- التمني على المشرع إجراء تعديل يوجب تقديم تقرير من مراقب السلوك لقاضي الأحداث قبل الفصل في قضية الرعاية والحماية، على غرار النهج الذي تتبعه في قضايا الأحداث المخربين عندما أوجب في المادة ١١ من ذات القانون حصول المحكمة على تقرير مراقب السلوك قبل اللبث في قضيتهم.

١٧- لا بد من تظافر الجهود للعمل على جلب الدعم المادي واللوجستي من المؤسسات الدولية والدول المانحة ومؤسسات المجتمع المدني للتغلب على مشكلة شح الامكانيات المادية التي تقف عاملاً مهماً ورئيساً في إعاقة تنفيذ العديد من جوانب العملية الإصلاحية الخاصة بالأحداث.

١٨- التمني على المشرع الأردني إيراد الحالات التالية والتي إذا ما ثبت تواجد الطفل بها فإنه يعتبر محتاجاً الى الحماية أو الرعاية:

١- ارتكاب الطفل الذي تقل سنه عن السابعة جنائية أو جنحة أو وجوده بإحدى الحالات التي نصت عليها المادة ٣١ من قانون الأحداث.

وهو النهج الذي سار عليه المشرع المصري في المادة ٩٦ من قانون الطفل والتي أوجبت النظر الى الطفل في هذه الحالة بوصفه شخصاً معرضاً للخطر لا بوصفه مرتكباً لجريمة. على اعتبار ان هذا الطفل هو أحوج ما يكون الى تدابير الحماية والرعاية من الحدث الذي يتمتع بسن التمييز الجنائي، فالمشرع الأردني لم يعالج هذه الحالة في قانون الأحداث الذي ينطبق فقط على الأحداث، وهم الذين اتموا السابعة ولم يتموا الثامنة عشر من العمر حسب تعريف الحدث في المادة الثانية من ذات القانون، بالرغم من أن تعريف الطفل في اتفاقية حقوق الطفل التي التزم بها الأردن تشمل عديمي التمييز إلا أنها لم تعالج بين طيات نصوصها الحالة مدار البحث، ولم تحدد تدابير معينة يمكن تطبيقها على الطفل عديم التمييز الذي ارتكب الجناية أو الجنحة وإن كانت الاتفاقية قد وصفت الخطوط العريضة التي تضمن

تقديم العدالة الجنائية المطلوبة لفئة الأطفال عموماً في نزاعهم مع القانون. فعلى الرغم من ندرة وجود هذه الحالة وأنها لا تشكل محوراً رئيساً من دراستنا على اعتبار أنها متعلقة بفئة الأحداث وفق تعريف الحدث في التشريع الأردني إلا أن ذلك لن يثبينا عن المطالبة بوضع تدابير محددة لهذه الفئة غير المشمولة بقانون الأحداث إما بإجراء تعديل على قانون الأحداث بعد تغيير مسماه إلى قانون للطفل لتشمل أحكامه الأطفال الذين يقل عمرهم عن السابعة وإما بإصدار قانون جديد للطفل يعالج جميع ما تم إثارته.

#### ب- إصابة الطفل أو للحدث بمرض عقلي أو نفسي.

وهو أيضاً النهج الذي تتبعه المشرع المصري في المادة ١٣/٩٦ من قانون الطفل وفقاً لأحر تعديلاته التي اعتبرت الطفل الذي ثبتت إصابته بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي وذلك على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاحتيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير، حتى وإن لم يرتكب جرماً ولم يوجد هي إحدى حالات التعرض للخطر التي نصت عليها هذه المادة، إعتبرته طفلاً معرضاً للخطر، وأوجبت إيداعه في أحد المستشفيات المتخصصة لرعايته وعلاجه وفقاً للمادة ١٠٠ من ذات القانون.

١٩- تنمى على مشرعنا الأردني إدراج موضوع التسرب من المدارس وما يرافقه من سلبات تنعكس على ملوك الحدث، كأحدى الحالات التي يعتبر بها الحدث محتاجاً إلى الحماية والرعاية الواردة بنص المادة ٣١ من قانون الأحداث.

٢٠- ييراد كلمة "الولي" في سياق نص المادة العاشرة كأحد الأشخاص الذين يحق لهم حضور المحاكمة أسوة بما انتهجه المشرع بنص المادة الثالثة عشرة من ذات القانون والتي أوجبت دعوة الولي من ضمن الأشخاص الواجب دعوتهم ابتداءً من مرحلة التحقيق مع الحدث ولجلسة المحاكمة، وأيضاً أسوة بما انتهجه بنص المادة الخامسة عشرة من ذات القانون عندما لورد عبارة "الولي" من ضمن الأشخاص الذين يحق لهم حضور التحقيق مع الحدث. على اعتبار أن ولي الحدث ليس بالضرورة أن يكون والده الذي نصت عليه المادة العشرة المشار إليها، إذ أن الولي على نحو ما عرفته المادة ١٢٣ من القانون المدني الأردني هو والد الصغير ثم وصي أبيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة أو الوصي الذي يصنعه المحكمة. وبالتالي فهي دعوة لمشرعنا لتتلاقى هذه الثغرة التشريعية من خلال إيراد كلمة "الولي" ضمن سياق نص المادة العشرة من قانون الأحداث، حتى يتحقق الانسجام ما بين النصوص. مشيراً في هذا السياق إلى أن المشرع الأردني عرف الوصي في المادة الثانية من

قانون الأحداث بأنه " كل شخص حلاف الولي تعتبره المحكمة متولياً أمر العناية بالحدث أو الرقابة عليه". والتوجه الذي تؤيده الطرائق الأصولية في التفسير أنه يتوجب على المحكمة عدم دعوة أي من هؤلاء الأشخاص متى كانت مصلحة الحدث متعارضة مع مصلحتهم، وحيث لو تنه المشرع الى هذه النقطة أيضاً ضمن سياق المادة العاشرة المشار إليها وأيضاً المادة الثالثة عشرة، على الأقل، كما نص في سياق المادة الخامسة عشرة من دلت القانون، عندما لورد عبارة " وفي حال تعدد حضور أي منهم يدعى مراقب السلوك..." حيث يمكن الاستناد الى هذه العبارة بعدم دعوة أي من المنكوريين في حال تعارض المصالح.

٢١- إذا كان نص للعامة الحامسة من قانون الأحداث المتعلق باعتبار قصايا الأحداث من القصاي المستعجلة غير مطبق من الناحية العملية على الشكل المرجو لعدة أسباب منها الصعط الهائل على القضاة أو المدعين العميين فإن عدم وجود الديانة العامة المتحصصة والقضاء المتخصص بشكل كامل في قصايا الأحداث يعتبر سبباً رئيساً لذلك، مما يشجعنا على تكرار المطالبة بقضاء الأحداث المتخصص بشكل كامل، وإلى ذلك الحين قد يكون فرص فترة زمنية محددة للعسل بقصايا الأحداث وإعطاء فترات رمنية محددة للأطراف لتقديم بيئاتهم - على غرار الدعوى المدنية - قد يكون حلاً مقبولاً يساهم في تفعيل هذا النص .

٢٢- لتعنى على المشرع الأردني ان يغطي حالة قام بتغطيتها بالنسبة للحدث المحتاح الى الحماية والرعاية في المادة ٣٣ من قانون الأحداث، ولم يتم بتغطيتها بالنسبة الى الحدث للمتحرف، وهي حالة اشراك المسؤول عن إعالة للحدث في نفقة إعالته كلياً او جزئياً عندما يتم تسليم هذا الحدث الى غير المسؤول عن إعالته كتدبير حماية. وذلك على غرار النهج الذي اتبعه المشرع المصري.

٢٣- النص صراحة في قانون الأحداث على حد أقصى لتوقيف الأحداث وعدم ترك ذلك للقواعد العامة المطبقة على البالغين، بحيث يكون الحد الأقصى للتوقيف بالنسبة للأحداث اقصر من الحد الأقصى لمدة توقيف البالغين الواردة في القواعد العامة (المادة ١١٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بالرغم من تعديلها مؤخراً والذي جاء لمصلحة الموقوف).

٢٤- من الحكمة التشريعية من وراء بحارة المشرع لطريق إعادة المحاكمة كاحدى طرق الطعن، تتمثل بعدم قبول إدانة مظلوم وحتى لو اكتسب الحكم الدرجة القطعية طالما أنه ينطوي على خطأ جسيم متعلق بوقائع (خطأ في تقدير الوقائع) ادى الى ادانة بريء، وبالتالي فإنه ليس من العدل في شيء عدم تصحيح هذا الخطأ الجسيم. ولما هذه الحكمة، ومن كان واجباً تطبيق إعادة المحاكمة على البالغين متى توافرت بحفهم احدى الحالات التي نصت

عليها المادة ٢٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه من باب أولى تطبيقها على الأحداث متى توافرت بحقهم إحدى حالات إعادة المحاكمة، على إعتبار أنهم الفئة الأولى بالعناية والرعاية. فليس من المنطق أو العدل القول ببقاء حدث يقضي عقوبة على جنائية أو جنحه اكتسب الحكم بها الدرجة القطعية، بالرغم من ظهور أدله تثبت براءته. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أوجبت الفقرة السابعة من المادة ٣٦ من قانون الأحداث الأردني تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به في غير الحالات المنصوص عليها في قانون الأحداث. وبالرغم من قناعتنا بهذه الحجج، فإن ذلك لن يثني عن مطالبة المشرع بالنص صراحة على حالة إعادة المحاكمة في سياق المادة ١٧ من قانون الأحداث حتى يقطع الطريق على كل مجتهد له رأي مخالف، وحتى يساير تشريعات سبقتنا في هذا المضمار مثل المشرع المصري والمشرع السوري، وأخيراً حتى يحقق أكبر قدر من العدالة الجنائية لهذه الفئة، والتي هي مسعانا وهدانا من هذه الدراسة.

٢٥- وجوب النص في قانون الأحداث على التنفيذ الفوري للتدبير الصادر بحق الحدث المنحرف أو المعرض للإحراج، حتى ولو كان قابلاً للطعن به استئنافاً، ومسيرة المشرع المصري بهذا الخصوص، على اعتبار أن تنفيذ هذا التدبير يكون من مصلحة المجتمع والحدث في آن واحد .

٢٦ وجوب إجراء تعديل على نص المادتين ١٩/د/١ و ٢٩ من قانون الأحداث الأردني في الشق المتعلق بجواز الحكم على الحدث بمصاريف المحاكمة والنفقات، وإلغاء هذا الحكم تمشياً مع معايير المحاكمة العادلة الحديثة للأحداث والتي لم تجز أن يفرض أية رسوم أو مصاريف على الأحداث.

٢٧ ضرورة النص صراحة في قانون الأحداث على وجوب أخذ محكمة الأحداث رأي مراقب السلوك قبل إصدار قرارها بشأن تنفيذ التدبير المهمل تنعيده مدة كاملة، على غرار النهج الذي سار عليه المشرع المصري، لما في ذلك من توضيح للمحكمة لمدى ملائمة التدبير للحدث وجدوى إصلاحه، والتي هي العاية من فرصه، وذلك على ضوء التغيرات التي طرأت على الحدث من كافة النواحي بعد مضي هذه المدة.

٢٨ الأصل أن تكون تدابير التهذيب وإصلاح بشكل عام سواء تلك المقررة للأحداث المنحرفين أم المعرضين للإحراج ، غير محددة المدة، ذلك أنها مرتبطة بمقتضيات تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه وروال الخطورة المتوافرة فيه أو عليه، وهو بالتأكيد ما لا تستطيع المحكمة أن تحدد المدة المطلوبة لتحقيقه، فقد تتحقق العاية المرجوة قبل انتهاء المدة



المحددة وبالتالي لا مبرر لبقاء الحدث قيد هذا التدبير، وقد لا تتحقق حتى بعد انتهاء مدة التدبير، مما يعني عجز التدبير عن تحقيق غرضه. وبالتالي فهي دعوة لمشرعنا أن تكون جميع التدابير المتخذة بشأن الأحداث المحررين أو المعرضين للانحراف غير محددة المدة، تنتهي بقرار من محكمة الأحداث بناء على طلب مراقب السلوك متى تحققت العاية المرجوة من التدبير.

٢٩- مما لا شك فيه أن الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات الصادرة بحق الأحداث يعد صمانة أساسية لكي تحقق هذه التدابير والعقوبات هدفها، وهو إصلاح الحدث وتأهيله اجتماعياً. من هنا فهي دعوة لمشرعنا لأخذ بالاتجاه الحديث في علم العقاب الذي ينظم الجهات القائمة على التنفيذ العقابي ويؤمن بضرورة الإشراف القضائي على تنفيذ التدابير والعقوبات المحكوم بها، وعدم الارتكاز إلى الاتجاه التقليدي الذي يجعل الإدارة العقابية هي المختصة وحده بهذا الإشراف، فلا يكفي من وجهة نظرنا الاعتراف بدور محدود للقصد في الإشراف على المسجون من حلال الحق في الربرات التقديرية فقط.

٣٠- إجراء تعديل تشريعي يمح الحق للمحكمة في تبديل أو تغيير أي تدبير إذا اقتضت الضرورة ومصلحة الحدث ذلك بناء على تقرير يقدم من مراقب السلوك.

وختاماً، أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع الهام والإشارة إلى أهم موطنه، وإيضاح خطة الشارع الأردني والنهج القضائي الأردني في معالجته، ومقارنتها مع خطة الأنظمة القانونية العربية وفي بعض الأحيان الأنظمة العالمية والنهج المتبع في التطبيقات القضائية هناك.

## المراجع والمصادر

### المراجع باللغة العربية

#### أولاً: الكتب

- البشري، محمد الأمين (١٩٩٧) العدالة الجنائية ومنع الجريمة دراسة مقارنة، الرياض: منشورات مركز البحوث والدراسات التابع لجامعة ديف العربية للعلوم الأمنية.
- بهنام، رمسيس (١٩٦٨، ١٩٩٥)، النظرية العامة للقانون الجنائي، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- بهنام، رمسيس (١٩٩٦)، الكفاح ضد الإجرام، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- ثروت، جلال (١٩٦٧)، جرائم الاعتداء على الأشخاص، نظرية القسم الخاص، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- جعفر، علي محمد (١٩٩٦)، الأحداث المنحرفون، الطبعة الثالثة، بيروت: المؤسسة الجامعية.
- جعفر، علي محمد (٢٠٠٤)، حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الجوحدار، حسن (١٩٩٢) قانون الأحداث للجاحين، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة دار الثقافة.
- حس، طلعت و إبراهيم، منيحه (٢٠٠٢)، قانون الطفل، المنصورة: جامعة المنصورة.
- حس، محمود (١٩٧٤)، دراسة اجتماعية لأسر المودعين بالمؤسسات بمحافظة الإسكندرية، مركز بحوث الخدمة الاجتماعية .
- حسني، محمود حبيب (١٩٦٣)، دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشربين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- حسني، محمود حبيب (١٩٨٩) شرح قانون العقوبات - القسم العام، الطبعة السادسة، القاهرة: دار النهضة العربية.

- حسني، محمود نجيب (١٩٧٤)، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكري للطباعة.
- حسني، محمود نجيب (١٩٨٨)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسني، محمود نجيب (١٩٧٣)، علم العقاب، القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحسين، عمر الفاروق (١٩٩٥)، انحراف الأحداث المشككة والمواجهة، الطبعة الثانية، (د.ن).
- التركلي، ياسين ، المجموعة الجزائية لقرارات محكمة النقض السوري خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٨٠، دمشق: دار الأنوار للطباعة.
- ربيع، حسن محمد (١٩٩١)، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم لانحراف، (د.ط)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- رزق، نجاة فتيل (٢٠٠٢) ، ذاتية الإجراءات الجنائية بالنسبة للأحداث " دراسة مقارنة"، (د.ط)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- رمضان، عمر السعيد (١٩٩٠ - ١٩٩١)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية.
- سراح، عبود (١٩٨١) ، علم الإجرام والعقاب ، الطبعة الأولى، الكويت: جامعة الكويت .
- سرور، أحمد فتحي (١٩٩٦)، الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام، الطبعة السادسة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- السعدي، حميد (١٩٧٠)، شرح قانون العقوبات الجديد، الجزء الأول، بغداد: مطبعة المعارف.
- السعيد، كامل (٢٠٠٢)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السعيد، كامل (١٩٨٧) ، الجنون والاضطراب العقلي وأثره في المسؤولية الجنائية، طبعه أولى، عمان: الجامعة الأردنية.

- السعيد، كامل (٢٠٠١)، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية نظريًا الأحكام وطرق الطعن فيها، للطبعة الأولى، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية.
- سلامة، مأمون (١٩٨٣-١٩٨٤)، قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الفكر العربي.
- الشاذلي، فتوح عبد الله (١٩٩١)، قواعد الأمم المتحدة لتنظيم قضايا الأحداث دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين الأحداث العربية، (د.ط)، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- الشاذلي، فتوح (١٩٨٦)، المساواة في الإجراءات الجنائية، الرياض، جامعة الملك سعود: مطبوعات البحوث بكلية العلوم الإدارية.
- الشريف، حامد (١٩٩٢)، نظرية الدفوع أمام القضاء الجنائي، الاسكندرية: دار المطبوعات للجامعة.
- الشوريجي، المستشار البشري (١٩٨٥)، رعاية الأحداث في الإسلام والقانون المصري، (د.ط)، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- الطراونة، محمد (٢٠٠٣)، ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، للطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- عبد النواب، معوض (١٩٩٥)، المرجع في شرح قانون الأحداث، الطبعة الثانية، الاسكندرية: دار المطبوعات للجامعة.
- عبد الستار، هورية (١٩٩٩)، المعاملة الجنائية للأطفال، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الستار، هورية (١٩٨٢)، معاملة الأحداث، الأحكام القانونية والمعاملة العقابية، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد الستار، هورية (١٩٨٦)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبيد، رؤوف (١٩٧٩)، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الفكر العربي.

- عبيد، رؤوف (١٩٧٨)، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.
- العصر، منير (١٩٨٠)، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- عطية، حمدي رجب (١٩٩٩)، الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث، القاهرة: دار النهضة العربية.
- العوجي، مصطفى (١٩٨٦)، الحدث المنحرف أو المهدد بخطر الانحراف في التشريعات العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة نوفل.
- عوين، زينب أحمد (٢٠٠٣)، قضاء الأحداث دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (٢٠٠١)، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- فوده، عبد الحكم (١٩٩٧)، جرائم الأحداث في ضوء الفقه وقضاء النقض، (د.ط) الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- القهوجي، علي و الشاذلي، فتوح (١٩٩٨)، علم الإجرام والعقاب، الاسكندرية (د.ع).
- كامل، شريف سيد (٢٠٠١)، الحماية الجنائية للأطفال، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية.
- كامل، شريف سيد (١٩٩٥)، علم العقاب، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمود، محمد حفي (١٩٩٣)، التعليق على قانون الأحداث في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة: دار الفكر العربي.
- محيس، إبراهيم حرب (١٩٩٩)، إجراءات ملاحقة الأحداث للجتهين، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة.
- المرصافي، صادق حس (١٩٦٤)، أصول المحاكمات الجزائية، (د.ط)، القاهرة: منشأة المعارف.
- مصطفى، محمود محمود (١٩٨٣)، أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الثانية، القاهرة: (د.ع).

- مصطفى، محمود محمود (١٩٦٧ و ١٩٨٤)، شرح قانون العقوبات - القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية.
- مصطفى، محمود محمود (١٩٩٣)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، الاسكندرية: مطبعة دار نشر الثقافة.
- نصار، حسني (١٩٧٣)، تشريعات حماية الطفولة، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- نور، محمد سعيد (١٩٩٧)، دراسة في الخطورة الإجرامية، مؤته للبحوث والدراسات، م ١٢، ع ٣، جامعة مؤته، الأردن.

#### ثانياً: المقالات والأبحاث

- ابراهيم، أكرم نشأت (١٩٨١) جنوح الأحداث عوامله والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته. بحث منشور في مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، العدد (١): ص ٧٣.
- أوراق العمل المقدمة إلى ورشة "العدالة الإصلاحية للأحداث" التي نظمت بالتعاون ما بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس القضائي والأمن العام ومؤسسة كويست سكوب، في عمان، يوم ٢٢/١١/٢٠٠٤، ومنها ورقة العمل المقدمة من (دليل نيلوفان نيس) بعنوان مقننة للعدالة الإصلاحية للأحداث.
- جريدة للعرب اليوم اليومية، عدد رقم ٤٦٤٩، الموافق الخميس ٢٥/٣/٢٠١٠.
- الخرابشة، محمد وشبانه، محمد من وزارة التنمية الاجتماعية و الرأى لقطارنة، فخري من مديرية الأمن العام (٢٠٠٧)، دليل إجراءات عمل مكاتب الأحداث ، صادر بالتعاون ما بين وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام.
- الدليل الإجرائي للتعامل مع الأحداث (2004 ) ، عمان: إصدار المركز الوطني لحقوق الإنسان، المجلس القضائي، اليونيسيف، وزارة التنمية الاجتماعية، مديرية الأمن العام، ميزان، جمعية ضحايا العنف الأسري.
- دليل نور. (2004) إعداد ( ميزان، للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، المعهد العربي لحقوق الإنسان)، الموقع الإلكتروني [www.mizanonline.org](http://www.mizanonline.org).
- ربيع، حس محمد (١٩٩٢)، الجوانب الإجرائية لمعاملة الأحداث الجاهل والمعرضين للاحتراق، أعمال المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ١٨-٢٠ أبريل سنة ١٩٩٢، القاهرة: دار النهضة العربية.

- السيد، كامل (٢٠٠٩)، محاضرات لطلبة الدكتوراه في مادة المسؤولية الجزائية ومواقعها، كلية الحقوق، الجامع الأردنية.
- الطراونه، محمد (٢٠٠٧)، دور القضاء في مجال عدالة الأحداث، دليل متخصص للقصة والمدعين العامين، بالتعاون م بين للمجلس القضائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمحدرات والجريمة (UNODC) وبدعم من الحكومة السويسرية والهولندية، عمان، الأردن.
- الطراونه، محمد (٢٠٠٩)، دراسات في مجال عدالة الأحداث، محكمة استئناف عمان، عمان.
- الطراونه، محمد (٢٠٠٧)، دور القضاء في مشروع العدالة الإصلاحية للأحداث، محكمة استئناف عمان.
- عدالة الأحداث، دليل تدريبي صادر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبدعم مالي من الهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وسفارة المملكة المتحدة بعمان، عمان ٢٠٠٧.
- عوض، محي الدين (١٩٩٢)، الحدث على المستوى الدولي وقايته..وعلاج الخرافه، المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ١٨-٢٠ أبريل سنة ١٩٩٢، القاهرة: دار النهضة العربية.
- المجالي، نظم توفيق (١٩٩٧) جوانب من الحماية القانونية للأحداث: دراسة في التشريع الأردني، مؤته للدراسات، م ١٢، ع ٣، الأردن. الدليل الالكتروني للقانون العربي [www.arablawnfo.com](http://www.arablawnfo.com).
- مهيار، هيثم أحمد (٢٠٠٨)، تقرير تقييم مكاتب الأحداث في المراكز الأمنية المقدم الى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

### ثالثاً: الرسائل الجامعية

- بالحاف، محمد سعيد مبارك (١٩٩٧)، المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين "دراسة مقترنه بين التشريع الأردني والعماي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- جعفر، علي محمد (١٩٨٠)، تأثير السن على المسؤولية الجنائية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الديراوي، طارق محمد (١٩٨٠)، النظرية العامة للخطورة الإجرامية وأثرها على المبادئ العامة لتشريعات الجنائية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- رهران، طه (١٩٨٧)، معاملة الأحداث جنائياً، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة.
- السلامة، ناصر (١٩٩٧)، قضاء الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت ، الأردن.
- المسعدي، عارف (٢٠٠٦) ، تشرد الأحداث في التشريع الأردني دراسة مقارنة، ( رسالة ماجستير )، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

#### رابعاً: المواثيق الدولية والتشريعات المحلية وأحكام المحاكم

##### المواثيق الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ .
- البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للمتعلق بمنع ومكافحة الاتجار في الأشخاص وبصفة خاصة النساء والأطفال الموقع في باليرمو في ديسمبر سنة ٢٠٠٠.
- قواعد الأمم المتحدة للوقاية من انحراف الأحداث، ١٩٩٠ (قواعد الرياض).
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدب لإدارة شؤون قضاء الأحداث/ قواعد بكين، (١٩٨٦).
- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا).

##### التشريعات المحلية:

- الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.
- قانون الأحداث الأردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ وفقاً لآخر تعديلاته (القانون المعدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧) .



- قانون محاكم الصلح الأردني رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وفقاً لأحر تعديلاته ( القانون المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨).
- قانون اصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وفقاً لأحر تعديلاته ( القانون المعدل رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩).
- قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤.
- القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ .
- قانون الأحوال الشخصية الأردني وتعديلاته رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦.
- قانون التربية والتعليم الأردني وتعديلاته رقم ٣ لسنة ١٩٩٤.
- قانون منع الجرائم الأردني رقم ٧ لسنة ١٩٥٤.
- قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦.
- قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لعام ٢٠٠١ .
- قانون اصول المحاكمات المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- قانون المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦.
- قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحر تعديلاته (القانون المعدل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨).
- قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤.
- قانون الأحداث الجانحين والمشردين الإماراتي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ .
- قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .
- قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٥١ لعام ١٩٧٩ والمرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٠٠٣.
- قانون الأحداث الجانحين السوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣.
- قانون الأحداث الكويتي رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ .
- قانون العقوبات السوري رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ .
- قانون العقوبات اللبناني لسنة ١٩٤٣.
- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
- قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

- قانون اصول المحاكمات الجزائية السوري رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٠.
- قانون اصول المحاكمات الجزائية اللبناني لسنة ١٩٤٨.
- قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.
- القانون الجنائي المغربي لسنة ١٩٦٢.
- قانون الأحداث الفرنسي رقم ٢ لسنة ١٩٤٥ وتعديلاته.
- القانون المدني الفرنسي المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠.
- التشريع الانجليزي الخاص بالأحداث لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته.
- نظام اللجان الطبية الأردني وتعديلاته رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧.
- نظام رسوم المحاكم الأردني وتعديلاته رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥.
- تعليمات تنفيذ قانون مراقبة سلوك الأحداث الأردني رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦.
- اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لآخر تعديلاته.

#### أحكام المحاكم:

- أحكام محكمة التمييز الأردنية ذوات الأرقام التالية:  
٧٨/٨٥ ، ١٩٩٩/٢٩٨ ، ١٩٨٦/١ ، ٥٨/٣١ ، ٧٩/٣٠ ، ٧٩/١٤٧ ، ٨٥/٤٩ ، ٧٥/٧٧ ،  
٦٧/٩٦ ، ٦٥/١٢٨ ، ٢٠٠٤/٨٧٠ ، ٧٧/١٣ ، ٧٦/٤٣ ، ٧٧/٢٥١ ، ٦١/٢٥ ، ٩٣/٢٤٢ ،  
٩٢/١١٢ ، ٩١/١٣٥ ، ٩١/١٩٦ ، ٢٠٠٦/٤٢٨ ، ٢٠٠٥/١٥٢٩ ، ٢٠٠٤/٢٥٧ ، ٢٠٠٣/٤٩٤ ،  
٧٣/١٧ ، ٨١/١٥١ ، ٦٤/١٨ ، ٢٠٠٨/٨٣/ط ، ٩٢/١٢٨ ، ٧١/٦٢ ، ٧٥/٣١ . مشورات  
مركز عداله.

- نقص مصري ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية، ح ٢، رقم ٢٤، ص ١٦.

- نقص مصري ٦ يونيو ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية، ح ١، رقم ٢٧٤، ص ٣٢٢، ابريل سنة ١٩٣٥، جزء ٣، رقم ٣٥٢، ص ٤٥٥، ٩ يونيو ١٩٥٨، أحكام النقص س ٩ رقم ١٥٩، ص ٦٢٤.

- نقص مصري ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٢، مجموعة أحكام النقص س ٣٣، رقم ١٥٣، ص ٧٤٧.

- نقص مصري ٣ مايو سنة ١٩٩٠، مجموعة أحكام محكمة النقص، س ٤١، رقم ١١٧، ص ٦٨١.

- نقض مصري ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٠، رقم ١٧٢، ص ٥٠٨.
- نقض سوري (الغرفة الجنحية)، ٢٩٧١ قرار رقم ٣١٦٠ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٥، دمشق، ص ٣٣٠.
- نقض سوري رقم ٣٢٣ تاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٢، مجموعة القواعد، ص ١٥٥.
- تمييز جزاء لثباتيه ٦/١٦٣ حزيران ١٩٧٤ أساس ٢٠.

### المراجع باللغة الأجنبية

- \* Edward, Cahn. Crime and Criminal Justice. New York: Holt, Rinehart & Weston, 1978, pp. 25-63
- \* Lawrence K. Furbish. (1999). WESTERN EUROPEAN JUVENILE JUSTICE MODELS. {Online}, Retrieved August 2007 from <http://www.cga.ct.gov/ps99/rpt/olr/hlm/99-r-1157.htm>, 6
- \* Marshall, T. (1999). RESTORATIVE JUSTICE: AN OVERVIEW. Retrieved in 25-july-2007 from: <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/occ-resjus.pdf>
- \* Prison fellowship international. (2007). Restorative justice online. Retrieved in 25-July -2007 from: <http://www.restorativejustice.org/intro>
- \* Zermatten, Jean. (29-11-06). Lecture in the Swiss Juvenile justice system. SWISS 2006
- \* F.S Gadlury." Young Offenders". London. 1953. P 71.
- \* Van ness, D. & strong, K. (2002). Restoring justice. 2<sup>nd</sup> edition. Anderson publishing company, Cincinnati.
- \* Graham Waite (2003) DIVERSION SCHEME A PREVENTATIVE AND RESTORATIVE APPROACH TO JUVENILE OFFENDING, Northern Territory Police, Australia

# **CRIMINAL JUSTICE FOR JUVENILES UNDER THE JORDANIAN LEGISLATION (COMPARED STUDY)**

**By**

**Thaer Soud Ali Al Adwan**

**Supervisor**

**Dr. Kamel Al Saeed**

## **ABSTRACT**

The theme of education has always been occupying my mind and takes a spacious part of my thinking, and the reason behind that might be what I saw and professionally practiced and still experiencing in my judiciary service in dealing with criminal cases in general, and juvenile cases in particular.

I realized that this category, despite the efforts that have been and still being made, remains in need for further support and protection, due to my absolute faith that the provision of a greater protection and more guarantees for this category would protect the community in which they are living at the first instance, and protect them secondly. That can be achieved through the mobilization of the efforts to prevent their perversion and the provision of the needed care and protection for them, especially for anyone who is in need for such care and protection. In addition, to provide the standards of a fair trial for them in case they are deviated and caught in a vicious circle of crime, starting from the stage of reasoning and investigation through the phase of the trial and ending with sentencing, and giving the chance to appeal, even at the stage of implementing the measures and penalties.

The aim of all of this is to reach the ultimate goal of Delinquency Prevention in the first instance and then the reintegration of the deviant in the community to become a viable producer member. The truth that no one can deny that one of the most important ways to reach this goal is to conduct advanced studies in this regard to identify the current situation and highlight its legislative and practical advantages and disadvantages, which are difficult to contrast except for those who practice this experience and found that many of the international modern standards are still not applied at the national level. This was my flashing point to be interested in this

research, in which its nature required to touch upon in an introductory chapter and another three chapters, where I outlined the justice provided to the target group of the study, through the existing texts and imperfect or ambiguity, without neglecting to highlight what is implemented in the countries that preceded us in this regard and so on as follows:

**Introductory chapter:** I here tackled the concept of the criminal justice for the juveniles by clarifying the definition of the juvenile within the first section, what is meant by criminal justice for juveniles in the local contexts and the international conventions in the second section, and the importance of this study within the last section.

**Chapter I:** It involves the criminal justice for juveniles during the period preceding committing the offense, where I have identified the juvenile who is in need of protection or care within the first section, and the measures of protection and care of the juveniles within the second section.

**Chapter II:** The criminal justice for juveniles in the subsequent phase to committing a crime has been explained through the clarification of criminal responsibility of delinquents juveniles within the first section, while I tackled the issue of claiming the madness of the juvenile as a deterrent to him to hold accountability in the second section. The third section was dedicated to the criminal justice at the stage of reasoning, and that was through reviewing the role of the Judicial Police and the proceedings they apply. Moreover, and within this chapter; I tackled the issue of the criminal justice in the investigation stage in a fourth section, where I highlighted the role of public prosecution and the required guarantees for the juveniles during this phase. The fifth and the final topic in this chapter is focusing on the criminal justice at the stage of the trial in regard of explaining the juvenile courts, backup services and the juveniles' guarantees this phase.

**Chapter III:** This final chapter focused on clarifying the criminal justice for juveniles during the stage of appealing the penal judgments and the implementation of measures and sanctions. In the first section of this chapter, I addressed the criminal justice for the target group at the appeal stage, whether they were issued by the Magistrates Courts or the Courts of First Instance, and that was through clarifying the non-challenged judgments, the right and the timeframe of the appeal, the appealing entity and the multi appellate reference. The criminal justice at the stage of implementing the measures and sanctions were the subject of the second section,

where I reviewed the measures and sanctions that applied to the offender juveniles, and the application of measures and sanctions.

I have ended this study with an epilogue, a set of the most important challenges and recommendations and a list of references, praying God that I have succeeded in my proposal.